وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية الشعبة: علوم تجارية

الاختصاص:مالية وتجارة دولية

من إعداد:

وسام عمرون

بعنوان

أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر
–دراسة قياسية (2000–2020)–

بتاريخ: **2022/12/08** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
ناصر بوعزيز	أستاذ	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة	رئيسا
فوزي سماعلي	أستاذ	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة	مشرفا
توفيق بن الشيخ	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة	ممتحنا
آيات الله مولحسان	أستاذ	جامعة الحاج لخضر–باتنة	ممتحنا
سامي مباركي	أستاذ	جامعة الحاج لخضر–باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: **2023/2022**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني لإنجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف "البروفيسور سماعلي فوزي" الذي كان نعم الناصح والمرشد طيلة سنوات البحث فجزاه الله كل خير.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وأزالوا عني العقبات وأخص بالذكر أساتذتي الكرام "البروفيسور بوعزيز ناصر" و"البروفيسور خروف منير"، كما لا يفوتني أن أشكر "الدكتورة ثوامرية ريم" على المجهودات التي بذلتها معي.

وأتقدم بخالص عبارات الاحترام والتقدير "للبروفيسور مولحسان آيات الله" على دعمه الدائم لي.

كذلك أنوه بدور "البروفيسور عقون شراف" وأشكره نظير مساعدته القيمة لي.

أشكر لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

وسام عمرون

إهـــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد

أهدي عملي هذا...

إلى روح أبي الطاهرة.

إلى جنتي وصديقة دربي أمي الرحيمة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى كل من شاركني حضن الأم والبيت وكل أفراحي إخوتي وأخواتي.

إلى بهجة الحياة ونبض السعادة صغار عائلتي.

إلى أحبابي، زملائي وأصدقائي.

إلى كل طالب علم.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، إذ تطرقت هذه الدراسة لأهم الصدمات النفطية خلال فترة الدراسة وأيضا أهم العوامل المحددة لأسعار النفط، كما عرجت الدراسة لعلاقة الاقتصاديات النفطية بظاهرة لعنة الموارد. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تناول سياسات الانفاق الحكومية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري. كما وقد بحثنا في واقع قطاع النفط في الجزائر ومدى مساهمة ايراداته المالية في تمويل الميزانية العمومية.

ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك في سرد الأطر النظرية لمتغيرات الدراسة وتحليلها تحليلا موضوعيا اعتمادا على معطيات تم جمعها من عدة مصادر رسمية محلية ودولية، وأيضا المنهج القياسي من خلال قياس مدى تأثير وتأثر متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2020) باستخدام برنامج Eviews10.

تم في الأخير استخلاص مجموعة من النتائج أهمها أنه خلال صدمات أسعار النفط السلبية من الصعب للغاية تحقيق نمط مرن للإنفاق الحكومي لدى الجزائر يتجاوب مع هذه الصدمات السلبية. وتقترح هذه الدراسة أنه لا ينبغي للحكومة أن تعتمد فقط على إيرادات النفط كمصدر رئيسي لتمويل التزاماتها، وتتوجه نحو تنويع الاقتصاد وإعطاء اهتمام لباقي القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة، والتركيز على رأس المال البشري والتعليم والبحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، عوائد النفط، لعنة الموارد، الأوبك، الإنفاق الحكومي.

Abstract

This study aimed to know the extent of the impact of oil price fluctuations on government spending in Algeria during the period (2000-2020), as this study touched on the most important oil shocks during the study period and also the most important determinants of oil prices. In addition, government spending policies and their place in the Algerian economy were addressed. We have also examined the reality of the oil sector in Algeria and the extent to which its financial revenues contribute to financing the balance sheet.

In order to achieve the aim of this study, the descriptive and analytical approaches were used in listing the theoretical frameworks for the study variables and analyzing them objectively based on data collected from several official local and international sources, as well as the standard approach by measuring the extent of the impact and impact of the study variables during the period (2000-2020) using Eviews10 software.

Finally, a number of results were drawn, the most important of which is that during negative oil price shocks, it is very difficult to achieve a flexible pattern of government spending in Algeria that responds to these negative shocks. This study suggests that the government should not rely solely on oil revenues as a main source for financing its obligations, and should diversify the economy and give attention to other sectors such as agriculture, industry and tourism, and focus on human capital, education, research and development.

Keywords: Oil prices, Oil revenues, The resource curse, OPEC, Government spending.

Résumé

Cette étude visait à connaître l'ampleur de l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur les dépenses gouvernement en Algérie au cours de la période (2000-2020), Car cette étude a abordé les plus importants chocs pétroliers au cours de la période d'étude ainsi que les facteurs les plus importants déterminant les prix du pétrole, la recherche touché aussi la relation entre l'économie pétrolière et le phénomène de la malédiction des ressources. En outre ont été traité les politiques de dépenses du gouvernement ont été présentées et leur place dans l'économie algérienne. Nous avons également fait des recherches dans la réalité du secteur pétrolier en Algérie et l'ampleur de contribution de ses revenus financiers dans le financement du budget public.

Pour réaliser les objectifs de cette étude. Afin d'atteindre les objectifs de cette étude, les deux approches descriptives et analytiques ont été utilisées pour définir les cadres théoriques des variables d'étude et les analyser objectivement sur la base de données collectées auprès de plusieurs sources officielles locales et internationales, Ainsi que l'approche standard en mesurant l'impact et l'influence des variantes d'étude au cours de la période (2000-2020) à l'aide du programme de Eviews10.

Enfin, un ensemble de résultats a été extrait, dont le plus important est que lors de chocs négatifs sur les prix du pétrole, il est très difficile de parvenir à un modèle flexible de dépenses publiques en Algérie qui réponde à ces chocs négatifs. Cette étude suggère que le gouvernement ne devrait pas compter uniquement sur les revenus pétroliers comme principale source de financement de ses obligations, et devrait diversifier l'économie et prêter attention à d'autres secteurs tels que l'agriculture, l'industrie et le tourisme, et se concentrer sur le capital humain, l'éducation, la recherche et développement.

Mots Clés : Prix du pétrole, Revenus pétroliers, Malédiction des ressources, OPEP, Dépenses publiques

فهـــرس المحتويـــات

	المحتـــويـــات	الصفحة
	شكـــــر وتقديـــــر	
	الإهـــــــــداء	
	ملخص الدراسة باللغة العربية	
	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	
	فهـــــرس المحتـويـــات	IV-I
	فهـــــرس الجـــــداول	VII-II
	فهـــــرس الأشكـــــال	XI-VIII
	فهـــــرس المـلاحـــق	XIV-XII
	مـــقدمـــــة	أ–ي
الفصل الأول	الاقتصاديات النفطية ولعنة الموارد	62–1
	تمهـــيد	2
المبحث الأول	النفط والاقتصاديات النفطية	3
المطلب الأول	مفاهيم أساسية حول النفط	3
المطلب الثاني	مفاهيم عامة حول السوق النفطية	6
المطلب الثالث	تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه	10
المطلب الرابع	الاقتصاديات النفطية	14
المبحث الثاني	الصدمات النفطية للفترة (2000–2020)	19
المطلب الأول	طفرة النفط الثالثة (2003–2008)	23
المطلب الثاني	النفط والأزمة المالية العالمية 2008	29
المطلب الثالث	أزمة النفط منتصف 2014	32
المطلب الرابع	النفط والأزمة الصحية العالمية كوفيد–19 (2019–2020)	35
المبحث الثالث	ظاهرة لعنة الموارد وعلاقتها بالاقتصاديات النفطية	37
المطلب الأول	لعنة الموارد والمرض الهولندي	38
المطلب الثاني	علاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي، المؤسسات والأنظمة السياسية	45
المطلب الثالث	واقع لعنة الموارد في الإقتصاديات النفطية	52
	خاتمـــة الفصـــل	62

الفصل الثاني	**مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية**	**99-63**
	تمهـــيد	**64**
المبحث الأول	**ماهية منظمة الأوبك**	**65**
المطلب الأول	الأوبك نشأتها، مفهومها وأهدافها	**65**
المطلب الثاني	أهم السياسات الإستراتيجة المنتهجة من طرف الأوبك منذ نشأتها	**71**
المطلب الثالث	الأوبك والأوابك والعلاقة بينهما	**73**
المبحث الثاني	**أهمية الأوبك ودورها في إستقرار السوق النفطي العالمي**	**76**
المطلب الأول	الإمكانيات النفطية للأوبك والتحديات التي تواجهها	**76**
المطلب الثاني	دور الأوبك في القرن 21	**80**
المطلب الثالث	تهديد زوال منظمة الأوبك	**84**
المبحث الثالث	**البيئة الخارجية للأوبك ومكانة الجزائر في المنظمة**	**88**
المطلب الأول	الشركات النفطية الكبرى	**89**
المطلب الثاني	الوكالة الدولية للطاقة	**93**
المطلب الثالث	مكانة الجزائر في منظمة الأوبك	**94**
	خاتمـــة الفصـــل	**99**
الفصل الثالث	**سياسات الإنفاق الحكومية ومكانتها في الإقتصاد الجزائري**	**154-100**
	تمهـــيد	**101**
المبحث الأول	**مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي**	**102**
المطلب الأول	مفهوم النفقة العامة	**102**
المطلب الثاني	تقسيمات النفقة العامة	**107**
المطلب الثالث	ظاهرة تزايد النفقات الحكومية	**110**
المبحث الثاني	**الإنفاق الحكومي في الجزائر وطرق تمويله**	**114**
المطلب الأول	تعريف الإنفاق الحكومي حسب المشرع الجزائري وتصنيفاته	**114**
المطلب الثاني	ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر	**118**
المطلب الثالث	طرق تمويل النفقات الحكومية في الجزائر	**122**
المبحث الثالث	**السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر**	**135**
المطلب الأول	ماهية السياسة الانفاقية الحكومية	**135**
المطلب الثاني	مفهوم السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر	**139**
المطلب الثالث	برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر	**144**

	خاتمــة الفصــل	**154**
الفصل الرابع	**الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2020)**	**250-155**
	تمهــيد	**156**
المبحث الأول	**واقع قطاع النفط في الجزائر**	**157**
المطلب الأول	تاريخ النفط في الجزائر	**158**
المطلب الثاني	الإمكانيات النفطية في الجزائر	**163**
المطلب الثالث	دور عوائد النفط في الاقتصاد الجزائري	**179**
المبحث الثاني	**دراسة تحليلية للمؤشرات الإقتصادية والإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)**	**183**
المطلب الأول	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	**185**
المطلب الثاني	أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الإقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2020)	**187**
المطلب الثالث	علاقة العوائد النفطية بالإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2000-2020)	**209**
المبحث الثالث	**دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**	**223**
المطلب الأول	ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية	**223**
المطلب الثاني	الجانب النظري لاختبارات الدراسة	**227**
المطلب الثالث	الاختبارات والنتائج	**233**
	خاتمـة الفصــل	**250**
	خـــــــاتمــة	**258-252**
	قـائمـــــــة المــراجـــع	**277-259**
	المـــلاحـــــــــق	**317-278**

فهـــــرس الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-I	أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم لسنة 2020	16
01-II	الأعضاء الثلاثة عشر لمنظمة الأوبك وتواريخ انضمامهم	68
02-II	الشقيقات السبع الحديثة (New Seven Sister)	91
01-III	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة (2000-2020)	125
02-III	الصناديق السيادية لدول منظمة الأوبك	130
07-III	المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).	146
08-III	الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	150
09-III	توزيع المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	153
01-IV	المراحل التي مر بها تأميم المحروقات في الجزائر.	160
02-IV	خصائص النفط الجزائري مقارنة ببعض نفوط الدول الأعضاء في الأوبك.	165
03-IV	تطور إحتياطيات النفط المؤكدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	169
05-IV	تطور إكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	170
06-IV	تطور صادرات النفط الخام الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)	171
07-IV	عدد مصافي تكرير النفط الخام في الجزائر إلى غاية عام 2019	174
08-IV	تطور إنتاج مصافي تكرير النفط الخام من المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)	175
09-IV	نشاط شبكة أنابيب نقل النفط الخام في الجزائر	178
10-IV	تطور العائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	180
11-IV	متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020)	185
12-IV	تطور الصادرات والواردات في الجزائر بدلالة سعر النفط خلال الفترة (2000-2020)	189
20-IV	متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020)	234
21-IV	تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	236
22-IV	نتائج اختبار جذر الوحدة	238
23-IV	نتائج اختبار السببية	239
24-IV	نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية	240
34-IV	نتائج اختبار التشخيص J-B لسلسلة بواقي المعادلة الأولى	245
37-IV	نتائج اختبار التشخيص J-B لسلسة بواقي المعادلة	247

فهـــــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01-I	قيمة صادرات أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم لسنة 2020	17
02-I	المجالات الأربع التي تتفاعل داخل الاقتصاديات النفطية	19
03-I	أسعار أهم خامات النفط في العالم خلال الفترة (2000-2020)	21
04-I	تطور أسعار خام البرنت وسيط غرب تكساس خلال الفترة (2000-2020)	24
05-I	تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس خلال الفترة (2006-2013)	30
06-I	تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (2011-2017)	33
07-I	تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال سنتي 2019 و2020	35
08-I	المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2016-2020)	37
09-I	مخطط كيفية الإصابة بالمرض الهولندي	42
10-I	تطور نصيب الفرد في (الجزائر، سنغافورة والنرويج) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1960-2004) بالدولار الأمريكي	58
01-II	الاحتياطي النفطي لدول الأوبك مقارنة بالاحتياطي العالمي لسنة 2018	71
02-II	تطور احتياطي منظمة الأوبك مقارنة بالاحتياطي العالمي للفترة (1970-2019)	77
03-II	تطور إنتاج النفط الخام في الأوبك مقارنة مع باقي دول العالم خلال الفترة (1971-2020)	78
04-II	قيمة صادرات الأوبك للنفط الخام خلال الفترة (2000-2020)	79
05-II	الشقيقات السبع (Seven Sisters)	90
06-II	تصنيف الشركات الكبرى الحكومية وغير الحكومية في مجال النفط بإنتاج يقدر بملايين البراميل في اليوم لعام 2013	92
07-II	نسبة احتياطيات النفط في الجزائر مقارنة بحصة باقي أعضاء منظمة الأوبك لعام 2019	95
08-II	إنتاج الجزائر من النفط الخام مقارنة بحصة إنتاج باقي دول الأوبك لعام 2017	96
09-II	إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2020)	98

01-III	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	124
02-III	تطور نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).	127
03-III	استخدام أرصدة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية وتسديد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2017)	133
04-III	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	140
05-III	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	141
06-III	تطور نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	142
01-IV	تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر بدلالة إجمالي الإنتاج العالمي خلال الفترة (2000-2020)	166
02-IV	تطور صادرات النفط الخام الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)	172
03-IV	يوضح تطور إجمالي إنتاج مصافي التكرير في الجزائر خلال الفترة (2008-2020).	176
04-IV	خريطة لشبكة خطوط أنابيب نقل النفط في الجزائر	179
05-IV	تطور العائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	180
06-IV	تطور متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020)	185
07-IV	تطور رصيد الميزان التجاري بدلالة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	192
08-IV	تطور سعر الصرف في الجزائر بدلالة كل من سعر النفط وقيمة الدولار للفترة (2000-2020)	196
09-IV	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	199
10-IV	تطور معدلات التضخم في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	202
11-IV	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	206
12-IV	تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تطور العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2020)	211

13-IV	تطور نفقات التسيير في الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	**217**
14-IV	تطور نفقات التجهيز في الجزائر بدلالة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	**220**
15-IV	التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية.	**226**
16-IV	التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية	**227**
17-IV	الاختبارات حسب مستوى الاستقرارية	**233**
18-IV	الرسم البياني في المستوى المتعلق بسلسلة الانفاق الحكومي	**238**
19-IV	الرسم البياني بعد الفروق الأولى المتعلقة بالانفاق الحكومي	**238**
20-IV	الرسم البياني في المستوى للسلسلة المتعلقة بأسعار النفط	**239**
21-IV	الرسم البياني بعد الفروقات الأولى للسلسلة المتعلقة بأسعار النفط.	**239**
22-IV	نتائج اختبار Inverse Roots Of AR Characteristic Polynomical.	**243**

فهـــرس المـلاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	احتياطي النفط الخام لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (1970-2019)	279
02	يوضح إنتاج دول منظمة الأوبك من النفط الخام خلال الفترة (1970-2019)	280
03	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	281
04	تطور نسبة ايرادات الجباية البترولية في الجزائر من إجمالي الايرادات الكلية خلال الفترة (2000-2020)	282
05	تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات واستخداماته خلال الفترة (2000-2020)	283
06	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	285
07	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	286
08	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	287
09	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سعر النفط بالدولار خلال الفترة (2000-2020)	288
10	تطور الناتج المحلي الاجمالي بدلالة التغيرات في أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	289
11	تطور معدلات التضخم في الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)	290
12	تطور رصيد الميزانية العامة بدلالة سعر النفط خلال الفترة (2000-2020)	291
13	تطور إجمالي الانفاق الحكومي في الجزائر بدلالة أسعار النفط والعوائد النفطية خلال الفترة (2000-2020)	292
14	تطور نفقات التسيير بدلالة تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	293
15	تطور نفقات التجهيز بدلالة تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	294
16	اختبار استقرارية سلسلة النفط عند مستوى بقاطع	295
17	اختبار استقرارية سلسلة النفط عند مستوى بقاطع واتجاه عام	296
18	اختبار استقرارية سلسلة النفط عند مستوى بلا قاطع ولا اتجاه عام (None)	297
19	اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند مستوى بقاطع	298
20	اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند مستوى بقاطع واتجاه عام	299
21	اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند مستوى بلا قاطع ولا اتجاه عام (None)	300
22	اختبار استقرارية سلسلة النفط عند الفروق الأولى بقاطع	301
23	اختبار استقرارية سلسلة النفط عند الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	302

24	اختبار استقرارية سلسلة النفط عند الفروق الأولى بلا قاطع ولا اتجاه عام (None)	303
25	اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند الفروق الأولى بقاطع	304
26	اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	305
27	اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند الفروق الأولى بلا قاطع ولا اتجاه عام (None)	306
28	نتائج اختبار السببية	307
29	نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية	307
30	نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي	308
31	نتائج اختبار أنجل–غرانجر	309
32	درجات التأخير	309
33	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	310
34	درجات التأخير المثلى	311
35	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي	312
36	نتائج تقدير النظام	313
37	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة بواقي المعادلة الأولى	314
38	نتائج اختبار مخطط الالتواء لسلسلة بواقي المعادلة الأولى	315
39	نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة بواقي المعادلة الثانية	316
40	نتائج اختبار مخطط الالتواء	317

مقدمـــــــــــــــة

مـقـدمـــة:

منذ ظهور الحضارة الإنسانية وارتباطها بتطور حاجيات البشرية تم السعي بشكل جدي ومتواصل في البحث على المصادر الطاقوية باعتبارها أهم العراقيل التي واجهت الإنسان عبر العصور في مساره نحو التطور، واختلفت هذه المصادر باختلاف مميزات كل فترة عبر الزمن، إلى غاية ظهور أهم ثروة متعارف عليها عبر الأجيال وهو النفط في أواسط القرن التاسع عشر حيث تم القيام بأول محاولة استخراج وإنتاج النفط من باطن الأرض بصورته التجارية في عام 1858 في بولندا ثم في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية في 1959/08/27 والذي أعطى نفسا جديدا لبناء الاقتصاد العالمي خاصة مع استخدام التطور التكنولوجي والتقني الذي جاء بظهور الثورة الصناعية. بعد الأهمية التي تحلى بها النفط على المستوى العالمي امتدت الاستكشافات إلى باقي أنحاء العالم كالخليج العربي وإفريقيا.. وهو ما جعلها انطلاقة فعلية في مجال استخراجه وإنتاجه ليكون مصدر طاقوي يعوض كثير من المصادر الأخرى القديمة منها المنجمية كالفحم الحجري والطبيعية النباتية والحيوانية كالخشب والجلود التي كانت بغرض التدفئة والتشحيم.

في الوقت الراهن يعتبر النفط من أهم المصادر الطاقوية التي أخذت أهمية قصوى على مستوى الدولي والتي استمرت لمدة القرن ونصف القرن، فنظرا للتوزيع الجغرافي الغير المتوازن له عبر أنحاء العالم جعله يعامل كسلعة استراتيجية هامة يتم تبادلها عبر سوق عالمية كبرى تتشكل من أطراف فاعلة تتنافس بشراسة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، فنجد دول منتجة ومصدرة للنفط تسعى دائما لتحقيق أقصى العوائد عن طريق رفع أسعار النفط إلى أعلى مستوى ودول مستهلكة صناعية يشكل النفط الجزء الرئيسي في أنشطتها الصناعية وتسعى هي الأخرى للحصول على أكبر الكميات بأقل الأسعار، وما يحكم هذا التنافس في السوق هي قوى العرض والطلب والتي تجعل من "الذهب الأسود" عرضة للتقلبات والصدمات المستمرة التي سببها القرارات التي تصدرها المنظمات التي تحمي حقوق الطرفين فنجد منظمة الأوبك من جهة منتجي ومصدري النفط ومن الجهة الأخرى نجد الكارتل النفطي الذي يسعى لحماية مصالح الدول الصناعية.

وباعتبار سوق النفط هي سوق غير مستقرة وتتميز بالتقلب المستمر، فإن تقلب الأسعار ينجم عنه إما كساد أو ازدهار في الدورات الاقتصادية والتي تعتبر من الأمور الصعبة أو نقول من المستحيل إدارتها بفاعلية من قبل صانعي السياسات خاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية.

1- الإشكالية: وبناءا على ما سبق ذكره ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

ومن خلال الإشكالية المذكورة سابقا نقوم بطرح الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

- هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد؟
- هل ساهمت الاستراتيجيات المطبقة من قبل الأوبك منذ نشأتها وإلى غاية الآن في استقرار السوق النفطية العالمية أم أن هنالك عوامل حالت دون ذلك؟
- هل السياسة الانفاقية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية بداية الألفية الثالثة والتي امتدت لغاية عام 2014 هي توسعية مؤقتة؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر؟

2- الفرضيات: ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لدراستنا تم الاستعانة بالفرضيات التالية:

- يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد باعتبار أن وفرة المداخيل النفطية جاءت قبل قيام مؤسسات جيدة وقوية.
- ساهمت منظمة الأوبك من خلال الأهداف التي أنشئت من أجلها وأيضا عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات التي انتهجتها حسب كل مناسبة إلى التخفيف من آثار التقلبات التي تحدث على مستوى السوق الدولي للنفط ومحاولة تحقيق الاستقرار فيه.
- سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) هي سياسة توسعية مؤقتة بسبب ارتباطها بارتفاع ايرادات الجباية النفطية نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية والتي تكون في العادة ظرفية.
- توجد علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر على المدى الطويل.

3- أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في معرفة أداء السياسة الانفاقية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة، باعتبار أن أسعار النفط عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية نتيجة تعرضه لمجموعة من الصدمات، ولهذا نسعى

من خلال دراستنا لمعرفة ما إذا كانت السياسة الإنفاقية في الجزائر ستتأثر بتقلبات أسعار النفط وأيضا الاجراءات التي تتخذها لتفادي الأضرار عند حدوث الصدمات النفطية السلبية.

4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز المصادر التمويلية للميزانية العامة ومدى تطورها ومساهمتها في تغطية النفقات العامة.
- إبراز الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر.

5- أسباب إختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الميول والاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لعلاقته بمجال التخصص والإحاطة بجميع جوانبه.
- أهمية الموضوع وجاذبية دراسة على مستوى الساحة الوطنية والعالمية.
- تسليط الضوء على واقع ومكانة القطاع النفطي في الجزائر، كونه يعد أهم قطاع يتكون منه الاقتصاد الجزائري وأيضا لدوره الرئيسي والمهم في تمويل جميع النشاطات الاقتصادية وقدرته على تغطية النفقات العامة عن طريق ايراداته الجبائية.
- إبراز أهمية النفقات العامة كونها أداة هامة تتدخل من خلالها الدولة للتأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتمادها بشكل كبير على ايرادات الجباية النفطية.
- الرغبة في إبراز علاقة التأثير والتأثر بين المتغيرات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وإيجاد حلول للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال دراسة السياسة الانفاقية التي اتبعتها الدولة خلال فترة الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات من خلالها.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة علمية في مجال النفط والإنفاق الحكومي والذي يعد موضوع مهم مزال يستقطب فضول الباحثين حاليا وفي المستقبل.

6- حدود الدراسة: من أجل معالجة موضوع الدراسة بشكل دقيق وموضوعي قمنا برسم حدود لهذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

- **الحدود الزمنية:** حدد المجال الزماني لهذه الدراسة بالفترة (2000-2020) لأسباب عدة أهمها: ارتباط بعض الصدمات النفطية المهمة بهذه الفترة، فترة إنشاء صندوق ضبط الايرادات، برامج الانعاش الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة الجزائرية.
- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في الجزائر من خلال تحليل تأثير أسعار النفط على الإنفاق الحكومي.

7- **الدراسات السابقة:** هناك بحوث ودراسات تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو درست أحد متغيرات بحثنا:

- **مولود بوعوينة، الصدمات النفطية وانعكاساتها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2016)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2018.**

تناول الباحث في هذه الأطروحة، أثر الصدمات النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر وهي: البطالة، التضخم، الناتج المحلي الخام الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي، وهذا من خلال دراسة عدة نماذج قياسية وديناميكية تحدد أثر الصدمات الحاصلة في أسعار النفط على مؤشرات النشاط الاقتصادي، وتم هذا باستخدام بيانات لسلاسل زمنية سنوية للفترة (1970-2016)، وقد توصل الباحث كنتيجة لهذه الدراسة أن الوضع الاقتصادي شبه معطل وعلى حاله منذ الاستقلال، فهو حساس جدا للصدمات خاصة الصدمات النفطية باعتبار قطاع النفط هو القطاع الرئيسي في الجزائر وبالتالي يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كل هذا أدى وساهم في تسجيل معدلات نمو ضعيفة خاصة في القطاعات الاقتصادية الحقيقية وأيضا تدهور مستويات المعيشية للمواطنين.

- **بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.**

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة، آثار تقلبات أسعار النفط على عناصر الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط وهي: السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، عمان، ليبيا، الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، كما أن هذه الدراسة تناولت أهم الآليات والسياسات الكفيلة في الحد من الآثار السلبية لها والمتمثلة في المبادئ العامة في الأجل القصير والطويل الأجل وكذلك إلى دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق ذلك، توصلت الدراسة كنتيجة إلى أن نمو النفقات الحكومية في هذه الدول مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة لهذه الدول، وأيضا نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط.

- **Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries, policy modeling, Elsevier, 30 August, 2011.**

قد تطرق الباحثين في هذه الدراسة، إلى الدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط، وهي 16 دولة: الجزائر، البحرين، الكاميرون، كولومبيا، مصر، اندونيسيا، إيران، الكويت، ماليزيا، المكسيك، نيجيريا، النرويج، عمان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا خلال الفترة (1972–2007)، وهذا من خلال دراسة ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن تؤثر على السياسة المالية، وهي من خلال: تغييراتها أو من خلال تقلبها أو من خلال انحرافها، وتوصل الباحثين إلى نتيجة مفادها أن السياسة المالية في البلدان المنتجة للنفط مسايرة للاتجاهات الدورية وهذا معناه أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحفيز كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، كما وجدوا أنه كلما زاد اعتماد اقتصاديات منتجي النفط على قطاع النفط كلما انعكست الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق الجاري.

- **Omo Aregbeyen, Taofik M Ibrahim, The causel relationship between government spending and revenue in an Oil-dependent economy : The case of Nigeria, september 2012.**

قام الباحثين من خلال هذه الدراسة، بتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في نيجيريا خلال الفترة (1970–2006)، كون نيجيريا دولة منتجة للنفط وبالتالي فنسبة كبيرة من إيراداتها متكونة الإيرادات النفطية، والنتائج التي تم التحصل عليها من خلال هذه الدراسة أنه توجد علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين إجمالي النفقات وإيرادات النفط وأيضا بين النفقات الرأسمالية وايرادات النفط.

- **Teresa Ter-Minassian, The role of fiscal institutions in managing the oil revenue boom, the fiscal affairs department, 5 march 2007.**

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، إلى اتجاهات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط خلال الطفرة النفطية التي حدثت خلال الفترة (2000–2007)، من خلال البحث في الاستجابات المالية للمؤسسات المالية الخاصة بصناديق النفط والقواعد المالية وتشريعات المسؤولية المالية أيضا مدى تأثير أسعار النفط في الميزانية العامة، وتوصلت الباحثة في نهاية هذه الدراسة إلى أن زيادة الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط أدت إلى زيادة في الإنفاق الحكومي والتي أدت إلى انخفاض مؤشرات فعالية الحكومات المصدرة للنفط في إدارة العوائد المالية الضخمة النفطية بالرغم من

المحاولات الجادة التي قامت بها هذه الدول من خلال إنشاء صناديق النفط التي هدفت من خلالها إلى تحقيق أهداف السياسة المالية والرفع من فعالية الإدارة المالية.

- **Helmi Hamdi, Rashid Sbia, Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy, Economic Modelling, Elsevier, 2013**

هدف الباحثين من خلال هذه البحث، إلى دراسة العلاقة الديناميكية بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين بإعتبار أن عائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية وواردات السلع والخدمات، فمن خلال تحليل البيانات السنوية للفترة (1960-2010) باستخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصل الباحثين كنتيجة لهذه الدراسة أن عائدات النفط تظل المصدر الرئيسي للنمو والقناة الرئيسية التي تمول الإنفاق الحكومي، حيث أن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

- **Tan Juat Hong, Impact of oil price shocks on government revenue and expenditure evidence for Malaysi, 2010.**

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى البحث في التأثير قصير المدى لصدمات أسعار النفط على الايرادات والنفقات الحكومية في ماليزيا، وتم استخدام في الدراسة بيانات سنوية للفترة (1970-2008)، وقد تم في الأخير التوصل كنتجة لهذه الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط الإيجابية لها تأثير إيجابي كبير على كل من الايرادات الحكومية والنفقات، وصدمات أسعار النفط السلبية لها تأثير سلبي على الإيرادات الحكومية ومنه على إجمالي النفقات الحكومية.

- **مساهمة الدراسة:** إن دراستنا تتفق مع الدراسات السابقة من ناحية البحث في موضوع تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي بشكل مفصل وموضوعي، وأيضا من ناحية التطرق إلى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترات مختلفة من الزمن وكذا السياسات المالية والانفاقية التي اعتمدتها الدولة وأيضا كفاءتها في تنفيذ البرامج الاستثمارية في إطار سياسة إنفاقية حكومية توسعية.

كما يظهر الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة من ناحية اختيار واستخدام المتغيرات لمعالجة أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وهذا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي.

8- **منهج الدراسة:** من أجل معالجة الموضوع والإحاطة بالإشكالية من جميع جوانبها تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي حيث يعد أحد مناهج البحث العلمي نظرا لملائمة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، وقد قمنا بتوظيف المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني لدراسة الجانب النظري باعتباره مناسب لوصف الجوانب التقنية المتعلقة بالمورد الطبيعي النفط وأيضا الأزمات النفطية التي مرت بها السوق النفطية خلال فترة الدراسة، وفي الفصل الثاني بالتطرق إلى أهمية منظمة الأوبك والدور الذي قامت به خلال القرن الواحد والعشرين، أما في الفصل الثالث فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي فكان وصفي من خلال تحديد المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي وتقسيماته وأيضا تعريفه حسب المشرع الجزائري، ومنهج تحليلي من خلال تحليل وتفسير المنحنيات والمعطيات المتعلقة بتطور حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) والإنفاق الرأسمالي (نفقات التجهيز)، أما الفصل الرابع قمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي القياسي لكونه مناسبا لهذا الفصل فكان وصفي لمعرفة ودراسة تاريخ النفط في الجزائر وأيضا الإمكانيات النفطية التي تمتلكها الدولة وتحليلي قياسي من خلال تحليل وتفسير وقياس المعطيات المتعلقة بأثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

9- **هيكل الدراسة:** في إطار إنجاز هذه الدراسة المعنونة بـــ "**أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (2000-2020)**-"، وبناءا على أهداف وأهمية الدراسة والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تضمنت جانب نظري وآخر تطبيقي والتي تسبقهم مقدمة وفي نهايتهم خاتمة، وبالتالي جاء هيكل الدراسة كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان "**الاقتصاديات النفطية ولعنة الموارد**"، وللتفصيل أكثر في عنوان الفصل قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول إلى أساسيات حول النفط، السوق النفطية وسعر النفط، أما المبحث الثاني فنتناول الطفرات والأزمات النفطية التي مرت على السوق النفطي العالمية خلال فترة الدراسة، وأخيرا في المبحث الثالث تم التطرق إلى دراسات حول

ظاهرة لعنة الموارد باعتبار أن النفط مورد طبيعي قابل للنضوب أيضا تقلب أسعاره بصفة مفاجئة يجعل منه نقمة ونعمة في نفس الوقت لهذا فكان من ضروري التطرق لهذه الظاهرة.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان "**مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية**"، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية منظمة الأوبك أي مفهومها وأهدافها..وأيضا أهم السياسات التي انتهجتها المنظمة منذ نشأتها والعلاقة بينها والأوابك، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلالها إلى الامكانيات النفطية للأوبك وأيضا دورها في القرن الواحد والعشرين والتهديدات التي يمكن أن تؤدي إلى زوال المنظمة، وفي الأخير تم التطرق إلى البيئة الخارجية لمنظمة الأوبك وأيضا مكانة الجزائر ضمن منظمة الأوبك.
- **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان "**سياسات الانفاق الحكومية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري**"، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الانفاق الحكومي والذي يتعلق بمفهوم الانفاق الحكومي وتقسيماته وأيضا ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي أما المبحث الثاني فتناول الانفاق الحكومي في الجزائر وطرق تمويله من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي حسب المشرع الجزائري وأيضا إلى تصنيفاته، وتناول كذلك ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الجزائر وطرق تمويله، وأخيرا المبحث الثالث الذي هو حول السياسة الانفاقية في الجزائر والذي تناول ماهية السياسة الانفاقية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص وأيضا برامج الإنفاق الحكومي التي أطلقتها الجزائر.
- **الفصل الرابع:** جاء تحت عنوان "**الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2020)**-"، وقد تناول هذا الفصل الأخير من الدراسة ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع القطاع النفطي في الجزائر فتم التعرف خلاله إلى تاريخ النفط في الجزائر وأيضا الامكانيات النفطية التي تمتلكها الجزائر، أما المبحث الثاني فكان لتحليل تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة وكذلك لتحليل تطور المؤشرات الاقتصادية وتطور حجم الانفاق الحكومي بدلالة تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال نفس الفترة، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

10- صعوبات الدراسة: كما هو معلوم فأي بحث علمي في مجال الاقتصاد يتميز بالتغيير المستمر، ومنه فقد واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل أثناء إنجازنا لهذا البحث نذكر منها:

- مشكل تضارب الاحصائيات وعدم تجانسها من مصدر لآخر مما سبب لنا صعوبة لاختيار بين هذه المصادر وهو الأمر الذي جعلنا نستعين بأكثر من مصدر لاتمام هذا العمل.
- الصعوبة التي تحيط بدراسة ومعالجة موضوع النفط، كون ظاهرة تذبذب الأسعار وتقلبها على مستوى الأسواق العالمية صعبة التفسير بسبب تشابك وترابط الموضوع بمجموعة من العوامل أهمها العلاقات الجيوسياسية بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطي والظواهر المناخية والجوية.

11- توحيد المصطلحات: خلال معالجتنا للموضوع قد يصادف القارئ أو الباحث إختلاف في بعض المصطلحات من موضع لآخر وهذا من أجل تفادي تكرار المصطلحات التي تدل على نفس المعنى كما هو الحال في: الإنفاق الحكومي يعني الإنفاق العمومي يعني الإنفاق العام، النفط يعني البترول.

الفصـــــل الأول

الاقتصـاديات النفطية ولعنـــــة المـــــــوارد

تمهيـــــــد:

في العقد الثاني من القرن العشرين تفوقت مساهمة النفط ضمن بدائل الطاقة الموجودة في العالم، إذ يعتبر العنصر الرئيسي التي تقوم عليه التجارة الدولية، فهو سلعة معظم احتياطياتها وإنتاجها في بلدان لا تقوم باستهلاك معظمه، ما جعل عامل العرض يتحكم في التأثير في حركة أسعاره، في المقابل ومن جهة الطلب سعت الدول المستهلكة إلى تفوق مصالحها على مصالح المنتجين والمصدرين في تحديد مستوى الأسعار ما جعل من النفط ومنذ اكتشافه عام 1859 مصدر لصراع دائم على التفوق والقادم من الأقطاب الثلاثة.

وتربط النفط علاقة وطيدة بالأزمات والصراعات السياسية منذ بداية القرن الماضي وتحديدا منذ عام 1914، فالنفط أصبح سلعة استراتيجية ومحرك هام في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، حيث خلال الحرب العالمية الأولى ازدادت الحاجة إلى تأمين المصادر الطاقوية للعمليات العسكرية فأصبح النفط أحد الأهداف العسكرية والمقومات الأساسية التي يتم من خلالها رسم الحدود السياسية والاقتصادية، ثم توالت الأزمة وصولا للأزمة النفطية الأخيرة لعام 2020 والتي كان سببها جائحة كورونا.

تقوم الأدبيات بدراسة الدول المصدرة للنفط من أجل اختبار أو تطوير نظريات التنمية الاقتصادية، المشكل الرئيسي هو على الرغم من عدم وجود قيود رأس المال –تقليديا يعتقد أنه مصدر التخلف الاقتصادي– الاقتصادي كان الأداء في هذه الدول ذات الموارد الوفيرة ورأس المال أقل شأنا بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط، وذات الموارد الفقيرة، كثير من هذه الأدبيات تتناول ما يسمى "فرضية لعنة الموارد": فكرة أن ثروة الموارد الطبيعية – وخاصة المعادن الصخرية الصلبة والهيدروكربونات (النفط والغاز الطبيعي) – يعمل كقيد وليس كأحد الموارد من أجل التنمية[1].

ومما سبق يجعلنا نتناول خلال هذا الفصل مجموعة من النقاط والتي سنفصلها في ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: أساسيات حول النفط، السوق النفطية، سعر النفط.
- المبحث الثاني: الصدمات النفطية للفترة (2000–2020).
- المبحث الثالث: دراسات حول ظاهرة لعنة الموارد.

[1]Miriam R, Oil rents and political breakdown in patrimonial states : Algeria in comparative perspective, The journal of north african studies, Vol 9, No 3, 2004, pp : 83-102, p85.

المبحث الأول: النفط والاقتصاديات النفطية.

بالرغم من توفر مصادر عديدة للطاقة عالميا إلا أن الدلائل تشير إلى أن النفط سيظل المورد والخيار الإستراتيجي لتزويد العالم بالطاقة التي تمثل العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول على اختلافاتها. وحسب رأي بعض الاقتصاديين ومن بينهم "فرانكل" فإن النفط لا يقل أهمية عن عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال والتنظيم)، ويتحدد تطور الاقتصاد بمدى توفر الموارد الطبيعية الإستراتيجية الموفرة للطاقة، وكان للنفط الفضل الكبير في تحول الكثير من الدول من دول نامية إلى دول ناشئة كتلك في شرق آسيا (الصين والهند)، وكذلك مهم للدول المنتجة حيث يوفر إيرادات مالية ضخمة في فترات زيادة الطلب عليه وارتفاع أسعاره، التي تستخدمها من أجل دفع عجلة التنمية وتطوير بنى تحتية والقيام باستثمارات عمومية ضخمة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط.

احتل النفط مكانة عظيمة منذ قديم الزمان، حيث تداولت الأزمنة والحضارات في استخدامه كل حسب درايتها وأغراضها في تلك الأزمنة حيث استخدمه الفراعنة في القديم في تحنيط المومياوات والعراق في قديم العصور في أغراض البناء وفي إنارة وتبليط بيوتهم وشوارعهم عن طريق الزفت المستخرج منه، أما في عصرنا الحديث لم تقل أهمية النفط عما كان عليه في أزمنة غابرة، فقد حظي بأهمية كبيرة كونه أحد أهم المصادر الطاقوية الاستراتيجة في العالم والتي تشكل ثلث الاستهلاك العالمي للطاقة. وتأتي كذلك أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه.

1- تعريف النفط:

يوجد هناك مصطلح آخر ملازم لمصطلح "النفط" ألا وهو "البترول"، حيث أن مصطلح النفط جاء من اللغة الفارسية تحت إسم نافت أو نافتا والتي تعني قابلية السيلان، في حين تعود أصول مصطلح البترول إلى اللغة اللاتينية تحت إسم "Petroleum" التي هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمتين Petr وOleum تعني كلمة Petr الصخر أما Oleum تعني الزيت بمعنى زيت الصخر[1].

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص199.

يعرف النفط على أنه: "مادة بسيطة ومركبة، وهذا لأنه يتكون من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وفي نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، حيث يعتبر ذو لزوجة مختلفة حسب نوعية كثافته التي تتحدد نسبة إلى ذرات الهيدروجين والكربون المتواجدة فيه، ويتنوع لونه بين الأسود المخضر إلى البني المصفر"[1].

ويعتبر النفط مادة خام موجودة بشكل طبيعي بكميات متفاوتة في بلدان مختلفة من العالم، يتكون النفط من عدة عناصر فلا يستخدم مباشرة فيتم تكريره ليستخرج منه منتجات مختلفة منها البنزين والديزل والبتروكيماويات الأخرى، والتي يتم استخدامها إما مباشرة للاستهلاك النهائي أو يتم معالجتها بدورها[2]. ونظرا لأنه مورد غير متجدد فإن العرض محدود. يتبع إنتاجه هذه المراحل: التنقيب عن احتياطيات النفط، وتطوير احتياطيات النفط، واستخراج النفط ومعالجة النفط. ينطوي التنقيب عن النفط على مخاطر مرتبطة بعدم اليقين بشأن حجم الاحتياطيات التي سيتم اكتشافها والتقلبات المستقبلية لأسعار النفط[3].

2- أنواع النفط:

يمكن أن تصنف الصناعات النفطية إلى خام النفط طبقا لمكان المنشأ (مثلا وسيط غرب تكساس أو برنت)، وغالبا عن طريق خصائصه الكيميائية والفيزيائية من حيث اللزوجة، التطاير وغيرها إلى نفط خفيف جدا (very light oil) كوقود الطائرات والبنزين، ونفط خفيف (light oil) كالديزل، نفط متوسط (medium oil) أغلب النفط الخام، وأخيرا النفط الثقيل (Heavy oil).كما أن من يقومون بعمليات التكرير يطلقون عليه "حلو أو مسكر" عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه، أو "مر" مما يعني وجود كميات كبيرة من الكبريت الذي يتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج[4]. هناك ثلاثة أنواع من النفط الخام التي تعتبر مرجعية في الأسواق العالمية وهي:

2-1 **عرب لايت (Arab Light API 34):** هذا النفط تقوم بإنتاجه المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين في العالم والتي تهيمن على حصة سوقية كبيرة، والذي كان هذا النفط منتجا تصديريا رئيسيا في السبعينيات وأوائل الثمانينات، كان ينظر إلى سعر هذا الخام على أنه

[1] حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، السنة الخامسة، الكويت، 2005، ص2.

[2] Robret Bacon, Modelling the price of oil, Oxford review of economic policy, Vol 7, No 2, Oxford university press, 1991, pp 17-34, p19.

[3] Dina Azhgaliyeva, The effect of fiscal policy on oil revenue fund : The case of Kazakhstan, Journal of eurasian studies, Hanyang university, 2014, pp :1-27, p8.

[4] سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص ص: 109-114.

متغير رئيسي في إستراتيجية التسعير لدول أوبك، من الصفات التي تميز بها تسعير النفط الخام في السبيعينيات أن المعاملات كانت عادة بالأسعار الرسمية، وفي بعض الأحيان كان يتم بيع كميات من النفط مقابل أي سعر يمكن أن يقدم له، مما أدى إلى ظهور السوق النفطية الفورية[1].

2-2 **مزيج برنت(Brent Blend API 38)** : بدأ إنتاج خام برنت في عام 1976، لعب هذا النفط دورا رئيسيا في الثمانينيات في السوق الفورية، وهذا بسبب قرب بحر الشمال من الصناعة التكريرية الرئيسية الموجودة في روتردام والسوق الكبرى لأوروبا الشمالية[2].

3-2 **غرب تكساس المتوسط (West Texas Inermediat API 40)** : هو أحد أنواع النفط الخام التي يتم استخراجها من حقول النفط المتواجدة في ولايات تكساس ولويزيانا وداكوتا الشمالية، تم تصنيفها على أنها ذات جودة عالية نظرا لاحتوائها على نسبة منخفضة من عنصر الكبريت لا تتجاوز 0.24% ووزن خفيف يقدر بـ 0.827 درجة حسب مقياس الكثافة النوعية (API)، ما يجعل منها مصدر رئيسي لإنتاج البنزين والغازولين[3].

4-2 **خام دبي (API 31)**: أو خام الفاتح نسبة إلى محطة الفاتح التي يتم تحميل نفط دبي عبرها، هو مزيج نفطي ذو كثافة متوسطة وحمضي، فوفقا لمقياس الكثافة النوعية الصادر عن معهد النفط الأمريكي يبلغ خام دبي 31 درجة أما نسبة الكبريت فيه تقدر بـ 2%، ويعد خام دبي أحد المعايير القياسية المستخدمة في تحديد سعر النفط، خاصة أنه يتميز بسرعة وصوله إلى الأسواق العالمية إذا ما تمت مقارنته مع باقي المزائج النفطية المستخرجة من منطقة الخليج العربي[4].

3- أهمية النفط:

نظرا لكونه أحد أهم المصادر الطاقوية الإستراتيجية على الصعيد العالمي إذ يمثل ثلث الاستهلاك العالمي من إجمالي المصادر الطاقوية، فإن النفط يتربع على مجموعة من الأدوار الأساسية في الصناعات العالمية التي تجعله بهذه الأهمية، وفيما يلي نذكر بعض منها:

- يعتبر النفط المصدر الأساسي في مجموعة واسعة من الاستخدامات، مثل المواصلات والنقل ومادة أولية لإنتاج الزيوت المعدنية والشموع وغيرها.
- أهميته في الصناعات البتروكيمياوية.

[1] Robret Bacon, Op Cit, p20.
[2] Ibid, p20.
[3] زمال وهيبة، أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص7.
[4] مرجع نفسه، ص7.

- يدخل كمادة خام في صناعة البلاستيك واللدائن والألياف الصناعية والأصباغ والمواد الصيدلانية.
- يعتبر من أنظف مصادر الطاقة مقارنة مع الفحم الحجري والوقود النووي.
- سهولة نقله وتخزينه.
- أهمية النفط لمعظم الصناعات الحديثة[1].

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السوق النفطية.

تعتبر السوق النفطية أهم الأسواق العالمية التي تتم فيها المعاملات التجارية العالمية من جميع أقطاب العالم، وتتميز أيضا هذه السوق بضخامة معاملات التي تتم خلالها، وفي هذا المطلب سنحاول إلقاء الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالسوق النفطية.

1- مفهوم السوق النفطية:

تعتبر الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا في العالم بحيث يصعب التنبؤ بأسعار النفط داخلها، فنظرا للطبيعة الاحتكارية التي تميز السوق النفطية العالمية فيختلف التعامل مع النفط كأي سلعة أخرى من بنيته وآلية تسعيره داخل هذه السوق، وسنتناول من خلال ما يلي تعريف السوق النفطية، خصائصها وأنواعها.

1-1 **تعريف السوق النفطية:** تعرف السوق النفطية على أنها: "المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر وأسعار معلومة"[2].

2-1 **خصائص السوق النفطية:** تتميز السوق النفطي بعدة خصائص أهمها[3]:

1-2-1 **سوق إحتكار القلة:** يتصف هذا السوق بقلة عدد المنتجين الذين يمكنهم التأثير على السوق، وبالتالي هو نوع من الاحتكار الجزئي من قبل قلة من الشركات التي تؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي للنفط عن طريق التركيز على عدد جد قليل من المشروعات الضخمة.

[1] سعيد خليفة الحموي، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] محمد أحمد الدوري، مبادئ إقتصاد النفط، دار الشموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص15.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص54.

1-2-2 **الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** حيث يسيطر قلة من المنتجين على كافة أنشطة الصناعة النفطية، بداية من إنتاج النفط إلى نقله وتكريره إلى تسويقه.

1-2-3 **الاتجاه نحو التكتل:** تقوم الشركات الناشطة في سوق النفط بمجموعة من الاتفاقيات تضمن لها تحقيق تكتل كامل، الذي يحقق لها أهداف وصول النفط الخام ومشتقاته إلى الأسواق.

1-3 أنواع الأسواق النفطية:

نتيجة للنمو الاقتصادي وصناعة النفط، ظهرت عدة أشكال من سوق النفط، لكل منها معايير:

1-3-1 **السوق الفورية (Spot Market):** يقصد بها السوق التي تتم فيها تجارة الشحنات المادية الكبيرة، والتي تنفذ على المدى القريب في مدة أقصاها أسبوعين، تمثل السوق الفورية جزء صغير من إجمالي معاملات النفط الخام والمنتجات المكررة، وتلعب دور هام وأساسي في تحديد الأسعار لمعظم المعاملات الأخرى[1]. كان هذا السوق في السبعينيات من القرن الماضي يلعب دورا هامشيا احتياطيا، أما في الوقت الحاضر أصبح يمثل دور مركزي في عمليات التسليم المادي وفي التسعير[2].

توجد أهم الأسواق الفورية للنفط الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، وآسيا (سنغافورة)، وتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعدلات مرتبطة بخامات إشارة رئيسية يتم تداولها في هذه الأسواق مثل خام البرنت في أوروبا، وخام تكساس المتوسط WTI في أمريكا الشمالية، وخام دبي Dubai في شرق آسيا.

1-3-2السوق الآجلة (Forward Market): هي سوق مستحدثة ظهرت في منتصف الثمانينات لحل مشكلة الأسعار في السوق الفورية للنفط والمقصود بها شراء عقود نفطية مستقبلية، والاحتفاظ بها لمدة تزيد عن 15 يوم من تاريخ الشراء، يتم في هذه السوق الاتفاق الآن والتسليم يكون مستقبلا. نظرا إلى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، هذا النوع من الأسواق يلزم المشتري بتحديد كمية الشحنة التي يجب أن لا تقل عن 500 ألف برميل وعلى البائع تحديد تاريخ توفرها، هذه العقود

[1]Olivire Riebel, l'OPEC : une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N° 418, paris, février 1999, p 95.

[2] Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique –étude analytique-, Journal of economic & financial research, Volume 4, Issue 2, Oum el bouaghi university, december 2017, p886.

هي مخصصة فقط لأنواع محددة من المنتجات النفطية مثل البنزين، الديزل ووقود الطائرات، تكون في الغالب هذه الأسواق غير منظمة[1].

1-4 أطراف السوق النفطية:

تتكون السوق النفطية العالمية من طرفين، طرف من جهة العرض والذي يمثله الدول المنتجة والمصدرة للنفط التي تمثلها منظمة الأوبك والمنتجين من خارج الأوبك، أما من جهة الطلب وكالة الطاقة العالمية والشركات الكبرى النفطية.

1-4-1 **الأطراف المتدخلون من جهة العرض:** وهم الأطراف الذين يقومون بإنتاج النفط وتصديره في الأسواق العالمي، نذكرهم كالتالي:

1-1-4-1 **منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك):** هي منظمة عالمية حكومية دائمة تضم 13 دولة تعتمد في الأساس على العوائد النفطية الناتجة عن تصدير النفط لتحقيق مدخولها، ويطلق عليها باختصار باسم منظمة "الأوبك"، تمتلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي من الخام و70% من الاحتياطي العالمي للنفط. تتكون سلة الأوبك من: الزيت الخفيف المملكة العربية السعودية، بونى زيت خفيف نيجيريا، فاتح دبي، إسمس المكسيك (لا يتبع أوبك)، ميناس إندونيسيا، صحاري بلند الجزائر، تيا جوانا لايت فينزويلا[2].

2-1-4-1 **الدول المنتجة والمصدرة للنفط خارج الأوبك:** وهي الدول التي تقوم بإنتاج وتصدير النفط للأسواق العالمية ولكن غير عضوة في منظمة الأوبك، يبلغ عدد الدول غير الأعضاء والمنتجين للنفط خارج المنظمة 11 دولة تتصدرهم روسيا باعتبارها من أهم المنتجين والمصدرين في العالم أما العشرة الباقين هم: السودان، جنوب السودان، عمان، ماليزيا، إندونيسيا، البحرين، المكسيك.

2-4-1 الأطراف المتدخلون من جهة الطلب: نجد الأطراف التي تمثل جهة الطلب كالآتي:

1-2-4-1 **وكالة الطاقة العالمية (IEA):** هي منظمة دولية تأسست في عام 1973 من قبل 16 دولة صناعية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، اليابان، النمسا، هولندا، كندا، الدنمارك، سويسرا، إسبانيا، السويد، إيرلندا، لكسمبورج، وتضطلع الوكالة بالمراقبة والتحليل المستمر لأسواق الطاقة وسياساتها وتقنياتها وأبحاثها مقرها باريس، تمتلك المنظمة رصيدا

[1] Ibid, p886.

[2] سعيد خليفة الحموي، مرجع سبق ذكره، ص114.

استراتيجيا من النفط الذي يخولها من القيام بالتدخل في السوق النفطي كلما دعت الحاجة لذلك كما أن هذا المخزون الاستراتيجي هو بمثابة تحصين للدول الصناعية من سياسات الأوبك التي تضر مصالحهم الاقتصادية، في عام 1974 أعلنت الوكالة كمنظمة مستقلة لـ OCED، تضم الآن الوكالة وتضم 28 دولة صناعية[1].

1-4-2-2شركات النفط الكبرى: تنفرد الصناعة النفطية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، التي تقوم باحتكار السوق النفطية العالمية حيث لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، منذ بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات أطلق عليها تسمية "الشقيقات السبع" التي تمتلك وتسيطر على جميع نشاطات صناعة النفط من إنتاج وتكرير ونقل، تقودها بعض الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا:

- الشركات الأمريكية هي:
  - ستاندر أويل نيوجيرسي (اكسون حاليا).
  - ستاندر أويل كاليفورنيا (شيفرون).
  - سوكوني موبيل (موبيل حاليا).
  - جلف.
  - تكساس (تكساسو).
- الشركات الانجليزية أو المشتركة:
  - البترول البريطانية.
  - شل الهولندية البريطانية.

ومن الطبيعي أن القوة جاءت في طرف الشركات النفطية الأمريكية العملاقة حيث اهتمامها بالصناعة النفطية جاء مبكرا منذ اكتشاف أول حقل للنفط بها في عام 1859، لتستمر الاكتشافات لغاية 1900 أين بلغ إنتاج النفط حوالي 43% من الإنتاج الإجمالي العالمي أي 21 مليون طن، ثم ليرتفع الانتاج في عام 1950 إلى حوالي 52% من الإنتاج العالمي (530 مليون طن)[2].

[1] غريب نوح، أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر، 2020، ص ص: 110، 111.

[2] علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، 2008، ص72.

المطلب الثالث: تسعير النفط والعوامل المؤثرة فيه.

يتبع تحديد سعر النفط الخام متغيرين أساسيين، حيث يتعلق المتغير الأول بالتغيرات في السياسة الدولية والتقلبات المناخية، حيث يزداد الطلب في الشتاء خصوصا في المناطق الباردة لغرض التدفئة وإلى غير ذلك أكبر منه صيفا، ويتأثر كذلك الطلب على النفط بالتهديدات العسكرية التي سببها ظروف الحروب وعدم الاستقرار في المناطق المنتجة للنفط، أما المتغير الثاني فهو سياسة العرض والطلب والمضاربات في البورصات الدولية، ويقوم تسعير النفط على مجموعة من الشروط والسياسات حيث أن هناك خامات قياسية عالمية تستخدم لقياس منتجات النفط في العالم، وهي مزيج نفط حقل برنت في بحر الشمال كخام قياس لمنتجات أوروبا وإفريقيا ونفط غرب تكساس الوسيط كخام قياس لمنتجات أمريكا الشمالية والجنوبية، وخام نفط دبي كخام قياس لمنتجات قارة آسيا.

تشمل المواصفات والشروط التي يقارن بها أي نفط في العالم بخام القياس المعتمد على الفرق في كل من الكثافة حسب معيار معهد البترول الأمريكي (API) ونسبة الكبريت التي يحتويها النفط، ورقم المحتوى الحمضي الكلي، وبالتالي فإن أي خام يتفوق على خام القياس في المواصفات الثلاثة المذكورة أعلاه يعطي سعرا أعلى من سعر خام القياس المدرج في البورصة والعكس صحيح، كما أن أسعار البيع قد تختلف عن ما يتم حسابه رياضيا وذلك لأمور ومتغيرات كثيرة، إن الزيادة في سعر النفط يجب أن تتناسب مع نسبة التضخم العالمي، على أن لا تكون كبيرة ومفاجئة تربك الاقتصاد العالمي، وتعود سلبا على المنتجين والمستهلكين معا[1].

1- تعريف سعر النفط: يعرف سعر النفط على أنه: "تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية وطبيعة السوق السائدة حينها"[2].

2- **أنواع سعر النفط:** للنفط عدة أسعار يتم تسعيره بها، نذكرها كما يلي:

2-1 **السعر الرسمي (Official Price):** ظهر هذا السعر سنة 1880 لما كان البيع عند البئر النفطي فعملت الشركات إلى الإعلان عن أسعاره ودعم ذلك بحسومات وبدأ التنافس التسعيري، إلا أن بعض

[1] سعيد خليفة الحموي، مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] بن يبا محمد، بن العارية حسين، دراسة لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص1139.

الاقتصاديين يرون أن السعر الرسمي يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية ويرتبط بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط[1].

2-2 **السعر المعلن (posted price):** بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعلنه الشركات النفطية عند آبار الإنتاج ثم انتقلت عملية الإعلان إلى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير النفط حتى الحرب العالمية الثانية[2].

3-2 **السعر الاسمي (Nominal Price):** هو القيمة النقدية المعبر عنها بالدولار لبرميل النفط خلال لحظة زمنية معينة[3].

4-2 **السعر الحقيقي (Actual Price):** هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس، أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، حيث يتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس[4].

5-2 **سعر الكلفة الضريبية (Tax cost Price):** تم الأخذ بهذا السعر من قبل الشركات النفطية العاملة على الأراضي النفطية، حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل فهو يعتبر السعر الذي تتحرك به بقية الأسعار الأخرى في السوق النفطية[5].

3- العوامل المحددة لسعر النفط:

تلعب أسعار النفط دورا مهما في الاقتصاد العالمي، نظرا لأن النفط سلعة عالمية ذات طلب مرتفع، فهناك دائما احتمال أن تتغير أسعار النفط الخام بسرعة استجابة لتغيرات السياسة والدورات الجديدة والتقلبات في السوق العالمية. وفيما يلي نذكر العوامل الرئيسية التي لها تأثير مباشر على أسعار النفط هي:

---

[1] بن يبا محمد، مرجع سابق، ص1140.

[2] Chitour Chems Eddine, La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International, Dahlab, Alger, 1995, P 114.

[3] سليم جابو، ربيع بوصبيع العايش، دراسة تحليلية وقياسية لإنعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية –حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2018-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 7، العدد 01، 2020، ص301.

[4] مرجع نفسه، ص301، 302.

[5] بن يبا محمد، مرجع سابق، ص1140.

3-1 **الطلب على النفط:** نقطة البداية لمعظم النماذج الهيكلية هي معادلة الطلب على النفط، والتي تم تصميمها كدالة للنشاط الاقتصادي العالمي وأسعار النفط. الفرضيات المقدمة واضحة ومباشرة: يجب أن يرتبط النشاط الاقتصادي المرتفع بارتفاع الطلب على النفط بينما يجب أن يرتبط ارتفاع أسعار النفط بانخفاض الطلب على النفط[1].

3-1-1 **المرونة السعرية للطلب على النفط الخام:** عادة ما يتم فحص العلاقة بين الطلب على النفط الخام وسعره من خلال تقدير مرونة الطلب السعرية. من خلال دراسته لعدة دراسات تجريبية استنتج Fattouh (2007) أن "لتغيرات في أسعار النفط تأثير ضئيل وغير مهم في العادة على الطلب على النفط الخام، لا سيما في المدى القصير. ثانيًا، تكون مرونة الطلب السعرية على المدى الطويل أعلى من المرونة على المدى القصير بسبب الاستبدال والحفاظ على الطاقة، لكن المرونة لا تزال منخفضة جدا"[2].

3-1-2 **مرونة الدخل للطلب على النفط الخام:** من خلال الدراسة التي قام بها Fattouh (2007) للعديد من الدراسات التجريبية السابقة، استنتج أن "الطلب على النفط أكثر استجابة للدخل من الأسعار، وأيضا مرونة الدخل طويلة المدى على النفط أعلى من مرونة الدخل على المدى القصير، وأن هناك عدم تجانس كبير في مرونة الدخل المقدرة عبر البلدان أو المناطق، حيث تُظهر البلدان النامية مرونة دخل أعلى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت استجابة الطلب على النفط للدخل تتراجع بمرور الوقت"[3].

3-2 سعر صرف الدولار الأمريكي: نظرا لكون أن براميل النفط تُقوم بعملة الدولار فهذه الأخيرة تؤثر بصفة مباشرة على أسعار النفط. وقد أظهرت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار له تأثير كبير جدًا على إنتاج النفط العالمي، حيث يؤدي انخفاضه إلى زيادة الطلب على النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط[4]. وبالتالي هناك علاقة بين سعر النفط والدولار، حيث أن انخفاض سعر صرف الدولار يتسبب في ارتفاع أسعار النفط وعندما ترتفع قيمة الدولار ينخفض سعر النفط. من جهة أخرى يؤدي الانخفاض في أسعار النفط إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدول المصدرة

[1] Fattouh Bassam, The drivers of oil prices: The usefulness and limitations of non-structural models, supply-demand frameworks, and informal approaches, EIB Papers, European Investment Bank (EIB), Luxembourg, Vol. 12, Issue. 1, pp. 128-156, 2007, p132.
[2] Ibid, p132-133.
[3] Ibid, p133-134.
[4] Boudia Mounya, Op Cit, p888.

للنفط مقابل العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وزيادة المعروض النقدي داخل الاقتصاد الوطني[1].

3-3 **العوامل الجيوسياسية:** تؤثر العوامل الجيوسياسية في اتجاه أسعار النفط في الأسواق الدولية، من خلال التوترات والنزاعات التي تحدث في الدول المنتجة والمصدرة، ونظرا لأن الإمدادات النفطية تحددها الدول الكبرى المنتجة للنفط، فإن التوتر في إحدى تلك الدول يمكن أن يسبب مشاكل كبيرة على المستوى العالمي، لذلك إذا كانت هناك توتر أو صراع في منطقة منتجة للنفط، فهذا سيؤثر حتما على حجم المخزونات ويدفع بالنهاية سعر برميل النفط إلى تغير[2]. أحدثت الحروب والتوترات السياسية التاريخية تعطل في إمدادات النفط الخام، ما تسبب في حدوث تقلبات هائلة في الأسعار كحرب إيران – العراق والخليج العربي، وكذلك الثورة الإيرانية[3].

4-3 **العوامل المناخية:** هي عوامل مرتبطة بالتغيرات المناخية والتي تتسبب في حدوث الكوارث الطبيعية في الأقاليم والمناطق المنتجة للنفط، ما يؤثر على حجم الإنتاج هذه المناطق ومنه انخفاض المعروض النفطي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق النفطية الدولية، من جانب آخر يقدر المختصين في هذا المجال أن زيادة استهلاك النفط يزداد في فترات البرودة العالية ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الوقود الأحفوري بشكل كبير في الاحتباس الحراري الذي تؤدي تأثيراته إلى الإضرار بالبيئة بشكل كبير. وكمثال لهذه العوامل ومدى تأثيراتها على أسعار النفط نجد الكوارث التي حدثت بين أوت 2005 وماي 2011 حيث سجل إعصار كاترينا وفيضان نهر المسيسيبي أكبر ارتفاع أسبوعي في أسعار البنزين، إذ أن هذه الكوارث الطبيعية خلفت أضرار بمليارات الدولارات بعد تدمير المنشآت النفطية ما أدى إلى انخفاض إمدادات النفط الخام وبالتالي ارتفاع الأسعار[4].

5-3 المخزون النفطي: تتأثر أسعار النفط بمستوى المخزونات النفطية للدول المتقدمة والناشئة التي تزداد فيها درجة النشاط الاقتصادي، حيث ارتفاع المخزونات يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر. والعكس صحيح...

---

[1] Draou Ismahene, Mehor Ahmed, Impact de la baisse des prix de pétrole sur l'économie des pays producteurs (Cas De L'Algérie) et les pays importateurs (Cas De La France), مجلة نور للدراسات الإقتصادية, vol 05, num 02, décembre 2019, p188.

[2] Jaden Urbi, Here's what drives the price of oil, CNBC, 15 may 2018, https://www.cnbc.com/2018/05/15/what-drives-oil-prices.html 1/08/2021.

[3] Factors affecting crude oil prices, azbigmedia, 12 feb 2021, https://azbigmedia.com/business/factors-affecting-crude-oil-prices/ ,1/08/2021 à 09 :50

[4] Ibid, https://azbigmedia.com/business/factors-affecting-crude-oil-prices/ , 1/08/2021 à 09 :50.

من العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار النفط أيضا، **المخزون النفطي الأمريكي** وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون النفط الخام والمشتقات النفطية وبالتالي فإن أسعار النفط تتغير تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين، وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار النفط، وليس بشكل سنوي كما كان يتم سابقا[1].

ومن الأسباب التي تحدد الاحتفاظ بالمخزون النفطي كالتالي:

- التدخل الحكومي، من خلال تحديد الحد الأدنى من مستويات المخزون التي يجب الاحتفاظ بها.
- يتم الاحتفاظ بالمخزونات من أجل تقليل تكاليف إعادة الطلب.
- تميز السوق النفطية بعدم اليقين، بمعنى آخر عدم اليقين من كميات العرض والطلب.
- سلوك أسعار النفط المتقلبة قد تحفز الشركات للمضاربة على أسعار النفط المستقبلية، عن طريق شراء النفط الآن وتخزينه لحين الحاجة إليه[2].

المطلب الرابع: الاقتصاديات النفطية.

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضفت عليها صفة "الدولة الريعية"، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبعد تجميع الايرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية[3].

[1] عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 22.

[2] Robret Bacon, Op Cit, p25.

[3] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000–2012)–، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، سطيف، الجزائر، 2014، ص60.

1- مفهوم الاقتصاديات النفطية:

بداية من فترة أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 اعتبر موضوع اقتصاديات النفط أحد مجالات البحوث الاقتصادية المعاصرة، حيث أعقبت تلك الفترة استغلال النفط بشكل واسع وظهور مركز وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات مختلفة، التي أدت إلى تحول اقتصاد النفط إلى مادة علمية ذات أهمية تدرس في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية في الدول المتقدمة في قارتي أمريكا وأوروبا، كمعهد الفرنسي للنفط IEP(Institut Français du Pétrole) بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنفط API (American Petroleum Institut)، وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية مع توسع الاهتمام بدراسة وتحليل آثار الثروة النفطية على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي دفع بإنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC والوكالة العالمية للطاقة AIE)[1].

1-1 تعريف الاقتصاديات النفطية: يعرف الاقتصاد الريعي النفطي بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصاد المتولد من إنتاج النفط المملوك كليا للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع المحلي الإجمالي وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام كما يرى بعض الاقتصاديين أنه عندما تتجاوز مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا"[2]. ويوضح الجدول الموالي أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم لسنة 2020:

[1] شبورو سليم، مناد علي، الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الإقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة (1990-2016)-، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 01، جوان 2020، ص334.

[2] مدلس نجاة، مبسوط هوارية، الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة المشكاة، العدد 05، 2017، ص281.

الجدول رقم (I-01): يوضح أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم لسنة 2020.

الدولة	إنتاج النفط (مليون برميل/اليوم)	النسبة من الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	18.60	20%
المملكة العربية السعودية	10.82	11%
روسيا	10.50	11%
كندا	5.26	6%
الصين	4.93	5%
العراق	4.16	4%
البرازيل	3.79	4%
الإمارات العربية المتحدة	3.79	4%
إيران	3.01	3%
الكويت	2.75	3%

Source : www.eia.gov

2-1 خصائص الاقتصاديات النفطية: تتباين خصائص ومميزات اقتصاديات الدول النفطية باختلاف حجمها وموقعها الجغرافي وتركيبة سكانها ومدى تأثير النفط على النشاط الاقتصادي مما أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف الدول النفطية عن باقي دول العالم حيث تعتبر بعض الهيئات الدولية أي الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطيات نفطية قابلة للاستغلال بينما تعتبر جهات أخرى أن الدول النفطية هي الدول التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية، إلا أن الاعتماد على معيار الإنتاج سيصنف دولا مثل الو.م.أ وبريطانيا ضمن الدول النفطية بالنظر لحجم إنتاجها بالرغم من أن إنتاجها اليومي لا يكفي لتغطية طلبها من النفط وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدول النفطية يجب أن يعتمد على المفهوم التالي:"إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطيات نفطية قابلة للاستغلال وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم"[1]، وفي تعريف آخر لمصطلح الدولة النفطية "تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما يكون منتجا ومصدرا لكميات هامة من النفط الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات ويعتمد

[1] نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2011، ص67.

الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي"[1] وبالتالي فإن الدول النفطية هي الدول المصدرة للنفط وباعتماد هذا المبدأ فإن عدد الدول النفطية يقدر بـ 15 دولة حسب تقرير موقع statista، ويوضح الشكل التالي قيمة صادرات أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم لسنة 2020:

الشكل رقم (I-01): يوضح قيمة صادرات أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم لسنة 2020.

(الوحدة: مليار دولار)

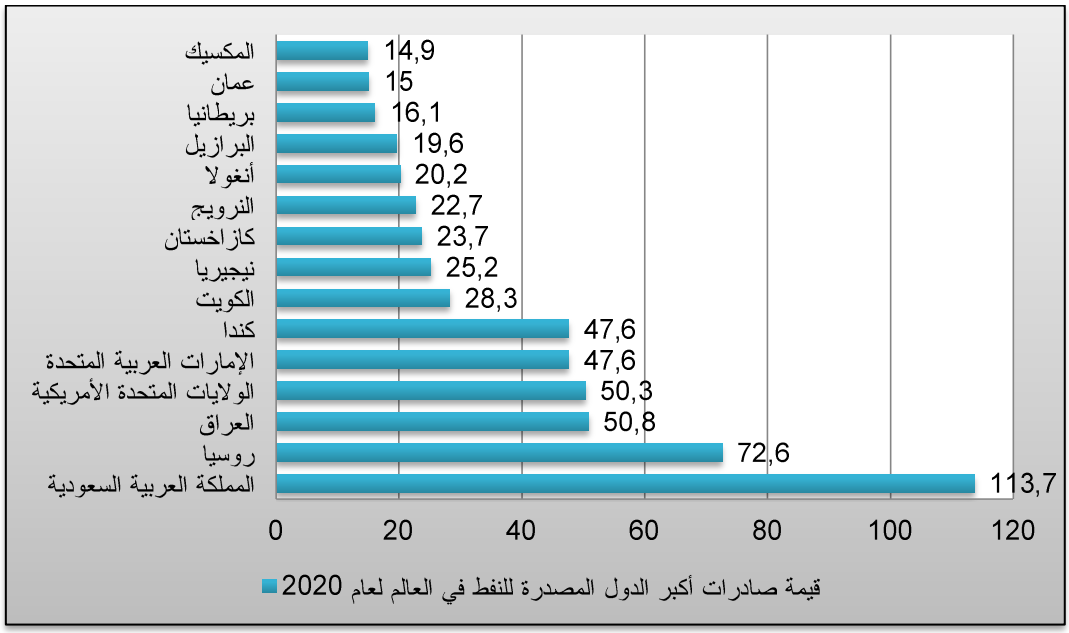

Source : www.statista.com.

يوضح الشكل أعلاه أكبر 15 دولة مصدرة للنفط في العالم لعام 2020، والتي تتصدرها المملكة العربية السعودية بقيمة صادرات تقدر بـ 113.7 مليار دولار أمريكي ثم روسيا بـ 72.6 مليار دولار أمريكي ثم في المرتبة الثالثة كل من العراق والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 50.8 مليار دولار و50.3 مليار دولار على التوالي، لتأتي في المرتبة الأخيرة المكسيك بـ14.9 مليار دولار أمريكي.

ومن أهم خصائص الاقتصاديات الريعية النفطية التي تشترك فيها أغلبية الدول النفطية نجد:

[1] جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص76.

- الاعتماد الشبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل، حيث أهمية هذا الريع الخارجي (كالموارد النفطية التي تعتبر الأقوى في موضوع الريع) بأنه يشكل أكثر من 82% من مجمل صادرات تلك البلدان وأكثر من 30% من ناتجها المحلي.
- ضعف هياكل الإنتاج المحلي، من خلال سيطرة قطاع النفط على باقي القطاعات الأخرى من خلال مساهمته بأكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي بينما لا يتعدى متوسط الصناعات التحويلية نسبة 12%.
- تيار العائدات الريعية يؤول كليا إلى الدولة ومن ثم يعاد توزيعه على الغالبية من السكان.
- يشكل الإنفاق العام بنسبة كبيرة من الدخل القومي دون الحاجة لفرض الضرائب ودون الوقوع في عجز في على مستوى ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى.
- سيطرة العقلية الريعية بخصوص العائدات النفطية.
- توظيف الريع النفطي في كسب الولاء إلى النخبة الحاكمة، عن طريق شراء الولاء عبر الهبات التي تقدمها الدولة لمواطنيها من خلال الإنفاق العام، وأيضا عن طريق إعطاء مبالغ نقدية مباشرة للأفراد أو تقديم خدمات مجانية كالتعليم والرعاية الصحية.
- اتسمت المجتمعات الريعية بعدم تحمل المسؤولية والفقر الشديد في تقاليد العمل الجماعي والرغبات المجنونة في الثراء بلا سبب ومن دون عمل إنتاجي إذ أن وفرة رأس المال التي تتميز بها الدول الريعية لم تحول الاقتصاد من الطابع الريعي إلى الطابع المتنوع وهذا لعدم وجود ثقافة استثمارية تواكب هذه الوفرة.
- كما توجد سمة أخرى مميزة للاقتصاديات الريعية وهي الحجم الكبير للنفقات العسكرية والتي توليها هذه الدول أهمية كبيرة[1].

2- الإطار التحليلي لديناميكية الاقتصاديات الريعية النفطية:

حسب ما جاء به Enrique Palazuelos فإن تحليل ديناميكية الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط يكون بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين المتغيرات المشكلة لأربعة مجالات مختلفة هي:

- قاعدة الطاقة: ويتعلق الأمر بالمتغيرات التي تقيس الريع النفطي.
- الهيكل الاقتصادي: تشكله المتغيرات التي تقيس درجة "تنفيط" الاقتصاد.

[1] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص60.

- البنية السياسية المؤسسية: وتتعلق بالمتغيرات التي تقيس عملية صنع القرار في توزيع الريع النفطي.
- الموقف الدولي: والذي يتشكل من المتغيرات التي تحكم درجة التأثر من القوى الخارجية[1].

ويوضح الشكل الموالي المجالات الأربع التي تتفاعل داخل الاقتصاديات الريعية النفطية:

الشكل رقم (I-02): يوضح المجالات الأربع التي تتفاعل داخل الاقتصاديات الريعية النفطية.

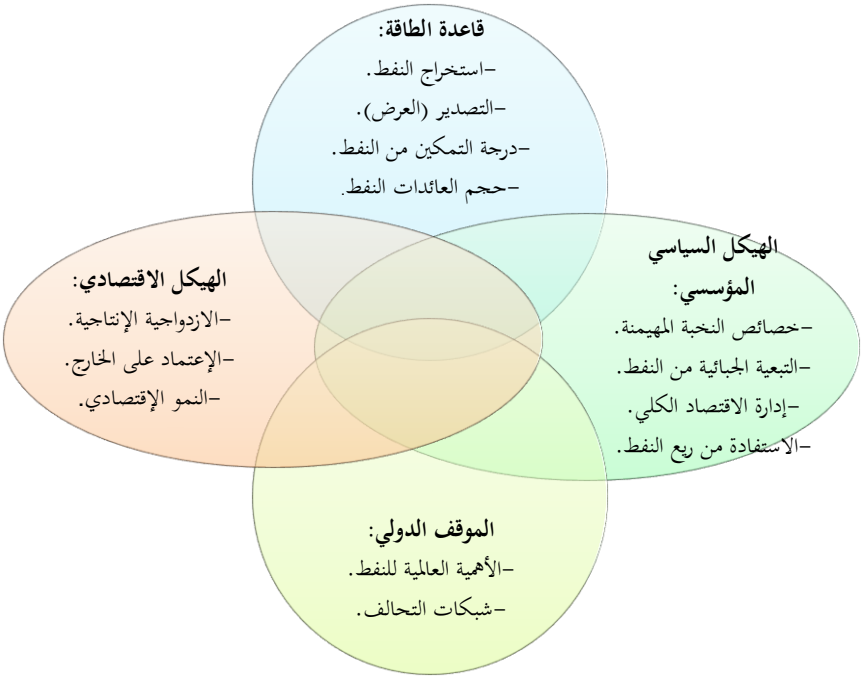

المصدر: مدلس نجاة، مبسوط هوارية، الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة المشكاة، العدد 05، 2017، ص264.

المبحث الثاني: الصدمات النفطية للفترة (2000-2020).

كانت ولا زالت الصدمات النفطية مقترنة بالسوق النفطي بسبب ميزة عدم استقراره، وتعرف الصدمة النفطية بأنها تغير غير متوقع ودراماتيكي في سعر النفط. تؤثر الصدمات النفطية على الاقتصاديات المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، حيث تعتمد تأثيرات صدمة أسعار النفط على الاقتصاديات على عدة عوامل أهمها هو **حجم الصدمة** من حيث التغيرات في الأسعار الحقيقية للنفط، و**امتداد الصدمة وطولها**

[1] مدلس نجاة، مبسوط هوارية، مرجع سبق ذكره، ص264.

المدرك والتي تعتمد على البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية، وكذا **مستوى الاعتماد على النفط والطاقة،** حيث ستشعر البلدان أكبر البلدان المستورة كثيفة الاستهلاك للطاقة بصدمة أكثر من تلك التي لا تعتمد بشدة على النفط، وأخيرا تعتمد **التأثيرات طويلة المدى** على استجابات فورية وظرفية قائمة على اعتبارات السياسة المالية والنقدية[1].

تتبع توقعات التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي من حقيقة أن بعض أكبر الاقتصاديات في العالم هي المستورد الرئيسي للنفط.

تأثير انخفاض أسعار النفط قد يكون إيجابي على الدول المستوردة، حيث يساعد انخفاضه الدول المستوردة على معالجة التضخم وخفض عجز الحساب الجاري حيث من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الناتج عن تسجيل أرصدة الحسابات الجارية إيجابية مع خفض فاتورة استيراد النفط، وبالتالي المدخرات من فواتير استيراد النفط يمكن أن تخفف من الميزانيات الحكومية، ومن بين أكبر الدول المستوردة للنفط نجد الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية وألمانيا وتتصدر هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مستورد للنفط على الرغم من كونها تصنف ضمن قائمة الدول المصدرة.

وفقا للبنك الدولي يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط بنسبة 10% إلى زيادة النمو في البلدان المستوردة للنفط بنسبة تتراوح بين 0.1% إلى 0.5% وهذا اعتمادا على حصة واردات النفط في الناتج المحلي الإجمالي ومنه كنتيجة لهذا فإن التحول في الدخل الحقيقي من البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان الكبرى المستوردة للنفط يؤدي عموما إلى زيادة الطلب العالمي على المدى المتوسط[2].

على الصعيد الوطني، تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة في مجال المحروقات، حيث تحتل المرتبة 14 في العالم بين الدول المصدرة للنفط والسادسة بين الدول المنتجة للغاز إذ توفر أكثر من 15% من احتياجات أوروبا من الغاز، بالإضافة إلى كونها تتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي ومناخ ملائم. يعتبر قطاع المحروقات ركيزة الاقتصاد الجزائري، حيث تتراوح احتياطيات الجزائر من النفط بين 1% و1.9% من إجمالي احتياطي النفط العالمي و3% من الغاز[3]. على ضوء هذه الإمكانيات من الثروة الهيدروكربونية استفادت الجزائر من طفرة النفط التي كانت بدايتها من منتصف 2004 أين ارتفعت أسعار النفط إلى

[1] Emma Stevenson, 2003-2008 Oil price shock : Changing effects of oil shocks on the economy, The libraries student research prize, 2018, p5.
[2] Oil price a,d international trade in petroleum crude & products : An Indian perspetive, Export-Import bank of India, Working paper NO.70, january 2018, pp 9-10.
[3] Draou Ismahene, Op Cit, p188.

مستويات قياسية، أدت إلى تحقيق عوائد استثنائية ناتجة عن تصدير النفط، إلا أن هذه الطفرة لم تدم طويلا حيث ابتداءا من الفصل الثاني من عام 2008 تهاوت أسعار النفط بشكل مفاجئ وحاد إثر الأزمة المالية العالمية، لم يتأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الأزمة بشكل مباشر نظرا لاستقلال النظام المالي الجزائري عن النظام الدولي، لكن من جهة أخرى أثرت الأزمة المالية العالمية بشكل غير مباشر على الاقتصاد الجزائري بسبب التأثير السلبي لانهيار أسعار النفط الناتجة عن انخفاض الطلب العالمي، حيث تسبب هذا الانخفاض في تقلص الصادرات الجزائرية التي تتشكل من 98% من صادرات النفط الخام، ما إن حققت أسعار النفط انتعاش بعد هذه الأزمة حتى اصطدم الاقتصاد العالمي بواقع أزمة نفطية حادة في منتصف عام 2014 والتي تعتبر من أقسى الأزمات النفطية على مر تاريخ النفط، ثم أزمة أخرى في عام 2020 حيث تهاوت على إثرها أسعار النفط إلى مستويات منخفضة جدا والتي كان سببها الرئيسي فيروس كورونا المستجد الذي اجتاح جميع مناطق العالم. ويوضح الشكل الموالي تطور أسعار البرنت الخام وخام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (I-03): يوضح أسعار أهم خامات النفط في العالم خلال الفترة (2000-2020)

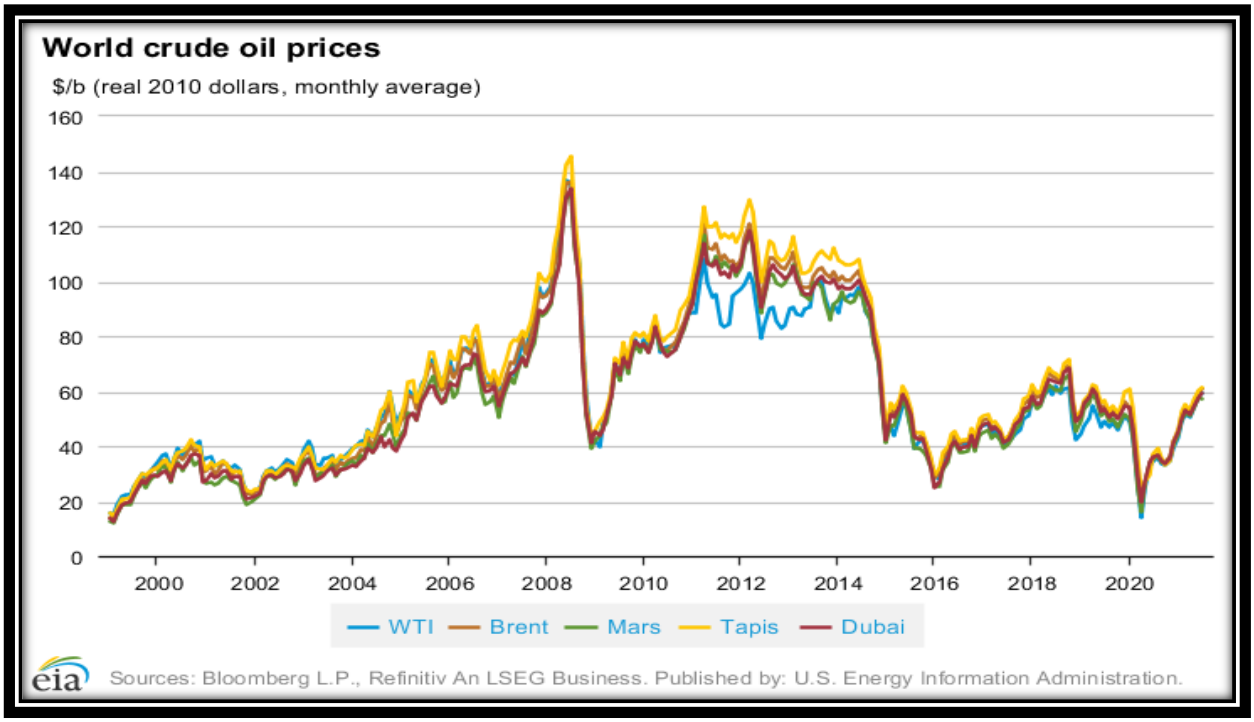

Source : www.eia.org.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2020) تعرضت الأسواق النفطية إلى مجموعة من الصدمات النفطية السلبية منها والإيجابية إذ سجلت الفترة الممتدة من منتصف عام 2004 إلى غاية منتصف عام 2008 طفرة نفطية وصلت خلالها أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بسبب زيادة

الطلب على النفط من قبل الأسواق الموجودة في شرق آسيا والتي كانت تسجل نشاط اقتصادي كبير يحتاج كميات كبيرة من النفط الخام.

بالإضافة إلى ثلاثة صدمات نفطية سلبية كان سببها انهيار مفاجئ وكبير في أسعار النفط الخام، سجلت أول صدمة خلال هذه الفترة في منتصف عام 2008 كان سببها أزمة الرهن العقاري في الو.م.أ والتي تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لتليها أزمة نفطية في الفصل الثاني من عام 2014 كان سببها انخفاض الطلب العالمي بشكل كبير مع تراكم المعروض النفطي للدول المنتجة للنفط، وكانت آخرها في عام 2020 حيث انخفضت أسعار النفط لجميع الخامات إلى مستويات جد متدنية لأول مرة منذ عام 2002 وهذا بسبب الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن ظهور فيروس كورونا المستجد (covid-19).

ونلاحظ من خلال الشكل السابق تطور أسعار مجموعة من النفوط التي تعتبر أهم النفوط المتواجدة في السوق النفطية والتي تعتبر كمرجع لباقي الأنواع الأخرى، كما أن أهم الأسواق الفورية للنفط الخام متواجدة في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، وآسيا (سنغافورة)، وتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعدلات مرتبطة بخامات إشارة رئيسية يتم تداولها في هذه الأسواق مثل خام برنت في أوروبا، وخام تكساس المتوسط WTI في أمريكا الشمالية، وخام دبي Dubai في شرق آسيا.

من جهة أخرى فعلى الرغم من تحرك أسعار النفوط الخام في الاتجاه العام نفسه في العادة، إلا أن هناك فروقا تكون على شكل علاوة وخصم بين خام وآخر، تسمى بفروق الأسعار والتي تعكس طبيعة الاختلافات ما بين النفوط، وخصوصا تلك المتعلقة بالنوعية والموقع الجغرافي، وبالتالي يمكن اعتبار إجمالي فروق الأسعار على أنه مجموعة من الفروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي، بالإضافة إلى فروق أخرى لها علاقة بالجانب التجاري. وعليه تتباين أسعار الخامات النفطية في كل سوق، حيث وصل الفرق بين المعدل الشهري لسعر الخام الأمريكي ممثلا للخامات الخفيفة 39.6° API، منخفضة المحتوى الكبريتي 0.24% وسعر نفط دبي ممثلا لأنواع النفط الثقيلة API 32° عالية المحتوى الكبريتي 2% إلى حده الأعلى وهو 7.85 دولار للبرميل خلال سنة 2004، بينما كان الحد الأدنى 0.53 دولار للبرميل خلال سنة 2009. ومن أهم العوامل المؤثرة في فروق الأسعار بين الخامات الخفيفة والثقيلة هو مزيج إمدادات النفط العالمية،

نمط الطلب العالمي على المنتجات النفطية، الإعتبارات البيئية ومواصفات المنتجات النفطية، طاقة التكرير وتركيبتها، وأخيرا مستويات أسعار النفط العالمية وتقلباتها.[1]

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الصدمات النفطية العالمية التي مست الأسواق النفطية والاقتصاد العالمي بالعموم، بدايةً بالطفرة النفطية التي حدثت في منتصف عام 2004، ثم أزمة النفط عام 2008، لتليها الأزمة النفطية العالمية منتصف عام 2014، وأخيرا أزمة عام 2020.

المطلب الأول: الطفرة النفطية 2004.

معنى الطفرة في اللغة هو الوثبة، والطفرات في أسعار النفط التي عرفها العالم في عامي 1973 و1979، ثم عام 2003 هي قفزات تلقائية مفاجئة، تبدأ في الأسعار الفورية ثم تتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ونتجت الطفرات في السابق نتيجة الاحتكار التي مارسته الشقيقات السبع الكبرى طوال فترة السبعينيات في السوق النفطية، ثم مارسته الدول الأعضاء في وكالة الطاقة في الثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين حتى بدأت الطفرة الثالثة. ومن خلال هذا المطلب سنبين نشأة هذه الطفرة ومسببتها وآثارها على الاقتصاد العالمي ككل.

1- نشأة الطفرة النفطية العالمية:

حدثت أكبر زيادة ملحوظة في أسعار النفط منذ عام 1979 بين منتصف عام 2003 ومنتصف عام 2008، حيث ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط من 28 دولار إلى 134 دولار للبرميل، هناك اتفاق واسع النطاق على أن هذا الارتفاع في أسعار النفط لم يكن ناجما عن اضطرابات في إمدادات النفط، ولكن بسبب سلسلة من الزيادات الصغيرة الفردية في الطلب على النفط الخام على مدار عدة سنوات. وقد أوضح العديد من الباحثين الاقتصاديين من بينهم هاملتون وكيليان أن هذه التحولات في الطلب كانت مرتبطة بتوسع غير متوقع في الاقتصاد العالمي وبدافع من الطلب القوي على النفط من قبل الدول الآسيوية الناشئة، لأن منتجي النفط لم يتمكنوا من تلبية هذا الطلب المفاجئ والكبير وهو ما كان على سعر النفط أن يرتفع[2].

[1] علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة وإتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 123، خريف 2017، ص ص: 15،16.

[2] Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Forty years of oil price fluctuations : Why the price of oil may still surprise us, Journal of economic perspectives, Volume 30, Number 1, pp 139-160, 2016, p147.

عرف العالم صدمة نفطية إيجابية بدأت منذ النصف الثاني من عام 2004، حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا بشكل مستمر من 51 دولار للبرميل إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الربع الأول من عام 2008 ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية[1]. ويوضح الشكل التالي تطور أسعار نفط خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (2000-2014):

الشكل رقم (I-04): يوضح تطور أسعار خام البرنت وخام وسيط غرب تكساس خلال الفترة (2000-2014).

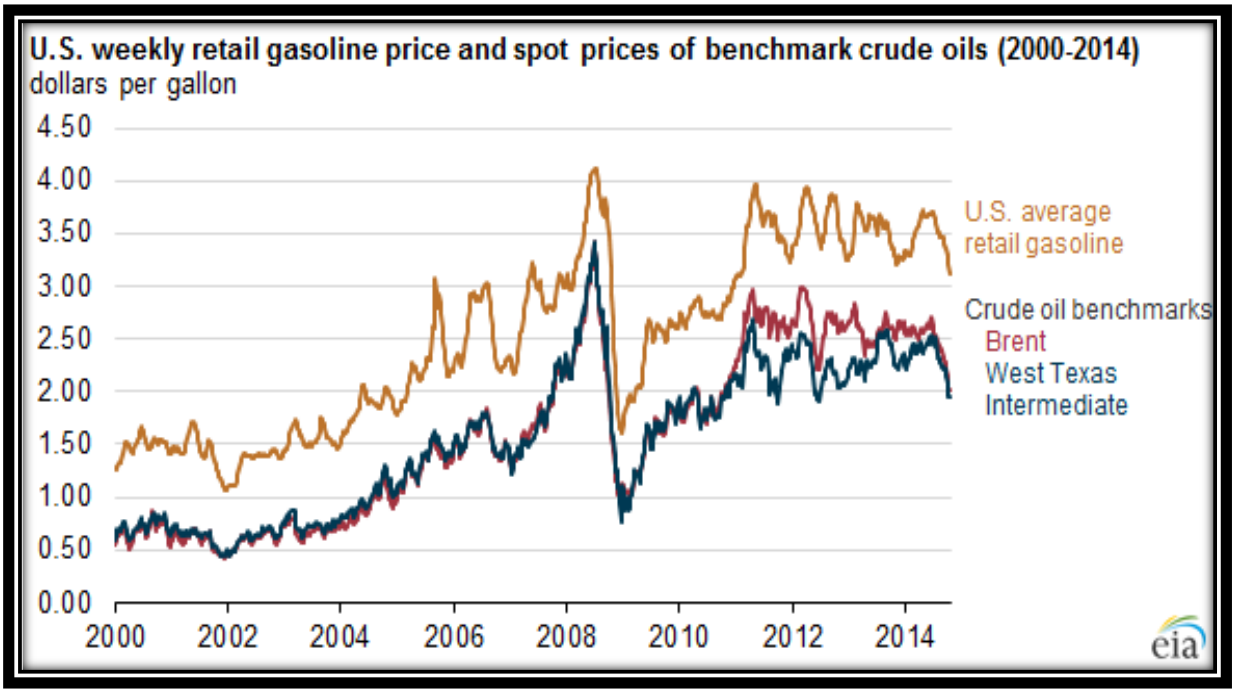

Source : www.eia.org.

سببت الأزمة الاقتصادية الآسيوية لعام 1997 تباطؤ في الطلب على النفط العالمي استمر إلى غاية أوائل عام 1999، لتشهد بعد ذلك الأسعار انتعاشا حيث تجاوز سعر خام غرب تكساس الوسيط 30 دولار للبرميل في عام 2000، لترتفع بشكل أكبر منذ عام 2004 إذ بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط 41.5 دولار للبرميل، وفي جوان 2005 تجاوز 60 دولار للبرميل، وفي 30 أوت من نفس السنة وصل سعر غرب تكساس الوسيط إلى 70.85 دولار للبرميل[2].

[1] ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017، ص4.

[2] Ken Koyama, The recent high oil price : Its background and future prospects Executive summary, IEEJ, october 2005, p4.

ويتبين لنا من الشكل أعلاه أن أسعار النفط خام البرنت أخذ نفس الاتجاه التصاعدي لخام غرب تكساس الوسيط من عام 2000 إلى غاية منتصف عام 2008 أين تم تسجيل مستويات قياسية إيجابية أطلق عليها بالطفرة النفطية.

2- الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور الطفرة النفطية (2003-2008):

يذكر أنه توجد العديد من العوامل والظروف التي ساهمت في ظهور الطفرة النفطية العالمي من منتصف عام 2003 والتي امتدت إلى النصف الأول من عام 2008، لعل أهمها:

2-1 الأسباب والعوامل السياسية: أثرت الأسباب السياسية وظروف الحروب على أسعار النفط فقبل أن تتخذ أسعار النفط اتجاها تصاعديا كبيرا خلال الفترة (2002-2008)، سجلت سنة 2001 انخفاضا محسوسا مقارنة بسنة 2000 بسبب أحداث 11 سبتمبر والتي أثرت على الاقتصاد الأمريكي من خلال انخفاض معدل النمو الاقتصادي وثم على الأسواق النفطية، بعد هذا التاريخ أخذت أسعار النفط الخام بالارتفاع حيث أدى الاضطراب العام في فنزويلا إلى خفض 2.1 مليون ب/ي من إنتاج النفط من فنزويلا في ديسمبر 2002 ويناير 2003، ليتبع ذلك بعد فترة وجيزة هجوم الولايات المتحدة على العراق، حيث استمر غزو التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق من 20 مارس إلى 1 مايو 2003، وكان هذا الغزو إعلانا ببدء حرب العراق التي كانت نزاعًا مسلحًا طويل الأمد أطاح بحكومة صدام حسين، تألف الغزو من واحد وعشرين يوما من العمليات القتالية الرئيسية التي نفذتها القوة المشتركة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وبولندا. تم الاستيلاء على البنية التحتية النفطية في العراق بسرعة وتأمينها بأضرار محدودة في ذلك الوقت، والذي سبب انخفاض بـ 2.2 مليون برميل في اليوم خلال الفترة أفريل-جويلية 2003، يمكن وصف هذين الحدثين على أنهما أحداث جيوسياسية خارجية[1].

2-2 الأسباب والعوامل الاقتصادية: وكانت أيضا العوامل والأسباب الاقتصادية من أهم الحوافز التي أدت إلى الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال الفترة (2004-2008) نذكرها فيما يلي:

- نقص طاقة التكرير في المصافي الغربية مقارنة مع تزايد احتياجات الاستهلاك خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى ذلك تلقائيا إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بصورة حادة.

[1] James D. Hamilton, Historical oil shocks, Prepared for the Handbook of Major Events in Economic History, 22 december 2010, P20. https://econweb.ucsd.edu/~jhamilto/oil_history.pdf

- تراجع إنتاج بعض دول الأوبك منها العراق وإيران وليبيا، حيث تشير إحصائيات وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج الأوبك انخفض في شهر جانفي 2006 إلى أقل من 29 مليون برميل يوميا وعجز الدول الأخرى في المنظمة عن تغطية النقص في العرض العالمي بسبب وصول إنتاجها إلى طاقته القصوى.
- أدت سياسة الدول الغربية الضاغطة على أسعار النفط وعائداته إلى تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية وخاصة منها دول الخليج.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى وتدهور الاقتصاد الأمريكي.
- كما يرى بعض الخبراء أن أسباب الارتفاع في سعر النفط لم تفرضها عوامل السوق بل راجع لنزوح المستثمرين في البورصات المالية إلى أسواق الذهب والنفط، لأن الأسواق المالية أصبحت تسبب الخسائر عكس أسواق النفط التي يجني فيها المضاربون أرباحا طائلة[1]. وينبع الاهتمام بتأثير المضاربة على سعر النفط من حقيقة أن النفط هو سلعة قابلة للاستهلاك، ويمكننا تعريف المضاربة على أنها الاعتقاد بأن السعر الأساسي سيكون أعلى أو أقل في المستقبل، إذا تسبب هذا الاعتقاد في اختلاف سعر اليوم عن السعر الأساسي، فيمكننا أن نرجع سبب ذلك إلى المضاربة[2].

وأيضا من أسباب ارتفاع أسعار النفط كان النمو الاقتصادي العالمي في عامي 2004 و2005، حيث قدر صندوق النقد الدولي أن الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي نما بمعدل سنوي متوسط قدره 4.7%، كما نما الاستهلاك العالمي للنفط بمقدار 5 مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة أي بنسبة 3% سنويا، فكانت ضغوط الطلب القوية هي السبب الرئيسي للزيادة الهائلة في سعر النفط خلال هذه الفترة[3]، فوفقا لوكالة الطاقة الدولية توسع الطلب العالمي على النفط في عام 2004 إلى 82.5 مليون برميل في اليوم أي بزيادة يومية تقدر بـ2.7 مليون برميل، وتركز نمو الطلب الكبير في البلدان الآسيوية والولايات المتحدة، حيث وصل الطلب الصيني على النفط إلى 850 ألف برميل في اليوم، ما يمثل 31% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، هذه الزيادة في الطلب دفعت الدول المنتجة للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) والدول غير الأعضاء فيها إلى زيادة الإنتاج[4].

[1] العمري علي، الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية العالمية دراسة تطبيقية (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2017، ص ص: 32، 33.

[2] James Einloth, Speculation and recent volatility in the price of oil, Division of Insurance and Research Federal Deposit Insurance Corporation, 2009, p5.

[3] James D. Hamilton, Op Cit, P21.

[4] Ken Koyama, Op Cit, p4.

وعكس العديد من الصدمات النفطية لم يستمر الإنتاج في النمو بعد عام 2005، كان عدم الاستقرار المستمر في أماكن مثل العراق ونيجيريا عاملا مساهما في انخفاض إنتاج النفط، بالإضافة إلى وصول العديد من حقول النفط التي كانت تحافظ على استقرار الإنتاج إلى مرحلة النضج مع معدلات انخفاض سريعة نسبيا، إذ شكل الإنتاج في بحر الشمال 8% من الإنتاج العالمي في عام 2001، لكنه انخفض بأكثر من 2 مليون برميل في اليوم بنهاية عام 2007، بالإضافة إلى كانتاريل المكسيكية التي كانت مؤخرا ثاني أكبر حقل منتج في العالم، شهدت أيضا انخفاضا في إنتاجها بـ 1 مليون برميل في اليوم بين عامي 2005 و2008، كما شهدت أندونيسيا أحد الأعضاء الأصليين في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ذروة إنتاجها في عام 1998 وهي اليوم دولة مستوردة للنفط وليست مصدره[1].

3- آثار الارتفاع في أسعار النفط والاستجابات لها خلال الفترة (2004-2008):

نتج عن الطفرة النفطية العالمية العديد من التأثيرات على الدول المستوردة والمنتجة المصدرة للنفط وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ككل، والتي سنجزها كالآتي:

3-1 التأثيرات على الاقتصاد العالمي: قد يكون لارتفاع أسعار النفط آثار سلبية على الاقتصاد العالمي من خلال آليات مختلفة، على وجه الخصوص تشكل خسائر الناتج المحلي الإجمالي بسبب تحويلات الإيرادات إلى البلدان المصدرة للنفط مصدر قلق للبلدان المستوردة للنفط، نظرا لأن الارتفاع الحالي في أسعار النفط قد دعا إلى زيادة الاهتمام بهذه المشكلة، فقد قدرت العديد من المعاهد آثار ارتفاع الأسعار على الاقتصاد العالمي، يشير التقدير السائد إلى أن ارتفاع أسعار النفط بمقدار 10 دولار للبرميل يمكن أن يخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.25% إلى 0.5%. قد يكون هذا التأثير أكبر على البلدان النامية المستوردة للنفط والتي تعتمد على واردات النفط أكثر من الدول الصناعية. ولكن حتى الآن لم يكن هناك أي مؤشر على أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط منذ عام 1999 كان له أي تأثير خطير على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فقد تزايدت المخاوف تدريجيا بشأن الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بعد عام 2004 على الاقتصاد العالمي[2].

[1] James D. Hamilton, Op Cit, P21.
[2] Ken Koyama, Op Cit, p10.

2-3 ردود الدول المستهلكة للنفط: إذا كانت الطفرة النفطية نعمة للدول المصدرة وعلى رأسها روسيا وسعودية فهو يشكل نقمة على الدول المستوردة للنفط، حيث أدى الارتفاع المستمر لسعر النفط إلى آثار سلبية على هذه الدول المستوردة، لعل أهمها هو تراجع الانتعاش لقطاع التصنيع لهذه الدول خاصة الصناعية الكبرى وانخفاض معدل النمو بها، كما أن طفرة النفط تشكل نقمة أيضا على الدول المستوردة النامية ويأتي في مقدمتها المغرب وتونس والسودان والأردن ولبنان.

3-3 **آثار ارتفاع النفط على الدول المصدرة للنفط:** هناك مجموعة من الآثار الإيجابية منها والسلبية نذكر منها:

1-4-3 الآثار الإيجابية: أهم الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط نجد:

- تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النفطية.
- تعزيز الاحتياطيات الأجنبية مما يزيد من قدرة هذه الدول في معالجة ديونها الخارجية.
- زيادة الاستثمارات في الخارج سواء المباشرة أو في الأسواق المالية.
- تعزيز المدخرات بما يساعدها في تخفيض مديونية القطاع العام وخاصة الدين الداخلي.
- زيادة التحويلات المالية بالنسبة للعاملين في الدول النفطية إلى بلدانهم وزيادة التجارة بين الدول النفطية والدول الأخرى وتنشيط السياحة.

2-4-3 **الآثار السلبية:** ولعل من أهم الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط كالتالي:

- ارتفاع مستوى الأسعار في الدول النفطية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وإضعاف القدرة التنافسية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.
- تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي في الدول النفطية.
- عودة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليل دور القطاع الخاص.

5-3 استجابة الأوبك لارتفاع أسعار النفط: استجابة لارتفاع أسعار العقود الآجلة للنفط الخام، اتخذت أوبك قرارات لزيادة الإنتاج في عام 2004، حيث تجاوزت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام 50 دولار للبرميل في عام 2005، قررت أوبك زيادة حصص الإنتاج على مرحلتين في اجتماعها العام الـ 135، في الإجتماع الـ 136 في جوان قررت أوبك رفع حصص الإنتاج بمقدار 500.000 برميل في اليوم اعتبارا من 1 جويلية، مع زيادة لاحقة تقدر بـ 500.000 برميل في اليوم، وهذا

الإجراء جاء بسبب قلق دول الأوبك بشأن الارتفاع المفرط للأسعار يمكن أن يؤدي إلى ركود الطلب على النفط[1].

المطلب الثاني: النفط والأزمة المالية العالمية 2008

بعد أربع سنوات من الطفرة في أسعار النفط تقريبا، شهد العالم في منتصف عام 2008 أزمة مالية عالمية تكاد تكون الأسوء في التاريخ من خلال الآثار السلبية التي تركتها إذ انخفضت على إثرها أسعار النفط بشكل كبير ما أدى إلى حدوث أزمة نفطية أخرى، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق الأزمة النفطية العالمية لعام 2008 والآثار التي نجمت عنها في الاقتصاد العالمي.

1- ظهور الأزمة النفطية العالمية 2008: ظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 بداية وبسرعة في أسواق رأس المال بأزمة في سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة في عام 2007، وتطورت إلى أزمة عالمية مع انهيار بنك ليمان براذرز في 15 سبتمبر 2008، ثم انتقلت بعد فترة شهرين إلى ثلاث أشهر لأسواق السلع والخدمات، وبالتحديد إلى السلع الأساسية ومنها النفط فهو شأنه شأن باقي السلع الأخرى يتأثر بالتطورات التي تحدث في الأسواق، تراجعت أسعار النفط من أعلى مستوياتها التاريخية البالغة 145 دولار أمريكي في جويلية 2008 إلى حوالي 33 دولار أمريكي بعد خمسة أشهر. واتخذت أوبك بقيادة السعودية أكبر منتج للمجموعة إجراءات تقليدية لخفض الإنتاج لتحقيق الاستقرار في الأسعار العالمية.

توضح الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الآثار القوية لانخفاض الحاد في الطلب على السلع الصناعية على أسعار هذه السلع، نظرا لتقلص الطلبات على السلع الصناعية في جميع أنحاء العالم بشكل حاد في النصف الثاني من عام 2008 تحسبا لحدوث ركود عالمي كبير إن لم يكن كسادا، فقد انخفض الطلب على السلع مثل النفط الخام ما أدى إلى انخفاض سعره من 134 دولارا للبرميل في جوان 2008 إلى 39 دولارا في فيفري 2009، وتجدر الإشارة إلى أن التحولات في الطلب على السلع الصناعية مثل النفط الخام قد يكون لها اتساع أكبر بكثير من التغيرات المقابلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، لأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي يتكون إلى حد كبير من الاستهلاك الذي بقي أكثر استقرارا خلال الأزمة. عندما أصبح واضحا في عام 2009 أن انهيار النظام المالي العالمي لم يكن وشيكا، انتعش الطلب

[1] Ken Koyama, Op Cit, p9.

على النفط إلى المستويات التي كانت سائدة في عام 2007، واستقر سعر النفط بالقرب من 100 دولار للبرميل[1]..، ويوضح الشكل التالي تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس خلال الفترة (2006-2013):

الشكل رقم (I-05): يوضح تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس خلال الفترة (2006-2013).

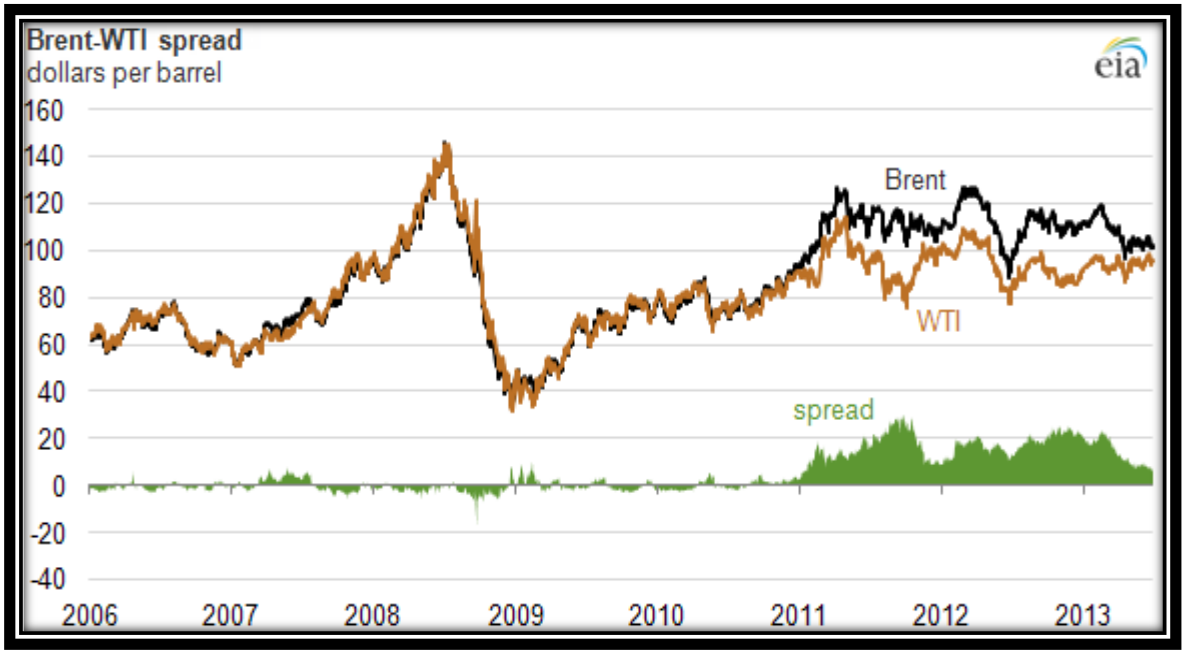

Source : www.eia.org.

نظرا لتميز أسعار النفط بالتقلب في الأسواق العالمية، فقد سجل سعر خام غرب تكساس الوسيط بين منتصف عام 2003 ومنتصف عام 2008 ارتفعا من 28 دولار إلى 134 دولار للبرميل، حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار نتج عن سلسلة من الزيادات الصغيرة في الطلب بشكل فردي على مدار عدة سنوات. لينخفض خام غرب تكساس الوسيط من 133 دولار للبرميل على أساس متوسط شهري إلى 40 دولار، بنسبة انخفاض 70% سببه انهيار الطلب العالمي للنفط المدفوع بالركود العالمي العظيم في عام 2008[2]. وكان خام البرنت يسجل نفس المستويات تقريبا حيث أن الفروقات بسيطة جدا غير هامة.

كان هناك عدد من صدمات العرض والطلب الصغرى في سوق النفط بين عام 2010 وأوائل عام 2014، والتي كان سببها الربيع العربي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بدأت في تونس ثم ليمتد التأثير بقوة إلى خمس دول أخرى وهي ليبيا ومصر واليمن وسوريا والعراق. وهو ما سبب حالة تخوف من قبل الدول العربية المنتجة للنفط الرئيسية من أن هذا الاضطراب قد يمس الأسواق النفط العالمية، وكان الربيع العربي

[1] Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Op Cit, p147.
[2] Chris Lafakis, Adam Kamins, Edward Friedman, Dan White, The economics of lower oil prices, Monday's analytics, 2015, p1.

والمظاهرات الشعبية قد بدأت في وقت حساس بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي كان لا يزال يترنح من الأزمة المالية العالمية. هذه الظروف أدت إلى تسجيل تذبذبات في أسعار النفط ذات مستوى مرتفع نوعا ما فمثلا ارتبطت أحداث مثل الانتفاضة الليبية في عام 2011 بزيادة أسعار النفط التي أدت إلى زيادة في أسعار النفط ما بين 3 دولارات و13 دولار للبرميل، ثم أدت التوترات مع إيران في عام 2012 إلى زيادة تتراوح بين 0 و9 دولارات للبرميل[1].

2- آثار الصدمة المالية 2008 على سوق النفط العالمي: أدى ظهور الأزمة المالية العالمية في منتصف عام 2008 إلى تفاقم الوضع الدولي في جميع القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية، وقطاع النفط هو الآخر لم يكن بعيد عن هذه التأثيرات، لعل أهمها:

2-1 **انهيار أسعار النفط:** الارتفاع الكبير الذي عرفه العالم في أسعار النفط خلال الفترة (2003-2008) إذ بلغ 147 دولار للبرميل، سرعان ما انهار بظهور الأزمة المالية بعد سبتمبر 2008 حتى وصل إلى 36 دولار في ظرف وجيز، وانعكس هذا التراجع في اتجاهين ايجابي بالنسبة للدول الصناعية المستوردة التي سارعت بشراء النفط بأسعار جد منخفضة، والاتجاه الثاني سلبي كان تكبد الدول المنتجة والمصدرة للنفط النامية خسائر ضخمة وقد ظهر هذا جليا من خلال العجوزات في موازناتها العامة.

2-2 **انخفاض الطلب على النفط:** تعتمد جميع دول في جميع انشطتها الصناعية والاقتصادية على مورد النفط الخام كمصدر أساسي لتغطية حاجياتها من الطاقة، حيث بلغ الطلب العالمي على النفط لغاية 2007 حوالي 86 مليون برميل يوميا، لكن بعد الأزمة المالية العالمية انخفض هذا الطلب بحوالي مليون برميل يومي في عام 2009 على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

3-2 **تراجع الاستثمارات النفطية:** أدى انهيار أسعار النفط وما نتج عنه من انخفاض عوائد مالية إلى انخفاض حجم الاستثمارات في الدول المنتجة والمصدرة للنفط وهذا فيما يتعلق بكافة عمليات التصنيع من استكشاف، انتاج، تكرير، نقل، ما أدى إلى تضرر الدول المصدرة والشركات النفطية الاستثمارية في مختلف دول العالم.

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 أهمية النفط كسلاح أو سلعة استراتيجية ومدى احتياج العالم ككل أي الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء إلى هذه السلعة، كما بينت الأزمة مدى هشاشة

[1]Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Op Cit, p147.

الاقتصاد العالمي المبني على العولمة الاقتصادية التي تركز على حرية التجارة، كما كشفت ضعف الدول المصدرة للنفط التي تعتمد على عائدات النفط كمورد أساسي في موازناتها وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات.

المطلب الثالث: أزمة النفط منتصف عام 2014.

عرف النصف الثاني من سنة 2014 انهيار كبير في أسعار النفط ما جعلها تخسر ثلثي قيمتها، حيث في فيفري 2014 بلغ سعر برنت الخام نحو 110 دولار للبرميل لينخفض إلى حوالي 53 دولار في أواخر عام 2014، وفي هذا المطلب سنحاول عرض أسباب ظهور هذه الأزمة وتطور أسعار النفط خلال هذه الأزمة.

1-ظهور أزمة النفط العالمية 2014: أدت المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط مثل طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والرمال النفطية في كندا إلى جانب إنتاج الوقود الحيوي إلى زيادة المعروض من النفط في السوق العالمية بشكل كبير. إن الإنتاج الأكثر من المتوقع في دول أوبك وقرارهم في نوفمبر 2014 بعدم تقليص إنتاج النفط، أدى إلى زيادة فائض العرض فقط. من ناحية أخرى ، ضعف الطلب الغير متوقع من أوروبا وآسيا أدى إلى تفاقم الوضع وإضعاف السعر[1].

لم تدم فترة الإستقرار في أسعار النفط طويلا حتى سجلت انخفاضا كبيرا قدر بنحو 50% بين جوان 2014 وجانفي 2015، وتألف هذا الإنخفاض من عدة مراحل إذ كان الانخفاض التدريجي الأولي من 110 دولارات للبرميل من نفط خام البرنت في جوان 2014 إلى 80 دولار للبرميل قبل اجتماع أوبك في أواخر نوفمبر، لينخفض بعد ذلك سعر نفط خام البرنت بشكل حاد إلى ما دون 50 دولار للبرميل بحلول أوائل يناير 2015، قبل أن ينتعش جزئيًا إلى حوالي 65 دولارًا للبرميل في ماي 2015[2]. ولكن بالنسبة لأسعار النفط فإن هذا الانخفاض الحاد ليس بظاهرة جديدة، إذ كان هناك العديد من التقلبات الأخرى في أسعار النفط الخام خلال القرن الماضي. ويوضح الشكل التالي تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (2011-2017):

[1] Oil price a,d international trade in petroleum crude & products : An Indian perspetive, Export-Import bank of India, Working paper NO.70, january 2018, p9.
[2] Aasim M. Husain, Rabah Arezki, Peter Breuer,Vikram Haksar, Thomas Helbling, Paulo Medas, Martin Sommer, and an IMF Staff Team, Global Implications of Lower Oil Price, International monetry fund, july 2015, p11.

الشكل رقم (I-06): يوضح تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال الفترة (2011-2017).

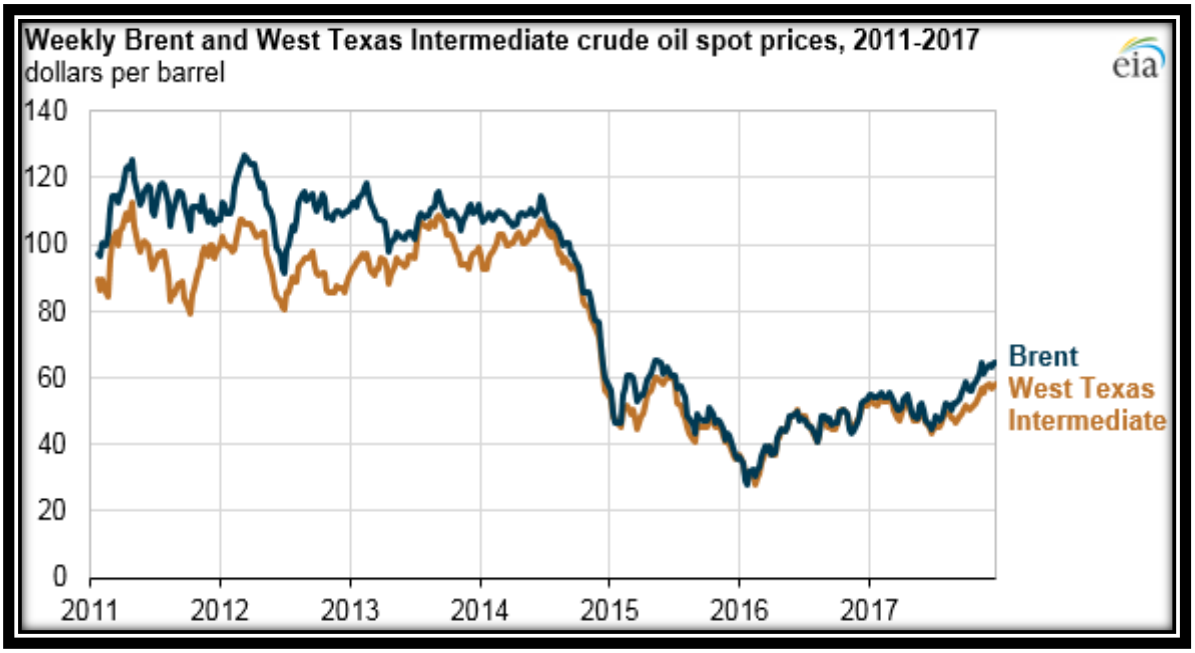

Source : www.eia.org.

بعد فترة طويلة من الاستقرار النسبي لأسعار النفط، انخفض سعر خام برنت من 112 دولار إلى 47 دولار للبرميل بين الفترة جوان 2014 وجانفي 2015، مما يعطي للعالم مثالا آخر على الانخفاض الحاد في أسعار النفط مختلف عن تلك التي حدثت في عامي 1986 و2008[1]، كما انخفض خام غرب تكساس إلى أقل من 55 دولار للبرميل في نهاية العام 2014 أي بنسبة انخفاض قدرت بـ50%، ويصنف هذا الانخفاض من أكبر انخفاضات أسعار النفط في التاريخ.

2- أسباب انخفاض أسعار النفط لعام 2014: يرى المحللون أن أسباب انخفاض النفط ترجع إلى[2]:

- ✓ وفرة المعروض النفطي من المصادر الغير تقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد اكتشاف النفط الصخري، وأيضا زيادة في إنتاج النفط بلغت 2.6 مليون برميل/يوم خلال عامي 2014 و2015 في الدول النفطية خارج الأوبك.
- ✓ انخفاض الطلب الصيني على النفط باعتباره ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أثر على معدل نمو الطلب العالمي بالانخفاض، وتقلص الطلب جاء بعد اتخاذ حكومة الصين إستراتيجيات جديدة هدفها الانتقال إلى اقتصاد مبني على الاستهلاك المحلي بدل التصدير.

[1] Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Op Cit, p148.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016، ص155.

- ✓ تبني كبار منتجي النفط في العالم سياسة الحفاظ على الحصة السوقية من خلال بقاء إنتاج النفط مستقر بدلا من خفضه من أجل دفع الأسعار نحو الارتفاع.
- ✓ بداية من عام 2014 ارتفع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا ما أدى إلى خفض أسعار النفط نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط بين الدولار وأسعار النفط.
- ✓ ظهور عامل المضاربة في الأسواق النفطية خصوصا منذ الفصل الثاني من عام 2014 باعتبارها أكثر ربحية للمضاربين مقارنة بالأسواق المالية التي سجلت تضررا بعد الأزمة المالية العالمية وزيادة عامل المخاطرة بها أكثر من ذي قبل.

وقد أكد البنك الدولي في عام 2015 من جهته ما سبق من خلال تطرقه إلى أسباب انخفاض النفط في عام 2014 فوقا له أن الانخفاض الحاد في الأسعار منذ جوان 2014 راجع إلى مزيج من التغيرات في العرض والطلب، وأيضا فإن بعض التطورات الأخرى مثل التحول الكبير في أهداف أوبك وتراجع المخاطر الجيوسياسية بشأن اضطرابات الإمدادات وارتفاع الدولار الأمريكي هي التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط[1].

وضح هاميلتون[2] (2014) بأن خمسي الانخفاض في أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 كان بسبب ضعف الطلب العالمي. ويفيد [3](Baumeister and Kilian 2015) أن أكثر من نصف انخفاض أسعار النفط يعكس الآثار التراكمية لصدمات العرض والطلب على النفط السابقة، ومن بين النصف المتبقي، كانت الصدمة الأكثر تأثيرا مرتبطة بضعف الاقتصاد العالمي في حين صدمات إيجابية في المعروض النفطي كانت محدودة بين جوان وديسمبر 2014.

ومن خلال تطرقنا للأزمتين السلبيتين لأسعار النفط (أزمة 2008 وأزمة 2014) راودنا التساؤل حول ما إذا كانت الأزمات تشبه بعضها من حيث الحدة أم تختلف؟، وهذا ما ناقشه Lopez-Calix&Touqeer في عام 2016 من خلال ورقتهم البحثية ووجدوا أن أزمة النفط منتصف 2014 تشبه إلى حد كبير من حيث الشدة الأزمة التي واجهها العالم في 2008 لكن في مدة زمنية أطول، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل

[1] Takuji Fueki, Hiroka Higashi, Naoto Higashio, Jouchi Nakajima, Shinsuke Ohyama, Yoichiro Tamanyu, Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market, Monetary and Economic Department, Bank for international settlments, BIS Working Papers No 725, May 2018, p5.
[2] Hamilton J. D, 2014a, Oil prices as an indicator of global economic conditions, Econbrowser Blog entry, December 14, 2014.
[3] Baumeister C, L. Kilian, Understanding the Decline in the Price of Oil since June 2014, Journal of the association of environmental and resource economists, vol 03, num 01, 2016, pp : 131-158.

حاد بنحو 70% بعد ذروتها إلى أدنى مستوى لها خلال أزمتي 2008 وعام 2014، وبهذا أنهت هذه الأزمتين فترة استقرار دامت أربع سنوات بسعر برميل نفط 105 دولار[1].

المطلب الرابع: النفط والأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 (2019-2020).

انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2020 بأعلى وتيرة لها مسجلة منذ عام 2015، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تداعيات فيروس كورونا المستجد وإجراءات غلق اقتصاديات العالم ككل، حيث تم تسجيل انهيار فوري ومفاجئ لأسعار النفط إلى حوالي 20 دولار للبرميل، في حين كان يسجل في أواخر عام 2018 مقدار 80 دولار للبرميل، ثم ليتراوح بين قيمتي 60 دولار و70 دولار للبرميل إلى غاية نهاية عام 2019[2].

ويوضح الشكل الموالي تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال سنتي 2019 و2020:

الشكل رقم (I-07): يوضح تطور أسعار خام البرنت وخام غرب تكساس الوسيط خلال سنتي 2019 و2020.

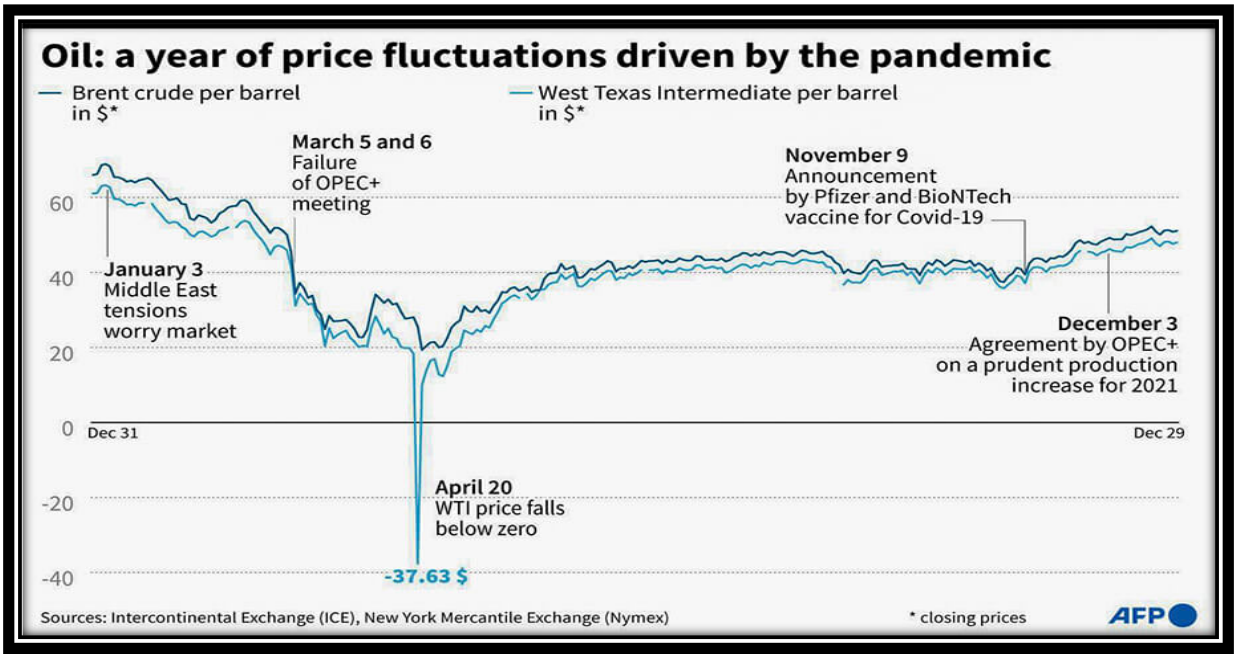

Source : oil, a year of price fluctuations driven by the pandemic, https://www.theice.com/site-search?q=oil+price+2020+&page=1 20 may 2021

[1] Jose R. Lopez-Calix, Irum Touqeer, Algeria : Comparing the last two oil shocks and policy responses, 10 february 2016, p2.
[2] Eric Heyer, Paul Hubert: L'impact de la baisse du prix du pétrole liée à la crise de la covid-19 sur les entreprises et ménages français, revue de L'OFCE, pp : 137-162, avril 2020, p139.

في جانفي 2020 بدأت العديد من الحكومات في تقييد السفر وإغلاق الشركات لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد وهو ما دفع بالطلب على النفط إلى الانخفاض، وقد بلغ متوسط استهلاك النفط في الربع الأول من عام 2020 مقدار 94.4 مليون برميل/اليوم أي بانخفاض 5.6 مليون برميل في اليوم عن العام السابق.

في 6 مارس 2020 تفاقم انخفاض الطلب بسبب تخمة المعروض النفطي بسبب إعلان روسيا أنها ستزيد الإنتاج في أبريل 2020 من أجل الحفاظ على حصتها السوقية ظل زيادة المنافسة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع الإنتاج من النفط الصخري، لتعلن في نفس الوقت منظمة الأوبك بأنها ستزيد الإنتاج من النفط أيضا.

مع امتلاء مرافق تخزين النفط وتواصل انخفاض أسعار النفط، تم عقد اتفاق بين الأوبك وروسيا في 12 أفريل 2020 لخفض الإنتاج سعيا منهم لدعم الأسعار، إلا أن هذا الإجراء لم يكن كافيا لإقناع المتداولين بأن العرض لن يفوق الطلب، واستمر سعر النفط في الانخفاض فبحلول 20 أفريل 2020 انخفض سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط في كوشينغ في الولايات المتحدة إلى حوالي 37 دولارا في المنطقة السالبة كما هو موضح في الشكل أعلاه.

في الأسبوع الأول من جوان 2020 انتعشت الأسعار حيث صعدت إلى 39 دولار للبرميل بحلول 5 جوان واستمرت في قيمة مستقرة إلى غاية الأسبوع الأخير من جويلية عند 40 دولار، استمرت الأسعار في الارتفاع حتى أواخر عام 2020 وحتى عام 2021، لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 66 دولار للبرميل في أوائل مارس 2021 ثم إلى 74 دولار للبرميل اعتبارا من الأسبوع الثاني من جويلية 2021.

من ناحية أخرى، بلغ متوسط أسعار خام البرنت 42 دولار للبرميل في عام 2020 ومن المتوقع أن يصل متوسط سعره إلى 69 دولار للبرميل في عام 2021 و67 دولار للبرميل في عام 2022[1].

من جانب آخر، شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 17.7 و 65.1 دولار/برميل وسجل المتوسط السنوي للسلة أدنى مستوياته منذ عام 2016 وهو

[1]Kimberly Amadeo, What Affects Oil Prices? Three Critical Factors, The balance, 09 july 2021, https://www.thebalance.com/how-are-oil-prices-determined-3305650

41.5 دولار/برميل أي بانخفاض بحدود 22.5 دولار/برميل ما نسبته 35.2% مقارنة بسنة 2019[1]. ويوضح الشكل الموالي المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك للفترة (2016–2020):

الشكل رقم (I-08): يوضح المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2016–2020).

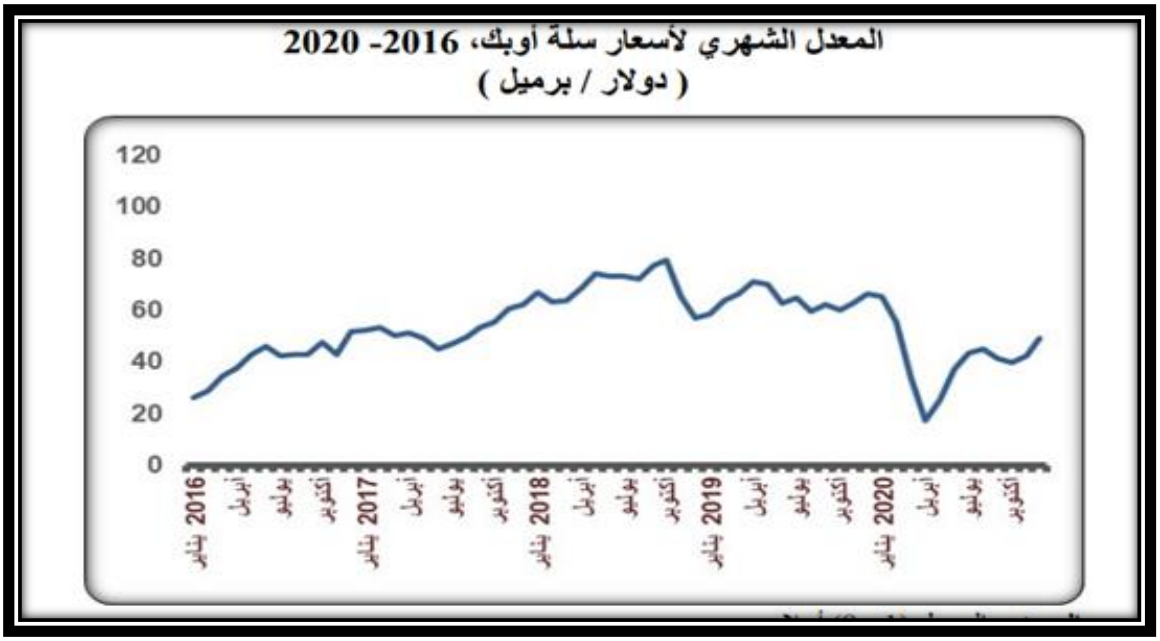

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2020، ص45.

شهدت الأربعة أشهر الأولى من العام 2020 تهاوي المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك، حيث انخفض من 65.1 دولار/برميل في شهر جانفي (وهو أعلى مستوى له خلال عام 2020) ليصل إلى 55.5 دولار/برميل في شهر فيفري وهو أدنى مستوى منذ شهر سبتمبر 2017، وسجل شهر مارس أكبر إنخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 ليصل إلى 33.9 د/ب، قبل أن ينخفض في شهر أفريل إلى 17.7 د/ب وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2002، وارتفعت أسعار سلة خامات أوبك بعد ذلك ليصل المعدل الشهري إلى45.2 د/ب في شهر أكتوبر 2020 قبل أن يرتفع المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك مجددا ليصل إلى 49.2 د/ب في شهر ديسمبر 2020[2].

المبحث الثالث: ظاهرة لعنة الموارد وعلاقتها بالاقتصاديات النفطية.

إن ظاهرة لعنة الموارد أو كما يمكن أن تعبر عنها أيضا بمفارقة الوفرة تم تحليلها في واقع الأمر منذ عام 1950، وهي كمصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينات، ليصفوا به كيف أن

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2020، ص45.

[2] مرجع نفسه، ص45.

وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أو ثروة نفطية أم من الغاز الطبيعي في سنوات الخمسينيات والستينيات، لتدفع أزمة النفط في سنوات السبعينات الباحثين الاقتصاديين إلى النظر في موضوع تأثير عائدات النفط والمعادن على الاقتصاديات الغنية بها.

المطلب الأول: لعنة الموارد والمرض الهولندي.

من الموضوعات المثيرة للجدل في مجال اقتصاديات الموارد خلال العقد الماضي هو ما يسمى بفرضية لعنة الموارد، تشير لعنة الموارد أن الحصول على الكثير من السلع أو الموارد الطبيعية يمكن أن يكون سيئا وغير جيد للاقتصاديات القائمة عليها، وقد جمع الاقتصاديون وعلماء السياسة مجموعة من الأدلة على ذلك من هذه الأدلة نجد أن وفرة الموارد مرتبطة بـ: النمو البطيء، تعزيز خطر الحرب الأهلية، والأنظمة السياسية الأوتوقراطية. عموما وحسب نتائج العديد من الدراسات يمكن القول أن هذه الأبعاد الثلاثة مترابطة.

1- ماهية لعنة الموارد: في البادئ يأتي إلى ذهننا أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتمتع بميزة ونمو اقتصادي أفضل مقارنة بالدول الفقيرة بالموارد، لكن الحقيقة تظهر عكس ذلك، حيث تشير غالبية الأدلة الناتجة عن الدراسات التجريبية للاقتصاديين ومنهم Frankel 2010 الذي يرى أن الغالبية العظمى من البلدان الغنية بالموارد أظهرت أن الموارد الطبيعية تبدو وكأنها نقمة أكثر من كونها نعمة للعديد من البلدان في مجال النمو الاقتصادي.

1-1 نشأة مفهوم لعنة الموارد: لقد تم صياغة مصطلح لعنة الموارد لأول مرة في 26 نوفمبر 1977 من قبل المجلة البريطانية Economist، وهذا لوصف حالة التدهور التي أصابت قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال في النصف الثاني من القرن الماضي (1900-1950)[1].

في نفس السياق ظهرت دراسة معمقة حول الظاهرة في نفس المجلة السابقة (Economist) في عددها 92 الصادرة في عام 1982 للباحثين Neary and Corden تحت عنوان " Booming Sector and

[1] Sachs J. D, Warner A. M, Natural resource abundance and economic growth, Working Paper 5398, Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1995.

De Industralisation is Small Open Countries" حيث تطرقا إلى الأثر الانفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا والأراضي التابعة لها في بحر الشمال عام 1959، والذي أدى الى انهيار القطاع الصناعي بسبب تهميشه[1].

أما أول من استخدم مصطلح "لعنة الموارد" هو الباحث Auty، وهذا لوصف الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حيث وجد Auty أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لم تفشل فقط في استخدام مواردها الطبيعية الوفيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أسوء من تلك المسجلة في البلدان قليلة الموارد[2].

وظهرت لعنة الموارد في عمل ساكس ووارنر عام 1995، حيث قدموا دليلا على أن البلدان الغنية بالموارد لديها معدلات نمو اقتصادي أقل من البلدان الفقيرة بالموارد، في الأدبيات النظرية التقليدية هناك على الأقل ثلاث نماذج مختلفة تظهر وجود تأثير سلبي للطفرة في قطاع الموارد على القطاعات غير القابلة للتداول والأكثر شهرة كان للاقتصاديين(van Wijnbergen 1984[3])، (Corden 1984[4])، Corden & Neary 1982[5]) .

وتعتبر نماذج "المرض الهولندي" إحدى الطرق التي تترجم لعنة الموارد، حيث تؤدي زيادة إيرادات الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤثر سلبا على قطاعي الخدمات والتصنيع. تزداد الأسعار النسبية للسلع غير المرتبطة بالموارد ويصبح تصديرها باهظ التكلفة مقارنة بأسعار السوق العالمية، ما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لهذه السلع غير المرتبطة بالموارد، وانخفاض جاذبية استثمارات المتعلقة بها، يسمى هذا التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للبلد الغني بالموارد "تأثير الإنفاق" .R.A Badeeb et al 2017[6].

[1] Cordan W.Max, Protection, Growth and Trade, chap 15, Booming Sector and De Industralisation is Small Open Countries, Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison, 1995, P225

[2], Abderrahim Chibi, Mohamed BenBouziane, Algeria and the natural resource curse : oil abundance and economic growth, Middle east development journal, 2017, pp 2-3.

[3] Van Wijnbergen. S, The Dutch disease: A disease after all?, Economic Journal 94, May 1984, pp41–55.

[4] Corden W.Max, Booming sector and Dutch disease economics: Survey and consolidation, Oxford Economic Paper, New Series, 36, 1984, pp :359–380.

[5] Corden W.Max, Neary P, Booming sector and de-industrialisation in a small open economy, The Economic Journal 92, 1982, pp :825–848.

[6] Badeeb R.A et al, The evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey, Resources Policy 51, 2017, pp :123–134.

وبالتالي يمكن القول أن لعنة الموارد تحدث بسبب الاتجاهات غير المواتية طويلة الأجل في أسعار السلع الأساسية، والتقلبات العالية في أسعار هذه السلع، ومزاحمة التصنيع، ووقوع الحرب الأهلية، وتأثيرات المرض الهولندي، أو سوء المؤسسات وسوء الإدارة.

2-1 **تأثيرات لعنة الموارد على الأداء الاقتصادي:** تشير لعنة الموارد إلى فكرة أن وفرة الموارد تميل إلى أن تؤدي إلى أمراض مثل: ضعف الأداء الاقتصادي لا سيما من خلال انهيار النمو، الفساد، نظام حكومي غير فعال والاضطرابات السياسية، تنص فرضية لعنة الموارد (RCH) على أن الموارد الطبيعية لها تأثير ضار على الأداء الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك: المرض الهولندي، عدم المساواة في الدخل، رأس المال البشري، الحوكمة والجودة المؤسسية.

أولا وفقا لحجة المرض الهولندي: فإن اكتشاف أو استغلال الموارد الطبيعية له تأثير ضار على قطاعات أخرى من الاقتصاد وخاصة التصنيع، يؤدي استخراج الموارد إلى نقل الموارد الإنتاجية من القطاع غير القابل للتداول غير القائم على الموارد مثل التصنيع إلى قطاع الموارد، بالإضافة إلى ذلك زيادة إيرادات الموارد يسبب ارتفاع سعر الصرف الذي من شأنه أن يزيد من تكلفة الإنتاج في القطاع الأقل إنتاجية من غير الموارد.

ثانيا يمكن أن تؤثر وفرة الموارد الطبيعية سلبا: على النمو من خلال تفاقم عدم المساواة وتقليل الاستثمار في رأس المال البشري.

ثالثا قد تؤثر الموارد الطبيعية على النمو بشكل غير مباشر: من خلال تأثيرها على المؤسسات، وترجع هذه العلاقة إلى الحوافز التي تخلقها ريوع الموارد وكذلك إلى السلوكيات الغير القانونية في شكل الرشوة والفساد، يمكن أن تؤدي أنشطة البحث عن الريع أيضا إلى تآكل المؤسسات القائمة وبالنظر أيضا إلى أن المؤسسات الجيدة هي المفتاح لضمان النمو طويل الأجل، فإن ثروة الموارد تميل إلى أن تكون مشوهة للنمو، وبالتالي فإن تأثير الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي مشروط بجودة المؤسسات القائمة[1].

ومن خلال ما سبق سنقوم بتناول ظاهرة المرض الهولندي من أجل معرفة الأسباب الكامنة وراء التأثيرات السلبية لوفرة الموارد والتي تؤثر بشكل رئيسي على الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد.

1 Augustin Fosu, Dede Gafa, Natural resources, institutions and economic development in Africa, African review of economics and finance, volume 11, issue 1, june 2019, p31-32.

2- مفهوم المرض الهولندي: تعتبر ظاهرة المرض الهولندي التي أصابت الاقتصاد الهولندي في ستينيات القرن الماضي، بعد اكتشاف وإنتاج الغاز من حقل كرونكن العملاق من الظواهر الخطيرة التي سعى الباحثون من مختلف العالم لدراستها وتحليل أسباب نشوئها وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الظاهرة بإيجاز من خلال عرض مفهومها وكذا جذورها التاريخية.

2-1 تعريف المرض الهولندي: أدى ازدهار الموارد إلى جعل إدارة الاقتصاد الكلي في الاقتصاديات الغنية بالموارد أكثر تعقيدا من الاقتصاديات فقيرة الموارد، فالمشكلة الرئيسية التي تشغل هذه الدول الغنية في المدى القصير هو السيطرة النقدية، حيث أن تدفقات العملات الأجنبية المتزايدة تجعل مهمة السلطات النقدية للسيطرة على التضخم أكثر صعوبة، مما يضر بالقدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، وهي ظاهرة تعرف باسم "المرض الهولندي" وهذا ما يعيق تنويع الاقتصاد.

تم صياغة مصطلح "المرض الهولندي" للإشارة إلى المشكلات قصيرة المدى التي واجهتها هولندا عندما اكتشفت احتياطيات ضخمة من الغاز قبالة ساحلها الشمالي في عام 1959[1].

إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث شجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي، وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عاما بالضبط، وأول من قام بنشر هذا المصطلح مجلة "الأيكونومست" البريطانية في 26 نوفمبر 1977[2].

يقول البروفيسور "جوزيف ستيغلز" الحائز على جائزة نوبل "بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة. ونتيجة ارتفاع حصيلة الموارد الطبيعية ارتفعت قيمة العملة المحلية في هولندا،

[1] Victor O.Asekunowo, Sam A.Olaiya, Crude oil revenue and economic developement in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, June 2012, p143.

[2] مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 15، ديسمبر 2010، ص12.

مما جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن، في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلبا على القطاع الخارجي[1]. ويوضح الشكل الموالي مخطط كيفية الاصابة بالمرض الهولندي:

الشكل رقم (I-09): يوضح مخطط كيفية الإصابة بالمرض الهولندي.

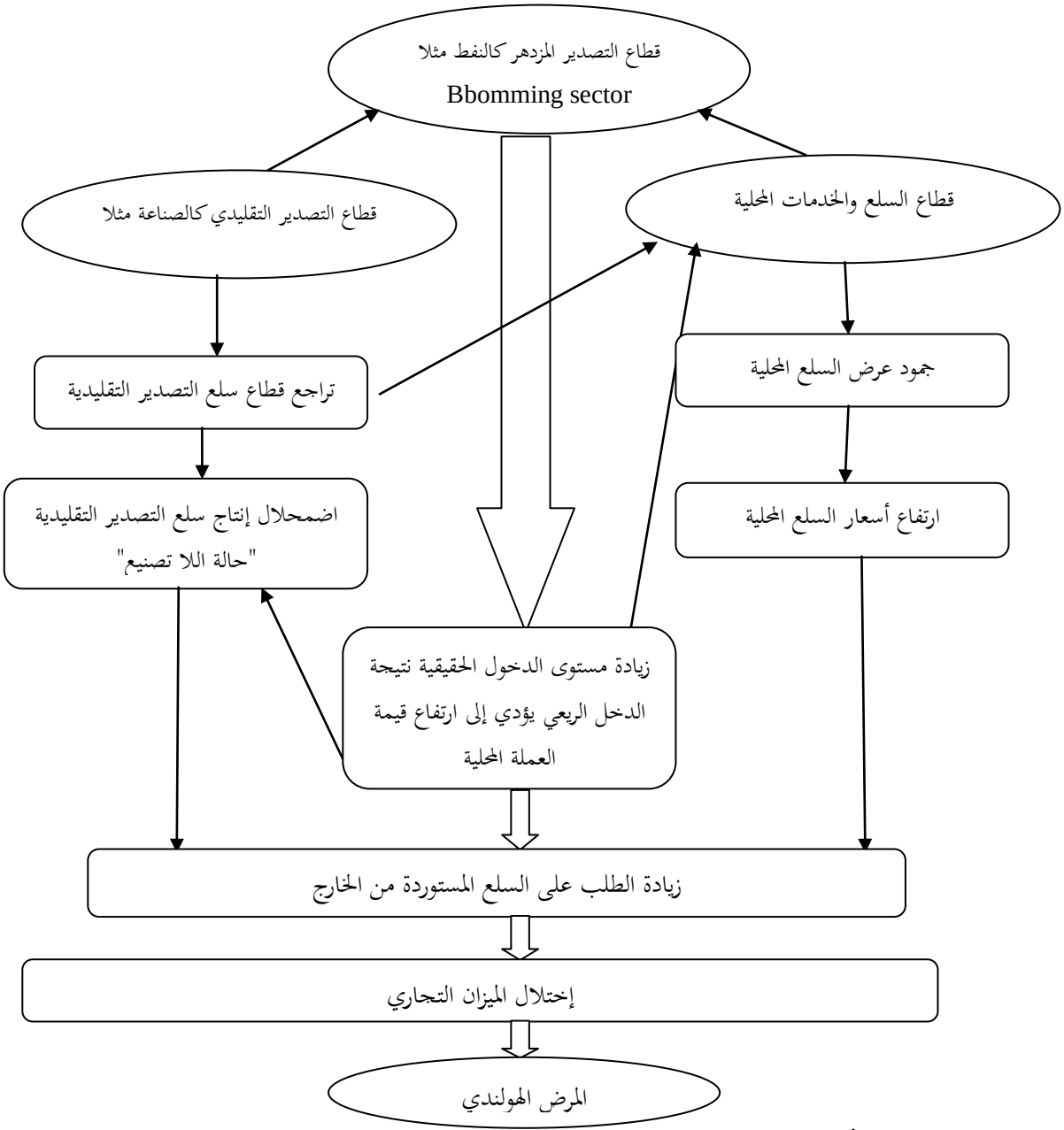

المصدر: مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 15، ديسمبر 2010، ص16.

[1] مرجع نفسه، ص12.

2-2 الجذور التاريخية للمرض الهولندي: من خلال الخصائص التي تميز ظاهرة المرض الهولندي يمكن القول أنه في القرن السادس عشر عانت إسبانيا من أعراض المرض الهولندي نتيجة اكتشافها لمناجم الذهب والنحاس من مستعمرات إسبانيا في أمريكية اللاتينية وحصولها على الثروات، وقامت باكتناز معدن الذهب باعتبار حيازته يعبر عن قوة الدولة انطلاقا من الأفكار الماركنتالية، وتخلت عن الفكر والتطور الإنتاجي التي عرفته قارة أوروبا خلال الثورة الصناعية، وأيضا أستراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر شهدت نفس الحالة، ثم في بداية القرن العشرين كانت نفس أعراض الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز والتي نسبوا إليها ظاهرة المرض الهولندي بشكل خاص. وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان ظاهرة المرض الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها، ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الأوروبية حاولت تشخيص أعراض المرض واستطاعت بصورة أو بأخرى أن تتعامل مع عوارضه وعلاجها[1].

كذلك غالبا ما تعاني الدول الإفريقية المعتمدة على النفط من أعراض المرض الهولندي، حيث تسبب ارتفاعا في صرف العملة المحلية، مما يجعل الصادرات الأخرى بما في ذلك الزراعة والتصنيع تلقائيا غير قادرة على المنافسة ما يؤدي إلى صعوبة التنويع الاقتصادي، ويمكن أن يلحق أيضا ضررا دائما بالاقتصاد. واستجابة لذلك غالبا ما يتبنى أصحاب القرار في هذه الدول سياسات صارمة لدعم وحماية الأنشطة الاقتصادية الأقل قدرة على المنافسة[2].

وفقا لفرانكل (2010)[3] تنشأ ظاهرة المرض الهولندي عندما تتجه أسعار السلعة المصدرة لارتفاع تصاعدي قوي ولكن مؤقت في الأسواق العالمية، والتي تؤدي إلى ما يلي: ارتفاع حقيقي في قيمة العملة، والتي ستتخذ شكل عملة اسمية إذا كان لدى الدولة سعر صرف عائم، أو في شكل تدفقات نقدية وتضخم إذا كان لدى الدولة سعر صرف ثابت، وأيضا زيادة الإنفاق من قبل الحكومة، زيادة في أسعار السلع غير المتداولة دوليا مثل الإسكان والبناء والخدمات مثل الحلاقة[4].

[1] مايح شبيب ألشمري، مرجع سابق، ص ص: 12،13.
[2] Sonia Benghida, Factors and challenges in developing countries under the resource curse, International Journal of Civil Engineering and Technology, 8 (11), pp :901-910, 2017, p904.
[3] Frankel J, The natural resource curse: A survey, National Bureau of Economic Research (NBER), Working paper Number 15836, Cambridge, 2010.
[4] Victor O.Asekunowo, Sam A.Olaiya, Op Cit, p143.

2-3 آثار المرض الهولندي: لإيضاح آثار المرض الهولندي يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى قطاع تصدير مزدهر (كالنفط مثلا)، وقطاع تصدير تقليدي (كالصناعة مثلا)، وقطاع السلع المحلية، ويمكن تتبع آثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما: أثر إنتقال الموارد وأثر الإنفاق.

2-3-1 أثر انتقال الموارد Transportation Resources Effect: يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة وعليه فإن ازدهار أحد القطاعات وليكن قطاع النفط بفعل الإيرادات الريعية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، مما يفاقم تراجع باقي تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر booming sector.

2-3-2 أثر الانفاق expenditure Effect: إن ارتفاع عوائد القطاع الريعي (قطاع التصدير المزدهر) يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى فمن المؤكد يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومع جمود العرض العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التجارة، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية، ففاقم وضع قطاع سلع التجارة السلع المتاجر بها دوليا (traded goods) غير المزدهرة أو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي، وهنا يظهر أثر المرض الهولندي حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يرفع من وتيرة السلع المحلية فحسب بل يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة إلى السلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقة وارتفاع قيمة العملة المحلية الأمر الذي ينقل التأثير سلبا على الميزان التجاري وتبقى الإشارة إلى أن زيادة تدفق الإيرادات الريعية تحسن من وضع الدولة أمام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عند تراجع تدفقات الإيرادات الريعية لتعويض تراجع تلك التدفقات أملا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد، وبمرور الوقت يجعلها تعاني من ارتفاع الديون وخدماتها مما يدفعها إلى إعادة جدولة ديونها ويجعلها تنخرط في برامج التكييف الاقتصادي الموجه من قبل مؤسسات التمويل الدولية[1].

[1] مايح شبيب ألشمري، مرجع سابق، ص ص: 15،16.

المطلب الثاني: علاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي، المؤسسات والأنظمة السياسية.

قام الكثير من الباحثين المهتمين بدراسة ظاهرة لعنة الموارد، بتقديم عدة نتائج واستنتاجات حول أسباب حدوث هذه الظاهرة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، المؤسسات والأنظمة السياسية، وكانت نتائج هذه الدراسات متضاربة ومتضادة في بعض الأحيان ومؤكدة للدراسات السابقة في الأحيان الأخرى، فسنقوم في هذا المطلب بعرض هذه الدراسات وتحليلها بما يتناسب وطبيعة موضوعنا.

1- **لعنة الموارد والنمو الاقتصادي:** بينت الكثير من الدراسات أنه هناك علاقة بين لعنة الموارد وضعف النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد. سنحاول من خلال الآتي تبيان هذه العلاقة من خلال الاستعانة ببعض الدراسات العالمية المهمة.

1-1 بعض الدراسات التي فسرت تأثير لعنة الموارد على النمو الاقتصادي: ساد في أواخر القرن التاسع عشر رأي أن وفرة الموارد الطبيعية تعتبر عامل محدد للنمو الاقتصادي، لكن منذ سنوات الستينيات أظهرت العديد من التجارب والدراسات أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا تؤدي دائما إلى التنمية الاقتصادية، بل بالعكس تجد باقي الدول التي تعاني من نقص هذه الموارد تسجل مؤشرات جد إيجابية لاقتصادياتها إذا ما قورنت بالدول الغنية بالموارد.

ناقش ساكس ووارنر (1995)[1] في الأطروحة المشار إليها بعنوان لعنة الموارد والتي قدموا من خلالها تحليل للعلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فوضحوا أن ارتفاع نسبة الصادرات من الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 تمخض منها معدلات نمو منخفضة خلال الفترة اللاحقة (1971-1989) وبالتالي كنتيجة لهذه الدراسة وجد ساكس ووارنر أن وفرة الموارد الطبيعية مرتبطة سلبا بالنمو من خلال ملاحظتهم بأن الاقتصاديات التي لديها القليل من الموارد الطبيعية كان أداؤها الاقتصادي تاريخيا أفضل من الاقتصاديات التي تملك وفرة في الموارد الطبيعية. وهذا ما نلاحظه في واقعنا اليوم إذ أن الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا تسجل مؤشرات اقتصادية ضعيفة مقارنة بالدول التي لا تمتلك ثروة نفطية.

في دراسة أجراها Zagha & Nankani بينت أن فكرة أن الموارد الطبيعية نعمة، هي في الحقيقة هي من الأفكار التي اندثرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تراكمت الحجج على أن الغنى بالموارد

[1] Sachs J. D, Warner A. M, Op Cit, Retrieved from http://www.nber.org/papers/w5398.pdf .

الطبيعية نقمة أكثر منه نعمة، وقد بينت الباحثين ذلك من خلال الدراسة إحصائيا، وكنتيجة لذلك تم استخلاص أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا تزال تسجل معدلات نمو متباطئة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان، بما في ذلك العراق ونيجيريا وفنزويلا، وزامبيا،...، فالثروات والمعدنية الهائلة لم يتم ترجمتها لحد الآن إلى اقتصاديات تتمتع بالرفاه الاجتماعي لأغلبية السكان[1].

في نفس السياق قد أشارت غالبية الأدلة الناتجة عن الدراسات التجريبية للاقتصاديين ومنهم Frankel[2] (2010) الذي يرى أن الغالبية العظمى من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تبدو وكأنها نقمة أكثر من كونها نعمة للعديد من الدول في مجال النمو الاقتصادي.

2-1 **طرق تأثير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي:** اتبعت معظم المؤلفات التجريبية حول مفارقة لعنة الموارد والتي سميت "لعنة الموارد الطبيعية" ، التي قدمها Auty لأول مرة (1993) التناقض الذي يرى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض البلدان لنتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية، بما في ذلك الأداء الاقتصادي السيئ[3].

ولقد ارتبطت وفرة الموارد في الأدبيات بالقدرة على التأثير على النمو من خلال خمس طرق وهي:

- المرض الهولندي حيث يتم استبدال الموارد من القطاع غير القابل للتداول بالقطاع القابل للتداول مما يجعل الأخير غير قابل على المنافسة ويؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- طريقة البحث عن الريع التي تسهل بموجبها الدول الغنية بالموارد وذات الإطار المؤسسي الضعيف البحث عن الريع في تحويل الموارد بعيدا عن القطاع الإنتاجي.
- طريقة رأس المال البشري حيث تعمل وفرة الموارد كعامل مثبط لتنمية رأس المال البشري بسبب الإنفاق الاجتماعي والضرائب المنخفضة التي تؤدي دائما إلى تدهور قيمة الرأس المال البشري على المدى الطويل.
- طريقة الادخار والاستثمار حيث توفر وفرة الموارد الدعم للحافز المثبط للادخار والاستثمار الشيء الذي يجعله عائقا أمام النمو[4].

[1] Roberto Zagha, Gobind T. Nankani, Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform, World Bank, Washington D.C, 2005, P304.
[2] Frankel J, Op Cit, 2010.
[3] Anissa Benramdane, Oil price volatility and economic growth in Algeria, Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, 1 mar 2017, p1.
[4] Ibid, p2.

– التضخم وطريقة رأس المال المالي حيث تميل وفرة الموارد إلى مزاحمة رأس المال المالي وبالتالي إعاقة التعمق المالي في التأثير على النمو[1].

تجادل الباحثين حول ارتباط وفرة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي حيث لم يتفق الباحثين الاقتصاديين في أدبياتهم التجريبية على طبيعة ارتباط وفرة الموارد بالنمو الاقتصادي حيث من بينهم كانت له أدلة على أن وفرة الموارد هي حافز للنمو الاقتصادي كـــ: [2] Bulte et al (2005)، [3]Cavalacanti et al (2001)، Alexeev & Conrad (2009) [4]، Yuxiang & Chen (2011) [5]، [6]James (2015)، [7]Ben-salha et al (2018).

لكن فئة أخرى من الباحثين أظهرت أدلتهم أن وفرة الموارد الطبيعية تمثل عائق أمام النمو الاقتصادي ومن بين الباحثين كان: Gylfason (2001) [8]، Bannon & Collier (2003)[9]، Papyrakis & Garlagh (2004) [10]، Van Der Ploeg & Venables (2009)[11]، Eregha &Mesagan (2016) [12]، Robinson et al (2017) [13]، وأيضا David & Tilton (2005)[14]، Badeeb et al (2017) [15] أظهروا أن وفرة الموارد تؤثر سلبا على النمو من خلال تقلب أسعار السلع في التأثير على الإيرادات العامة والتمويل، من جهة أخرى بين Corden & Neary (1982)[16]، Corden (1984)[17]، Van Wijnbergen (1984) [18]، أن وفرة الموارد هي عائق

[1]Perekunah B. Eregha, Ekundayo P. Mesagan, Oil resources ; deficit financing and per capita GDP growth in selected oil-rich African nations : A dynamic heterogeneous panel approach, Resources policy 66, 2020,p1. Elsevier
[2] Bulte, E.H., Damania, R., Deacon, R.T.. Resource intensity, institutions, and development. World Dev. 33 (7), 2005, pp 1029–1044.
[3] Cavalcanti, T.V.D.V., Mohaddes, K., Raissi, M., Growth, development and natural resources: new evidence using a heterogeneous panel analysis. Q. Rev. Econ. Finance 51 (4), 2011, pp 305–318.
[4] Alexeev, M., Conrad, R.,. The elusive curse of oil. Rev. Econ. Stat. 91 (3), 2009, pp 586–598.
[5] Yuxiang, K., Chen, Z., Resource abundance and financial development: evidence from China. Resour. Pol. 36 (1), 2011, pp 72–79.
[6] James, A., The resource curse: a statistical mirage? J. Dev. Econ. 114, 2015, pp 55–63.
[7] Ben-Salha, O., Dachraoui, H., Sebri, M., Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant countries: a PMG estimation. Resour. Pol. 2018. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2018.07.005. Article (in press).
[8] Gylfason. T, Natural resources, education, and economic development. Eur. Econ. Rev. 45 (4–6), 2001, pp 847–859.
[9] Bannon. I, Collier P, Natural Resources and Violent Conflict: Options and actions. The World Bank, Washington, DC. 2003.
[10] Papyrakis. E, Gerlagh. R, The resource curse hypothesis and its transmission channels, Journal Comp Econ, 32 (1), 2004, pp: 181–193.
[11] Van der Ploeg. R, Venables. T, Symposium on resource rich economies Introduction. Oxf Econ Pap. 6(4), 2009, pp 625–627.
[12] Eregha. P.B, Mesagan. E.P, Oil resource abundance, institutions and growth: evidence from oil producing African countries, J. Pol. Model, 38 (3), 2016, pp : 603–619.
[13] Robinson. J.A, Torvik. R, Verdier. T, The political economy of public income volatility: with an application to the resource curse, J. Publ. Econ, 145, 2017, pp243–252.
[14] Davis G.A, Tilton J.E. August, The resource curse. In: Natural Resources, Forum, vol 29. Blackwell Publishing, Ltd, Oxford, UK, 2005, pp233–242.
[15] Badeeb R.A et al, Op Cit, pp :123–134.
[16] Corden W.M, Neary J.P., Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. Economic Journal, 92 (368), 1982, pp825–848.
[17] Corden W.M, Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. Oxf, Econ. Pap. 36 (3), 1984, pp :359–380.
[18] Van Wijnbergen. S, Op Cit, pp41–55.

أمام النمو لأنها تقلل من القدرة التنافسية للقطاع غير المتعلق بالموارد، وأشار Gylfason & Zoega (2001)[1] في بحثهم أن وفرة الموارد الطبيعية ترتبط بانخفاض معدلات الاستثمار والادخار، وهذا ما يفسره جزئيا التطور البطيء للنظام المالي في الاقتصاديات الغنية بالموارد وكنتيجة لهذه الدراسة خلصوا إلى أن رأس المال الطبيعي يزاحم رأس المال المادي وبالتالي يحد النمو.

الإيرادات المرتفعة في القطاعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية يمكن أن تدفع متوسط أجور أعلى من القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى إبعاد رأس المال البشري من القطاعات الأخرى كالتصنيع ما يؤدي إلى إبطاء زيادة إنتاجيتها[2].

يرى الكثير من الاقتصاديين منهم: Auty (2001)[3]، Frankel (2010)[4]، Leong & Mohaddes (2011)[5]، Arezki & Gylfason (2011)[6]، Cavalacanti & Mohaddes & Raissi (2012)[7]، Esfahani & Mohaddes & Pesaran (2013)[8] أن نظرية لعنة الموارد والآثار السلبية التي تسببها هي ناتجة عن التقلبات الكبيرة الموجودة في أسعار الموارد الطبيعية على وجه التحديد وليس عن ثروة الموارد الطبيعية نفسها، حيث أن الباحثين Van Der Ploeg & Poelhekke (2008) ناقشا نفس الفرضية وتوصلوا إلى أن التقلب الشديد في أسعار الموارد الطبيعية يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المعتمدة على الموارد.

2- لعنة الموارد والمؤسسات:

في نفس سياق لعنة الموارد ترى فئة أخرى من التفسيرات أنه توجد صلة بين الموارد الطبيعية والمؤسسات والتي تجيب عن سبب سوء إدارة عوائد الموارد. حيث تعتقد مجموعة واسعة من المؤلفات أن سوء الإدارة والبنية التحتية المؤسسية الضعيفة ستقللان الإنتاجية وبالتالي يكون لهما تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد والاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات، كما يمكن للأنظمة

[1] Gylfason T, Zoega G, Natural Resources and economic growth: the role of investment. Economic Policy Research Unit, Working Paper, UK: Centre for Economic Policy Research, London, University of Copenhagen, 2001.
[2] Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, The Myth of the Resource Curse : A case study of Algeria, 15 may 2016, p3.
[3] Auty R. M, The political economy of resource driven growth. European Economic Review, 45, Paper presented at the 15th Annual Congress of the European Economic Association, Bolzano, 2001, pp839–846.
[4] Frankel. J, Op Cit, 2010.
[5] Leong. W, Mohaddes. K, Institutions and the volatility curse, Cambridge Working Papers in Economics CWPE 1145, 2011.
[6] Arezki. R, Gylfason .T, Commodity price volatility, democracy and economic growth. In Olivier de La Grandville (Ed.), Frontiers of economics and globalization, economic growth and development, 2011, pp. 9–24.
[7] Cavalcanti. T. V. d. V, Mohaddes. K, Raissi. M, Commodity price volatility and the sources of growth, IMF Working Paper WP/12/12, 2012
[8] Esfahani H. S, Mohaddes .K, Pesaran M. H, Oil exports and the Iranian economy, The Quarterly Review of Economics and Finance, 53(3), 2013, pp221–237.

السيئة أيضا أن تقوض جودة إدارة السياسة المالية، حيث في الواقع وبالمقارنة مع الاقتصاديات الغير معتمدة على الموارد، فإن متوسط أداء النمو في البلدان الغنية بالموارد ضعيف.

من المؤكد أن متوسط أداء النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ضعيف مقارنة بالاقتصاديات التي لا تعتمد على الموارد، وغالبا ما توصف الاقتصاديات القائمة على الموارد بأنها مصابة "لعنة الموارد"، سيؤدي ضعف الحوكمة والبنية التحتية المؤسسية إلى تقليل إنتاجية الاقتصاد، مما سيكون له تأثير سلبي مباشر على النمو. بالإضافة إلى ذلك في الاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات مثل البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ستؤثر الأنظمة الغير كاملة والسيئة على جودة إدارة السياسة المالية.

وتطرقت الدراسات الحديثة إلى أهمية المؤسسات في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية من خلال تقديمها أدلة تشير إلى أن المشكلات الرئيسية الناتجة عن وفرة موارد معينة تتعلق في الغالب بجودة المؤسسات التي لها الدور الأساسي والمحوري في تفسير الاختلافات بين البلدان الغنية بالموارد في النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد: Tornell & Lane (1999)[1]، Bannon & Collier (2003)[2]، Acemoglue et al (2005)[3]، Ross (2012)[4]، Aytac et al (2016)[5]، Robinson (2017)[6]، كما أظهر Trovik (2002)[7] أدلة تشير إلى أن متلازمة لعنة الموارد موجودة بسبب ارتفاع الاستهلاك العام مقارنة بالاستثمار.

تستند حجة العلاقة بين المؤسسات واللعنة على الرأي القائل بأن المؤسسات تلعب دورا هاما في الكيفية التي تدار بها موارد الدولة، فالمؤسسات الجيدة هي التي تعزز الحكم الرشيد وتحد من الحكم التنفيذي التعسفي كما أنها تعزز النشاط الإنتاجي على حساب النشاط الاستغلالي. يمكن لتلك المؤسسات أن تضمن حسن استخدام الموارد مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي لثروة الموارد على النمو الاقتصادي، مما يعني أن تأثير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي سيكون غير مباشر أو تفاعلي عبر المؤسسات.

[1] Tornell .A, Lane. P. R, The voracity effect. American Economic Review, 89, 22, 1999.
[2] Bannon I, Collier. P, Op Cit.
[3] Acemoglue, D., Johnson, S., & Robinson, J. Institutions as a fundamental cause of longrun growth. In Philippe Aghion, & Steven N Durlauf (Eds.), Handbook of economic growth (Vol. 1, pp. 386–414). North Holland. 2005 : Elsevier.
[4] Ross, M. The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations. Princeton: Princeton University Press. 2012.
[5] Eregha, P.B., Mesagan, E.P., Oil resource abundance, institutions and growth: evidence from oil producing African countries. J. Pol. Model. 38 (3), 2016. pp 603–619.
[6] Robinson, J.A., Torvik, R., Verdier, T., The political economy of public income volatility: with an application to the resource curse. J. Publ. Econ. 145, 2017. pp243–252
[7] Trovik .R. Natural resources, rent seeking a,d welfare. J. Dev. Econ. 67. pp455-470. 2002.

وبالتالي كنتيجة لما سبق نلاحظ أنه عندما يتم التحكم في الجودة المؤسسية والتي تعني التفاعل بين الجودة المؤسسية ووفرة الموارد، ينشأ تأثير عتبة الذي يشير إلى وجود مستويات من الجودة المؤسسية التي تقوم وفرة الموارد بعدها بتعزيزها لتحقيق النمو.

وجد Sala-i-Martin and Subramanian (2003)[1] أن وفرة الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي غير مباشر على النمو من خلال جودة المؤسسات. من جانب آخر يرى المؤلفان بأن وفرة النفط له تأثير سلبي وهام على سيادة القانون كمقياس للمؤسسات[2].

حاول Mahlum et al (2006)[3] إظهار أن تأثير الموارد الطبيعية على النمو والتنمية يعتمد في المقام الأول على المؤسسات، حيث بين بأن البلدان ذات معدلات الذكاء المنخفضة نسبيا هي أكثر عرضة للعنة الموارد، لأن المؤسسات الفقيرة تخلق بيئة مواتية لأنشطة البحث عن الريع مما يقلل من الجودة المؤسسية.

من جهة أخرى يناقش Mavrotas et al (2011)[4] أن المؤسسات حاسمة في تحديد ما إذا كانت عائدات الموارد تجلب لعنة أو نعمة، تماشيا مع هذا الرأي ناقش Sarmidi et al (2014)[5] أنه مع تحسن الجودة المؤسسية يجب أن يتبدد التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو. كما أشار Fosu & Gafa (2019) في نفس السياق إلى أن إيرادات الموارد ترتبط بنوعية المؤسسات الرديئة نسبيا[6].

يدعي melando (2016) أن الموروثات المؤسساتية السيئة دفعت العديد من بلدان العالم النامي إلى تطوير النفط والمعادن كقطاع ضعيف بدلا من تنمية الاقتصاديات الحديثة والمتنوعة. وقد أدان المؤسسات السيئة كونها العامل الرئيسي لمعاناة عديد البلدان من الاستبداد والركود الاقتصادي وضعف الدولة وهي علل تعزى بلا مبرر إلى الموارد. هذا الإدعاء كان أساس ظهور نظرية "لعنة المؤسسات" التي تتبناها هذه الدراسة[7].

[1] Sala-i-Martin, X., & Subramanian, A. Addressing the natural resource curse: An illustration from Nigeria (Working Paper Series No. 9804). Cambridge, MA: NBER. 2003.
[2] Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi, Op Cit, p3.
[3] Mehlum, H., Moene, K., and Torvik, R. Institutions and the Resource Curse. The Economic Journal, 116(508), 2006, pp 1–20.
[4] Mavrotas, G., Murshed, S.M., Torres, S., Natural resource dependence and economic performance in the 1970–2000 period. Rev. Dev. Econ. 15 (1), 2011. pp124–138
[5] Sarmidi, T., Law, S.H., Jafari, Y..Resource curse: new evidence on the role of institutions. Int. Econ. J. 28 (1), 2014, pp191–206.
[6] Augustin Fosu, Dede Gafa, Natural resources, institutions and economic development in Africa, African review of economics and finance, volume 11, issue 1, june 2019, p46.
[7] أمين حواس، أحلامي هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟، مدلخلة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول " المؤسسات والتنمية الإقتصادية: دروس من المرحلة الإنتقالية"، جامعة معسكر، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2017، ص5.

يذكر أن ساكس ووارنر في سنة 1995 وأثناء بحثهم في موضوع لعنة الموارد وضعوا فرضية البحث عن الريع التي اكتشفوها وتنص على أن وفرة الموارد تؤدي إلى تدهور الجودة المؤسسية مما يؤدي بدوره إلى خفض النمو الاقتصادي، لكنهما رفضوا هذه الفرضية لصالح تفسير المرض الهولندي ولكون هذه الآلية غير مهمة من الناحية التجريبية.

3- **لعنة الموارد وعلاقتها بالفساد والأنظمة السياسية:** وفقا لنموذج لعنة الموارد، أصبحت الحكومات الممولة بالموارد أكثر عرضة للفساد وتسجل تراجع وانخفاض في الخدمات الحكومية، حيث أشارت Fernanda Proulo et al (2013)[1] بأن الثروة المفاجئة للموارد الطبيعية يمكن أن يكون لها المزيد من الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي في البلدان النامية الغنية بالموارد بسبب تدهور أداء مؤسساتها وتدهور نوعية الأنظمة السياسية بها.

كما أظهر مجموعة من الباحثين أن وفرة الموارد وخاصة النفط تحفز الدول على زيادة البحث عن الريع الذي يقاس بمستوى الفساد، وأن الفساد بدوره يعيق النمو الاقتصادي. ومن أجل الحصول على حكم رشيد يجب أن يكون حكام الأنظمة السياسية مستقيمين، حيث أن المسؤولين والقادة الذين لا يتم انضباطهم في كثير من الأحيان ينخرطون في البحث عن الريع ما يولد المزيد من عدم الانضباط حيث في محاولة لاسترضاء ناخبيهم ينفقون بشكل مفرط وفي بعض الأحيان يقترضون بشكل مفرط لضمان مشاريع غير منتجة[2].

في نفس السياق يجادل (Acemoglu & al)[3] في عام 2004 بأن وفرة ريع الموارد يمكن أن تؤدي إلى تغيير سياسي من نظام ديمقراطي إلى نظام أكثر استبدادا، ودعم الأنظمة الديكاتوترية من خلال سياسات إعادة التوزيع غير الفعالة التي تقضي على المعارضة القائمة أو تضعفها. علاوة على ذلك وفقا لـ (2000) Auty[4] و Sachs & Warner (2001)[5] فإن ظهور "الدولة الناهبة" التي تركز على الاستيلاء على مكاسب الموارد الطبيعية بدلا من التنمية، يؤدي إلى عدم فعالية الحكومة وتشوهات في السياسات العامة.

[1] Brollo, F., Nannicini, T., Perotti, R., & Tabellini, G. The political resource curse. American Economic Review, 103(5), 2013, pp1759–1796.
[2] Asekunowo Victor O, Olaiya Sam A, Crude oil revenue and economic development in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, volume 36, Issue 2, pp 138-169, 2012, p161.
[3] Acemoglu Daron, Robinson James A, Verdier Thierry, Kleptrocray and divide and rule : a theory of personal rule, Journal of the European Economic Association 2, 2004, pp 162-192.
[4] Auty R.M, Op Cit, pp :839–846.
[4] Frankel. J, Op Cit, 2010.
[5] Sachs, J. D., & Warner, A. M, Natural Resources and Economic Development :The curse of natural resources, European Economic Review 45, 2001, pp 827-838.

الدراسة الرائدة التي أجراها ساكس ووارنر في عام 1995، والتي تشرح متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة (1970–1990) بسبب الموارد الطبيعية، تظهر هذه الدراسة أن هناك تأثيرا سلبيا كبيرا للاعتماد على الموارد يقاس بحصة الصادرات الأولية من الناتج القومي الإجمالي في عام 1970 على النمو.

نلاحظ من خلال تناولنا لنتائج دراسات الباحثين في موضوع لعنة الموارد والنمو أن نوعية المؤسسات التي تسبق مرحلة اكتشاف الموارد هي التي تحدد المسار التنموي المستقبلي (الازدهار أو التخلف) للبلدان الغنية بالموارد ولا دخل لثروة الموارد ودليل ذلك البلدان فقيرة الموارد الطبيعية التي حققت نجاحا ملحوظا في التنمية الاقتصادية والسياسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية تمكنت جميعها من التصنيع والنمو المستمر خلال النصف الثاني من القرن العشرين على الرغم من ندرة المعروض من الموارد فيها مما يشير إلى أن وفرة الموارد ليس في حد ذاته السبب الجوهري في تحقيق التنمية، فالنتائج التي توصلت لها هذه الدول جاءت بالاهتمام بنوع آخر من الموارد وهي المورد البشري عن طريق التعليم والتكوين.

المطلب الثالث: واقع لعنة الموارد في الاقتصاديات النفطية.

تركز الأدبيات في دراستها لموضوع النفط على الدول المنتجة والمصدرة، من أجل تفسير سبب عدم نمو اقتصاديات هذه الدول على الرغم من تحقيقها لمداخيل وايرادات مالية ضخمة، فقام الباحثون بدراسة وتحليل عدة اقتصاديات نفطية وضعت معظمها نتيجة أن الاقتصاديات النفطية حتما تعاني من ظاهرة لعنة الموارد، وسنقوم من خلال هذا المطلب بالتفصيل أكثر في هذه الظاهرة ضمن الاقتصاديات النفطية.

1- مظاهر لعنة الموارد في الدول النفطية:

تعاني العديد من البلدان الغنية والمصدرة للموارد الطبيعية وفي مقدمتها البلدان المصدرة للنفط من لعنة الموارد، حيث تم ملاحظة هذا ولعقود عديدة أن هذه الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها دول الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تسجل ضعف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فساد، غياب المساواة وعدم القدرة على مزوالة حرية السياسة، حالة نظام صحي وتعليم ذو مستوى متدني مقارنة بباقي البلدان فقيرة الموارد الطبيعية، ما جعل الدول المصدرة للنفط تعاني من نقمة غناها بالموارد بدلا أن تنعم بها. وقد تم تقديم

تفسيرات لهذا التأثير الضار للموارد الطبيعة وهي: المرض الهولندي، مسايرة التقلبات دورية السياسة المالية، تقلب إيرادات الموارد الطبيعية، وسوء نوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية على حد سواء[1].

يجعل الاعتماد الكبير على عوائد النفط في البلدان المنتجة للنفط من إدارة المالية العامة أمرا صعب وتحدي كبير أمام الحكومات، وعلى مستوى هذه الدول هناك ثلاث خصائص مالية على الأقل لها القدرة على إعاقة النمو:

- تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى التخفيف من الرغبة في تعديل السياسة المالية.
- تراكم فوائض الميزانية خلال فترات الازدهار النفطي لا يحظى باهتمام من طرف صانعي السياسات، حيث تعامل هذه الفوائض على أنها دائمة ما يجعل تعديل أو تخفيض الإنفاق العام في فترات الانخفاض أمر صعب.
- تميل حكومات البلدان المصدرة إلى مواجهة مطالب ملحة لعصرنة الاقتصاد لتلبية تطلعات المواطنين ومشاركة ريع الموارد مع الجمهور، وكنتيجة مباشرة لهذا هي المشاركة في مشاريع عامة ضخمة وتوسيع نطاق التوظيف العام وتجربة سياسات مالية مسايرة للتقلبات الدورية[2].

في دراسة لـ El Anshasy 2012[3] والتي ناقشت من خلالها ما إذا كانت الطبيعة الخاصة للسياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط تساهم في عجز النمو، وكنتيجة وجدت أن التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو يتم توجيهه من خلال السياسة المالية، حيث أن الإيرادات الاستثنائية والغير المتوقعة تؤدي إلى إعاقة النمو عبر عدة طرق منها: إضعاف القاعدة الضريبية المحلية وتكثيف ضغوط الإنفاق السياسي الناتجة عن تراكم الفوائض، حيث يستخدم أصحاب المناصب السياسية الفوائض المالية لإسكات الجهة المعارضة.

تتمثل الآثار السياسية الرئيسية للبلدان المصدرة للنفط في أنه من الضروري استخدام قواعد مالية صارمة مدعومة بحوافز سياسية مناسبة لعزل الإنفاق العام عن الدورات النفطية، حيث أن استثمار فائض الإيرادات النفطية المحولة للصناديق السيادية في فترات العوائد النفطية الكبيرة الغير متوقعة من شأنه أن يخفف من ضغوط البحث عن الريع ويعزز المكاسب الاجتماعية.

[1]Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi, Op Cit, p1.
[2]El Anshasy A. Amany, Oil revenues, government spending policy and growth, revue public finance and management, volume 12, number 02, pp 120-146, 2012, p122.
[3] El Anshasy A. Amany, Op Cit.

بشكل عام، يخلق ريع النفط قوى معاكسة في الاقتصاد، حيث يتوقع نمو الاقتصاد وتحسن متغيراته الكلية إذا تم استغلاله بشكل كفء، من ناحية أخرى في دولة ذات بنية مؤسساتية ضعيفة تسودها البيروقراطية الواسعة، عائدات النفط تؤدي إلى لعنة الموارد. حيث سيطر مفهوم "لعنة الموارد" منذ نشأته في أوائل التسعينيات على الحديث عن الدول المصدرة للنفط والنمو الاقتصادي. وأشار إلى التناقض في ثراء البلدان بالموارد الطبيعية وأدائها الاقتصادي ضعيف بالمقارنة مع البلدان التي فقيرة الموارد الطبيعية[1].

التفسير الرئيسي لتخلف بعض البلدان الغنية بالموارد–على غرار البلدان العربية– هي في طبيعة مؤسساتها السياسية والاقتصادية المختلة وظيفيا التي أساءت إدارة الاقتصاد الكلي وثروتها الطبيعية.

كما توجد سمة تميز السياسات المالية في الدول المنتجة للنفط وهي عدم قدرتها على التحكم في حجم الإنفاق الحكومي في حالات ارتفاع أسعار النفط، والحالة الأصعب هي عدم القدرة على خفض سقف الإنفاق الحكومي في حالة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي فالثروة النفطية إذا ما أديرت بشكل صحيح فإنها ستمنح للبلد الرفاهية المطلوبة وتجعله قادرا على تحمل العجز غير النفطي، كوما هو الحال في أي اقتصاد فإنه يجب أن توجه السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط بشكل أوسع نحو دعم أهداف الاقتصاد الكلي، وتشمل هذه الأهداف: استقرار الاقتصاد الكلي والنمو وكفاءة تخصيص الموارد[2].

2- تأثيرات ظاهرة لعنة الموارد على الاقتصاديات النفطية:

شرح فرانكل (2010) لعنة الموارد الطبيعية وحدد خمس طرق يمكن أن تؤثر من خلالها على الاقتصاديات وهي: تقلب أسعار السلع (في هذه الحالة تقلب أسعار النفط)، مزاحمة التصنيع، المؤسسات، عدم الاستقرار، المرض الهولندي الذي يؤثر على سعر الصرف في البلاد ويؤثر سلبا على الاقتصاد[3].

يوافق كارل (1997)[4] بعض الباحثين الذين قدموا أنه لا يوجد تفسير اقتصادي مرضٍ للتأثير السلبي المزعوم للنفط على البلدان الغنية بالموارد، ويشير كارل إلى أن معظم البلدان التي شملتها الدراسة تظهر ارتباطا إيجابيا بين وجود النفط وغياب لحكومات ديمقراطية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

[1]Mohammad Imdadul Haque, Negating the Role of Institutions in the Long Run Growth of an Oil Producing Country, International Journal of Energy Economics and Policy, scopus, 10(5), 2020, 503-509, p503.
[2]Steven Barnett, Rolando Ossowski, le yoyo pétrolier : Pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Volume 40, N01, Mars 2003, P37.
[3] Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, Op Cit, p3
[4] Karl, T. L. The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1997.

ومع ذلك يبدو أن النفط قد سهل التحول الديموقراطي في فنزويلا، بمعنى آخر فإنه كلما كانت العينة أكثر شمولا من الدول المنتجة للنفط تجعل الارتباط ينخفض.

ثم أشار كارل في دراسته لعام (2007)[1] بأن النفط قد يعيق "ظهور الديمقراطية"، فيما يمكن تفسيره على أنه قصة البحث عن الريع (النفط) من طرف أصحاب القرار في الدول النفطية لاستخدام دخله كمصدر لشراء خدمات سياسية وتأييد من المعارضة والإنفاق على الدفاع (عن النظام)، وتمويل جهاز أمني للحفاظ على السكان والمعارضين عند الحاجة.

لا تعني لعنة الموارد أن مصدري النفط والمعادن سيكونون في وضع أفضل إذا كان لديهم موارد طبيعية أقل، فما يهم ليس طبيعة المورد نفسه ولكن كيف يتم تقاسم الثروة النفطية واستخدامها[2].

فمن بين الآثار السلبية الظاهرة في الدول التي تعتمد حصريا على تصدير النفط نجد نمو اقتصادي أبطأ من المتوقع، تنويع اقتصادي ضعيف، ومؤشرات سيئة للرفاه الاجتماعي، الفساد، مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة، الآثار البيئية المروعة على المستوى المحلي، سوء الإدارة بشكل استثنائي وكثرة الصراعات والحروب[3].

3- وفرة الموارد هل هي نعمة أو نقمة في الاقتصاديات النفطية؟

إن وفرة الموارد الطبيعية ليست العائق الوحيد للنمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد ودليل ذلك أن الواقع يشير إلى أنه توجد نتائج متفاوتة بين البلدان الغنية بالموارد، فليست جميع الدول الغنية بالموارد تعاني من التخلف وضعف التنمية فنجد بلدان غنية بالموارد مثل النرويج والشيلي تمكنت من تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية إيجابية وعالية.

بعد الصدمة النفطية عام 1973 أدت الزيادة الهائلة في أسعار النفط إلى جعل الدول الأقل تصديرا مثل النرويج إلى أن تصبح من أكثر المصدرين وهذا على خلفية اكتشافاتهم النفطية، حيث باستخدام الإيرادات النفطية قامت النرويج بتحسين قدرات الدولة ومستوى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

[1] Karl, T. L. Oil-Led Development: Social, Political, and Economics Consequences (No. 80). 2007
[2] Sonia Benghida, Op Cit, p904.
[3] Ibid, p903.

وبالتالي النتائج التي تدعم أن النفط هو المسؤول عن غياب النمو والتنمية في الدول النفطية، أصبح من الصعب تفسيرها في بلدان مثل النرويج التي تعد دولة نفطية، وأن الحجة القائلة بأن وجود موارد عالية القيمة يؤدي إلى مؤسسات ضعيفة يجب أخذ في الاعتبار مع هذه الحجة ما إذا كانت الموارد قد تم اكتشافها قبل أو بعد إنشاء الإطار المؤسسي للبلد، في النرويج مثلا تم اكتشاف النفط بعد وجود مؤسساتها الديمقراطية، لكن في الجزائر تم اكتشاف النفط قبل تطوير إطار مؤسسي متين[1].وبالتالي نظرا لعدم وقوع النرويج في لعنة الموارد الطبيعية فمن الصعب الاحتفاظ بحجة النفط سبب غياب النمو والتنمية الاقتصادية. وهو ما أكده Alexeev & Conrad (2009)[2] بأن النفط في الحقيقة يساهم في التنمية.

بالنسبة لبلد مثل النرويج كانت الثروة المتولدة من مبيعات النفط نعمة، حيث جلبت الرخاء الاقتصادي والرفاهية للشعب، ومع ذلك في دول مثل العراق وإيران يتم ضخ كمية هائلة من العملات الأجنبية من صادرات النفط والغاز في الاقتصاد بما يتجاوز قدرته ما يؤدي إلى مركزية في السياسات الاقتصادية، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق الحكومي وتتوسع التدخلات الحكومية في الاقتصاد ويعطل بذلك أداء السوق. في معظم هذه البلدان يتم ضخ هذه الإيرادات النفطية مباشرة في القطاع العام لدعم الإنفاق الحكومي بدلاً من استثمارها في البنى التحتية والمؤسسات التي من شأنها تسريع التنمية الاقتصادية. كل هذا يؤدي في الأخير إلى توسع سلطة الدولة والاحتكار المملوك للدولة، نقص المنافسة وتخصيص الموارد دون المستوى الأمثل، وهذا بدوره يضع الاقتصاد في أيدي السياسيين الذين يستخدمون النفط والموارد الطبيعية الأخرى كوسيلة لترسيخ سلطتهم السياسية[3].

كما اعتبر الاقتصاديون في الفكر التقليدي أن النقص في المدخرات المحلية والعملات الأجنبية والموارد المالية هي قيود نمو ملزمة في البلدان النامية، وأشاروا إلى أن الطفرات النفطية يمكن أن تساعد في التخفيف من هذا النقص وتسهيل النمو الاقتصادي، ومع ذلك كان أداء البلدان المصدرة للنفط أقل بكثير من المستوردة للنفط حيث سميت هذه الظاهرة بمفارقة الوفرة أو لعنة الموارد التي تطرق إليها كل من Sachs & Warner (1995)[4]، Sala-iMartin & Subramanian (2003)[5]، وتؤكد الدراسات المهمة في هذا المجال على

[1] Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, Op Cit, p4.
[2] Alexeev, M., & Conrad, R. (2009). The Elusive Curse of Oil. The Review of Economics and Statistics, 91(3), 586–598.
[3] Davood Danesh Jafari, Hamid Nazemian, Javid Bahrami, Mohammad Hassan Kheiravar, Effect of Oil Revenues on Government Size in Selected Oil-exporters with an Emphasis on Iran's Economy, International Journal of Energy Economics and Policy, 10(5), 2020, 485-497, p485. scopus
[4] Sachs, J. D., & Warner, A. M.. Natural Resource Abundance and Economic Growth (No. 5398). Cambridge. 1995. Retrieved from http://www.nber.org/papers/w5398.pdf
[5] Sala-iMartin Xavier & Subramanian Arvind, Addressing the Natural Resource curse from Nigeria, NBER Working papers 9804, National bureau of Economic Reasearch, Inc.

الآثار السلبية لازدهار الصادرات على أداء النمو على المدى المتوسط، تعتقد العديد من البلدان المصدرة للنفط أن الحل يكمن في إنشاء صندوق منفصل خارج الميزانية، والذي سيكون دوره التقليل من عدم استقرار الاقتصاد الكلي الناجم عن تقلب الإيرادات النفطية التي سببها الصدمات السلبية لأسعار النفط، كما سيحث الحكومة على توفير جزء من عائدات النفط للأجيال القادمة.

من خلال ما تم التطرق له يتبادر إلى ذهننا التساؤل عن السبب الحقيقي وراء اختلاف معدلات النمو الاقتصادية في الدول التي تمتلك وفرة في مورد النفط، وكيف لنفس المورد أن ينتج اختلاف بين دول الأولى متقدمة وذات اقتصاد قوي ومتين والأخرى متخلفة وتعاني من اقتصاد هش؟ وفي الآتي سنتناول تجربة كل من النرويج (بلد نفطي متقدم)، والجزائر (بلد نفطي متخلف).

3-1 واقع وفرة المورد بين النعمة والنقمة في الجزائر والنرويج:

إذا كان النفط هو المسؤول عن غياب النمو والتنمية في الدول النفطية، فسيكون من الصعب تفسير التقدم والنمو الاقتصادي لبلدان مثل النرويج التي تعد دولة نفطية، هناك فرق كبير بين النرويج والجزائر (وكذلك مع باقي منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) هو أنه تم اكتشاف النفط في النرويج بعد فترة طويلة من وجود مؤسسات قائمة، أما الجزائر حدث اكتشاف النفط قبل تطوير إطار مؤسسي متين[1]. وبالتالي نظرا لعدم وقوع النرويج في لعنة الموارد الطبيعية فمن الصعب الاحتفاظ بحجة النفط سبب غياب النمو والتنمية الاقتصادية. يؤكد أيضا Alexeev and Conrad(2009)[2] أن النفط في الحقيقة يساهم في التنمية.

الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة (1830-1962) وبعد استقلالها عن فرنسا اتبعت نموذجا اشتراكيا للتنمية الاقتصادية، حيث سيطرت الدولة عمليا على معظم القطاع الإنتاجي بما في ذلك قطاع النفط والغاز. أحد الأمثلة على ذلك هو القطاع الزراعي قبل الاستقلال عن فرنسا كان أداء القطاع الزراعي جيدا ولكنه عانى بعد عام 1962 عندما شرعت السلطات في إصلاحات زراعية أدت إلى تأميم الأراضي الزراعية التي تم توزيعها على المزارعين. لكن فشلت السياسة حيث بعد سنوات تراجعت الحكومة عن قرارها ولكن بحلول ذلك الوقت كان الضرر كبير في القطاع حيث أصبحت البلاد تعتمد على الواردات الغذائية وكان السيناريو

[1] Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, Op Cit, p4.
[2] Alexeev. M, Conrad. R, The Elusive Curse of Oil. The Review of Economics and Statistics, 91(3), 2009, pp : 586–598.

نفسه في قطاعات أخرى مثل الصناعة، وفي ضوء تراجع أسواق النفط العالمية تكافح السلطات لفك ارتباط الحكومة بالمجموعات الهائلة من الشركات المملوكة للدولة، لكن ضغط النقابات العمالية يجعل منه صعب[1].

نادرا ما تطرقت الدراسات حول لعنة الموارد في الجزائر، حيث من الدراسات القلائل التي تناولت دراسة ظاهرة لعنة الموارد في الجزائر نجد[2] Akacem and Cachanosky (2017)، حيث قدم الباحثين من خلال دراستهم للتأثير الاقتصادي لكل من الموارد النفطية والإطار المؤسسي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) حجة مفادها: أن وفرة الموارد الطبيعية (النفط) في الجزائر ليس المصدر الرئيسي لضعف الأداء الاقتصادي في البلد، بل رجحوا أنه يرجع إلى وجود إطار مؤسسي خاطئ وسيئ.

يمكن ملاحظة ضعف أداء الاقتصاد الجزائري مقارنة بسنغافورة والنرويج من خلال تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الشكل الموالي تطور نصيب الفرد في (الجزائر، سنغافورة والنرويج) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1960–2004) بالدولار الأمريكي:

الشكل رقم (I-10): يوضح تطور نصيب الفرد في (الجزائر،سنغافورة والنرويج) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1960–2004) بالدولار الأمريكي.

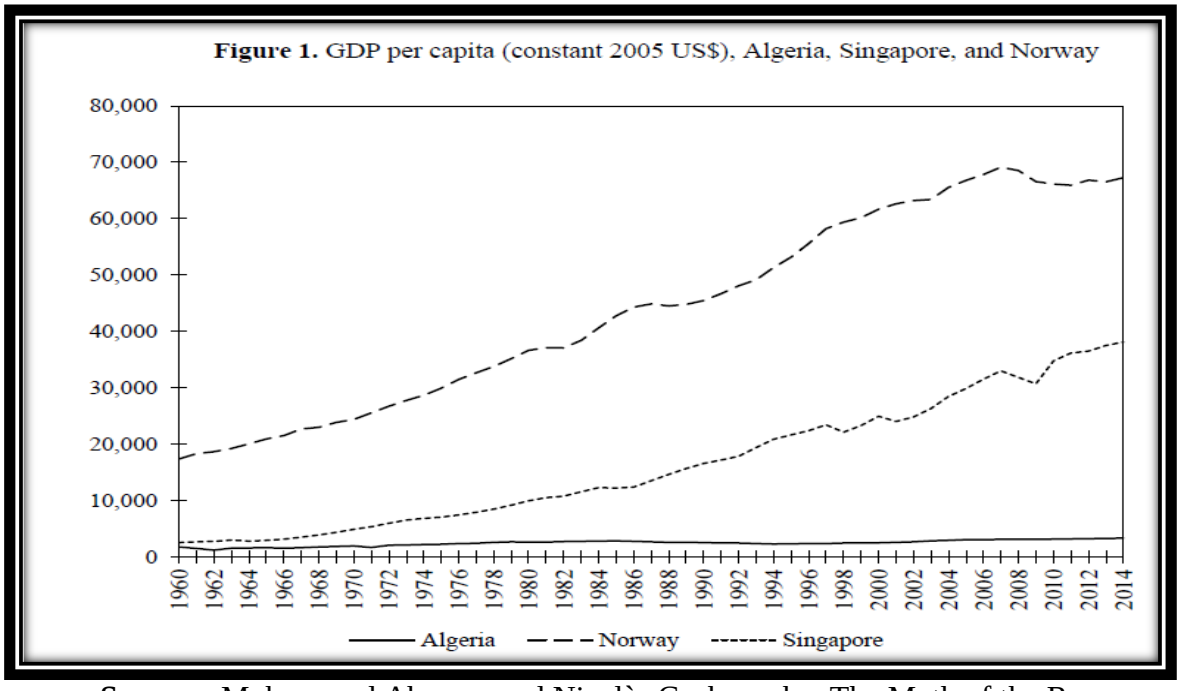

Source : Mohammed Akacem and Nicolàs Cachanosky, The Myth of the Resource Curse : A case study of Algeria, 15 may 2016, p8.

[1] Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, Op Cit, p9.
[2] Akacem M, Cachanosky N, The myth of the resource curse: A case study for Algeria, Journal of Private Enterprise 32, 2017, pp1–15.

يوضح الشكل أعلاه أن اقتصاد الجزائر كان له أداء ضعيف خلال فترة الدراسة بالرغم من غنى الجزائر بمورد النفط، في المقابل نلاحظ أن دولة النرويج الغنية بالنفط شهدت تطور ملحوظ في تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يفسر تطور الاقتصاد النرويجي، من جهة أخرى وخلال نفس الفترة عرفت سنغافورة تطور هي الأخرى وهذا بالرغم عدم توفرها على ثروة النفط. وبالتالي النفط يمكن أن يكون محركا للثروة لكنه ليس الوحيد وبالتالي لا يمثل نقمة[1].

عكست تجربة الجزائر تجربة اقتصاديات النفط الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استبدل النفط الزراعة والقطاعات الأخرى التي كان من الممكن أن تجعل البلاد أكثر قدرة على المنافسة بعد عصر النفط. ومع ذلك فإنها لم تعاني من الناحية الفنية من المرض الهولندي[2].

في حالة الجزائر نلاحظ أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في المؤشرات المتعلقة بالأداء المؤسسي إلى أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة فيما يتعلق بمؤشرات سهولة ممارسة الأعمال. حيث احتلت ممارسة الأعمال الجزائرية المرتبة 148 على مستوى العالم في عام 2011 و143 في عام 2012. وفقا للبيانات التي تم جمعها من قبل ممارسة أنشطة الأعمال فإن بدء نشاط تجاري في الجزائر يتطلب 14 إجراءا ويستغرق 25 يوما ويكلف 12.4% من دخل الفرد ويتطلب حدا أدنى لرأس المال يقدر بـ28.6% من دخل الفرد، بالإضافة إلى أن التعامل مع تصاريح البناء يتطلب 19 إجراء ويستغرق 241 يوما ويكلف 60.1% من دخل الفرد[3].

أشارت نتائج دراسة قام بها Kakanov & Böchliger & Demmou (2018) إلى أن السياسة المالية المضادة للتقلبات الدورية المقترنة بسعر صرف مستقر تحمي اقتصاد البلدان المعتمدة على النفط من صدمات أسعار النفط وتعزز التنمية الاقتصادية[4].

وقد حددت الدراسات أن مسألة فصل ارتباط وفرة الموارد والنمو يتم عن طريق السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية في أسعار النفط، إلا أن مثل هذه الدراسات التجريبية لا توليها البلدان الغنية بالموارد النفطية درجة الاهتمام الكافية، حيث تتعامل هذه الدول مع طفرة أسعار النفط على أنها دائمة خلال إنفاقاتها

[1] Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, Op Cit, p8.
[2] Ibid, p9.
[3] Anissa Benramdane, Op Cit, p2.
[4] Evgeny Kakanov, Hansjörg Blöchliger, Lilas Demmou, Resource curse in oil exporting countries, OECD, 2018, p31.

المالية، ما يجعل من الصعب تعديل أو تخفيض الإنفاق المالي في حالة انخفاض أسعار النفط التي ترتبط بالصدمات السلبية لأسعار النفط.

ولسوء الحظ يواجه الاقتصاد الجزائري متلازمة يشار إليها باسم "لعنة الموارد"، حيث تستفيد الجزائر من ارتفاع أسعار النفط، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة عائدات الحكومة، ويظهر ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والذي يركز على القطاعات غير المنتجة، لكن بمجرد انخفاض أسعار النفط تظهر الآثار السلبية للاقتصاد، وهو ما يؤكد إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي في ظل نظام مالي ضعيف وإنفاق حكومي غير فعال[1].

في دراسة لـ El-Anshasy & Mohaddes & Nugent (2015)[2] لمدى التأثيرات طويلة المدى لعائدات النفط وتقلبها على النمو الاقتصادي وكذلك دور المؤسسات في هذه العلاقة، لبيانات سنوية وشهرية لعينة من 17 منتجا رئيسيا منهم: الجزائر، البحرين، ليبيا، السعودية، نيجيريا، فنزويلا، .. خلال الفترة (1961–2013)، وكنتيجة لهذه الدراسة وجدوا أن التقلبات في عائدات النفط المصحوبة بردود حكومية ضعيفة هو ما يؤدي إلى لعنة الموارد وليس عائدات النفط، بمعنى آخر يمكن أن تكون عائدات النفط نعمة ونقمة من خلال السياسات التي تقوم بها الحكومات لمواجهة الآثار السلبية لتقلب إيرادات النفط والتي تسهل تدفق النفقات الحكومية.

في دراسة لـ Asekunowo & Olaiya (2012)[3]، حاولت الدراسة الكشف عن طريق التحليل المقارن سبب تمكن البلدان الغنية بالموارد عالية التنمية (بوتسوانا وشيلي والنرويج) في المقابل دولة غنية بالموارد ضعيفة تنمية (نيجيريا)، وأظهرت النتائج أن ضعف التنمية في نيجيريا راجع لكونها تعاني من صعوبات مؤسسية وآثارها، بالإضافة إلى الإنفاق المفرط والاقتراض المفرط، وقام الباحثين بدراسة ما إذا كانت نيجيريا تعاني من المرض الهولندي ومن خلال تحليل البيانات استنتاجيا ووصفيا، تبين أنه من غير الواضح إصابة الاقتصاد النيجيري بالمرض الهولندي.

[1] Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, Oil price and inflation in Algeria : A nonlinear ARDL appoach, The Quarterly review of economics and finance, issue 73, 2019, 217-222, p217. ELSEVIER

[2] El Anshasy Amany, Mohaddes Kamiar, Nugent B. Jeffrey, Oil, Volatility and Institutions : Cross-country evidence from major oil producers, Cambridge working papes in economics 1523, EPRG working paper 1513, energy policy research group, University of Cambridge, 6 july 2015.

[3] Asekunowo Victor O, Olaiya Sam A, Crude oil revenue and economic development in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, volume 36, issue 2, pp 138-169, 2012.

وقد عالج Acemoglu & Robinson[1] من خلال دراستهم التي قاموا بها في عام 2012، هذا الموضوع وهو فشل الدول بالقول أن الدول "تفشل اليوم لأن مؤسساتها الاقتصادية الاستخراجية لا تخلق الحوافز يحتاجها الناس للادخار والاستثمار والابتكار"، في هذه الحالة تباعدت كل من حالة النرويج والجزائر بسبب هيكلهما المؤسسي ووجود ما يسميه هؤلاء المؤلفون "المؤسسات الاقتصادية والسياسة الاستخراجية"، ولدى النرويج ما يعرف "بالمؤسسات الشاملة" وهي تلك المؤسسات التي تسمح وتشجع مشاركة عدد كبير من السكان وتشمل المؤسسات الشاملة حقوق الملكية الآمنة ونظام القانون غير المتحيز.

حسب دراسة (El Anshasy)[2] لعام 2011 وجدت دليل أن لعنة الموارد تتحدد من خلال: تأثير صدمات النفط المفاجئة وتكوين الإنفاق العام، وبالتالي قد تكون موارد النفط لعنة وقد تكون نعمة، وهذا حسب كيفية استخدام ريع النفط وعلى جودة إدارة الإيرادات غير المتوقعة، إن الآثار السياسية المترتبة على البلدان المصدرة للنفط هي أن الإصلاحات المؤسسية التي تؤدي إلى إدارة أفضل وأكثر شفافية للموارد هي مكونات أساسية لأي إستراتيجية تنويع ونمو.

[1] Acemoglu, D., & Robinson, J. A, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty, New York: Crown Publishers, 2012.
[2] El Anshasy A. Amany, Oil windfall shocks, government spending, and the resource cruse, Journal of applied business and economics, volume 12, issue 4, 2011, 44-63.

خاتمـــة الفصـــل:

تناولنا في هذا الفصل الاقتصاديات النفطية ولعنة الموارد، فكخطوة أولى حاولنا القاء الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفط، السوق النفطية، وسعر النفط وكذا العوامل المحددة له، ثم تطرقنا إلى أهم الأزمات النفطية التي تعرضت لها الأسواق النفطية خلال نفس فترة التي تم تحديدها للدراسة، كما حاولنا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة لعنة الموارد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، ولقد استنتجنا من هذا الفصل ما يلي:

- ✓ يعتبر النفط أهم مصدر للطاقة في العالم، فهو سلعة استراتيجية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء باعتباره مورد أساسي في تمويل الميزانيات العمومية للدول المصدرة وأيضا مصدر هام يدخل في الأنشطة الاقتصادية والصناعية للدول المستوردة الصناعية.
- ✓ تعتبر سوق النفط العالمية أهم سوق في العالم نظرا لحجم المعاملات الضخمة التي تتم من خلالها وأيضا نظرا للأهمية القصوى للسلعة (النفط) القائمة عليها هذه السوق، ويوجد نوعين مهمين منها وهي السوق الفورية والسوق الآجلة، تتميز السوق النفطية بالتقلب المستمر وعدم الاستقرار نتيجة لمجموعة من الصدمات الخارجية التي تكون سببها عوامل اقتصادية أو سياسية.
- ✓ يتحدد سعر النفط بناء على مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بخصائص النفط ونوعيته ومنها ما يتعلق بالأسباب المؤثرة بقوى العرض والطلب وأيضا عوامل أخرى كالحروب والأزمات المالية.
- ✓ شهد العالم مجموعة من الأزمات النفطية منها ما شكلت طفرات في أسعار النفط فارتفعت بشكل جنوني والتي سببها الرئيسي كان النمو الاقتصادي التي شهدته أهم البلدان المستوردة للنفط ما أدى إلى زيادة الطلب على النفط من قبلها، ومنها ما أدت إلى انهياره إلى مستويات دنيا في عدة مناسبات والتي كان من أهم أسبابها الحروب والأزمة المالية العالمية والظروف الصحية التي عرفها العالم.
- ✓ تعاني الاقتصاديات النفطية من لعنة الموارد فهي تتعامل مع العوائد المالية الضخمة التي مصدرها صادرات النفط الخام على أنها موارد دائمة وأن مورد النفط غير قابل للنضوب، ما نتج عن هذا هشاشة اقتصادياتها في ظل عدم الاستخدام الأمثل للموارد وأيضا ضعف الهيكل المؤسساتي وانتشار الأنظمة البيروقراطية والديكتاتورية في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط.

الفصـــل الثانـــي

مكـانـــة منظمـــة الأويـك في الصنـــاعة النفطيـــة

تمهيـــد:

إن تركز موارد الطاقة وخاصة النفط في بعض أجزاء العالم وتطور مراكز الاستهلاك الرئيسية في أماكن أخرى، بالإضافة لاعتماد الأنشطة الاقتصادية بشكل قوي على مصادر الطاقة جعل أمن إمدادات الطاقة قضية رئيسية في نمو وتطور الاقتصاد العالمي. تشير الدراسات إلى أنه سيكون من الصعب والمكلف إيجاد بديل مناسب للنفط على المدى القصير وحتى على المدى المتوسط، على الرغم من ضخ استثمارات ضخمة لإيجاد وتطوير موارد نفطية تقليدية وغير تقليدية جديدة في البلدان المتقدمة، تشير المعلومات حول احتياطيات النفط التقليدية إلى أن العالم يجب أن يستمر في الاعتماد على موارد أوبك، فوفقا للبيانات التي نشرتها شركة "بريتيش بتروليوم" (BP) فإن أكثر من نصف احتياطيات النفط التقليدية المكتشفة في العالم يقع في خمس دول في الخليج العربي، وجميعها أعضاء في الأوبك[1].

سنحاول في هذا الفصل أن نبين مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية منظمة الأوبك.
- المبحث الثاني: أهمية الأوبك ودورها في تحقيق استقرار السوق النفطي العالمي.
- المبحث الثالث: البيئة الخارجية للأوبك ومكانة الجزائر في المنظمة.

[1]Morteza Behrouzifar et al, OPEC behavior : The volume of oil reserves announced, Energy policy, Elsevier, 127, 2019, p500.

المبحث الأول: ماهية منظمة الأوبك.

نظرا للدور الاستراتيجي لإمدادات الطاقة في اقتصاد الدول وأمنها، فليس من الغريب أن تحاول الدول دائما ممارسة نفوذها على سوق الطاقة. فعلى الرغم من أن اتجاهات سوق الطاقة قد تحولت بشكل كبير نحو المزيد من التحرير في العقدين الماضيين، إلا أن الطاقة تختلف عن السلع الأخرى المتداولة دوليا من حيث درجة التدخل الحكومي في تنظيم السوق وعمل صناعات الطاقة.

فمنظمة الأوبك لم يتم تأسيسها من لا شيء، حيث كان ذلك نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية في البيئة التي حولها وكذا نتيجة قرار شركات النفط الكبرى بخفض السعر المعلن للخام العربي الخفيف بمقدار 14 سنتا للبرميل في أغسطس 1960، وزاد هذا التخفيض من الشعور بالظلم بين الدول المنتجة للنفط، حيث كان سعر النفط المعلن هو الأساس لحساب الضرائب والإتاوات، وبالتالي أثر بشكل كبير على إيرادات الدول. وعليه سنحاول في هذا المبحث توضيح الأسباب التي أنشئت على ضوئها منظمة الأوبك وأهم الأهداف التي تأسست من أجلها.

المطلب الأول: الأوبك مفهومها، نشأتها وأهدافها.

كانت شركات النفط الكبرى والتي على الرغم من المنافسة فيما بينها تتبع سياسة موحدة تجاه الدول المنتجة للنفط، في حين أن الدول المنتجة للنفط تتبع سياسة منفصلة ما جعلهم يعملون ضد مصالحهم الجماعية والفردية. وقد كان تخفيض الأسعار التي مارسته الشركات النفطية العملاقة ضد الدول المنتجة الفتيل الذي أشعل رغبة بعض الدول عقد اجتماع عاجل للدول الخمس المصدرة للنفط في مدينة بغداد والذي تم فيه وضع أسس منظمة أوبك، ومن هنا كانت أول الخطوات نحو إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط من أجل تجسيد التضامن المتزايد بين الدول المنتجة للنفط وإدراكها أن الطريقة الوحيدة لمواجهة القوة التنظيمية الهائلة لشركات النفط الكبيرة هي إنشاء منظمة خاصة بها.

1- مفهوم منظمة الأوبك:

يتكون السوق النفطي العالمي من عدة أطراف منها من تمثل جهة العرض وأخرى من جهة الطلب، وتعتبر الأوبك الطرف الأقوى من جهة العرض، فهي تمثل أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وفيما يلي سنتناول التعريف بهذه المنظمة وأهدافها.

1-1 تعريف منظمة الأوبك: منظمة الدول المصدرة للبترول هي منظمة عالمية حكومية دائمة تضم 13 دولة تعتمد في الأساس على العوائد النفطية الناتجة عن تصدير النفط لتحقيق مداخيلها، ويطلق عليها باختصار باسم منظمة الأوبك، تمتلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي من الخام و70% من الاحتياطي العالمي للنفط.

1-2أهداف منظمة الأوبك: تتمثل أهداف منظمة الأوبك فيما يلي:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، من أجل ضمان أسعار نفط عادلة ومستقرة لمنتجي النفط.
- إمداد فعال واقتصادي منتظم للنفط للدول المستهلكة، وعائد عادل على رأس مالها لأولئك الذين يستثمرون في صناعة النفط[1].
- إيجاد الحلول والطرق التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، لتفادي التقلبات المفاجئة[2].
- تثبيت أسعار النفط والسعي إلى استقرارها في الأسواق الدولية[3].

2- **أسباب نشأة منظمة الأوبك:** والتي نوضحها من خلال ما يأتي:

1-2 تأسيس منظمة الأوبك: أسست منظمة الأوبك يوم 14 سبتمبر 1960 من قبل خمس دول هي: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وهذا خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد ببغداد في الفترة الممتدة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 مقرها فيينا[4]، وجاء تأسيس هذه المنظمة كرد فعل تجاه الشركات النفطية الكبرى (seven sisters) التي قامت بتخفيضات متتالية لأسعار النفط الخام دون منح أي اعتبار للدول المنتجة للنفط التي اعتبرت هذا الإجراء مساسا بسيادتها وأهم مصادرها المالية، وأعلنت هذه الدول لجميع الشركات النفطية أنها لن تخفض سعر النفط حتى يعود السعر إلى مستوى السعر المستقر الذي كان قبل عامين[5].

[1] Darya Rudych, OPEC ‘s Successful Failure : The Analysis of OPEC ‘s Political Desline in the late 1970s, thesis presented to the faculty of the graduate school, university of Texas, Austin, 2018, p24.

[2] ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2016، ص153.

[3] Tânia Noélia Raposo Quaresma, Does oil production promote economic growth in OPEC countries ?, Thesis presented for obtaining a master's degree in economics, the University of Beira, juin 2013, p6.

[4] Jesus Mora Contreras, L’Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP), encyclopédie de l’énergie, 27 mai 2019, p1.

[5] Reihaneh Gaskari, Export instability and economic growth (the case of OPEC), thesis from the depertment of economics, univertsity of pune, India, April 2010, p96.

تأسيس منظمة الأوبك يعد تحدي استثنائي لدول العالم النامي لمواجهة الاتجاهات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية التي تقود هذه الشركات، اتحاد الدول المنتجة للنفط شكل قوة نفطية حيث قدر مجموع صادراتها من النفط الخام عند تأسيسها حوالي 90% من إجمالي صادرات العالم[1].

انضمت للمنظمة بعدها تسع دول أخرى وهي: قطر، أندونيسيا، ليبيا، الإمارات المتحدة، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، الغابون، أنغولا، انسحبت بعدها أندونيسيا العضو المنضم في جوان 1962 لأنها توقفت أن تكون دولة مصدرة للنفط رئيسية وهذا بتاريخ نوفمبر 2016، وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على إنتاج النفط بالإضافة إلى زيادة الحوافز المالية للشركات المستثمرة في مجال التنقيب واستخراج النفط، كما أن البلد اضطر للاستيراد من دول أخرى مثل إيران والسعودية والكويت[2]. بعد انسحاب أندونيسيا انضمت كل من غينيا الإستوائية والكونجو. ويوضح الجدول الموالي الأعضاء الثلاثة عشر لمنظمة الأوبك وتواريخ انضمامهم:

[1] محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الإقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص ص: 163، 164.

[2] ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2016، ص148.

الجدول رقم (II-01): يوضح الأعضاء الثلاثة عشر لمنظمة الأوبك وتواريخ انضمامهم.

الدول المؤسسين	تاريخ التأسيس	الأعضاء المنضمين	تاريخ الإنضمام
إيران	10 سبتمبر 1960	**قطر**	جانفي 1961 إنسحبت في جانفي 2019
العراق	10 سبتمبر 1960	**أندونيسيا**	جوان 1962 العضوية مجمدة منذ نوفمبر 2016
الكويت	10 سبتمبر 1960	**ليبيا**	جوان 1962
المملكة العربية السعودية	10 سبتمبر 1960	**الإمارات المتحدة**	منذ 1967
فنزويلا	10 سبتمبر 1960	**الجزائر**	جويلية 1969
		نيجيريا	جويلية 1971
		الإكوادور	نوفمبر 1973 إنسحبت منذ جانفي 2020
		الغابون	جوان 1975 انسحبت عام 1995 عادت للمنظمة في جويلية 2016
		أنغولا	2007
		غينيا الإستوائية	2017
		الكونجو	2018

المصدر: محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الإقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص164.

على الرغم من إنشاء الأوبك في الستينيات إلا أن تأثيرها لم يكن محسوسا في تجارة النفط إلا خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث أدت تخفيضات الإنتاج من قبل بعض أعضاء الأوبك والحظر النفطي المفروض على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها لإسرائيل ضد حربها مع العرب إلى نقص النفط وزيادة أسعار النفط العالمية[1].

[1]Timothy Kyepa, The World Trade Organisation (WTO) and the Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC) Mandates: Regulating Production Quotas, Subsidies, and Corruption in Oil Producing Countries-an African Perspective, Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the award of the LL.D degree, faculty of law, university of the Western cape, 2014, p9.

2-2 العوامل التي أدت إلى إنشاء منظمة الأوبك، نذكر منها[1]:

- الصراع الدولي الإيديولوجي الذي كان سائدا بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وتنافسهما حول مناطق النفوذ، حيث وقعت دول العالم الثالث –التي تعد معظمها دول منتجة ومصدرة للنفط– آنذاك ضحية صراعهما وأطماعهما، وهو ما استدعى حماية مصالح هذه الدول في إطار تكتل.
- تنامي الوعي القومي بعد الحرب العالمية الثانية لدى شعوب العالم بضرورة حماية حقوقها الشرعية، واهتمام حكومات الدول الضعيفة بضرورة تنسيق الجهود لحماية مصالحها، بإنشاء تنظيمات أو تكتلات دولية.
- قيام الدول ضد نظام الامتياز الاحتكاري الذي تمارسه الشركات الكبرى، ومن بينها المكسيك التي قامت بتأميم مواردها النفطية عام 1938، ما أعطى دفعا قويا لفنزويلا التي أصدرت قانون مناصفة الأرباح في 1948. كما نتج عن تأميم قناة السويس في مصر سنة 1956 انخفاض أسعار النفط فيما بعد.
- إقناع الدول المصدرة بأن انقسامها على تنمية صادراتها النفطية، هو من أهم العوامل التي مكنت الشركات الكبرى من السيطرة على الصناعة النفطية وقنواتها وتوزيعها.

3- **الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك:** تتكون منظمة الأوبك من ثلاث هيئات[2]:

1-3 **المؤتمر:** هي السلطة العليا في المنظمة، تتكون من مندوبي الدول الأعضاء ممثلين في وزراء الطاقة والمناجم لكل دولة، لكل عضو حق التصويت في جميع قرارات المؤتمر باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية تجتمع هيئة المؤتمر مرتين في العام في دورة عادية في مارس وسبتمبر من كل سنة، وتنعقد بحضور ثلاث أرباع الدول الأعضاء على الأقل، كما يمكن أن يجتمعوا في دورة غير عادية بطلب من أحد الأعضاء وبموافقة الأمين العام بعد التشاور مع الرئيس وموافقة الدول الأعضاء بالأغلبية البسيطة، ويعقد المؤتمر عادة في مقر المنظمة أو في إحدى الدول الأعضاء، تنفذ قرارات المؤتمر بعد ثلاثين يوما من تاريخ اختتام الاجتماع على جميع الأعضاء من بينهم الأعضاء الغائبين عن اجتماع المؤتمر في حالة عدم تسلم الأمانة العامة إشعارا بعدم الموافقة على القرارات من العضو الغائب، كما يمكن أن يحضر أعضاء من خارج المنظمة الاجتماع بصفتهم مراقبين وهذا إذا قرر المؤتمر ذلك.

---

[1] شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية (1973-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2015، ص36.

[2] OPEC : General information 2012, pp :3-4, consulté sur : https://bit.ly/3IlzxpM le 30 février 2021 à 16 :51.

2-3 **مجلس المحافظين:** يتألف المجلس من محافظ واحد ترشحه كل دولة عضو ويوافق عليه المؤتمر لمدة عامين، يوجه المجلس إدارة المنظمة، ينفذ قرارات المؤتمر ويضع الميزانية السنوية للمنظمة ويقدمها إلى المؤتمر للموافقة عليها، كما يبت في أي تقارير يقدمها الأمين العام ويرفع التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.

3-3 **الأمانة العامة:** هي المقر الرئيسي للمنظمة ويؤدي وظائفها التنفيذية وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين، تتكون من الأمين العام، والموظفين حسب الحاجة، وهي مسؤولة عن تنفيذ جميع قرارات المؤتمر وكذلك قرارات مجلس المحافظين، تقوم بإجراء البحوث والتي تشكل نتائجها المدخلات الرئيسية في صنع القرار.

4- **خصائص نفط دول الأوبك:** يتميز نفط دول منظمة الأوبك بعدة خصائص ومميزات نذكر أهمها[1]:

- يمثل مستوى الإنتاج نحو ثلث الإمدادات النفطية العالمية، فهناك أربعة من أصل أكبر المنتجين العشرة للنفط في العالم وهم: السعودية، الكويت، العراق، والإمارات، الجزائر، ليبيا، نيجيريا حيث يشكل هؤلاء المنتجون السبع من أصل الدول الأعضاء الـ 14 في منظمة الدول المصدرة للنفط.
- انخفاض تكاليف الإنتاج للنفط العربي التي تعتبر الأرخص مقارنة مع تكاليف إنتاجه في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف النفط في العراق والسعودية بأنها الأرخص بين كل أنواع النفط في العالم، حيث تصل كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من 3 دولارات مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة.
- الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمناطق إنتاج النفط في العراق والسعودية، حيث يشكلان مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج النفطي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه نفقات نقل أقل وخاصة السوق الأسيوية والأوروبية.
- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم وذلك لانخفاض نسبة الكبريت وخلوه من الشوائب، حيث تعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام المحدد لسعره في الأسواق العالمية، في حين تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعة البتروكيمياوية.

والشكل الموالي يوضح الإمكانيات النفطية للأوبك بالنسبة للعالم من حيث الاحتياطيات:

[1] بن عباس شامية، المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار وإستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ودور الجزائر في ذلك، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص479.

الشكل رقم (II-01): يوضح الاحتياطي النفطي لدول الأوبك مقارنة بالاحتياطي العالمي لسنة 2018.

(الوحدة: مليار برميل)

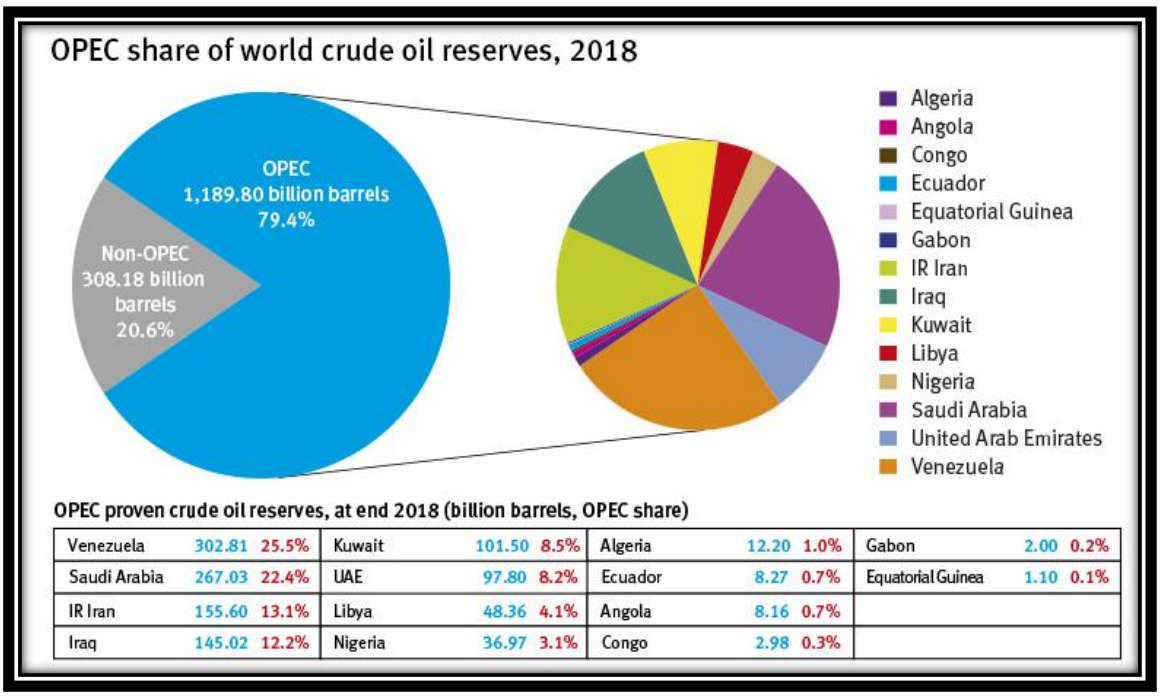

OPEC proven crude oil reserves, at end 2018 (billion barrels, OPEC share)

Venezuela	302.81 25.5%	Kuwait	101.50 8.5%	Algeria	12.20 1.0%	Gabon	2.00 0.2%
Saudi Arabia	267.03 22.4%	UAE	97.80 8.2%	Ecuador	8.27 0.7%	Equatorial Guinea	1.10 0.1%
IR Iran	155.60 13.1%	Libya	48.36 4.1%	Angola	8.16 0.7%		
Iraq	145.02 12.2%	Nigeria	36.97 3.1%	Congo	2.98 0.3%		

Source : OPEC annual statistical bulletin 2019.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أنه وفقا لتقديرات النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك، فإن 79.4% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم تقع في الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك، حيث أن الجزء الأكبر من احتياطيات أوبك النفطية في الشرق الأوسط، والتي تصل إلى 64.5% من إجمالي احتياطي أوبك. وقد قامت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بإضافات كبيرة إلى احتياطياتها النفطية في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تبني ممارسات جيدة في الصناعة النفطية وتعزيز أنشطة استكشاف ناجحة ومكثفة، بلغت احتياطيات أوبك المؤكدة من النفط في عام 2018 مقدار 1189.80 مليار برميل.

المطلب الثاني: أهم السياسات الإستراتيجية المنتهجة من طرف الأوبك منذ نشأتها.

سعت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "الأوبك" منذ نشأتها إلى بسط سياساتها الإستراتجية على السوق النفطي العالمي، فكانت لها قرارات مهمة وحاسمة في عدة مناسبات هدفت من خلالها لتحقيق الاستقرار في السوق النفط، وأيضا الحفاظ على حقوق الدول المنتجة والمنتمية لهاته المنظمة، سنستعرض في الآتي أهم السياسيات الإستراتجية التي اتبعتها الأوبك منذ نشأتها.

1- **النفط كسلاح سياسي:** ظهرت الأوبك بقوة في عام 1973 وهذا عندما تم الاتفاق بين السعودية وإيران في استخدام النفط كسلاح سياسي في حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل، لتتبعها باقي الدول في هذا الإتفاق، وتم استخدام النفط كسلاح عن طريق تخفيض الإنتاج وصادراته وقطع الإمدادات على الدول الداعمة لإسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[1] وسويسرا وألمانيا والدانمرك حيث وقف العالم أمام صدمة كبيرة حين وقف الناس في طوابير أمام محطات الوقود وفي محاولة لتدارك الأزمة قررت هذه الحكومات حظر قيادة السيارات في أيام محددة واستخدام الدراجات الهوائية، بالإضافة إلى اعتماد خطط واستراتيجيات بديلة من خلال البحث عن مصادر أخرى للطاقة، كما سعت الدول الصناعية إلى إيقاف الدول العربية عن استخدام النفط مرة أخرى كسلاح استراتيجي كتأسيس وكالة الطاقة الدولية[2].

2- **محاولة توحيد الأسعار:** مع اتساع الفجوة السعر للنفط بين السعر المعلن وعوائد الدول، قامت منظمة الأوبك باتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، ومن بين هذه الإجراءات جعل معدل عائدات الدول من النفط تتراوح بين 10 و12 دولار للبرميل، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الإنتاجية بكل عضو في ما يخص تكلفة الإنتاج ويرجع الهدف الأساسي من هذا الإجراء إلى إلغاء السعر المعلن[3].

3- **محاولة تجميد الأسعار:** من أجل تحقيق هدف تحقيق مصالح الدول المستهلكة حاولت الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف عام 1977 حتى آخر 1978، لكن مع ارتفاع معدل التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار تقرر في مؤتمر أبوظبي في ديسمبر 1978 زيادة تدريجية في سعر النفط الخام وصلت إلى 14.5 مع نهاية عام 1979، مع وضع شرط أن تقوم الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية وتثبيت سعر الدولار، إلا أنه وبعد 24 ساعة من هذا القرار انخفض سعر النفط في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2%[4].

---

[1] Darya Rudych, Op Cit, p46.

[2] أحمد سلطان، النفط.. مفاجأة العرب الاقتصادية في حرب أكتوبر، السياسة الدولية، 2021/10/11، على الرابط: https://bit.ly/3IkueH4 تاريخ الإطلاع: 09 نوفمبر 2021 على الساعة 11:28.

[3] بن عباس شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 480-483.

[4] مرجع نفسه، ص ص: 480-483.

4- آلية ضبط الأسعار (زيادة/ خفض الإنتاج): بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986 و1998 سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط، وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق. وكان للدول الصناعية دورا ملحوظا لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة أوبك في رسم السياسة النفطية، وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ثم ارتفاعها إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد سواء[1].

قررت منظمة يوم 15 سبتمبر 2004 زيادة إنتاجها من النفط الخام بواقع مليون برميل يوميا بداية من نوفمبر 2004 حيث وصل إنتاج المنظمة إلى 27 مليون برميل، في محاولة منها للحد من ارتفاع الأسعار التي تواصل ارتفاعها ما جعل الضغوط تتزايد على الأوبك من طرف وكالة الدولية للطاقة والبيت الأبيض من أجل تثبيت الأسعار ومطالبتهم الأوبك زيادة الإنتاج كي تنخفض الأسعار التي ارتفعت بشكل استثنائيا وهو ما أصبح يهدد الرخاء العالمي[2].

كما قررت المنظمة يوم 19 نوفمبر 2006 خفض الإنتاج بـ 1.2 مليون برميل في اليوم، حيث انتقل الإنتاج من 27.5 إلى 26.3 مليون برميل في اليوم، وجاء هذا القرار في الاجتماع التشاوري الذي عقد في فيينا، حيث بين أعضاء المنظمة عن قلقهم اتجاه العرض التي تجاوز الطلب بكثير ما أدى إلى المضاربة في الأسواق مع الضغوط الكبيرة على أسعار النفط[3].

المطلب الثالث: الأوبك والأوابك والعلاقة بينهما.

يكثر التساؤل دائما حول أهمية ودور الأوابك في السوق النفطية العالمية بوجود منظمة الأوبك، ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالأوابك وأهدافها ودورها والفرق بينها وبين الأوبك.

1- نشأة الأوابك: في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في 29 أوت 1967 بالخرطوم، أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوابك"، بإتفاقية أبرمت في 9 جانفي 1968 ببيروت بين كل من: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الليبية آنذاك. واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون عاصمة الكويت مقرا للمنظمة، ونصت المادة السابعة من الاتفاقية على أنه من الشروط

[1] أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 57، نوفمبر 2005، ص15.
[2] OPEC : Annual Repport statistical, 2004, p103.
[3] OPEC : http://www.opec.org/ consulté le 20 février 2021 à 11 :07.

الأساسية للعضوية في المنظمة "أن يكون النفط هو المصدر الرئيسي والأساسي للدخل الوطني"، ولكن هذا النص عدل في 9 ديسمبر 1971 لجذب دول عربية أخرى، مما يعطي المنظمة قاعدة عربية أقوى وأكبر، وأصبح النص كالآتي "أن يكون النفط مصدرا مهما للدخل الوطني في هذا البلد"[1]، فأدى هذا التعديل إلى انضمام دول عربية أخرى هي: البحرين، الجزائر، أبوظبي (الإمارات حاليا) في عام 1970. لتنضم في عام 1972 كل من العراق وسوريا، لتتبعها مصر في 1973 وتونس في 1982، لتقدم تونس طلب سحب عضويتها من المنظمة وناقش المجلس الوزاري الطلب ووافق على تعليق حقوق تونس والتزاماتها في منظمة الأوابك في عام 1986[2].

2- أهداف منظمة الأوابك: تكمن الأهداف الأساسية وراء إنشاء منظمة الأوابك إلى:

- توحيد جهود الأعضاء من أجل التعاون في مختلف أشكال النشاط الاقتصادي المتعلقة بصناعة النفط.
- التعاون وتكثيف الجهود وتحقيق أوثق الروابط بين الأعضاء لتأمين وصول النفط إلى الأسواق الاستهلاكية.
- خلق المناخ الملائم لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة النفط في الدول الأعضاء.
- تساهم المنظمة بشكل مهم في تطوير الصناعات النفطية العربية وتنميتها عن طريق تبادل الخبرات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة[3].
- دعم البحث العلمي في مجالي صناعة النفط والغاز من خلال الندوات واللقاءات التي تعقدها المنظمة كمؤتمر الطاقة العربي الذي تشرف عليه المنظمة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهو مؤتمر يعقد كل أربع سنوات يبحث في إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية بشأن قضايا النفط والطاقة[4].

3- علاقة الأوبك بالأوابك: يتمثل الفرق بين منظمة الدول المصدرة للنفط "أوابك" ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوابك" في الأهداف والاختصاصات، فالهدف الأساسي لمنظمة أوبك يتمثل في تنظيم والوقوف على مجالي الإنتاج والتسعير، إذ أنها تُعنى بمتابعة مستويات الطلب بالأسواق النفطية والتنسيق في مجال الإنتاج والحفاظ على استقرار الأسواق، كما تتكلف بتحويل النفط الخام إلى موارد مالية، من جهة أخرى فالهدف الأساسي لإنشاء الأوابك هو من أجل تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف النشاطات النفطية وتعمل محاولة لدعم الصناعة النفطية في الدول الأعضاء

[1] ماضي محمد، مرجع سبق ذكره، ص163.
[2] OAPEC : History- The definition of the organization, consulté sur : https://bit.ly/3CMJlba 29 mars 2021 à 17 :32.
[3] OAPEC : The objective of the organization, consulté sur : https://bit.ly/3u6q0h4 le 29 mars 2021 à 17 :45.
[4] ماضي محمد، مرجع سابق، ص164.

وبالتالي فإنها لا تتدخل في النشاطات الهامة وهي إنتاج النفط وتسعيره، كما أن أهداف الأوابك لا تتعارض أبدا مع أهداف الأوبك حيث أن جميع أعضاء الأوابك ملتزمون بقرارات الأوبك وحتى إن لم يكونوا أعضاء فيها.[1] حيث نصت المادة 3 من اتفاقية منظمة الأوابك تنظيما للعلاقات بين المنظمتين: " **لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية المنشئة للأوابيك على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وعلى الخصوص لا يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة "أوبك" تجاهها. ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة الأوبك المصادق عليها، وعليهم التماشي بموجبها حتى ولو لم يكونوا أعضاء في منظمة الأوبك**"[2].

وكما نصت نفس الاتفاقية في المادة 2، فإن الأوابك تسعى إلى حماية مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ضد أي محتكرين سواء من الشركات الكبرى أو الدول الصناعية دون أن تضرر بمصالح الأطراف الفاعلة الأخرى وهو نفس الأمر الذي تقوم عليه منظمة الأوبك[3].

ومن أجل الاستغلال الأمثل للعوائد النفطية أسست المنظمتين صناديق تمويل وتنمية سواء للدول الأعضاء أو دول العالم الثالث، حيث أسست الأوبك صندوق أطلق عليه تسمية "صندوق الأوبك للتنمية الدولية" (أوفيد) وهو مؤسسة تمويل إنمائي حكومية دولية أنشأتها الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بدأ نشاطه عام 1976، وقد طرحت فكرة إنشائه في مؤتمر عقد في الجزائر العاصمة في مارس 1975 ضم ملوك ورؤساء دول الأعضاء في الأوبك، حيث أكدوا مرة أخرى بإنشاء هذا الصندوق على تعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول النامية من أجل تقديم الدعم لهذه الدول لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي[4]، كما أنشأت الأوابك حسابا خاص عام 1974 والصندوق العربي للتنمية في إفريقيا من نفس السنة، سعيا منها لتسهيل الأعباء التمويلية للدول العربية المستوردة للنفط.

نستطيع القول أن الأوابك هي جزء من منظمة الأوبك على الرغم من أنها تتمتع بصفة مستقلة وقانونية، فهي تعتبر امتدادا لها من خلال التزامها بقوانينها والمواد التي تنظمها، فنجد أن ستة (بعد إنسحاب قطر) من الدول الأعضاء منظمة الأوابك هم أعضاء أيضا في الأوبك.

---

[1] العلاقات الدولية والآفاق المستقبلية للمنظمة، على الموقع: https://bit.ly/3tpNkrn تاريخ الإطلاع: 22 سبتمبر 2021 على الساعة 15:35.

[2] شكاكطة عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة "منظمة الأوبك" وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص ص: 92،93.

[3] مرجع نفسه، ص93.

[4] صندوق الأوبك للتنمية الدولية، متوفر على الموقع: https://bit.ly/366Z6xH تاريخ الإطلاع 30 سبتمبر 2021 على الساعة 16:33.

المبحث الثاني: أهمية الأوبك ودورها في استقرار السوق العالمي.

تبرز أهمية الأوبك من خلال الامكانيات التي لدى أعضائها والتي تجعلها تفرض سيطرتها في السوق النفطي خاصة من جهة الطلب، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الامكانيات النفطية لمنظمة الأوبك، دورها في القرن 21 وكذا الاستراتيجيات التي انتهجتها منذ نشأتها.

المطلب الأول: الإمكانيات النفطية للأوبك.

تمتلك منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إمكانيات نفطية هائلة من حيث الإحتياطيات والإنتاج وهذه الكميات تجعلها تكتل اقتصادي نفطي كبير يمكن أن يتحكم بالسوق النفطية العالمية. ومن خلال هذا المطلب سنحاول استعراض امكانيات الأوبك النفطية من حجم احتياطيات وقدرة إنتاج للدول الأعضاء.

1- احتياطيات النفط لمنظمة الأوبك: قد تزايدت احتياطيات أوبك من النفط من حوالي 4.39 مليار برميل عام 1975 حيث شكل نسبة 66% من احتياطيات النفط العالمي إلى نحو 9.3 مليار برميل عام 2005 حيث شكل ما يعادل نسبة 78.3% من الاحتياطيات العالمية، وهي نسبة ضخمة تنحصر منها نسبة 88% في الدول الخمسة الآتية: السعودية، إيران، العراق، الكويت، الإمارات، فنزويلا، هذه النسبة الكبيرة من الاحتياطيات المتواجدة معضمها في دول عربية ونامية يجعلها تمارس سياسة ضغط على الدول الصناعية التي تستهلك يوميا كميات ضخمة من نفط الأوبك، أما من حيث الإنتاج فإن الأوبك كانت تنتج نحو 52% من الإنتاج العالمي عام 1975 ثم تراجعت نسبة إنتاجها إلى نحو 45% من إجمالي الإنتاج العالمي عام 1980 بعد محاولة دول منتجة خارج أوبك كالولايات المتحدة ودول بحر الشمال إلى زيادة إنتاجها من أجل الضغط على أوبك التي أخذت ترفع أسعار نفطها بشكل كبير منذ عام 1974، لكن بعد حرب العراق وإيران 1980 تراجعت أسعار النفط كثيرا ما أجبر دول أعضاء الأوبك إلى خفض حصصها الإنتاجية لمنع انهيار أسعار النفط[1]. ويوضح الشكل الموالي تطور احتياطي منظمة الأوبك مقارنة مع الاحتياطي العالمي للفترة (1970-2019):

[1] رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها –دراسة في الجغرافية السياسية–، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3، 2008، ص108.

الشكل رقم (II-02): يوضح تطور احتياطي منظمة الأوبك مقارنة بالاحتياطي العالمي للفترة (1970-2019).

(الوحدة: مليار برميل)

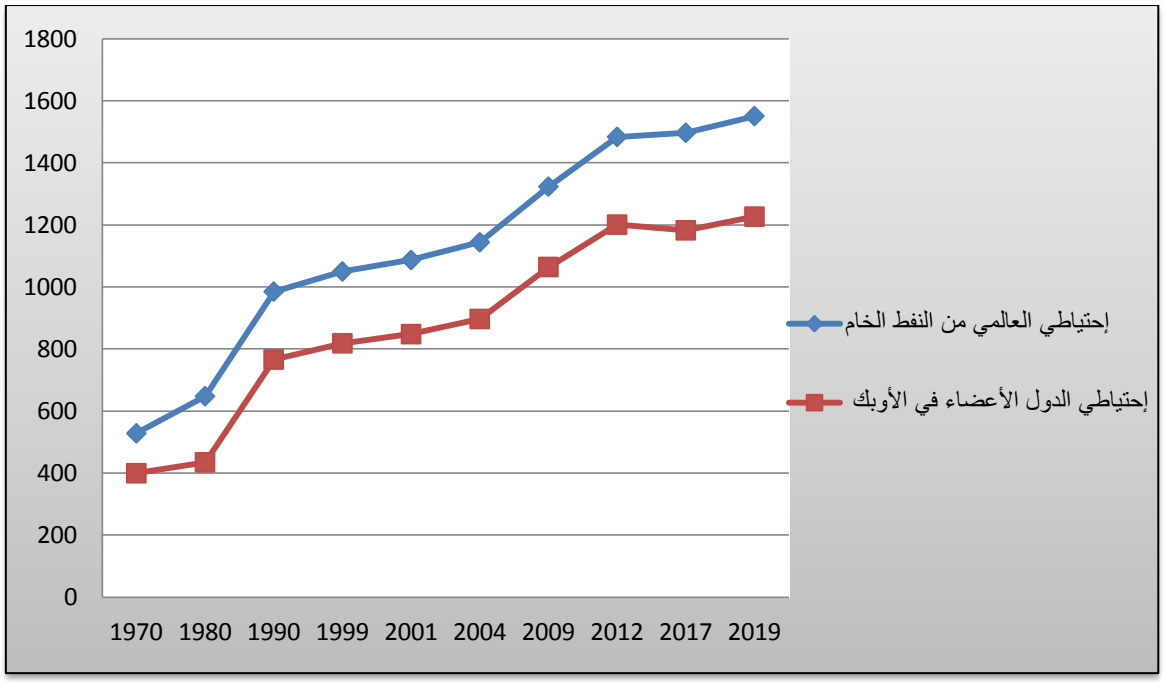

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (الملحق رقم 01): OPEC Annual statitical bulletin :2004, 2014, 2020.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن احتياطي منظمة الأوبك من النفط الخام يشكل النسبة الأكبر على مستوى العالم حيث يقدر في المتوسط بـ 73%، معظم هذه الاحتياطيات متواجد في منطقة الشرق الأوسط وبالضبط في: السعودية 258.6 مليار برميل ثم إيران بـ 208.6 مليار برميل والعراق باحتياطي يقدر بـ 145 م/ب والكويت بـ 101.5 م/ب والعراق باحتياطي يقدر بـ 145 م/ب والإمارات بـ 97.8 م/ب في عام 2019، لكن تعتبر فنزويلا حسب لغة الأرقام الدولة الأولى من حيث احتياطيات النفط والتي قدرت في عام 2019 بـ 303.8 مليار برميل، أما باقي الدول الأعضاء في المنظمة فتتراوح احتياطيات النفط الخام بها بين 1.1 م/ب إلى 48.3 م/ب وهذا في عام 2019 ونذكر من هذه الدول الجزائر التي تقدر احتياطياتها النفطية بـ 12.2 مليار برميل وهذه القيمة هي مستقرة منذ أكثر من 10 سنوات ويرجع هذا لعدة أسباب ولكن أهمها هو نقص عمليات التنقيب والاستكشاف عن النفط خلال هذه السنوات الأخيرة بالإضافة عدم التنقيب في مناطق أخرى يحتمل تواجد النفط بها.

بناء على إجراءات أوبك الحالية، يقوم أعضاء المنظمة بتزويد الأمانة بأرقام احتياطياتهم من النفط الخام، وتعلن أوبك رسميا هذه الأرقام كاحتياطيات مؤكدة لأعضاء أوبك. على عكس شركات النفط، التي يتم مراجعة وتدقيق أحجام مخزونها من قبل شركات معتمدة دوليا، وبالتالي لا توجد آلية للتأكد من مدى صحة

الأرقام التي تنشرها الأوبك حول احتياطيات النفط لدى أعضاء أوبك. تجادل العديد من دول أوبك بأنه ليس من المجدي التحقق من أرقامها من خلال مراقبين مستقلين، معتقدين أن هذه مسألة سرية[1].

2- إنتاج دول منظمة الأوبك من النفط الخام: تعتبر منظمة الأوبك أهم منتج ومصدر للنفط الخام في العالم، إذ أنها تضم أهم الأعضاء الذين يملكون أكبر احتياطي مؤكد للنفط وأكبر كمية إنتاج منها فنزويلا بأكبر احتياطي والمملكة العربية السعودية بأكبر إنتاج على مستوى المنظمة والثالثة على مستوى العالم، ويوضح الشكل الموالي تطور إنتاج النفط الخام في الأوبك مقارنة مع باقي دول العالم خلال الفترة (1971-2020):

الشكل رقم (II-03): يوضح تطور إنتاج النفط الخام في الأوبك مقارنة مع باقي دول العالم خلال الفترة (1971-2020).

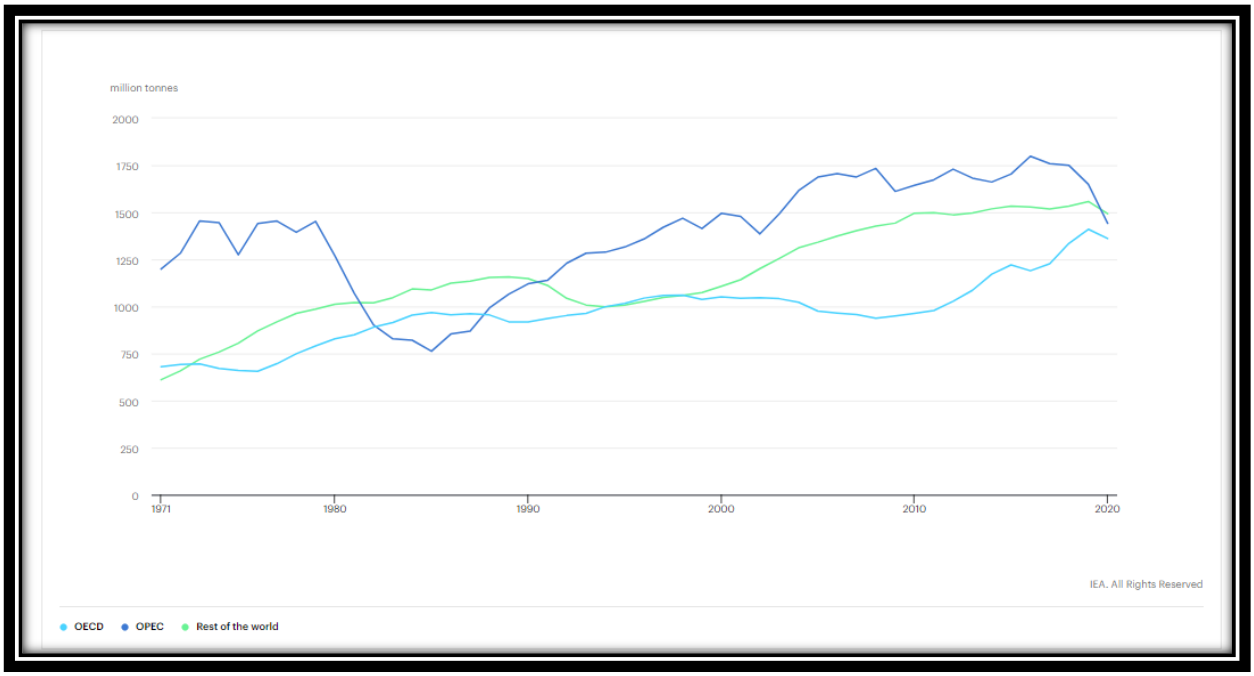

Source : www.iea.org

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن مجموع إنتاج النفط الخام لدول منظمة الأوبك يشكل نسبة 42% من إجمالي إنتاج النفط في العالم وتعد هذه النسبة كبيرة نظرا لغنى الدول الأعضاء في المنظمة بهذا المورد وتوفرها لاحتياطات كبيرة في مقدمتها فنزويلا والسعودية.

ونجد أكثر الدول إنتاجا للنفط يوميا: السعودية بـ 9959.2 برميل يومي، العراق بـ4468.7 ب/ي وإيران بـ 3867.3 ب/ي والإمارات بـ2966.5 ب/ي والكويت بـ 2704.2 ب/ي وفنزويلا بـ 2034.8 ب/ي في عام 2017، ويرجع هذا الإنتاج الكبير في هذه الدول للاحتياطات الكبيرة التي تتوفر عليها من النفط الخام بالإضافة إلى تكلفة الإنتاج المنخفضة فهذه الدول لا تحتاج مثلا إلى عمليات التنقيب التي تكلف

[1] Morteza Behrouzifar et al, Op Cit, p500.

أموال ضخمة، وعلى حسب هذا الترتيب أي ترتيب الإنتاج تأتي كل من الجزائر ونيجيريا وليبيا بإنتاج 2034.8 ب/ي و1535.6 ب/ي و810.5 ب/ي على الترتيب في عام 2017 التي تعتبر من الدول الغنية والمنتجة للنفط الخام المنظمة، لتلي هذه المجموعة دول أعضاء أخرى أندونيسيا بإنتاج 1214.2 ب/ي في عام 2001 والتي جمدت عضويتها في المنظمة منذ نوفمبر 2016 إذ أنها أصبحت تستهلك النفط الذي تنتجه في تطوير صناعاتها وبالتالي أصبحت دولة مستوردة أكثر من مصدرة للنفط، ثم أنغولا المنضمة للأوبك في 2007 بإنتاج 1632.2 ب/ي عام 2017، ثم قطر بإنتاج 733.6 ب/ي عام 2012 إلا أنها انسحبت في جانفي 2019 بسبب اعتبارات ظاهرية وتتعلق باعتبارات فنية–اقتصادية لها علاقة بتوجهاتها المستقبلية لتطوير قطاع الغاز، أما في الحقيقة فالعالم بأسره يعلم بالخلاف بيها وبين السعودية العضو المسيطر، ثم مجموعة الأضعف إنتاجا في هذه المنظمة وهي الغابون بإنتاج 210.1 ب/ي عام والتي عادت للمنظمة في جويلية 2016 وهذا بعد انسحابها في عام 1995، وكونغو بـ 262.7 ب/ي وغينيا الاستوائية بـ 128.6 ب/ي عام 2017، وللتذكير فهذه الدول إنضمت إلى الأوبك في السنوات 2018، 2017 على الترتيب.

3–صادرات الأوبك من النفط الخام: تصدر منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الملايين من براميل النفط يوميا موجهة إلى الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، ويعتبر تصدير النفط أهم خطوة لدى الدول المنتجة لاعتبارات كثيرة وأهمها أنها دول نامية أحادية التصدير تحتاج لعائدات النفط في نشاطاتها الاقتصادية ونفقاتها العامة، وسنوضح من خلال هذا الشكل قيمة صادرات الأوبك للنفط الخام خلال الفترة (2000–2020):

الشكل رقم (II–04): يوضح قيمة صادرات الأوبك للنفط الخام خلال الفترة (2000–2020).

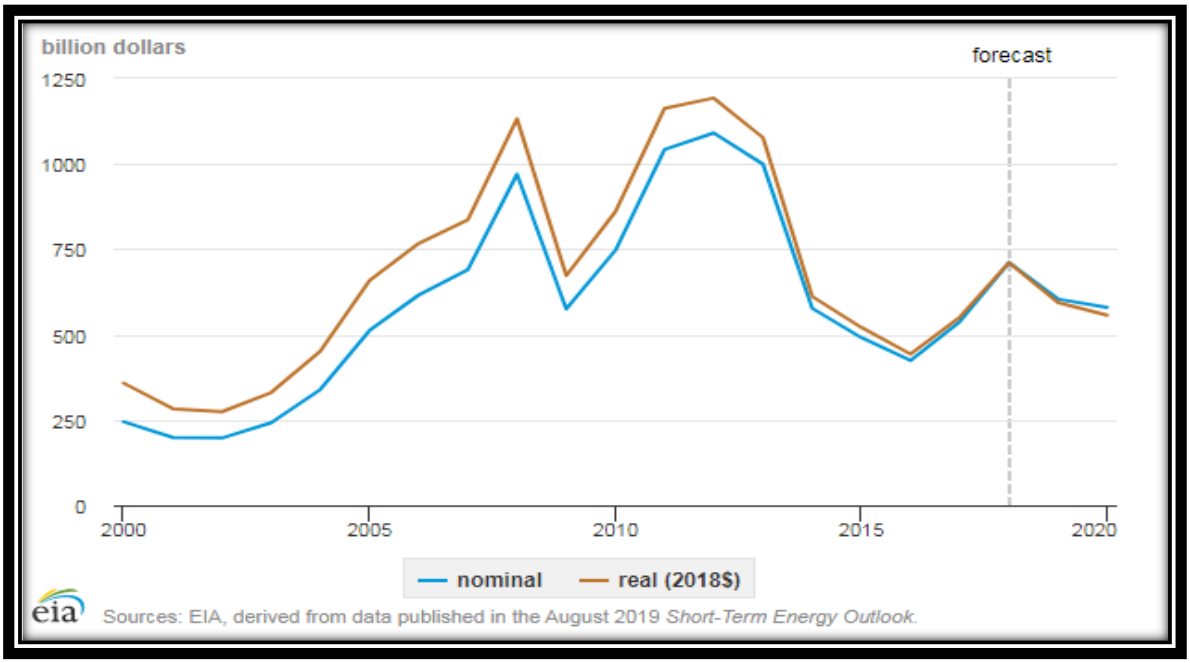

Source : www.eia.org.

تقلبت عائدات صادرات النفط الصافية لمنظمة الأوبك خلال العقد الماضي من مستوى مرتفع إلى مستوى منخفض، حيث في عام 2016 قدرت إدارة وكالة الطاقة العالمية أن أعضاء أوبك تلقوا حوالي 433 مليار دولار من صافي عائدات صادرات النفط، مقارنة بـ 509 مليار دولار في عام 2015، وهو انخفاض يعزى إلى انخفاض أسعار النفط، وبدرجة أقل إلى انخفاض صادرات أوبك[1].

من بين دول الأوبك تعد المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر مصدرو النفط الخام إذ صدرت البلاد حوالي 7.04 مليون برميل من النفط يوميا في عام 2019، وإجمالا تم تصدير حوالي 22.5 مليون برميل من النفط يوميا من قبل دول الأوبك من نفس العام[2].

المطلب الثاني: دور الأوبك في القرن 21.

إن تقلبات سعر النفط، سواء كانت في اتجاه تصاعدي أو انحداري حادين، لها عواقب سلبية عالميا تمس النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والإستراتيجية والمنتجين للنفط معا، مما يحتم إيجاد آلية حوار بناءة بين المستهلكين والمنتجين للنفط يحقق اعتدالا لأسعار وتأمين للإمدادات النفطية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الأطراف وتؤدي إلى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية الإنسانية، كما أن معرفة آثار النفط على الاقتصاد العالمي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته[3].

1- الإجراءات المتخذة من طرف الأوبك خلال الفترة (2000- 2005):

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط الخام إذ وصلت إلى مستويات استثنائية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، فوصل في تلك السنة المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل ويعد بذلك أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة عام 1987[4].

طبقت منظمة أوبك ودول مجلس التعاون إجراءات وقرارات الزيادة والخفض في الإنتاج، للحد من تقلبات أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2008)، حيث طبقت المنظمة عام 2000 آلية ضبط الأسعار، والتي

[1] Sahel Al Rousan et al, A Dynamic network analysis of the world oil market : Analysis of OPEC and Non-OPEC Members, Energy economics, Elsevier, volume 75, september 2018, pp 7-8.

[2] N. Sönnichsen, OPEC (ex. Iran) net oil export revenue, Statista, 2 march 2021, consulté sur le site : https://www.statista.com/statistics/223241/opec-net-oil-export-revenue/ le 15 mars 2021 à 17 :47.

[3] بن عباس شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 484.

[4] بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 01، 2013، ص126.

بمقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو الخفض بما يحافظ على أسعار النفط بين حد أدنى وحد أعلى (22-28 دولارا للبرميل من سلة أوبك)[1]. ومن بين هذه الإجراءات نجد[2]:

- تخفيض في الإنتاج في عام 2001 نتيجة لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على سعر النفط حيث وصلت سعر سلة الأوبك 1.32 دولار للبرميل، هذا الإجراء حد من تراجع أسعار النفط.
- في عام 2002 قامت منظمة الأوبك بخفض الإنتاج بواقع 1.5 مليون ب/ي ما جعل سلة الأوبك ترتفع ضمن النطاق السعري (28-32 دولار للبرميل).
- عام 2003 قامت منظمة الأوبك بزيادة الإنتاج بـ 1.5 مليون ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط جراء الحرب عليها في 2003 وبهذا ضمنت الأوبك بهذا الإجراء استقرار سوق النفط العالمي.
- في 2004 و2005 ارتفع الطلب على النفط الخام من قبل الدول المستهلكة نتيجة توقف إمدادات النفط خارج الأوبك وبالتالي قامت الأوبك بزيادة إمداداتها ما أدى إلى ارتفاع مستمر في الأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك 36.05 دولار للبرميل عام 2004 و50.64 دولار للبرميل عام 2005.

وقد أثرت هذه الإجراءات التي أقرتها منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2008) بشكل فعال في التحكم في أسعار النفط وتجنب انهيارها، ما أدى إلى تعزيز التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له[3].

2- الإجراءات المتخذة من طرف الأوبك لمواجهة أزمة المالية المعاصرة 2008:

شهد القرن 21 أزمة مالية عالمية في عام 2008، كانت أهم مظاهرها أزمة في السيولة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، ما نتج عنها في البداية إفلاس العديد من المصارف ثم لتنتقل هذه الأزمة إلى كافة الاقتصاد العالمي.

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 من أقوى التحديات التي واجهت العالم بشكل عام وكذلك منظمة الأوبك حيث أنها أثرت على أسعار النفط العالمي حيث انخفض سعر البرميل ليصل إلى 75 دولار عام 2010 بعدما كان يتراوح عند 150 دولار عام 2008، ما انعكس ذلك بشكل سلبي على الناتج المحلي

[1] عبد الله حسين، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005، ص21.
[2] OAPEC Secretary General Annual Reports (2002-2006), consulté sur : https://bit.ly/36lFPbG .
[3] الراشد وائل إبراهيم، رؤية تحليلة لانعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون (واقع دولة الكويت)، مؤتمر الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 2009، ص16.

الإجمالي للدول النفطية خصوصا الأعضاء في منظمة الأوبك عن طريق انخفاض الصادرات والاستثمارات وبالتالي تضرر النمو اقتصاد هذه الدول.

قامت منظمة الأوبك خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008 بعدة إجراءات بعد أن انخفضت أسعار النفط إلى مستويات متدنية مقارنة بالسنة التي سبقتها، من هذه الإجراءات عدة تخفيضات متتالية في إنتاج النفط في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، حيث بلغ إجمالها 5% من إنتاج النفط العالمي[1]، يمكن إجازتها في النقاط التالية[2]:

- في عام 2009 خفضت الأوبك الإنتاج في أربع مناسبات مختلفة ليصل أعلى مستوى للخفض لـ4.2 مليون ب/ي، إلا أن السوق النفطي سجل مزيد من التدهور نتيجة الفوضى المالية حيث أن العالم مر بأسوء حالات الركود الاقتصادي وتسجيل نمو سلبي للدول الصناعية وتباطؤها في البلدان النامية، وقد قدر سعر سلة الأوبك بـ 61.06 دولار للبرميل.
- في عام 2010 استمرت منظمة الأوبك في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير، وبهذا القرار شهدت أسعار النفط بداية تحسن وقدرت سعر سلة الأوبك بـ 77.45 دولار للبرميل.

إلا أن هذه الإجراءات لم تجد نفعا في ضبط أسواق النفط لا من حيث السعر ولا من حيث الإنتاج.

3- الاجراءات المتخذة من طرف الأوبك في مواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014:

شهدت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعاره خاصة في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، ويرجع سبب الأزمة إلى تخمة المعروض من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة الأوبك وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية، ومع استمرار انهيار أسعار النفط بنسبة تفوق 50%، شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز اقتصاديات هذه الدول، ومن التداعيات الوخيمة لانهياره المستمر في أسواق النفط العالمية[3]. وتميزت الإجراءات المتخذة من طرف الأوبك خلال الأزمة بـ:

[1] مرجع نفسه، ص16.

[2] OAPEC Secretary General Annuals Reports (2010-2012), consulté sur : https://bit.ly/3CUL7aj le 20 mars 2021 à 12 :11.

[3] بن عباس شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 484، 485.

- في عام 2014 الحفاظ على حصة السوق والحفاظ على مستوى الإمدادات حيث تمخض عن اجتماع أوبك في نوفمبر 2014 صدمة كبيرة للعالم، حيث أنه بدل الاتفاق عن خفض إنتاج النفط لدعم الأسعار، أظهرت المملكة العربية السعودية على أنها مستمرة في الحفاظ على كمية الإنتاج محاولة منها إجبار منتجي النفط ذو التكلفة المرتفعة على الخروج من السوق ما يحقق لها توسعة حصتها السوقية[1]. وكنتيجة لهذا انخفضت الأسعار وقدر سعر سلة الأوبك بـ 96.29 دولار للبرميل بعدما كان يقدر بـ 107.46 دولار للبرميل عام 2011.
- في عام 2015 ظلت المنظمة محافظة على مستوى الإمدادات ما أدى إلى استمرار انخفاض الأسعار، ليصل سعر سلة الأوبك لـ 50.64 دولار للبرميل[2].
- وفي خطوة هي الأولى لها، قررت الدول الأعضاء بالأوبك في اجتماعها في نوفمبر 2016 بالعاصمة النمساوية فيينا، تخفيض إنتاجها من النفط الذي بلغ إجماله أكثر من 33.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر، بواقع مليون ومئتي ألف برميل يوميا، توزع حصصها على الدول الـ 13 الأعضاء في المنظمة، بعد تجميد أندونيسيا عضويتها عقب اتخاذ القرار، وهذا القرار جاء كنتيجة للدور الأساسي الذي لعبته الجزائر في تجسيد التوافق ما سمح بتقليص الإنتاج حيث استعادت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك دورها كضابط لسوق النفط بقيادتها لمسعى يهدف لوضع حد لتراجع أسعار النفط الخام[3].

4- الإجراءات المتخذة من طرف الأوبك لمواجهة انهيار أسعار النفط خلال أزمة كورونا:

تسببت الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، التي دفعت جميع دول العالم تقريبا إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام العالمية في ظل عدم توصل دول أوبك+ إلى اتفاق بشأن خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الاتفاق القائم بينهم منذ شهر ديسمبر 2019 حيث تم انعقاد اجتماع الأوبك في فيينا في 5 مارس 2020، والذي كان هدفه اتفاق الدول الأعضاء على خفض إنتاج النفط والحفاظ على سعره عند مستوى تنافسي حيث تم الإتفاق على تخفيض قدره مليون ونصف مليون برميل يوميا إلى غاية نهاية عام 2020، لكن روسيا أحد أهم أعضاء اتفاقية أوبك+ رفضت تخفيض الإنتاج اليومي ليأتي رد السعودية سريعا في 7 مارس 2020 بإعلانها خفض سعر براميلها النفطية لشهر أفريل من أجل بيع مخزونها النفطي،

[1]Sara Zervos, Saudi Arabia, Shale & Iran : Everything You Need To Know About The Oil Crisis, 26 Jan 2016, valable sur : www.forbes.com. Consulté le :15 aout 2021 à 13 :06.
[2]OAPEC Secretary General Annual Report 2016, consulté sur : https://bit.ly/3CKmygh
[3]بن عباس شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 484، 485.

والبدء في رفع الإنتاج بنسبة 25% لشهر ماي من نفس السنة[1]، لينتهي فعليا في شهر مارس 2020 بانخفاض أسعار النفط في الربع الأول من عام 2020 حيث وصلت أسعار عقود خام غرب تكساس تسليم شهر ماي 2020 بالأسواق الآجلة في 20 أفريل 2020 إلى (37.63-) في سابقة تاريخية هي الأولى على الإطلاق منذ بدء عمليات البيع المستقبلية للنفط عام 1983[2].

ويرى محللون أن سياسة التخفيض المتبعة من قبل منظمة الأوبك لرفع أسعار النفط العالمية على المدى القصير أصبحت غير فعالة، في ظل استغلال منتجي النفط الصخري خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التخفيض لزيادة حصصهم السوقية والاستحواذ على حصص المنظمة.

من جهة أخرى أشاد الرئيس التنفيذي لشركة توتال الفرنسية باتريك بويانيه، بدور منظمة الأوبك خلال فترة جائحة كورونا حيث صرح:" أدارت الأوبك الأزمة بشكل جيد خلال الوباء، وهم يديرون بعناية طريقة الخروج من الأزمة لأنهم لا ينظرون إلى التوقعات، ولكن إلى واقع أرقام الطلب شهرا بعد شهر، والتي لا تعد مشرقة كما يمكن توقعها"[3].

المطلب الثالث: تهديد زوال منظمة الأوبك.

التطورات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي خلال العقود الأخيرة كان لها أثر كبير على منظمة الأوبك، إذ نتجت عنها عوامل كثيرة أثرت على سيرورة عملها، وكان رأي عدة الباحثين أن هذه العوامل فحين استمرارها قد تؤدي حتما إلى ضعف المنظمة وبالتالي زوالها، وفي هذا المطلب سنتعرض أهم هذه العوامل.

1- انسحاب بعض الأعضاء من المنظمة:

عرفت منظمة الأوبك خصوصا في بداية التسعينات انسحاب أو تجميد العضوية من طرف بعض الأعضاء، فحسب المادة 8 من النظام الأساسي للمنظمة فإنه على الدول الراغبة في الانسحاب إخطار

[1] فرانسيس بيرن، فيروس كورونا، النفط ...أزمة جيوسياسية في ظل الجائحة الصحية، موقع الحفريات، 2020/06/25، على الرابط: https://bit.ly/3hbfhgs تاريخ الإطلاع 20 مارس 2021 على الساعة 11:41.

[2] OAPEC Secretary General Annual Report 2020, consulté sur : https://bit.ly/3tg8I1V le 11 mars 2021 à 11 :09.

[3] دينا قدري، رئيس توتال يشيد بإدارة أوبك..ويؤكد: خرجنا من أزمة كورونا أقوى، تقرير وحدة أبحاث الطاقة، 25 ماي 2021، على الرابط: https://bit.ly/3tfWZ3t تاريخ الإطلاع 05 جوان 2021 على الساعة 10:18.

الأمانة العامة، ويدخل هذا الانسحاب حيز التنفيذ بداية من السنة اللاحقة لاستلام مؤتمر أوبك قرار الانسحاب، ويتعلق الأمر بالدول الآتية:

- ✓ قامت الإكوادور بتجميد عضويتها عام 1992، لتعيد تفعيلها عام 2007، لكنها قررت سحب عضويتها من المنظمة ابتداءا من الفاتح جانفي 2020.
- ✓ انسحب الجابون عضويته عام 1995، ثم عاد للمنظمة من جديد عام 2016.
- ✓ قامت أندونيسيا بتجميد عضويتها في المنظمة عام 2009، ثم أعادت تفعيلها في جانفي 2016، لتقوم بتجميدها من جديد في نوفمبر من نفس السنة.
- ✓ انسحاب العضو التاريخي– 58 سنة من العضوية– قطر من عضوية المنظمة في جانفي 2019، وهو القرار الذي حرك جميع أقلام الصحف المحلية والعالمية، على الرغم من أن انسحاب قطر من المنظمة ليس له أي تداعيات اقتصادية على المنظمة والسوق والأسعار وهذا نظرا لحجم الإنتاج القطري الهامشي داخل المنظمة، أما على الصعيد السياسي فإن هذا الانسحاب له آثار قوية من الناحية الجيوسياسية، فالعالم بأجمعه يعلم بالخلافات بين السعودية وقطر وبالتالي لأول مرة تخفق المنظمة في الإصلاح بين الأعضاء وبالتالي لم تستطع حماية نفسها من الانقسام، انسحاب قطر من المنظمة أدخل شكوك كبيرة في بين أعضاء منظمة الأوبك خاصة وأن هذا الانسحاب شكل ضربة للسعودية العضو المسيطر، كل هذا في ظل تطور إنتاج النفط الصخري لأمريكا ما قد يؤدي إلى تهديد مستقبل المنظمة في حالة انسحاب فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي للنفط في العالم من المنظمة[1].

2–تهديدات الطرف الأمريكي في عهد الرئيس ترامب:

منذ تولي دونالد ترامب الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية سعى إلى إحداث تطورات كبيرة في السياسات الاقتصادية والسياسية الخارجية والداخلية لبلاده بشكل عام.

تبنى ترامب في عهدته سياسة التهجم والانتقاد تجاه المنظمات الدولية منها منظمة الأوبك، حيث وجه لها انتقادات شديدة ومتكررة سواءا عبر تصريحاته وحواراته الإعلامية أو عبر حسابه الرسمي على التويتر ومطالبته المتكررة من المنظمة ومن السعودية بالتحديد (التي تعتبرها أنها تقوم بحمايتها مقابل بعض الدولارات وهي من جهة أخرى تسعى إلى زيادة سعر النفط أكثر فأكثر) بزيادة إنتاج النفط من أجل تخفيض

[1] محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الإقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص ص: 166،167.

الأسعار، ومن خلال تأكيده المتكرر أن منظمة الأوبك هي المسؤولة الوحيدة عن إرتفاع أسعار النفط فهذا يمثل عامل مؤثر في مصير المشروع NOpec الذي بدأت وزارة العدل الأمريكية رسميا بمراجعة تشريعاته (No Oil Producing and Exporting Cartels Act) وبموجب هذا القانون فإن يخول القضاء الأمريكي حق متابعة أعضاء المنظمة بموجب قانون شيرمان (Shairman Acte) وهو قانون يهدف إلى مكافحة الاحتكار الذي تم إقراره في عام 1890 بهدف مواجهة سيطرة شركة "ستاندر أويل" الأمريكية المؤسسة من قبل الرجل الأعمال الأمريكي "جون روكفيلر" عام 1870 والتي كانت تمارس احتكارا حقيقيا لسوق النفط الأمريكي والذي انعكس بالضرر في العديد من القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة حيث بموجبه تم تفكيك هذه الشركة إلى 30 شركة صغيرة عرفت باسم "شركات ستاندر الصغيرة"، وبالتالي منذ عام 2000 كانت هناك محاولات من الكونجرس لطرح فكرة قانون شيرمان حتى يسمح للقضاء الأمريكي بمقاضاة الدول حسب اعتقادهم المحتكرة للنفط، وقد نال هذا القانون اعتراض من قبل أعضاء الكونجرس خاصة في عهد الرئيسين السابقين دبليو بوش وباراك أوباما لكن هذا لم يكن هدف الرئيس ترامب الذي سعى إلى إقرار هذا القانون ضد منظمة الأوبك خاصة[1].

3- إرتفاع دور الدول النفطية خارج الأوبك في السوق النفطية مقابل تراجع دور الأوبك:

على الرغم من أن منظمة الأوبك تستحوذ في الوقت الحاضر على حوالي 80% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، إلا أن حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط قد تراجعت بشكل محسوس حسب الخبراء والمواقع التي تختص بدراسة السوق النفطي وأيضا حسب تقديرات المنظمة حيث قدرت بـ 42% من إجمالي الإنتاج العالمي، وهو ما أدى إلى زيادة المعروض النفطي من قبل الدول خارج الأوبك التي جاءت بعد الاكتشافات العديدة لحقول نفط جديدة في مناطق مختلفة من العالم[2].

4- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

من خلال إنشاء الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 تحول السوق النفطي من سوق منتجين إلى سوق مستهلكين، حيث من خلال هذه الوكالة التي تضم الدول الصناعية المستهلكة للنفط تم كبح سيطرة الأوبك على السوق النفطي العالمي من خلال مجموعة من الأهداف التي سعت إلى تحقيقها ومن أهمها تطوير

[1] علي صلاح، كيف تستخدم إدارة ترامب قانون "NOpec" ضد منظمة "أوبك"؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 أكتوبر 2018، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3KQDqVi تاريخ الإطلاع 04 مارس 2021 على الساعة 15:37.

[2] محمد كريم خيدر، مرجع سبق ذكره، ص169.

مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدامها، تكوين مخزن إستراتيجي من النفط الخام والمنتجات المكررة لحماية ومواجهة تذبذب العرض العالمي من النفط، تنويع مصادر الإمداد للتقليل من الاعتماد الكامل على نفط الأوبك، سيطرت شركات الدول الصناعية على عمليات تكرير النفط من أجل إبعاد دول منظمة الأوبك من استخدام النفط كأداة ضغط سياسية، كل هذا رفع من دور الدول المستهلكة مقابل تراجع دول منظمة الأوبك من خلال تحديدها لحجم الطلب على النفط في السوق وهذا في ظل زيادة المعروض النفطي[1].

5- وصول النفط إلى ذروته؟:

في بداية هذا القرن كان خبراء الطاقة قلقين بشأن قضية مهمة وهي خطر الوصول إلى "نقطة الذروة في صناعة النفط"، وهي النقطة التي سيبدأ بعدها إنتاج النفط العالمي في التراجع، وقد توقع الخبراء في وقت سابق أن تأتي هذه اللحظة في وقت مبكر من عام 2015 أو 2020، لكن بفضل تقنيات استخراج جديدة ولا سيما التكسير الهيدروليكي وتوزيع منصات الحفر في مياه المحيطات العميقة، مكن شركات الطاقة العملاقة من توسيع الاحتياطات العالمية من النفط القابل للاستخراج، ما أدى إلى تراجع شبح ذروة النفط. ولكن يبقى هذا الشبح يطارد السوق النفطي العالمي ويهدد مستقبل الدول المنتجة له والمستهلكة له على حد سواء مادام هذا المورد هو مورد ناضب أي قابل للزوال.

6- زيادة المعروض من النفط والغاز الصخريين:

لقد كان النفط والغاز الصخريين متواجدان منذ القدم لكن كلفة التنقيب والاستخراج حالت دون استخدام هذا المورد، لكن ومع ارتفاع أسعار النفط منذ 2001 رجع التفكير في استغلالهما خصوصا من قبل الدول المستهلكة كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت طاقة إنتاج النفط الصخري الأمريكي بشكل كبير، وقد كانت التطورات في تكنولوجيا الاستخراج والاستثمارات في أنظمة خطوط الأنابيب وسعة السكك الحديدية للمنتجين الأمريكيين من شأنها توسيع الإنتاج أكثر من إنتاج أكبر منتجي النفط الآخرين وهم روسيا والسعودية، حيث ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العالمي في السوق بين عامي 2011 و2015 من 9% إلى 14% على حساب دول الأوبك وكذلك المنتجين الآخرين خارج الكارتل[2].

[1] رضا عبد الجبار سلمان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] Dominic Quint, Fabrizio Vendtitti, The influence of OPEC+ on oil prices : a quantitive assessement, European central bank, Working paper series No 2467, september 2020, p7.

إن ما يجعل من النفط الصخري عاملا مزعزعا للاستقرار بالنسبة لأوبك، هو قدرة منتجيه على التكيف السريع مع تقلبات أسعار النفط، مما حد من قدرة منظمة الأوبك على التحكم بالأسعار. وبمقدور شركات النفط الصخري الأمريكية المستقلة في الوقت الحاضر أن تزيد العرض تدريجيا استجابة لارتفاع أسعار النفط، ما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار، وهذه السياسة قد وضعت حدا نوعا ما لمقدرة الأوبك على رفع الأسعار[1] حيث أنها كانت تقلص إنتاجها من النفط من أجل دفع الأسعار للارتفاع وهو ما أدى إلى عقد اتفاقية أوبك+ من أجل إعادة التوازن للسوق النفطي، وهو ما حدث بالفعل بفضل التحالف بين القائدتين روسيا والسعودية المنتجة الثانية والثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط، تم تفادي انهيار أسعار النفط في الكثير من المناسبات من خلال تقليص الإنتاج وجعلها في المستوى المقبول الذي يخدم مصالح الدولتين روسيا والسعودية بعيدة عن مصالح باقي أعضاء المنظمة منها الجزائر التي ترى أن مستوى 80 دولار وأكثر للبرميل هو المقبول، في حين السعودية سعر 50 دولار يفي بالغرض وهذا لتكلفة استخراجه المنخفضة وطاقتها الانتاجية الكبيرة من جهة ومن جهة أخرى لا تسعى لتخفيض النفط أكثر حتى لا تخسر حصتها السوقية مقابل النفط الصخري الأمريكي.

7- منافسة الطاقات المتجددة للنفط في ظل الوعي البيئي العالمي:

بسبب تزايد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون خصوصا في الدول الصناعية وخطر زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري أصبح العالم ككل ومنظمات البيئة تناشد التخفيض من التبعية للنفط لما له دور كبير في الإضرار بالبيئة، من جهة أخرى تشجع هذه المنظمات في كل أنحاء العالم على استخدام الطاقات النظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه خاصة بما يتعلق بإنتاج الكهرباء.

بالنظر إلى التطورات الحالية والمستقبلية المذكورة أعلاه، سوف يتناقص تدفق النفط من بلدان أوبك بالكميات المطلقة وكنسبة مئوية من إجمالي السوق، وبحدوث ذلك سوف تتقلص أهمية أوبك.

المبحث الثالث: البيئة الخارجية للأوبك ومكانة الجزائر في المنظمة.

يحوي سوق النفط العالمي على أطراف فاعلة تسعى إلى استقرار هذا السوق من جانب الطلب والعرض، فمن جانب الطلب نجد الدول الصناعية الكبرى التي تعد المستهلك الرئيسي للنفط والتي غالبا ما

[1] علي أحمد، هل باتت منظمة أوبك على حافة الانهيار؟، 06 ديسمبر 2018، على الرابط: https://bbc.in/3idLDXn تاريخ الاطلاع: 15 فيفري 2020 على الساعة 11:13.

تمثلها شركات عملاقة تنشط في مجال الطاقة، أما من جهة الطلب فنجد الدول المنتجة والمصدرة للنفط وهي مقسمة إلى نصفين دول أعضاء في الأوبك وأخرى خارج الأوبك، وبالتالي تنشط الأوبك في بيئة تنافسية تسعى من خلالها الدول الأعضاء الحفاظ على حصصها السوقية وفرض سيطرتها على السوق، في هذا المبحث سنحاول شرح البيئة الخارجية التي تنشط فيها الأوبك وكيف تؤثر وتتأثر الأوبك في هذه البيئة، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الجزائر ومكانتها في المنظمة باعتبارها عضو هام في هذه المنظمة.

المطلب الأول: الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع).

تم إطلاق مصطلح "الشقيقات السبع" من قبل الإيطالي إنريكو ماتي (سياسي ورجل أعمال وإداري بارز في مجال إنشاء شركات صناعة النفط)، فهو أول من أعلن الحرب على هذه الشركات العملاقة التي سيطرت على معدلات الإنتاج والتكرير والتوزيع بنسبة كبيرة[1]، هي مجموعة من شركات النفط مملوكة من طرف بعض الدول الكبرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا عددها سبعة سيطرت على 80% من صناعة وتكرير النفط العالمية في فترة زمنية معينة، وهي:

- ✓ ستاندر أويل أوف نيوجرسي والتي عرفت بعدها باسم Exxon Operation.
- ✓ ستاندر أويل أوف كاليفورنيا والتي سميت لاحقا بـ Gulf Oil.
- ✓ شركة تكساكو Texaco Oil Company.
- ✓ شركة موبيل أويل Mobil Oil والتي تمتلكها ستاندر أويل أوف نيويورك.
- ✓ شركة سوكل أو شيفرون.
- ✓ شركة شل Shell الهولندية.
- ✓ شركة النفط البريطانية BP.

كما ظهرت شركات أقل حجما من الشقيقات السبع واصطلح عليها (المتطفلين) وكانت معظمها ذات طابع قومي مثل شركة النفط الفرنسية Companie Francaise du Petrole، وشركة النفط الإيطالية Ente Nazionele Idrocarbune.[2]

[1] ماهي الأخوات السبع النفطية القديمة والحديثة؟، الاقتصاد العربي، 12 نوفمبر 2020، على الرابط: https://bit.ly/3KNpOtT تاريخ الإطلاع: 20 فيفري 2021 على الساعة 10:29.

[2] غريب نوح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 112، 113.

ويوضح الشكل الموالي الشقيقات السبع الكبرى (seven sister):

الشكل رقم (II-05): يوضح الشقيقات السبع (seven sisters).

Source : www.economicarab.com

وسيطرت هذه الشركات العملاقة حتى عام 2000 على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقرب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط.

وقد ساهمت عوامل عديدة في سقوط هذه الشركات العملاقة التي كانت تحتكر السوق النفطية العالمية أهمها تأميم شركات النفط عن طريق نقل ملكية قطاع النفط إلى ملكية الدولة، ظهور شركات نفط ناشئة قوية مملوكة من طرف الحكومات في نهاية السبعينات في أمريكا اللاتينية لتتبعها في هذا المسار دولٍ آسيا وإفريقيا لتضع هذه الشركات قواعد جديدة في السوق النفطي العالمي وهو الوضع الذي أجبر الشركات العملاقة في إعادة النظر في سياستها وتعاملاتها مع دولها وما دعم من دور الشركات الوطنية هو تأسيس منظمة الأوبك وتأثيرها المتزايد في السوق النفطي العالمي.

وظهرت ما يسمى بالشقيقات السبع الجديدة New Seven Sisters، أغلبها شركات وطنية مملوكة للدول النامية على رأسها "غاز بروم" الروسية و"أرامكو" السعودية و"شركة النفط الوطنية" الفنزويلية

و"بتروناس" الماليزية إضافة إلى "بتروبرأس" البرازيلية وشركة "سي ن بي سيو" الصينية وشركة النفط الوطنية الإيرانية[1]. ونوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (II-02): يوضح الشقيقات السبع الحديثة (New seven sister).

الشركة	تأسيسها	مقرها	طاقتها الإنتاجية
أرامكو السعودية	شركة عالمية متكاملة الأنشطة في مجال النفط والغاز تم تأميمها عام 1988 تم تقدير قيمتها السوقية عام 2015 بحوالي 10 تريليون دولار وبالتالي تعد أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية.	يقع مقرها الرئيسي في الظهران	تمتلك الشركة القدرة على: – تكرير أكثر من 4 ملايين برميل يوميا. ✓ مصافي دولية مشتركة قدرة إنتاجية لـ 2.060 مليون ب/ي. ✓ مشاريع مشتركة محلية بقدرة إنتاجية لـ 1.108 مليون ب/ي. ✓ عمليات إنتاجية محلية مملوكة بالكامل للشركة بقدر إنتاجية 0.995 مليون ب/ي.
الشركة الوطنية الإيرانية	شركة وطنية تقوم بأنشطة الإنتاج والتوزيع للنفط والغاز، تأسست في عام 1948.	مقرها في طهران.	تقدر الطاقة الإنتاجية الحالية للشركة أكثر من 4 ملايين ب/ي، وتزيد عن 500 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا.
غازبروم الروسية	شركة مساهمة مفتوحة، تعد أكبر شركة استخراج للغاز الطبيعي، تم تأسيسها في عام 1989.	مقرها الرئيسي في موسكو.	قدر إنتاج الشركة من الغاز الطبيعي في عام 2011 إلى ما يصل 17%. أنتجت الشركة 32.3 مليون طن من النفط الخام.
بتروبراز البرازيلية	هي شركة شبه حكومية تقوم على أنشطة الاستخراج وتصنيع ونقل النفط في البرازيل وخارجها، تأسست في عام 1953.		في 2005 وصل ربح الشركة إلى 23.7 مليار دولار، وتعد بذلك أكبر أرباح الشركة منذ تأسيسها.
مؤسسة البترول الوطنية الصينية CNPC	هي شركة حكومية متكاملة للطاقة في الصين، تأسست في 17 سبتمبر 1988.	مقرها في منطقة دونغتشنغ في بكين، ولها فروع في 27 دولة في العالم.	يبلغ معدل إنتاجها اليومي من النفط حوالي 4.4 برميل، بحجم مبيعات سنوي حوالي 325 مليار دولار.
بتروناس الماليزية	هي شركة النفط والغاز في ماليزيا، تأسست عام 1974.	لها حضور في أكثر من 65 دولة.	تضيف قيمة إلى موارد النفط والغاز بطريقة التوازن، مع الأخذ بعين

[1] ماهي الأخوات السبع النفطية القديمة والحديثة؟، الاقتصاد العربي، 12 نوفمبر 2020، على الرابط: https://bit.ly/3qaZH8v تاريخ الإطلاع: 20 فيفري 2021 على الساعة 10:29.

			الاعتبار التجارية والبيئية والاجتماعية.
شركة النفط الوطنية الفنزويلية	هي شركة وطنية لها علاقة مع 2500 شركة أجنبية ووطنية في مجالات التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير.	لها 28 شركة في 21 دولة	لها اتفاقيات مع شركات عديدة تصل فيها مساهمتها إلى 60%.

المصدر: هبه المنسى، الأخوات السبع الجديدة تقود أسواق النفط، 2017/10/02، على الرابط: https://bit.ly/34Sa8Xe تاريخ الإطلاع: 20 فيفري 2021 على الساعة 12:12.

ويوضح الشكل الموالي تصنيف الشركات الكبر الحكومية وغير الحكومية في مجال النفط بإنتاج يقدر بملايين البراميل في اليوم لعام 2013:

الشكل رقم (II-06): يوضح تصنيف الشركات الكبرى الحكومية وغير الحكومية في مجال النفط بإنتاج يقدر بملايين البراميل في اليوم لعام 2013.

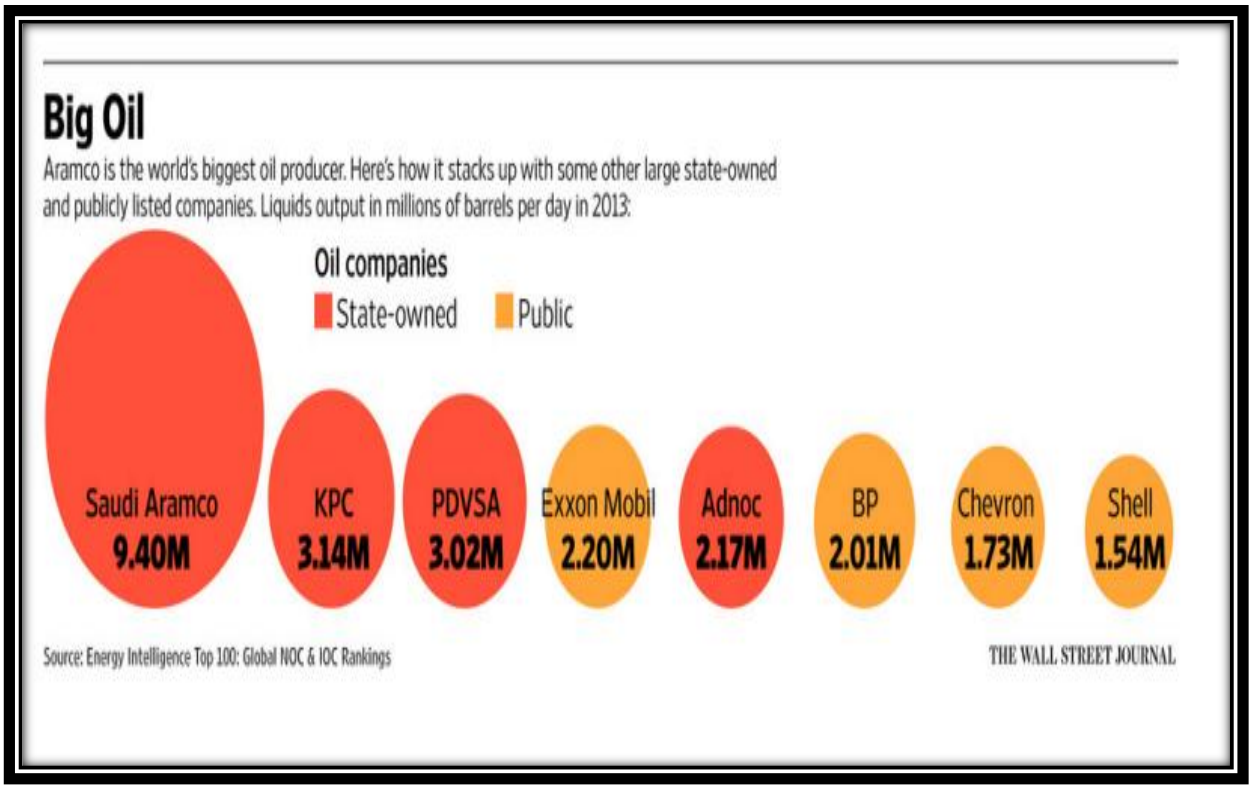

المصدر: ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 نوفمبر 2015، الدوحة، ص34. على الرابط: https://bit.ly/35YFtrQ

المطلب الثاني: الوكالة الدولية للطاقة (EIA).

يتميز سوق النفط العالمي بتفاعل عدة أطراف فيه من جهة العرض والطلب، فنجد من جهة الطلب الوكالة الدولية للطاقة وهي تسعى للمحافظة على مصالح الدول المستوردة للنفط الصناعية، وسنقوم من خلال هذا المطلب بتناول هذه الوكالة من خلال التعريف بها والتطرق إلى أهم أهدافها.

1-تعريف الوكالة الدولية للطاقة:

تم مواجهة إنشاء منظمة الأوبك من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط بتأسيس وكالة الطاقة الدولية في مؤتمر عقد في واشنطن في عام 1974 انبثق عنه إتفاقية الطاقة الدولية التي حددت نظاما جديدا لأمن الطاقة مبنيا على أساس التنسيق والتعاون بين الدول الصناعية المستوردة للنفط في حالة انقطاع الإمداد أو التهديد بقطعها، وأسست على إثرها الوكالة الدولية للطاقة كآلية لتحقيق هذه الأهداف، ويقع مقرها في الجهة الغربية من باريس وتضم 28 دولة صناعية منهم 14 دولة مؤسسة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، اليابان، النمسا، هولندا، كندا، الدنمارك، سويسرا، اسبانيا، السويد، ايرلندا، لكسمبرج، وتضطلع الوكالة بالمراقبة والتحليل المستمر لأسواق الطاقة وسياساتها وتقنياتها وأبحاثها[1].

إلا أن الهدف الأساسي وراء تأسيس هاته الوكالة هو توجهات الأوبك خلال السنوات (1971-1973) التي ترمي إلى رفع الأسعار وتنامي حركات التأميم في بعض دول الأوبك، بالإضافة إلى حظر النفط العربي في حرب نوفمبر عام 1973 وما نتج عنه من ارتفاع قياسي لأسعار النفط، وهو ما أدى إلى حصول هزة قوية في السوق النفط العالمية بالخصوص في سوق الاستهلاك المتعلقة بالدول الصناعية[2].

من أهم آليات هذه المنظمة هي الاعتماد على المخزونات الاستراتيجية سواء من الاحتياط أو من المخزونات التي تشرف عليها الدول، وتمتلك الدول الأعضاء حوالي 1.5 مليار برميل كاحتياطي يتواجد نصفه في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتفظ بحوالي 700 مليون برميل داخل 60 كهفا، إضافة إلى الصين والتي تخزن حوالي 500 مليون برميل في منشأة شيبوشي قرب البحر، وتم استخدام هذا المخزون ثلاث مرات وكان ذلك خلال أزمة الخليج 1990-1991، وفي 2005 تم أيضا الإستعانة بالمخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص الرهيب الذي عانت منه السوق نتيجة لإعصار كاترينا الذي ضرب

[1] غريب نوح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110، 111.

[2] رضا عبد الجبار سلمان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص110.

الولايات المتحدة الأمريكية، أما المرة الثالثة فكانت في سنة 2011 نتيجة الاضطرابات السياسية في ليبيا والتي عطلت إمداداتها من النفط[1].

2- أهداف الوكالة الدولية للطاقة:

وقد كان تأسيس وكالة الطاقة الدولية **IEA** من أخطر الإستراتيجيات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة سياسة الأوبك، حيث أنها سخرت شركاتها الكبرى من أجل خدمة الوكالة وتحقيق أهدافها، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:

- ✓ تبني سياسات ترشيد استخدام الطاقة، عن طريق التعاون بين الدول الأعضاء ومع الدول الصناعية الغير الأعضاء في هذا المجال.
- ✓ توفير نظام معلومات دائم مختص بكل ما يتعلق بسوق النفط العالمية.
- ✓ تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدامها.
- ✓ تكوين مخزن إستراتيجي ضخم من النفط الخام والمنتجات المكررة لحماية ومواجهة تذبذب العرض العالمي من النفط.
- ✓ السيطرة على العمليات التي تلي الإنتاج من طرف شركات المتعددة الجنسيات المملوكة من قبل الدول الصناعية الكبرى من أجل منع دول الأوبك المنتجة للنفط من استخدام النفط كأداة سياسية[2].

المطلب الثالث: مكانة الجزائر في منظمة الأوبك.

تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية وعربية من حيث المساحة، وهي منتج رئيسي للنفط الخام والغاز الطبيعي في إفريقيا كما أنها عضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) منذ عام 1969، بعد حوالي عشر سنوات من بدء إنتاج النفط الخام. عضويتها في الأوبك جاءت على خلفية امتلاكها عاشر أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي في العالم، وهي سادس أكبر مصدر للغاز وثالث أكبر احتياطيات من الغاز الصخري كما أنها تحتل المرتبة السادسة عشرة في احتياطيات النفط المؤكدة، ما يجعلها لها مكانة داخل منظمة الأوبك وأيضا على الصعيد العالمي في الجانب الطاقوي.

[1] غريب نوح، مرجع سابق، ص ص: 110، 111.
[2] رضا عبد الجبار مرجع سبق ذكره، ص110.

1- احتياطي الجزائر من النفط الخام داخل منظمة الأوبك لعام 2019:

تبلغ احتياطيات الجزائر من النفط نحو 12.2 مليار برميل، لكن هذه الاحتياطيات بقيت عند نفس المستوى بسبب مشاكل كبيرة في القطاع بالإضافة إلى عدم وجود مناخ استثماري مشجع لدخول الشركات النفطية العالمية. والجدير بالذكر أن الجزائر تعد أحد أعضاء التاريخيين في منظمة الأوبك التي أنشئت في عام 1960 وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1969، وكان هذا بعد إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سونطراك في عام 1963. وفي الشكل التالي نوضح نسبة احتياطيات النفط في الجزائر مقارنة بحصة باقي أعضاء منظمة الأوبك لعام 2019:

الشكل رقم (II-07): يوضح نسبة حتياطيات النفط في الجزائر مقارنة بحصة باقي أعضاء منظمة الأوبك لعام 2019.

(الوحدة: مليار برميل)

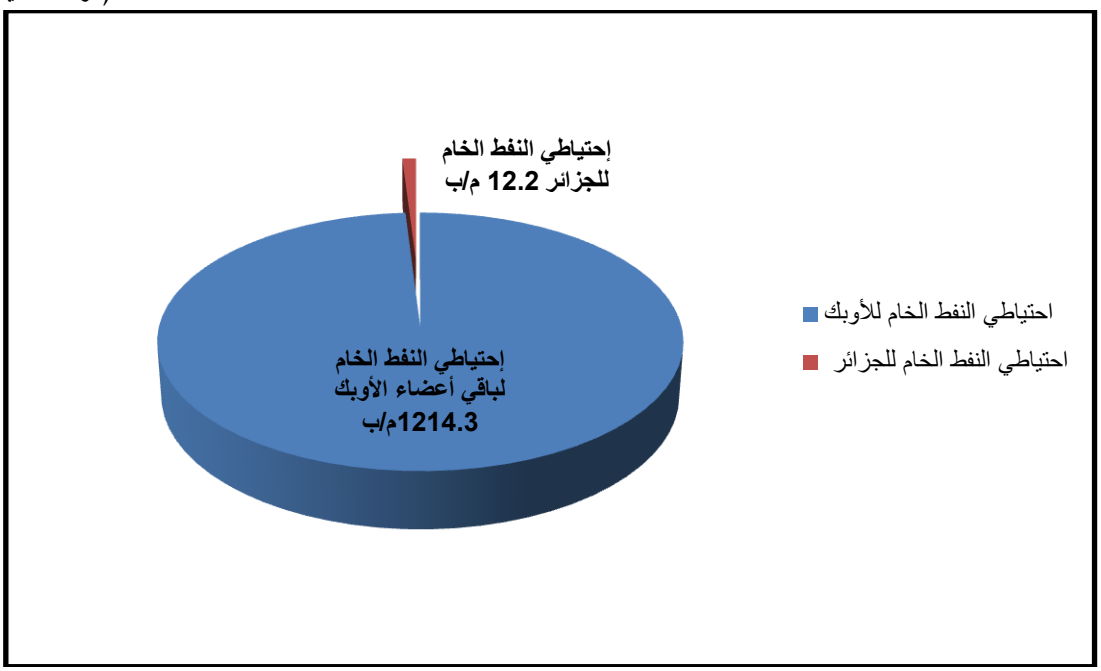

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: OPEC Annuel statitical bulletin 2020.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن احتياطيات الجزائر من النفط الخام تشكل حوالي 1% من إجمالي احتياطي منظمة الأوبك، ويرجع هذا كما تم ذكره سابقا إلى عدة عوامل منها نقص الاستثمارات في القطاع بسبب عدم توفر المناخ الجذاب للشركات النفطية العالمية التي تتخصص في عمليات البحث والتنقيب عن النفط، انخفاض مستوى تكنولوجيا المستخدمة في عمليات الاستكشاف، الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر خصوصا في العشرية السوداء والتي أثرت على نمو وازدهار القطاع.

من بين أهم الحقول النفطية الموجودة في الجزائر والتي تحوي على احتياطيات نفطية كبيرة نجد حقل حاسي مسعود الذي اكتشف عام 1956 وبهذا يعد أقدم حقل في الجزائر من حيث الاكتشاف، والذي يقع في الجزء الشرقي بالقرب من الحدود الليبية وتقدر احتياطيات هذا الحقل بنحو 3.9 مليار برميل، كما يوجد حقل المرك النفطي الذي يقع في ولاية إليزي على بعد 350 كلم من حقل حاسي مسعود، وحقل أورهود الذي يحتوي على احتياطيات نفطية تقدر بنحو 1.9 مليار برميل.

2- إنتاج النفط الخام في الجزائر داخل منظمة الأوبك لعام 2017:

يعود تاريخ الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر إلى بداية الخمسينيات، إذ اكتشف أول حقل للغاز الطبيعي عام 1954، تلاه اكتشاف أول حقل نفطي مهم وهو حقل حاسي مسعود عام 1956، بالإضافة إلى حقل الغاز الطبيعي، حاسي الرمل من نفس العام، كما تقع جميع حقول النفط في الجزائر في الجزء البري من البلاد، ويوضح الشكل التالي إنتاج الجزائر من النفط الخام مقارنة بحصة إنتاج باقي دول الأوبك لعام 2017:

الشكل رقم (II-08): يوضح إنتاج الجزائر من النفط الخام مقارنة بحصة إنتاج باقي دول الأوبك لعام 2017.

(الوحدة: برميل/اليوم)

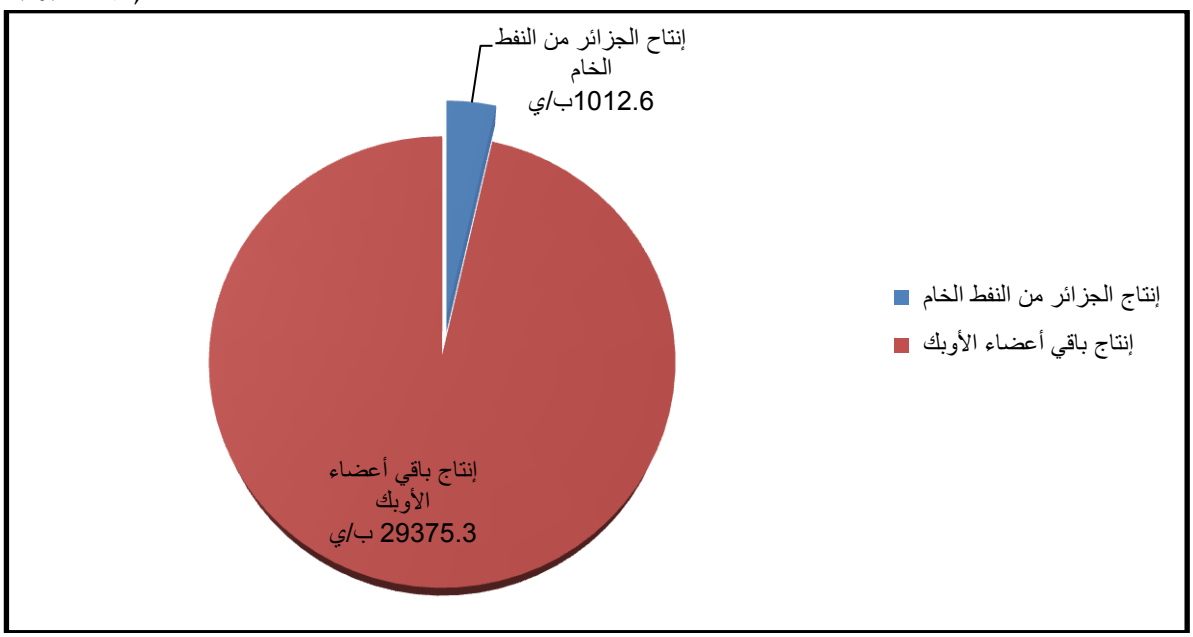

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: OPEC Annuel statitical bulletin 2020

من الشكل أعلاه نلاحظ أن كمية إنتاج الجزائر من النفط الخام يحتل مركز في وسط قائمة منتجي دول الأوبك، ويرجع انخفاض إنتاج النفط في الجزائر إلى الانخفاض المستمر في الاستثمار في قطاع النفط

والغاز، حيث تراجع إنتاج النفط من 1311.7 مليون برميل يومي عام 2004 إلى 1012.6 مليون برميل يومي عام 2019.

3- الغاز الطبيعي في الجزائر:

اكتشفت الجزائر أكبر حقل للغاز الطبيعي في حاسي الرمل عام 1956، كما تمتلك موارد ضخمة غير مستغلة من الغاز الصخري، في عام 1964 سلمت الجزائر شحنتها الأولى إلى بريطانيا وبالتالي أصبحت متصدرة قائمة أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، وإذا تطرقنا إلى احتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي فالجزائر تمتلك تقريبا 85 تريليون قدم مكعب متواجدة في حقل حاسي الرمل أي أكثر من نصف إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر، أما باقي الكمية فهي متواجدة متفرقة في حقول في مناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلاد[1]. كما تمتلك الجزائر موارد ضخمة غير مستغلة من الغاز الصخري، إذ تحتوي على 707 تريليونات قدم مربع من موارد الغاز الصخري القابلة للاستخراج عن طريق استعمال تقنيات حديثة، وهذه الكمية هي ثالث أكبر كمية بعد الصين والأرجنتين، إلا أن المشكل وراء عدم استغلال هذا المورد (الغاز الصخري) هو المعارضة الشعبية الكبيرة من سكان المنطقة لوجود آثار صحية وبيئية تصحب عملية استخراجه بالإضافة إلى بعد المواقع التي تحتوي على الغاز الصخري وأيضا نقص البنية التحتية وعدم توافر المياه التي تستخدم بشكل رئيسي في استخراج الغاز الصخري[2].

ويوضح الشكل الموالي إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2020):

[1] وحدة أبحاث الطاقة، الجزائر..ماذا تعرف عن أكبر دولة عضو في أوبك من حيث المساحة؟، موقع الطاقة، 26 أفريل 2021، على الرابط: https://bit.ly/3JgR17T تاريخ الإطلاع 30 أفريل 2021 على الساعة 16:57.

[2] Algeria-Oil and Gas –Hydrocarbons, Privacy Shield Framework, consulté sur le site : https://bit.ly/3tgfvZD 30 avril 2021 à 17 :11.

الشكل رقم (II-09): يوضح إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2020).

(الوحدة: مليار متر مكعب)

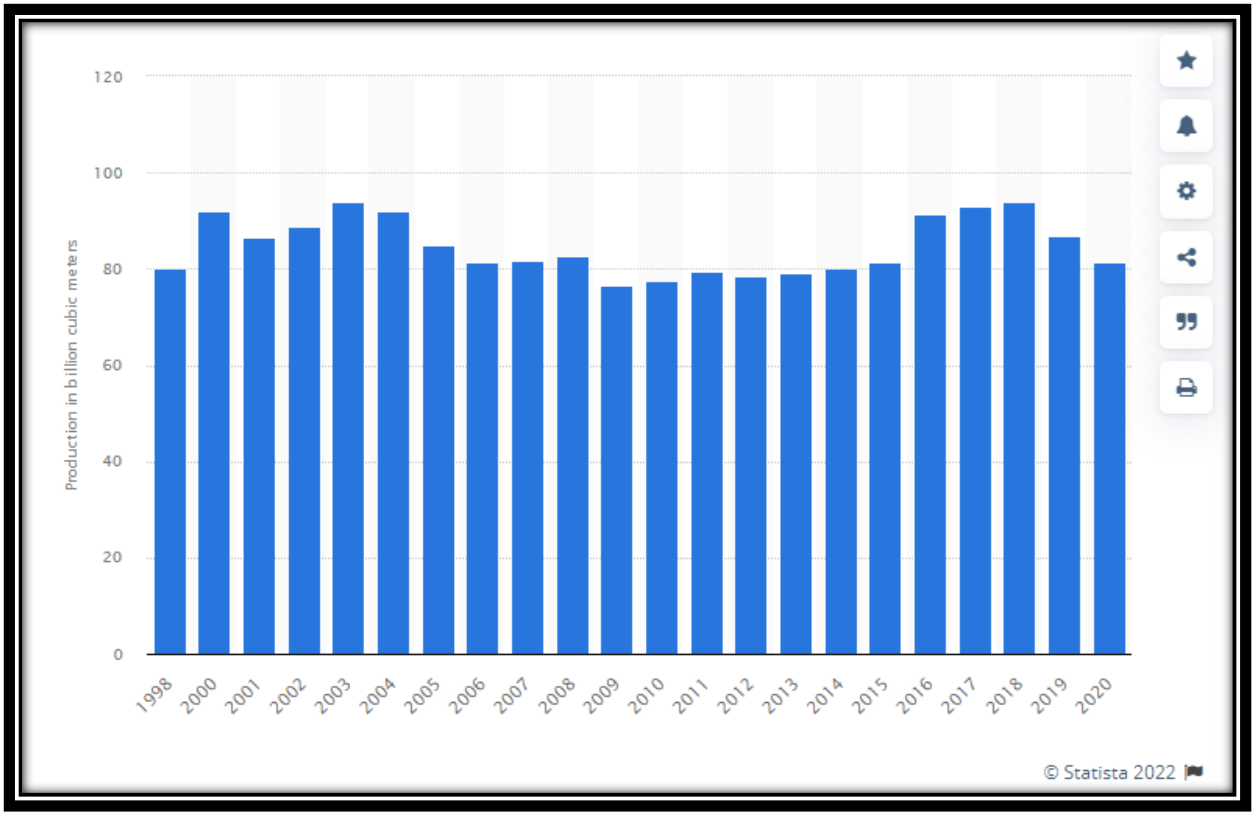

Source : www.statista.com

من خلال الشكل السابق والذي يوضح إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (1998-2020)، نلاحظ أن الجزائر تعتبر مورد جد هام في مجال إستخراج وإنتاج الغاز الطبيعي على المستوى العالمي حيث تتراوح طاقة إنتاجها بين 76 مليار متر مكعب إلى 96 مليار متر مكعب، وهذا ما يجعل الجزائر رائدة في إنتاج هذا المورد ويعزز مكانتها في منظمة الأوبك كونها عضو تاريخي فيها.

خـاتمة الفصــل:

في هذا الفصل تناولنا مكانة الأوبك في السوق النفطية العالمية، حيث حاولنا التعريف بهذه المنظمة وأهم الأهداف التي أنشأت من أجلها، كما سلطنا الضوء على أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الأوبك في عدة مناسبات منذ نشأتها، كما بينا الفرق بين منظمتي الأوبك والأوابك والعلاقة بينهما، بالإضافة إلى تقديم لأهم الأطراف التي تنشط في البيئة الخارجية للمنظمة، ثم مكانة الجزائر ضمن هذه المنظمة، ولقد استنتجنا من هذا الفصل ما يلي:

- ✓ منظمة الأوبك هي منظمة حكومية دائمة تضم 13 دولة، تمتلك 40% من الناتج العالمي من الخام و70% من الاحتياطي العالمي للنفط، جاءت المنظمة كرد فعل لسياسات الشركات الكبرى ومن أجل الحفاظ على مصالح وحقوق الدول المنتجة والمصدرة للنفط.
- ✓ عملت المنظمة على تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية وتفادي تقلبات أسعار النفط قدر الامكان من خلال عدة استراتيجيات كزيادة/تخفيض الانتاج من النفط.
- ✓ تضم منظمة الأوابك أعضاء الأوبك من الدول العربية وجاءت من أجل تحقيق التعاون بين هذه الدول، ولا تتدخل في النشاطات الهامة وهي إنتاج النفط وتسعيره والتي تمثل دور الأوبك، وبالتالي لا يتعارض دور الأوبك مع الأوابك بل تلتزم هذه الأخيرة بالقرارات الصادرة من الأوبك.
- ✓ أهم أطراف تنشط في البيئة الخارجية للمنظمة هي الشركات الكبرى (الشقيقات السبع) التي تمثل الدول الصناعية الكبرى كالو.م.أ، والوكالة الدولية للطاقة التي أسست من أجل الحفاظ على مصالح هذه الدول من خطر الأوبك.
- ✓ انضمت الجزائر إلى الأوبك في عام 1969، تشكل نسبة احتياطي النفط الخام في الجزائر حوالي 1% من إجمالي احتياطي الأوبك، أما الانتاج فيمثل حوالي 3.3% من إجمالي إنتاج الأوبك.

الفصـــل الثالـــث

سيـاسـات الإنفـاق الحكوميـة ومكانتـها فـي الاقتصـــاد الجـزائـــري

تمهيـــد:

تطورت نظرية النفقات العامة بتطور دور الدولة ووظائفها في الحياة الاقتصادية، فحسب المفهوم التقليدي فقد قدم العالم الاقتصادي آدم سميث أن دور الدولة اقتصر على القيام بالوظائف التقليدية والمتمثلة في الدفاع، الأمن والعدالة بالإضافة إلى بعض النشاطات الاقتصادية المحدودة التي تقتصر على خدمات المرافق العامة وبالتالي التمسك بمفهوم عدم التدخل في الحياة الاقتصادية. أما من وجهة النظر الحديثة في المالية العامة فقد توسعت مجالات النفقات العمومية نتيجة لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي أصبحت النفقات العمومية تؤثر وتتأثر بالنشاط الاقتصادي.

كما أن أهمية سياسات الانفاقية العمومية ظهرت من خلال هذا التطور لدور الدولة أي من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة، باعتبار أن النفقات العمومية في الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها النهائية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لماهية النفقات العمومية، ثم التركيز على تعريف النفقات الحكومية حسب المشرع الجزائري والسياسات الانفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي.
- المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي في الجزائر وطرق تمويله.
- المبحث الثالث: السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي.

ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي كانت ولازالت محل اهتمام الباحثين في مجال المالية العامة، والتي اعتبروها أحد القوانين التي تميز التطور الاقتصادي والاجتماعي، ونذكر أنه بعد الحربين العالميتين ازداد حجم النفقات العامة في شكلين وهي: زيادات المطلقة والتي تعني أن حجم الإنفاق العام يزداد من سنة إلى أخرى في ميزانيات الدول، وزيادات نسبية والتي تعني مقدار الزيادة في النفقات العامة بالنسبة لمقدار الزيادة الحاصلة بالمتغيرات الاقتصادية المهمة في البلد كالناتج القومي. وسنحاول في هذا المبحث تناول مفهوم النفقة الحكومية، تقسيماتها وأيضا ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: مفهوم النفقة الحكومية، قواعدها، حدودها.

تنبع أهمية النفقات الحكومية من الدور الذي تقوم به في الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر أداة للسياسة المالية التي تقوم من خلالها الدولة بمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وسنقوم من خلال هذا المطلب بتبيين مفهوم للنفقة الحكومية، قواعدها وحدودها.

1- مفهوم النفقة الحكومية:

التوسع في وظائف الدولة ومهامها المتمثلة أساسا في إشباع حاجات مواطنيها نتج عنه اتساع في حجم الإنفاق الحكومي وتعدد أنواعه، فتطور دور الدولة من الحارسة ثم إلى المتدخلة ومن ثم إلى الدولة المنتجة أدى إلى تزايد اهتمام المختصين في المالية بدراسة موضوع النفقات العامة كونها أداة رئيسية لتدخل الدولة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1-1- تعريف النفقة الحكومية: وردت عدة تعاريف حول النفقة الحكومية وفي الآتي نذكر بعضا منها:

تعرف النفقة الحكومية على أنها: "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعة المحلية) أو أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد إشباع حاجة من الحاجات العامة".[1]

[1] مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص193.

كما يمكن تعريفها أيضا بالنفقات التي عادة ما تتكبدها الحكومة لتوفير حاجات التي يحتاجها الأفراد، والمصاريف المتعلقة بعلاج الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وهي عادة تميل للزيادة بمرور الوقت نظرا لتطور الاقتصاد نتيجة زيادة نطاق أنشطتها[1].

وأيضا تعرف بأنها صرف مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها، ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[2]

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه: "مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات، بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يرسمها"[3].

1-2- **صور النفقة الحكومية:** يمكن إجمال صور النفقات الحكومية كالتالي[4]:

- المرتبات والأجور التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها وهيئاتها.
- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة وتبتغي من ذلك إلى إشباع الحاجات العامة.
- المساعدات المختلفة التي تؤديها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى الدول والمنظمات الأهلية والدولية.
- تسديد أقساط وفوائد الدين العام الذي تقترضه الدولة داخليا وخارجيا.

1-3- **أركان الإنفاق الحكومي:** تتمثل الأركان الرئيسية للنفقات الحكومية في[5]:

- الإنفاق العام مبلغ نقدي، حيث يتخذ شكل المبلغ النقدي وذلك بقيام الدولة لإشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح الإعانات الاقتصادية والاجتماعية.
- الإنفاق يصدر من شخص عام، أي أن تكون النفقة العامة صادرة من الدولة أو أحد أشخاصها، وهذا الوصف يشمل الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة التابعة لها.

[1] Bonmwa Tontu, Ishmael Ogboru, An Empirical Analysis of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, Journal of economics and development studies, vol 5, no 3, 2017, p4.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص122.

[3] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص19.

[4] محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص66.

[5] علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ليبيا، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2021، ص26.

- الإنفاق العام يهدف إلى إشباع حاجة عامة، بمعنى أن يكون الهدف هو تحقيق المنفعة العامة، فلكي يكون الإنفاق عاما يجب أن يقصد منه تحقيق منفعة عامة.

2- قواعد الإنفاق الحكومي:

إن التعريف بالنفقات الحكومية لا يقف عند حد بيان صورها وأركانها بل يتعدى ذلك إلى حتمية بيان القواعد والضوابط التي تحكم الإنفاق الحكومي، وهناك ثلاثة قواعد رئيسية تحكم الإنفاق الحكومي للدولة نذكرها كما يلي:

2-1- قاعدة تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة: تعني قاعدة تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، أن تهدف النفقة العامة إلى تحقيق منفعة قصوى بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات الحكومية هو تحقيق المنفعة العامة[1]. ويعد هذا المبدأ أو القاعدة من بين الخصائص الأساسية لسياسة الإنفاق الحكومي خاصة في ظل تزايد وتوسع الحاجات واختلافها من وقت لآخر ومن بيئة وأخرى، وهذا ما يوجب على الدولة المفاضلة بين المشاريع حسب حاجة المجتمع لها وما تحققه من منفعة جماعية[2].

كما يشترط في هذه القاعدة ضبط وتحكم في النفقات الحكومية من أجل تسيير المرافق العامة بأقل التكاليف من خلال تجنب التبذير في الأموال العامة ولا يكون الإنفاق بدون مبرر، فالتبذير في صرف المال العام يضعف من ثقة ومصداقية الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب الضريبي وتحقيق هذه الوفرة من النفقات يتطلب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان حصول الدولة على احتياجاتها بأقل التكاليف وهذا يفسر شكل الإجراءات المتعقلة بعملية الإنفاق الحكومي[3].

2-2- قاعدة الاقتصاد في النفقة: وتعني تجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق بدون مبرر مهم، ومن جهة أخرى الابتعاد عن الشح في النفقات الحكومية خاصة عند وجود منفعة

[1] خبابة عبد الله، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص65.

[2] محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، الجزء الأول، 1979، ص ص: 56-57.

[3] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص53.

ودواعي مهمة ومبررة للإنفاق أي باختصار تقوم هذه القاعدة على الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير في نفس الوقت[1].

حتى يتم تطبيق هذه القاعدة يتطلب وجود مجتمع واعي ساهر على مصلحته العامة، وإدراكه بأهمية الإنفاق الحكومي وأن ثروات الدولة هي لجميع أفراد المجتمع وأن التبذير والإسراف يكون على حساب رفاهية بقية أفراد المجتمع وأن الموارد الاقتصادية محدودة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القاعدة تستدعي وجود رقابة إدارية وتشريعية شديدة في الدولة تراقب النفقات وتكشف عن أوجه التبذير والتصرفات الغير سليمة، وتحاسب على سوء التصرف في الأموال العامة مع فرض العقوبات اللازمة لكل حالة[2] لتحقق الرشد في الإنفاق الحكومي وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف.

2-3- قاعدة الترخيص المسبق: وتعني أن لا يتم صرف أي مبلغ من الأموال العامة، إلا إذا سبق ذلك موافقة تامة من الجهات الحكومية المختصة، خاصة وأن هذ المبالغ المجبرة بالترخيص هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة كالمبالغ المخصصة لإقامة المشاريع العمومية الضخمة التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، ومنه لدى هذه القاعدة أهمية كبيرة إذ تعتبر ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين والتأكد من استمرارية تحقيقهما من خلال تقنين ومراقبة كل الأنشطة المالية للدولة[3].

3- حدود الإنفاق الحكومي:

يتم تحديد حجم النفقات الحكومية لأي دولة من خلال مجموعة من الاعتبارات الموضوعية التي لها علاقة وطيدة بالدولة نفسها وفي فترة زمنية محددة، باعتبار أن حجم النفقات الحكومية المناسب لدولة ما قد لا يصلح لدول أخرى بحكم الاختلافات الموجودة على عدة أصعدة منها الاقتصادية والاجتماعية، أيضا بالنسبة لنفس الدولة خلال مراحل وأزمنة مختلفة.

3-1- **دور الدولة:** يؤثر دور الدولة بشكل كبير في تحديد حجم النفقات الحكومية،إذ أن الوظائف التي تقوم بها يقف ويستلزم هذه النفقات، فمثلا كان يتمثل دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع، وكلمة متوازنة في التصور الإسلامي معناها الأخذ من كل مكونات

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص67.

[2] أحمد إبراهيم الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص184.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص68.

الرفاهية بقدر ملائم دون تفريط أو إفراط، كما تعني تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع[1]. وفيما يلي سنوضح مراحل التطور التي مرت بها الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين:

3-1-1- **الدولة الحارسة:** جاءت تسمية الدولة الحارسة من الدور التي كانت تقوم به الدولة في القرنين 18 و19، إذ اقتصرت الدولة آنذاك في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا والذي يدور حول النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية، وانعكس هذا الدور على السياسة المالية من خلال تكوين سياسة محايدة مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات دون أن يكون لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[2].

3-1-2- **الدولة المتدخلة:** تزداد أهمية النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة التي تتولى توجيه الاقتصاد القومي، حيث تقوم بالإضافة إلى وظائفها التقليدية بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها ببعض المشروعات الانتاجية والسيطرة على الآثار الضارة الناشئة عن الدورات الاقتصادية، ومحاولة تثبيت قيمة النقود وتنمية الاقتصاد القومي، وتقديم الخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة ولا سيما الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود هادفة من ذلك إلى تقليص حدة التفاوت بين الفئات الاجتماعية[3].

3-1-3- **الدولة المنتجة:** السلبيات التي ظهرت في تطبيق النظام الاقتصادي الحر نتج عنها ظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بالبلدان الرأسمالية، حيث تسببت في حدوث ثورة أكتوبر 1917 في روسيا، التي أتت بأفكار أساسها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وبهذا أصبحت الدولة المسؤول الأول عن الإنتاج والتوزيع ومن خلالها أطلق عليها تسمية "الدولة المنتجة"، وانعكس دور الدولة المنتجة أساسا على المالية العامة وبالتحديد على النفقات العامة التي ازداد نطاقها وتطور بشكل كبير[4].

[1] محمد سحنون، الاقتصاد الإسلامي الوقائع والأفكار الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص208.
[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70، 71.
[3] محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص89.
[4] أحمد إبراهيم الجبير، مرجع سبق ذكره، ص187.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة.

أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى توسع دائرة النفقات العامة وتقسيماتها، وسنحاول من خلال هذا المطلب التفصيل في أنواعها أو تقسيماتها حسب أهدافها، طبيعتها، حسب تكرارها في الميزانية، حسب نطاق سريانها، كالتالي:

1- حسب أغراضها (أهدافها): تصنف النفقات العامة حسب أغراضها إلى[1]:

1-1- **النفقات العامة الإدارية:** وهي النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة كرواتب وأجور العاملين في الإدارات العمومية ومستلزمات الإدارات، بالإضافة إلى النفقات المخصصة للتطوير وتكوين الجهاز الإداري من أجل أدائه للخدمة العامة على الوجه المطلوب، وأيضا النفقات المخصصة لتحقيق الأمن الداخلي وتواصل العلاقات الخارجية.

1-2- **النفقات العامة الاجتماعية:** وهي النفقات الواجبة التي تمكن الجهات المختصة من القيام بالخدمات الاجتماعية، كالمنح التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، والمبالغ الموجهة للخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي.

1-3- **النفقات العامة الاقتصادية:** وهي النفقات المخصصة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من قبل الدولة ويطلق عليها بالنفقات الاستثمارية، كالاستثمارات العمومية الضخمة والمتنوعة والمنح والإعانات الاقتصادية والتي تهدف من خلالها أساسا إلى زيادة الإنتاج القومي.

1-4- **النفقات العامة المالية:** وهي النفقات المخصصة لتسديد أقساط الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

1-5- **النفقات العامة العسكرية:** وتتضمن هذه النفقات، نفقات تجهيز القوات المسلحة للدولة ودعمها، الرواتب وأجور الجنود والعاملين في قطاع الدفاع الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج العسكرية والتسليح في أوقات السلم والحرب.

2- حسب تأثيرها في الإنتاج الوطني (حسب طبيعتها): تقسم النفقات العمومية حسب طبيعتها إلى:

2-1- النفقات الحقيقة (Real expenditure): تشمل النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على رؤوس أموال إنتاجه واستهلاكية أو سلع وخدمات، ومثالها الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة للعاملين والموظفين في الإدارات الحكومية مقابل الخدمات التي يقدمونها، وكذلك ما ينفق لشراء

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص: 113، 114.

مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات لتسيير شؤونها والقيام بأعمالها المختلفة، كالإنفاق على التعليم والصحة والدفاع[1] وبالتالي تكاد تكون النفقات الحقيقية هي النفقة الوحيدة في المالية التقليدية[2].

2-2- **النفقات التحويلية (transfer expenditure)**: النفقات التحويلية هي النفقات التي لا يترتب عليها مقابل مباشر، أي بمعنى آخر تساهم هذه النفقات في إعادة توزيع الدخل حيث تقوم الدولة بموجبها تحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع إلى الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، وتشمل الإعانات الاجتماعية وهو من الأدوات التي تتميز به المالية الحديثة[3]. وفيما يلي نذكر أنواعها[4]:

2-2-1- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** تهدف لتحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق مثل تعويضات البطالة، إعانات تعليم والصحة، السكن، العجز والشيخوخة، إعانات دعم الاستهلاك..

2-2-2- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** كالإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية، أو لبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض نفقات الإنتاج، وتصريف المنتجات بأثمان منخفضة تكون في غالبيتها سلع أو خدمات ضرورية.

2-2-3- **النفقات التحويلية المالية:** مثل أقساط فوائد الديون العامة، الرواتب، تعويضات الحروب.

3- **حسب دوريتها (تكرارها في الميزانية):** تقسم النفقات العامة حسب دوريتها إلى:

3-1- **النفقات العادية (النفقات العامة الجارية):** وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة من سنة إلى أخرى في ميزانية الدولة، ولا يقصد بالتكرار ثبات مقدار النفقة كل سنة، فقد تتغير قيمتها بالزيادة والنقصان، كمرتبات الموظفين ويقصد بالتكرار هنا ليس تكرار حجم نفقاتها فهي قد تتغير بالزيادة أو النقصان من سنة إلى أخرى، بل تكرار نوعها في الميزانية الحكومية[5].

3-2- النفقات غير العادية (النفقات العامة الاستثمارية): وهي نفقات لا تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية الدولة، ولكن يتم اللجوء إليها عند الحاجة فقط كإنشاء المشروعات العامة وصيانتها، نفقات الكوارث وغيرها.

---

[1] يونس ميلاد منصور، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994، ص ص: 28،29.

[2] علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ليبيا، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2021، ص ص: 28، 29.

[3] مرجع نفسه، ص ص: 28، 29.

[4] أحمد إبراهيم الجبير، مرجع سبق ذكره، ص202.

[5] يونس ميلاد منصور، مرجع سبق ذكره، ص31.

وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل النفقات العادية وعلى القروض العامة لتمويل النفقات الغير العادية، كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري (النفقات العادية) والتوسع في الإنفاق الاستثماري (النفقات الغير عادية)[1].

وفقا لبارو (Barro, 1991)، تساهم النفقات الغير عادية (الاستثمارية) بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق في الإنتاج المملوك للدولة، ومن جهة أخرى يجد أن النفقات العادية لها آثار معطلة للنمو[2].

4- حسب نطاق سريانها: تنقسم النفقات العامة حسب نطاق سريانها إلى[3]:

4-1- **النفقات الوطنية أو القومية:** وهي عبارة عن نفقات ذات طابع قومي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الدولة أو الحكومة المركزية القيام بها، مثل نفقات القضاء والدفاع والأمن.

4-2- النفقات المحلية أو الإقليمية: وهي النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى القيام بها الولايات والمجالس المحلية، كتوزيع الماء والكهرباء داخل الإقليم.

5- **حسب آثارها الاقتصادية:** تقسم النفقات العامة من حيث آثارها الإقتصادية إلى[4]:

5-1- **النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي:** وهي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملوها المستفيدون من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة كخدمات الماء والكهرباء.

5-2- **النفقات العامة المولدة:** وهي النفقات التي تولد ميزات اقتصادية للمجتمع فيرتفع من خلالها الدخل القومي كنفقات التعليم العام والصحة العامة، وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي.

5-3- **النفقات العامة المنتجة:** وهي النفقات التي تولد ارتفاع في الدخل القومي، وعادة تتعلق بالخدمات المعمرة كتشييد الحدائق والمنتزهات العامة، وهي غير قابلة للاستهلاك الذاتي.

ومن جهة أخرى نجد **النفقات الغير منتجة** وهي النفقات الزائدة عن الحاجة كنفقات التسليح التي تتجاوز الحدود الطبيعية.

---

[1] علي منصور سعيد عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28، 29.

[2] Fatima Boussalem, Zina Boussalem, Abdelaziz Taiba, The relationship between public spending on health and economic growth in Algeria: Testing for Co-integration and causality, International journal of business and management, Vol 2(3), 2014, p27.

[3] ناشد زوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص45.

[4] مرجع نفسه، ص ص: 46-49.

5-4- **النفقات العامة الحكومية:** ويقصد بها النفقات الحالية التي تنفقها الدولة من أجل تفادي نفقات أكبر في المستقبل، مثلا تقديم إعانات حالية للأطفال من أجل تطويرهم وجعل لهم مكانة في المجتمع عندما يكبرون وبالتالي تفادي الإنفاق أكبر في حالة الكبر بدون ما يقدموا قيمة مضافة في المجتمع.

5-5- **النفقات العامة الاستثمارية:** ويقصد بها النفقات التي تؤدي إلى انتعاش اقتصادي من خلال إنشاء ثروات جديدة، كالإنفاق على معدات وتجهيزات جديدة لزيادة النشاط الإنتاجي، لذا وجب على جميع الدول وخاصة النامية الاهتمام بالنفقات الاستثمارية باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية.

أول من لفت الانتباه لظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر (A.Wagner)، وهذا من خلال قيامه بدراسة حول النفقات العامة وأسباب تزايدها، وكنتيجة لهذه الدراسة استنتج فاجنر وجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الإنفاق للدولة مع تطور الاقتصادي للدولة، وقام بصياغة قانون سمي بقانون فاجنر مفاده أنه كلما حققت الدولة زيادة في معدل النمو الاقتصادي تبعها ذلك زيادة في مستوى الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي[1].

وازداد الحديث عن ظاهرة تزايد الإنفاق العام من قبل الباحثين خصوصا بعد الحرب العالميتين الأولى والثانية، إذ ازداد الإنفاق العام بشكل واضح في معظم ميزانيات دول العالم، منها من كانت زيادات مطلقة والتي تعني أن حجم الإنفاق العام يزداد من سنة إلى أخرى في ميزانيات جميع دول العالم، وأخرى كانت زيادات نسبية وتعني مقدار الزيادة في النفقات العامة بالنسبة لمقدار الزيادات الحاصلة بالناتج القومي أو الدخل القومي.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات الحكومية:

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الرقم الحسابي للنفقات الحكومية دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وبالتالي فهي لا تتعدى إلى أن تكون مجرد زيادة رقمية. وفيما يلي نذكر الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذه الزيادة:

[1] ناشد زوزي، مرجع سابق، ص63.

1-1- **انخفاض قيمة النقود:** لقد أصبح انخفاض قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، حيث أن تدهور القدرة الشرائية للنقود كثيرا ما يؤدي إلى تضخم أرقام الميزانية، وهذا يكون من خلال أن الدولة لكي تحصل على نفس القدر من السلع والخدمات عليها أن تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار، ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الأساسي في الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية في العصر الحديث، فالتضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول[1].

2-1- **تغيير أساليب المحاسبة الحكومية:** يؤدي تغير القواعد والأساليب الفنية في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات الحكومية، بحيث تكون هذه الزيادة هي مجرد زيادة ظاهرية وليست حقيقية، حيث كان الانتقال من الموازنة الصافية التي تتم بخصم النفقات من الإيرادات المحصلة مباشرة وتوريد المبالغ الصافية وإدراجها في الموازنة الإجمالية بحيث أنها لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة[2] مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها، هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات ما أدى بغالبية الدول في العصر الحديث إلى إتباع مبدأ الوحدة أو عمومية الميزانية العمة يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الميزانية العامة، ما أدى إلى ظهور نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، وبالتالي فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغيير الطرق المحاسبية المالية في الميزانية الحديثة[3].

3-1- **إتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:** يؤدي اتساع إقليم الدولة وكذلك الانفجار السكاني بشكل مباشر إلى اتجاه النفقات الحكومية نحو الزيادة، إلا أن هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية نظرا لأنها لم تؤدي إلى زيادة في معدل نصيب الفرد من الخدمات وبالتالي من الإنفاق الحكومي[4]، وبالتالي يتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في النفقات الحكومية إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في النفقات، حيث يتم تقسيم النفقات الحكومية الحقيقية على عدد السكان في فترة من فترات التطور الديموغرافي[5].

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، 2008، ص57.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات، ط6، الجزائر، 2015، ص92.

[4] محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص104.

[5] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص86.

2- الأسباب الحقيقة لتزايد النفقات الحكومية:

وتعني الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الرقم الحسابي للنفقات الحكومية، والناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، مع ثبات رقعة الدولة وعدد سكانها، هناك مجموعة من الأسباب التي تحدث زيادة في النفقات الحقيقية للدولة نوجزها فيما يلي:

2-1- **الأسباب الاقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى زيادة النفقات الحكومية نجد[1]:

2-1-1- **تطور وظائف الدولة وزيادة تدخلها:** حيث أدت التطورات الاقتصادية في القرنين 19 و20، إلى توسع وظائف الدولة وزيادة تدخلها في عدة قطاعات من أجل تحقيق عدة أهداف منها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأزمات، وبالتالي تجاوزت الوظائف التقليدية التي فرضت عليها في مرحلة الدولة الحارسة.

2-1-2- **زيادة حجم الدخل الوطني:** يترتب على زيادة حجم الدخل الوطني زيادة النفقات الحكومية من أجل تحسين مستوى رفاه المجتمع، والتوسع في إقامة المشاريع والمرافق العامة، كما أن المنافسة الاقتصادية الدولية تساهم في زيادة النفقات الحكومية من خلال زيادة حجم الإعانات وصور الدعم للمشروعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

2-2- **الأسباب الاجتماعية:** أدت الهجرة الواسعة للسكان من الريف إلى المدن إلى إنشاء المراكز الصناعية والتوسع في نطاق المدن وبالنتيجة الزيادة في النفقات الحكومية المخصصة للتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء، حيث أن حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف وهي تزايد مستمر مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي ولا سيما النفقات التحويلية لتخفيف حدة التفاوت في الدخول والعدالة في التوزيع[2].

2-3- **الأسباب الإدارية:** أدى التوسع في دور الدولة وزيادة نشاطها في جميع المجالات وتدخلها في كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها إلى اتساع جهازها الإداري ورافق زيادة عدد العاملين فيه، وهو ما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي والذي بدوره أدى إلى زيادة التكاليف والأعباء العامة مثل إنشاء المرافق الإدارية والخدمية لتغطية حاجات الأفراد[3]. ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات الحكومية سوء التنظيم الإداري والذي من مظاهره ازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة

[1] شليحي الطاهر، غربي يسين سي لاخضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، الصفحة 53-69، 2019، ص ص: 57، 58.

[2] محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، 2003، ص103.

[3] مرجع نفسه، ص103.

في معظم الدول المتخلفة وما يزيد الوضع سوءا انخفاض إنتاجية العاملين في أجهزة الدولة وكفاءتهم خصوصا في القطاعات التي تعتمد على كثافة عنصر العمل وما يؤدي إلى الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين الذي يدفع إلى زيادة نفقات الأجور والرواتب وهو ما يطلق عليه قانون باركن سون[1].

2-4- **الأسباب المالية:** يرجع تزايد النفقات العامة إلى أسباب مالية يمكن حصرها في:

- سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدول إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لتغطية عجز ايراداتها، مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد المترتبة عنها أيضا.
- وجود فائض في الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية[2].

2-5- **الأسباب السياسية:** تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية، وأيا كانت الفلسفة التي يقوم عليها نظام الدولة فقد أصبح الإنفاق على التنظيمات السياسية المختلفة والمجالس المحلية، والانتخابات والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي، يؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق العام، كما أن التوسع في العلاقات الدولية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للبعثات والممثليات الدبلوماسية، بالإضافة إلى أشكال أخرى من النفقات الناتجة من التعاون الدولي (إعانات ومساعدات لمعالجة الكوارث والأزمات ...)[3].

2-6- **الأسباب العسكرية:** إن للأسباب العسكرية دور أساسي في زيادة النفقات الحكومية وهذا بالنظر لأهميتها حيث أن الدولة هي وحدها الموكلة بتنفيذها، وتنطوي زيادة النفقات العسكرية إلى تحقيق المنفعة العامة من خلال توفير شعور الآمان للمواطنين[4]، كذلك تعتبر الحروب من أهم أسباب الزيادة في النفقات الحكومية في العصر الحديث فتعاقب الحروب وضخامة تكاليفها أدى إلى ارتفاعها حوالي ثلاثة أرباع النفقات العامة ونصف الدخل في الدول الكبرى خلال سنوات الحرب ومن جهة أخرى ما يتبع الحرب من دفع التعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من المحاربين وأسر الشهداء ونفقات إعادة الأعمار لما دمرته الحرب[5].

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص87.
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص69.
[3] شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص58.
[4] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص93.
[5] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، 2008، ص62.

المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي في الجزائر وطرق تمويله.

يعد الانفاق الحكومي أحد الأدوات المهمة في السياسة المالية التي تعتدها الجزائر من أجل تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتناول الانفاق الحكومي حسب المشرع الجزائري تقسيماته وأيضا ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي حسب المشرع الجزائري وتصنيفاته.

يعتبر الإنفاق الحكومي احدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، وبالتالي تضمن الدولة زيادة فعالية أدائها المالي من خلال تحكمها في نفقاتها الحكومية بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من قبلها، وسنستعرض في هذا المطلب الإنفاق الحكومي من وجة نظر المشرع الجزائري.

1- تبويب الانفاق الحكومي في الجزائر حسب المشرع الجزائري:

ترتبط عملية تبويب الإنفاق الحكومي بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا، ولقد تطورت عملية التبويب بتطور دور الدولة الاقتصادي، حيث ارتبط التبويب الاداري بدور الدولة التقليدي، ومع التطور الاقتصادي للدولة ظهر هنالك التبويب الاقتصادي، بالإضافة إلى التبويب الوظيفي[1].

1-1- **التبويب الإداري:** يعد التبويب الإداري أقدم المعايير المعتمدة في تبويب النفقات في الجزائر وبحسب نص المادة 20 من القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية: "توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤوليات العملية المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار" ثم يتم توزيعها على القطاعات حسب طبيعتها[2].

[1] نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص244.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، العدد 28، الصادرة بتاريخ، 1984/07/10، ص42.

1-2- **التبويب الوظيفي:** في إطار هذا التبويب يتم تقسيم الاعتمادات المخصصة في موازنة الدولة إلى مجموعات حسب الوظائف التي تقوم بها الحكومة، ومن خلالها يتم تحديد حجم الإنفاق الحكومي لكل وظيفة، وهنا تقسم وظائف الدولة في الجزائر إلى:

1-2-1 **الخدمات العامة:** وهي خدمات تخص سيادة لدولة، وتخص عدة وظائف نذكر منها: العدل، الشرطة، الدفاع.

1-2-2 **الخدمات الاجتماعية:** وتخص الوظائف الأساسية والضرورية للحياة في الدولة، منها الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي..

1-2-3 **الخدمات الاقتصادية:** المتعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية، الصناعة، الفلاحة، البنية التحتية...

1-2-4 **النفقات المشتركة:** القروض، الفوائد المترتبة على الدين العام..

1-3- **التبويب الاقتصادي:** يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب التبويب الاقتصادي إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية (21/90) بحيث نصت على ما يلي "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخص بها".[1] في هذا التصنيف يوجد مكونين أساسين، وهما:

1-3-1 نفقات التسيير dépenses de fonctionnement (النفقات الجاريةcourantes dépenses):

هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير في أربع عناوين كما جاءت في المادة 24 قانون المالية لعام 1984 ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب.. إلخ. و منه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني .فهذا النوع من النفقات أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوازرية في الميزانية العامة[2]، و تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[3]:

[1] نسرين كزيز، مرجع سبق ذكره، ص245.

[2] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص64.

[3] خليفي سامية، أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص ص: 21، 22.

أ. **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

- **الفقرة الأولى:** احتياط الدين.
- **الفقرة الثانية:** الدين الداخلي، الدين العائم.
- **الفقرة الثالثة:** الديون الخارجية.
- **الفقرة الرابعة:** الضمانات.
- **الفقرة الخامسة:** النفقات المحسومة من الإيرادات.

ب. **تخصيصات السلطات العمومية:** وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:

- **الفقرة الأولى:** رواتب العمل.
- **الفقرة الثانية:** المعاشات والمنح العائلية.
- **الفقرة الثالثة:** المعاشات والأعباء الاجتماعية.
- **الفقرة الرابعة:** المستخدمون –المعدات– تسيير المصالح.
- **الفقرة الخامسة:** المستخدمون وأعمال الصيانة.
- **الفقرة السادسة:** المستخدمون إعانات التسيير.
- **الفقرة السابعة:** المستخدمون النفقات المختلفة.

ت. **النفقات الخاصة بوسائل الإنتاج:** تشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، وتتضمن مصاريف المستخدمين (أجور، مرتبات، معاشات ....)، معدات ومصاريف صيانتها، إعانات التسيير، النفقات المختلفة.

ث. **التدخلات العمومية:** متعلقة بالتحويلات مثل تلك المتعلقة بدعم أسعار بعض السلع للمحافظة على القدرة الشرائية ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

- **الفقرة الأولى:** التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعة المحلية.
- **الفقرة الثانية:** الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- **الفقرة الثالثة:** تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.
- **الفقرة الرابعة:** النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

- **الفقرة الخامسة:** النشاط الاقتصادي وإعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

1-3-2نفقات التجهيز dépenses d'équipement (النفقات الرأسمالية dépenses en capital):

تمت الإشارة إلى النفقات الاستثمارية في القانون 84-17 في المادة 35: "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة للدولة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث إلى هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال"[1].

نفقات الاستثمار توزع على حسب القطاعات الاقتصادية كما تمت الإشارة في المواد 36 و37 و38 من نفس القانون فنجد[2]:

- قطاع المحروقات
- قطاع الصناعة التحويلية.
- قطاع الطاقة و المناجم.
- قطاع الفلاحة و الري.
- قطاع الخدمات .
- قطاع التربية والتكوين.
- قطاع المباني ووسائل التجهيز.
- قطاعات أخرى.

ولقد تواصل العمل بالقانون 84-17 كقانون منظم لقوانين المالية حتى السنوات الأخيرة وبالتحديد في سنة 2018 تاريخ صدور القانون العضوي المنظم لقوانين المالية ونظرا للتطورات التي شهدها الساحة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 84-17، العدد 28، الصادر في 10-08-1984.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 84-17، العدد 28، الصادر في 10-08-1984.

الاقتصادية والسياسية الجزائرية خلال هذه الفترة اضطرت الحكومة إلى إجراء العديد من التعديلات على القانون بموجب مجموعة من النصوص أهمها:

القانون 88-05 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير 1988، بحيث تضمن القانون تعديلات مباشرة على القانون 84-17 في إطار قوانين الإصلاح الاقتصادي وجاء هذا القانون لتكريس عملية الفصل بين مالية الدولة ومالية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كانت تتلقى إعتمادات من الخزينة العمومية ويتعلق الأمر بتعديل بالمواد 8، 03، 11، 20، 38، 40، 70، 76 ويغلي القانون 88-05 المواد 41، 42، 67 من القانون 84-17[1].

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر.

سعيا من الحكومة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري وزيادة النمو من خلال عدة برامج اقتصادية، رفعت الحكومة قيمة النفقات العامة خلال عدة مناسبات، حيث ما أدى إلى زيادة النفقات هو التطورات الحادثة على الصعيد الاجتماعي وما نتج عنها من زيادة في رواتب الموظفين والتحويلات الاجتماعية قصد امتصاص غضب الشعب ومحاولة البقاء بعيدا عن التحولات السياسة التي شهدها الوطن العربي من نزاعات وتوترات سميت بالربيع العربي.

كان لارتفاع عائدات النفط آثار كبيرة على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر (أو في الدول المصدرة للنفط)، حيث تحتل الإيرادات النفطية بهذه الدول جزء كبير من إجمالي إيرادات الحكومة (الحكومات)، ما سمح لها بزيادة نفقاتها، إلى أن ارتفاع عوائد النفط لا يمثل العامل أو السبب الوحيد لزيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر فهناك أسباب أخرى نوجزها في العنصر الموالي:

1- أسباب تزايد الانفاق الحكومي في الجزائر:

بما أن الجزائر دولة ريعية فتنطبق عليها ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي، ويرجع سبب هذه الظاهرة في الجزائر عدة عوامل:

[1] فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص262.

1-1 **عوامل سياسية وعسكرية:** كان حتميا على الجزائر غداة الاستقلال أن تعالج الاقتصاد الوطني من آفات اجتماعية واقتصادية عدة كالفقر والأمية والبطالة وغيرها وأن تسعى جاهدة بكل الطرق لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومن أجل تحقيق كل ذلك عمدت الدولة إلى التوسيع في حجم التوظيف العمومي الذي ولد عنه توسيع في الجهاز الإداري للهيئات العمومية. وكان لتطور الفكر السياسي في الجزائر السبب الرئيسي في الانتقال إلى مبادئ الاشتراكية ثم التوجه إلى النظم الديمقراطية، وهو ما أدى إلى زيادة مجال تدخل الهيئات العمومية وتوسع وظائفها وبالتالي حدوث زيادة في حجم النفقات العامة، العمل بالنظام الديمقراطي أدى ظهور عدة أحزاب سياسية يسعى كل منها إلى جذب أكبر فئة من الشعب خلال المنافسات الانتخابية وهو ما ينتج عنه زيادة في حجم الإنفاق الحكومي، من جهة أخرى انتشار القيم اللأخلاقية بين أفراد الهيئات العمومية كالرشوة واختلاس المال العام أدى إلى زيادة حجم النفقات العمومية.

تهتم الجزائر بالقطاع العسكري وهو ما جعل النفقات العسكرية من أهم الأسباب التي ترفع من النفقات الحكومية فهي تعتبر أكبر النفقات في الدولة وتزداد سنويا، وخاصة في السنوات التسعينيات أين ساءت الأوضاع الأمنية في البلاد، بالإضافة على الأوضاع الغير المستقرة في حدود الدولة والتي تستلزم الجاهزية الدائمة لقوات الجيش من أسلحة والمدخرات من أجل التصدي لأي تهديد خارجي.

2-1 **عوامل اجتماعية:** مع مرور الزمن ازداد دور الحكومة الجزائرية وتضاعفت نفقاتها نظرا لاتساع النشاط الإجتماعي العمومي والذي يرتبط أساسا بزيادة الكثافة السكانية وأيضا زيادة الوعي الاجتماعي وزيادة معدلات التمدن كما أن الظروف الاجتماعية التي تعاني منها فئة كبيرة من الشعب ألزم الحكومة الجزائرية إلى وضع برامج اجتماعية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ذوي الدخل الضعيف والشرائح الهشة ويضمن التكفل التام والجيد لهذه الفئات من طرف الدولة. من جهة أخرى في سياق الضمان الاجتماعي وفرت الحكومة الجزائرية وسائل وخدمات لتحسين الظروف الاجتماعية منها توفير المؤسسات التعليمية والإستشفائية العمومية المجانية بالإضافة إلى المنح التي تقدمها في أشكال متنوعة وهذا ما يعني تزايد النفقات العامة، ولكون المجتمع الجزائري النسبة أكبر منه هي فئة الشباب فهذا يدل على وجوب توفير له مؤسسات تعليمية وتكوينية ورياضية بالإضافة إلى توفير مناصب شغل لهذه الفئة من أجل التقدم بالاقتصاد الوطني وتحسين القدرة الشرائية والمستوى المعيشي.

3-1 عوامل اقتصادية ومالية: من أجل تجسيد مرحلة الإقلاع الاقتصادي في الجزائر كان ضروري توسيع القطاع العام وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني عن طريق جعل المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ استراتيجياتها فمحدودية القطاع الخاص وعدم تطوره من جهة وأيضا ضخامة المشاريع التنموية من حيث قدرة التنفيذ وضخامة الغلاف المالي من جهة أخرى ألزم على الدولة رفع معدل الاستثمار للقطاع العام. كما أن تكلفة نظام الدعم العام في الجزائر هي أحد الأسباب المهمة لتزايد النفقات العمومية خاصة بما يتعلق دعم المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، إلا أن هذه الإستراتيجية المتعلقة بالدعم غير مجدية وهذا كون أن أكثر الفئات المستفادة من هذا الدعم هم أصحاب الدخول المرتفعة وبالتالي فشكل الجهات المختصة في توجيه الدعم، بالإضافة إلى أن أعباء الدين العام الذي لجاءت له الجزائر في سنوات الثمانيات –التي كان توجيهه غير ناجح حيث لم يتم استخدامه في استثمارات وفي قطاعات انتاجية بل تم توجيهه إلى الاستثمار العمومي ذو العائد المنخفض وأيضا تمويل الاستهلاك– كانت له حصة كبرى من إجمالي النفقات العامة. من جهة أخرى ارتفاع أسعار النفط أدى إلى تزايد الإيرادات العامة التي تجر مباشرة الإنفاق نحو الارتفاع، خصوصا أن الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات الجباية البترولية في تمويل نفقاتها، وبالتالي أي تغير في أسعار النفط في الأسواق النفط العالمية يؤثر بصفة مباشرة على إيرادات العامة حيث ارتفاع عائدات النفط يولد فائض في رصيد الموازنة العامة وهو ما يحفز الدولة إلى زيادة والتوسيع في حجم الإنفاق العام[1]. عامل آخر يؤثر على حجم النفقات العامة في الجزائر ويدفعها إلى الارتفاع هو ارتفاع معدلات التضخم مع تدهور سعر صرف الدينار.

2- متطلبات الحد من ظاهرة تزايد النفقات العمومية في الجزائر:

إن ظاهرة تزايد النفقات العمومية مشكل يؤرق كل البلدان، وعموما مسألة القضاء على هذه الظاهرة نهائيا غير ممكن وبالتالي تتجه جميع الدول إلى تقليصها والتخفيف من حدتها خصوصا من جانب الزيادة الظاهرية، من خلال:

2-1 ترشيد الإنفاق العام: من خلال الرفع من فعالية الإنفاق العمومي بالقدر الذي يسمح الزيادة في قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، وتقليص مصادر الإسراف إلى أدنى المستويات، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الترشيد يجب أن تشمل هذه العملية تحديد

[1] براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، 2017، ص ص: 118-120.

هذه الأهداف بدقة مع تحديد تكلفة كل هدف مع ضرورة ضمان شمولية العملية لجميع النفقات وعند كل المستويات في الدولة أي بداية من الحكومة إلى غاية الإدارات العمومية.

2-2 تعزيز الرقابة على النفقات العامة: من أجل ضمان السير الجيد لعملية ترشيد النفقات العامة، يجب على الدولة إعطاء واسع الصلاحيات لجانب الرقابة المالية مع عصرنتها، وأن تكون الرقابة على المشاريع العمومية مراقبة دقيقة لجميع تكاليفها ومقارنتها مع نسب إنجازها من أجل تفادي تبذير نفقات أخرى لها علاقة بإعادة تقييم هذه المشاريع، وتجدر الإشارة أن التنظيمات الخاصة بتسيير مشاريع التجهيز العمومي تنص على عدم تجاوز نسبة 20% فيما يخص عملية إعادة التقييم وهو ما يخالف الواقع في معظم المشاريع التي جاوزت نسبة تقييمها الضعف.

3-2 مراجعة نظام الدعم والتحويلات الاجتماعية: ويقصد بنظام الدعم تخصيص الدولة اعتمادات مالية في الميزانية العامة موجهة للدعم الاجتماعي كدعم أسعار بعض المواد الأساسية حيث قدر في عام 2019 بـ 20% من مجموع النفقات العامة، على الرغم من جهود الدولة في إصلاح هذا النظام إلا أنه مازال يعاني من نقائص تحول دون استفادة الفئات الهشة وذات الدخل المحدود من هذا الدعم وهذا بسبب أن الدعم موجه لجميع المواطنين دون النظر إلى مستوى دخلهم، وكخطوة نحو تصحيح هذا النقص باشرت الحكومة عام 2017 في إعداد بطاقة وطنية لهذه الفئات المعوزة لكن لم يعلن عن نتيجة هذا الإجراء لغاية الآن.

4-2 إصلاح شامل للمالية العامة في الجزائر: إن أبرز ما يميز هذا الإصلاح هو الانتقال من ميزانية الأرقام إلى ميزانية الأهداف التي تتميز بوضع برنامج لتقييم أداء المالية العامة من أجل معرفة الأسباب التي تعيق عملية تقدير وتنفيذ النفقات العامة، وتماشيا مع سياسة إصلاح المالية العامة في الجزائر عمدت الحكومة في 02 سبتمبر 2018 إلى إصدار القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية، ومن أجل المواصلة في الاتجاه الصحيح نحو إصلاح المالية العامة في الجزائر يجب أن يحتوي على قوانين أخرى متعلقة خصوصا بقانون الصفقات العمومية والقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية[1].

[1] وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020، ص ص: 120،121.

المطلب الثالث: طرق تمويل النفقات الحكومية في الجزائر.

يحتاج الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى مصادر تمويل كبيرة ومتنوعة من أجل زيادة فعاليته أكثر في تطبيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وسنتناول في هذا المطلب المصادر الأساسية لتمويل الإنفاق الحكومي بصفة عامة، وأيضا أهم مصادر تمويل النفقات العامة في الجزائر.

1- مصادر تمويل الانفاق العام:

يتجاوز في بعض الأحيان الإنفاق العام الإيرادات العامة، وهو ما ينجم عنه عجز في الموازنة العامة، ويتم تغطية هذا العجز الموازني عن طريق:

1-1 **الاقتراض من الجمهور:** سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين من خلال بيع الدولة لأوراق مالية في صورة سندات حكومية أو أذنونات خزانة يقوم الجمهور بالاكتتاب فيها، ولا يترتب على ذلك زيادة في العرض النقدي في المجتمع.

2-1 **الاقتراض من البنك المركزي:** من خلال شراء البنك المركزي لسندات الحكومة بشيكات مسحوبة عليه، ومن ثم يقوم بطبع المزيد من النقود لتغطية قيمة القروض، وبالتالي يزيد العرض النقدي في المجتمع، ويطلق على هذه الطريقة بسياسة التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز.

3-1 التمويل الخارجي: في ظل عدم كفاية المدخرات الوطنية وقلة مصادر التمويل المحلية، تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج سواء حكومات أجنبية أو منظمات دولية، ويتم ذلك إما في شكل منح أو قروض ميسرة أو تفضيلية[1].

2- أهم مصادر تمويل النفقات العامة بالجزائر:

تتعدد المصادر التمويلية للنفقات العامة في الجزائر، وسنتطرق إلى أهم هذه المصادر التي تساهم بنسبة كبيرة في عملية التمويل، وهي كالتالي:

[1] مريم لسبع، دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص231.

2-1 الجباية العادية كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة:

2-1-1 **تعريف الجباية العادية:** تمثل الجباية العادية مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية[1].

في إطار إصلاح النظام الموازني وعصرنته، أصدرت الحكومة الجزائرية عن طريق وزارة المالية إطار الإنفاق للأمد المتوسط (CDMT)، ليكون وسيلة للبرمجة والتخطيط والميزانية في المدى المتوسط، وفيما يلي نذكر الأهداف التي أنشأ من أجلها:

- تثبيت وتقوية استدامة السياسات العمومية، بتأكيد توافق أثرها الموازني المستقبلي مع كل المتاحات المالية للدولة.
- زيادة فعالية الموارد الموازنية عن طريق الربط بين الموازنة السنوية والاستراتيجيات القطاعية وتقوية علاقتهما.
- توفر للمسيرين القدرة على برمجة الموازنة لأكثر من سنة، بالإضافة تضمن التنسيق بين مختلف مكونات الموازنة.
- توفير ظروف مناسبة وجيدة لإعداد قانون المالية من خلال القدرة على المفاضلة بين القطاعات.

من أجل القدرة على مواصلة تمويل النفقات العامة خصوصا فيما يتعلق بجانب نفقات التسيير يتوجب على الحكومة الجزائرية توسيع موارد الجباية العادية، إعادة دراسة كل ما يتعلق بالضرائب والرسوم خاصة الرسوم الجمركية من أجل تقليص الواردات من السلع والخدمات التي أخذت فاتورتها بالتزايد سنة بعد سنة والتي تعد أحد أسباب زيادة النفقات العامة المقيمة بالعملات الأجنبية وبالتالي تسجل عجز كبير في الميزان التجاري من جهة وتآكل احتياطي العملة الصعبة من جهة أخرى[2]. ويوضح الشكل الموالي تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

[1] محمد أمين قمبور، مصباح حراق، أثر ايرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، مارس 2021، ص22.

[2] إسماعيل صاري، مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل إنتشار جائحة كورونا، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص184.

الشكل رقم (III-01): يوضح تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

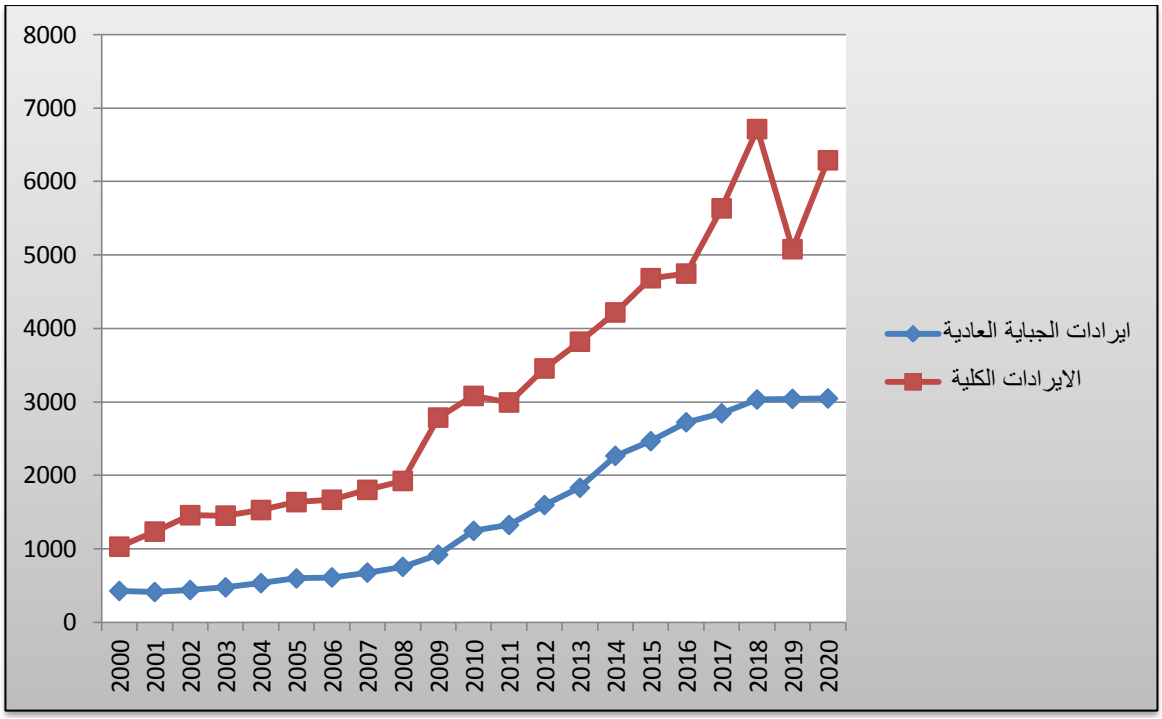

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (03) وباستخدام برنامج Exel.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن حصيلة الجباية العادية ارتفعت من حوالي 426 مليار دج عام 2000 إلى حوالي 3046.86 مليار دج عام 2020، وهذا راجع إلى مجموعة من الاصلاحات التي قامت بها الدولة في النظام الجبائي وهو ما انعكس بالإيجاب بالنسبة لمعدلات الحصيلة الجبائية العادية التي ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بنسبة الجباية النفطية التي انخفضت في عدة فترات نتيجة الصدمات النفطية التي أثرت على مستويات الإيرادات بالانخفاض وأيضا على نسبتها من إجمالي ايرادات الجباية. وتتكون الجباية العادية من[1]:

- الضرائب المباشرة: التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.
- حقوق التسجيل والطابع: وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الادارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية.

[1] سايح جبور علي، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص255.

- الضرائب غير المباشرة: وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسم على الاستهلاك الخاص.
- الضرائب الجمركية: المقصود بها هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط بل تمتد من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية كفرض رسوم على المنتجات المستوردة الأجنبية للتقليل منها. ويوضح الجدول التالي تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة (2000-2020):

الجدول رقم (III-02): يوضح تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

مكونات حصيلة الجباية العادية / السنوات	حواصل الضرائب المباشرة	حواصل التسجيل والطابع	حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	حواصل الضرائب غير المباشرة	حواصل الجمارك	إجمالي الجباية العادية
2000	108.75	15.67	207.89	0.56	92.97	425.84
2001	93.90	17.80	201.41	0.6	97.67	411.38
2002	99.55	18.5	210.91	0.55	109.34	438.85
2003	110.15	19	227.70	0.7	118.34	475.89
2004	124.28	20.5	241.96	0.75	144.81	532.3
2005	147.46	21.03	279.66	0.8	147.98	596.93
2006	168.14	21.61	303.09	0.85	117.08	610.77
2007	201.31	21.47	331.67	0.9	120.75	676.11
2008	278.80	26.0	327.70	1.0	121.3	754.8
2009	321.8	31.0	417.6	1.0	149.6	921.0
2010	508.60	37.80	526.30	1.5	170.30	1244.5
2011	560.70	39.70	562.20	1.5	160.40	1324.5
2012	677.73	43.77	639.67	2.0	232.58	1595.75
2013	903.00	49.40	649.20	1.5	228.30	1831.4
2014	866.12	59.30	853.33	3.0	485.70	2267.45
2015	947.95	76.50	920.26	4.0	517.00	2465.71
2016	1058.22	89.73	1014.38	5.0	555.35	2722.68
2017	1297.66	114.98	1047.60	9.56	345.57	2845.37
2018	1391.7	136.8	1097.11	10.0	397.40	3033.02
2019	1453.91	108.54	1120.08	10.0	348.87	3041.41
2020	1428.44	93.94	1182.63	47.15	294.69	3046.86

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

2-2 مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة:

تعتبر الجباية البترولية أحد أهم المصادر التمويلية للميزانية العامة للدولة، وما يعطيها هذه الأهمية هو نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية والتي تتراوح بين 35% إلى حوالي 60% من إجمالي الإيرادات، وفيما يلي سنفصل أكثر في تعريف الجباية البترولية، أنواعها، وتطورها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

2-2-1 **تعريف الجباية البترولية:** يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة، ونظرا للخصوصية التي تتمتع بها الجباية البترولية والتي تميزها عن باقي الإيرادات الجبائية فهي تخضع لقانون خاص بها[1]، وتضم الجباية البترولية نوعين من الضرائب[2]:

- **ضرائب مفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف):** كضريبة حق الدخول وضريبة حق الإيجار.
- **ضرائب مفروضة في مرحلة الاستغلال:** كضريبة حق الدخول من أجل الانتاج، ضريبة حق الايجار في مرحلة الاستغلال، الإتاوة والضريبة على الدخل وتختلف هذه الضرائب بنسبها ومكوناتها من دولة لأخرى، وتسعى الدولة المنتجة للنفط لفرض هكذا ضرائب من أجل زيادة مداخيلها وأيضا من أجل فرض سيطرة الدولة على النشاط النفطي.

2-2-2 **تطور الجباية البترولية في الجزائر:**

كل الإيرادات والنفقات في الجزائر ترتبط ارتباطا شديدا بتقلبات حصيلة الجباية البترولية كمصدر أساسي للإيرادات العامة والتي ترتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، فلكما إرتفع سعر النفط زادت قيمة الجباية النفطية وهو ما يساهم في تمويل أكثر لميزانية الدولة ونفقاتها. وفي الشكل الموالي سنبين تطور قيمة الجباية النفطية في الجزائر كنسبة من إجمالي الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2020):

[1] سايح جبور علي، عزوز علي، مرجع سابق، ص256.
[2] مريم لسبع، مرجع سبق ذكره، ص232.

الشكل رقم (III-02): يوضح تطور نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

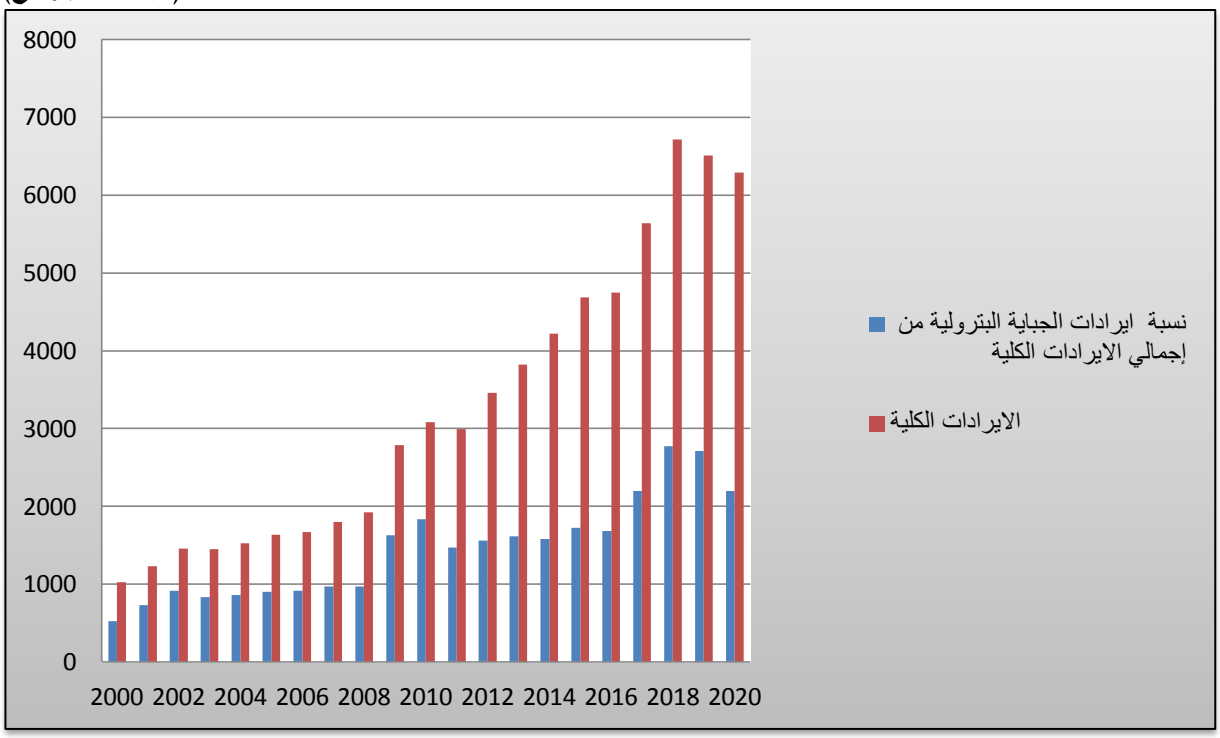

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04) وباستخدام برنامج Exel.

نلاحظ من خلال الشكل السابق عدة نقاط أساسية نوجزها في التالي:

- تساهم الجباية البترولية بنسب عالية جدا في إجمالي الإيرادات العامة، خصوصا في السنوات التي عرفت فيها ارتفاع كبير في أسعار النفط، حيث عرفت فترة الطفرة النفطية التي امتدت إلى غاية عام 2008 ارتفاع في نسبة مساهمة الجباية البترولية التي تراوحت بين 50% و62% وقد قدرت أعلى نسبة في عام 2002 بـ 62.86%.
- بلغت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2018 قيمة 2776.2 مليار دج وهي أعلى قيمة مطلقة للجباية البترولية خلال فترة الدراسة، وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار النفط والذي بلغ متوسطه 71.3 دولار/البرميل.
- خلال الفترة 2006-2016 سجل تراجع محسوس لنسب مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة قدرت ما بين 35.44% إلى 59.57% وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى السوق النفطية

وامتدت آثارها للسنوات، ثم الأزمة النفطية منتصف سنة 2014 وامتدت هي الأخرى آثارها لسنوات موالية.

- نستنتج أن هناك علاقة طردية بين إيرادات الجباية البترولية والايرادات الكلية، وهذه العلاقة ناتجة عن المكانة المهمة والأساسية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، إلا أن الجباية البترولية تبقى مورد غير مستقر يخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3-2 الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الإيرادات" كمصدر لتمويل النفقات العامة:

غالبا ما تواجه البلدان المنتجة للنفط "لعنة الموارد" الناتجة عن تقلب الموارد واستنفادها وعدم اليقين فيها، تقوم بعض البلدان بإنشاء صندوق لعائدات النفط كآلية لتقليل تأثير الإيرادات المتقلبة على الحكومة والاقتصاد[1] من خلال التحوط من تقلب أسعار النفط ونضوب الموارد في المستقبل[2].

يمكن للبلدان المنتجة للنفط أن تتجنب الآثار الغير مرغوب فيها الناتجة عن تقلب عائدات النفط عن طريق الصناديق الثروة السيادية، من خلال استخدام موارد هذه الصناديق في زيادة الإنفاق الرأسمالي عندما يكون الاستثمار الخاص منخفض، ويمكن أيضا أن تستخدم حكومات هذه الدول عائدات هذه الصناديق لزيادة التكامل بين رأس المال المادي ورأس المال البشري مثل تحسين النظام القضائي وحقوق الملكية ورأس المال البشري ما سينتج عن ذلك زيادة عوائد الاستثمار ذات التأثيرات الإيجابية عن تراكم رأس المال[3].

أظهرت تجارب العديد من منتجي النفط أن إدارة هذه الأموال تمثل تحديا، حتى بموجب القواعد المالية الحكيمة كما هو الحال في النرويج. التقلبات المتزايدة يمكن أن تُطلع صانعي السياسات على أهمية صناديق السيادية ومدى نجاحها في عزل الإنفاق عن الإيرادات المتقلبة[4].

كما أن فهم استجابات الإنفاق الحكومي للتغيرات في أسعار النفط وتقلبها المتزايد يمكن أن يطلع صانعي السياسات على أهمية صناديق التثبيت ومدى نجاح هذه الأموال في عزل الإنفاق عن الإيرادات المتقلبة.

[1] Davis, J. M., Ossowski, R., Daniel, J., & Barnett, S. (2001). Stabilization and savings funds for nonrenewable resources: Experience and fiscal policy implications. International Monetary Fund occasional paper, 205.

[2] El Anshasy, A.A. and Bradley, M.D., 2012. Oil prices and the fiscal policy response in oil exporting countries. Journal of Policy Modeling 34, 5, 605–620, p606.

[3] El Anshasy Amany, Mohaddes Kamiar, Nugent B. Jeffrey, Oil, Volatility and Institutions : Cross-country evidence from major oil producers, Cambridge working papes in economics 1523, EPRG working paper 1513, energy policy research group, University of Cambridge, 6 july 2015, p17.

[4] Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries, Journal of policy modeling, 34, 2012, 605-620, p606.

2-3-1 **تعريف الصناديق السيادية:** تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: "صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق الأهداف وطنية[1] والممولة إما باحتياطيات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية دخول أخرى".[2]

وتتمثل الدوافع في إنشاء الصناديق الثروة السيادية في الحاجة للتخفيف من الآثار السلبية للمرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية وتقليل تقلبات النمو، عن طريق حماية الإنفاق العام من خلال الإدارة السليمة والرشيدة للعائدات النفطية الغير متوقعة، حيث تعمل هذه الإيرادات المحولة للصندوق الثروة السيادي على تسهيل الإنفاق الحكومي عن طريق تعويض فترات التراجع بفترات التوسع في دورة الأعمال[3].

إن النمو السريع لصناديق الثروة السيادية من حيث الحجم والعدد يبرز كقضية عالمية رئيسية، إذ أن قضية الصناديق السيادية ليست جديدة فيعود تاريخ إنشاء أول صندوق ثروة سيادي للدولة في الواقع في فيفري 1953 من قبل دولة الكويت، بهدف استثمار عائدات النفط وتقليل اعتماد الكويت على مورد واحد محدود والذي تمت إدارته من خلال مكتب في مدينة لندن، وفي عام 1982 تم تأسيسه رسميا ككيان حكومي عام يسمى هيئة الاستثمار الكويتية (KIA) تحت إدارة الهيئة العامة للاستثمار[4]. ويوضح الجدول الموالي الصناديق السيادية لدول منظمة الأوبك:

[1] Liu. Q, Sovereign Funds. Handbook of Key Global Financial Markets, Institutions, and Infrastructure, elsevier ,2013, pp 575–583, p5750.

[2] علي منصور سعيد عطية، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] Mennaa Youghourthene, Oukaci Kamal, Etude de l'efficacité des fonds souverains à stabiliser les dépenses publiques –Cas d'un panel de pays exportateurs de pétrole-, revue nouvelle economie, vol 11, Num 02, 2020, pp 357-377, p366.

[4] Overview of KIA. Kuwait Investment Authority.2013. Retrieved from: http://www.kia.gov.kw/En/About_KIA/Overview_of KIA/ Pages/OverviewofKIA.aspx

الجدول رقم (III-04): يوضح الصناديق السيادية لدول منظمة الأوبك.

الدول	العدد	أسماء الصناديق السيادية	المصدر
البحرين	1	ممتلكات القابضة	النفط
ليبيا	1	المؤسسة الليبية للاستثمار	النفط
قطر	2	مكتب قطر للاستثمار	النفط
		جهاز قطر للاستثمار	
الكويت	1	الهيئة العامة للاستثمار	النفط
الإمارات العربية المتحدة	9	شركة الاستثمارات البترولية الدولية	النفط
		جهاز الإمارات للاستثمار	
		مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	
		شركة مبادلة للاستثمار	
		شركة مبادلة للتنمية	
		مجلس أبوظبي للاستثمار	
		الشارقة لإدارة الأصول القابضة	
		الوطنية القابضة	
		جهاز أبوظبي للاستثمار	
السعودية	**2**	صندوق الاستثمارات العامة	النفط
		الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني	
العراق	**1**	صندوق تنمية العراق	النفط

Source : Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI).

2-3-2 تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

في عام 2000 أدخلت الدولة الجزائرية قاعدة مالية جديدة من خلال إنشاء صندوق لتحقيق الاستقرار في عائدات الهيدروكربونات، المعروف باسم صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، كان الهدف الأولي من خلال إنشائه هو تحويل فائض العوائد النفطية الاستثنائية في هذا الصندوق حتى يمكن الاعتماد عليها عندما ينخفض سعر النفط بشكل مؤقت إلى ما دون السعر المرجعي الثابت في الميزانية، وهذا يجعل إمكانية تقليل عجز الميزانية وتجنب الأزمات المحددة للضرر للاقتصاد الجزائري خلال فترات انهيار أسعار النفط[1].

[1] Kafi Farida, Akli Zakia, L'économie algérienne à la lumiére des retournements du marché pétrolier : entre leçons du passé et défis d'un avenir incertain, revue Afak Ilmia, Volume 12, Num 01, 2020, p10.

ويعرف صندوق ضبط الموارد بأنه حساب من حسابات التخصيص الخاص مفتوح في كتابات الخزينة يقيد فيه الايرادات الخاصة بالفائض في الجباية النفطية عن ما هو مقدّر في قانون المالية وكل الايرادات المتعلقة بسير الصندوق أما في جانب النفقات فيقّيد فيه ضبط النفقات وتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة وكذا الدين العمومي، وقد تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" بناء على القانون رقم 2000/02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 [1] والتي نصت على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب:

- **في باب الإيرادات:**

- فوائض الجباية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

- **في باب النفقات:**

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.

ولقد تم إجراء بعض التعديلات منها في قانون المالية لسنة 2004[2] والذي تضمن تعديل جانب تمويل الصندوق وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة 66 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003.

وكان آخر تعديل يتعلق بأهداف الصندوق من خلال أمر رقم 06-04 مؤرخ في 5 جوان 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006[3] حيث نصت المادة رقم 25:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 2000/02 مؤرخ في 27 يونيو 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، العدد 37، ص7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 03-22 مؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن تعديلات قانون المالية لسنة 2004، المادة 66، 2004، ص22.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 06-04، المؤرخ في 5 جوان 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006،العدد 47، المادة 25 ، 2006، ص 80.

- **في باب الإيرادات:**

- فوائض الجباية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

- **في باب النفقات:**

- تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.
- تخفيض المديونية العمومية.

من خلال نص المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 نستنتج بعض الملاحظات الهامة حول هذا الصندوق:

- إن صندوق ضبط الإيرادات (الموارد) هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية.
- إن وظائف الصندوق حددت أساسا على ما يلي:
  - امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
  - تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
  - تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي قد حان سدادها والتسديد المسبق للمديونية العمومية[1].

إن مصادر تمويل الصندوق، هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

3-3-2 تطور استخدام أرصدة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني وتخفيض الدين العمومي:

سنقوم من خلال ما يلي بتحليل تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات واستخداماته خلال فترة الدراسة (2000-2020):

[1] خليفي سامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 150، 151.

الشكل رقم (III-03): يوضح استخدام أرصدة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية وتسديد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2017).

(الوحدة: مليار دج)

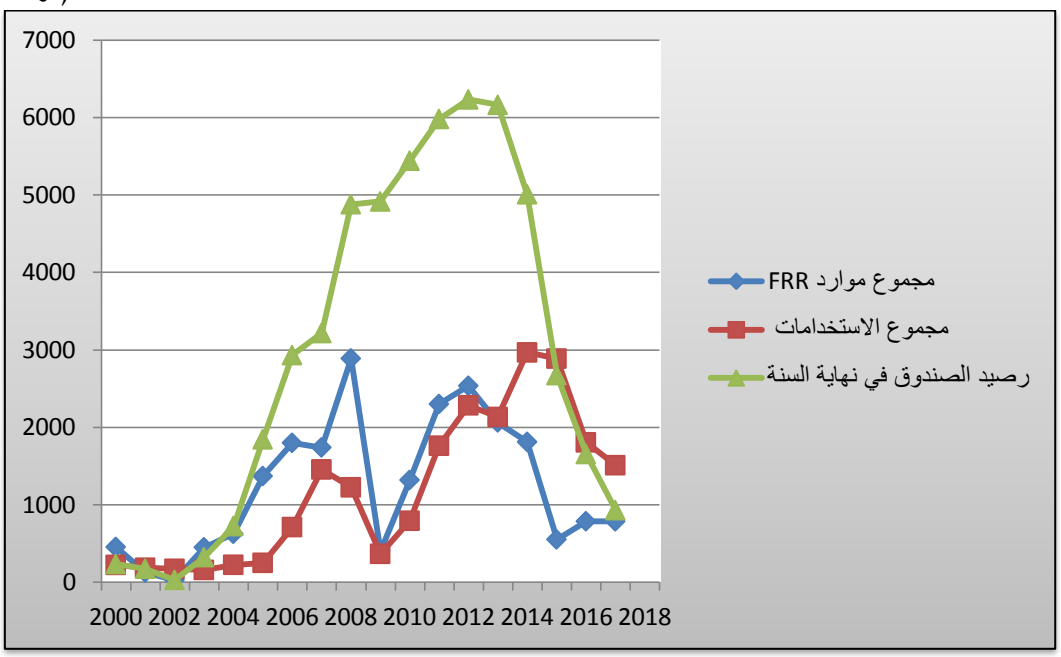

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (05) وباستخدام برنامج Exel.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن موارد صندوق ضبط الإيرادات متأتية من فوائض الجباية البترولية، أما الإيرادات المتأتية من طرف بنك الجزائر كتسبيقات تكاد تكون معدومة، ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أنه قد تم استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات لتسديد الدين العمومي وتمويل عجز الخزينة العمومية (حسب تعديلات سنة 2006)، حيث سجلت تحويلات الدين العمومي ارتفاعا خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2010 أين تم تسديدها كاملة أما تمويل عجز الميزانية فقد سجلت التحويلات في هذا الصدد ارتفاعا خاصة خلال الفترة (2009-2017)، ونلاحظ كذلك بعد أزمة النفط منتصف عام 2014 انخفض رصيد الصندوق موازاة مع ارتفاع مجموع الاستخدامات وانخفاض الايرادات بسبب انخفاض عوائد الجباية البترولية، ويمكن تلخيص العمليات التي قام بها الصندوق منذ إنشائه إلى غاية الآن:

بلغ إجمالي الاقتطاعات 23077.86 مليار دينار جزائري من إجمالي إيرادات الصندوق المقدرة بـ74438.81 مليار دينار (إلى غاية سنة 2017)، تمثلت الاقتطاعات في سداد الدين العمومي المقدر بـ4589.93 مليار دج، وتمويل عجز الموازنة بقيمة 17879.93 مليار دج، تسبيقات البنك المركزي بـ 608 مليار دج وقيمتها صغيرة مقارنة مع تمويل العجز وسداد الدين العمومي. إلى غاية عام 2017.

نستطيع استنتاج بعض الملاحظات المهمة حول هذا الصندوق:

- إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.
- وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل، وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنها أثار تضر بالاقتصاد الوطني .
- أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها[1].

من الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات نذكر[2]:

- إن المشاريع التي تقوم بها الدولة تتجسد في نفقات التجهيز التي تدخل في إطار تنفيذ برنامج الحكومة وسياستها، وتسير نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة وفق برامج عادية، وبرامج تدخل ضمن حسابات التخصيص وأهمها : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وتكون تخصيصات الميزانية لعمليات التجهيز العمومي محل أمر بالتحويل بموجب مقرر وزير المالية من حساب نفقات التجهيز إلى حساب التخصيص الخاص ببرامج التنمية الاقتصادية، قد تم توجيه عدة انتقادات مست كيفيات عمله واستخداماته و تتمثل في:

- إن تركيز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي (استغلاله في تحقيق تنمية محلية مستدامة) واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة، وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها من استثمارها في الأسواق المالية.
- اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية يعرض الصندوق لصدمات سلبية خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة مما يعني أن صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار البترول.

[1] بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص5.

[2] بن خيرة الطاهر، بن ثابت علال، دور صناديق الثروة السيادية في تخفيف حدة الصدمات البترولية: صندوق ضبط الإيرادات الجزائري نموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، مجلد 06، العدد 02، 2020، ص ص: 188،187.

- إن انفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير موارد الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق و يؤدي ذلك إلى تدني كفاءة استغلال الصندوق بالنظر إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.

إذا لم تكن هناك سيطرة كافية على الإنفاق أو العجز، فإن إنشاء صندوق نفط في حد ذاته لا يضمن اتخاذ موقف حكيم بشأن الإدارة المالية العامة أو الالتزام بالمدخرات المستقبلية. يمكن أن تكون المشكلة أكثر تعقيدا لأن طفرة النفط يمكن أن تجعل الاقتراض الحكومي أسهل من خلال تحسين التصنيف الائتماني[1].

المبحث الثالث: السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر.

تعتبر السياسة الإنفاقية من أهم الأدوات السياسات المالية المتبعة لتحقيق أغراض اقتصادية متنوعة، كتحقيق المعدل للنمو الاقتصادي، معالجة الاختلالات الاقتصادية ...، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية بمحاولتها وضع سياسة إنفاقية تضمن لها ذلك، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم السياسة الإنفاقية وأهدافها وكذلك آثارها الاقتصادية، السياسة الانفاقية في الجزائر وأيضا البرامج الإنفاق الحكومي التي أطلقتها الحكومة مطلع الألفية الثالثة من القرن الحالي.

المطلب الأول: ماهية السياسة الإنفاقية الحكومية.

سنقوم من خلال ما يأتي بعرض موجز حول السياسة الانفاقية، بالتطرق إلى تعريفها، أهدافها وكذا آثارها الاقتصادية.

1- **تعريف السياسة الإنفاقية الحكومية:** وهي إحدى الوسائل المالية المهمة التي يمكن من خلالها أن تزيد الدول من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير للتأثير في الايرادات والنفقات العمومية بتغيير حجمها أو تركيبتها، فكلما زاد الإنفاق العام يزداد الطلب الكلي، وبالمقابل إذ خفضت الدول من حجم الإنفاق العام ينخفض حجم الطلب الكلي، والدولة تستخدم عادة هذه الوسيلة المالية للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان

[1]Norio Usui, How effective are oil funds ? Managing resources in Azerbaijan and Kazakhstan, Economics and depertment, ERD policy brief series N50, Asian Development Bank, Decembre 2007, p11.

بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني وبحسب الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية[1].

2- **أهداف السياسة الإنفاقية:** من بين الأهداف التي يمكن للحكومات أن ترسمها للسياسة الانفاقية ما يلي:

- تحفيز النمو والتشغيل الكامل للعمالة، عبر دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.
- تثبيت الاقتصاد الكلي في حال تعرضه لصدمات مثل وقوع أزمة مالية أو تراجع حجم الصادرات، وتتدخل الحكومة لضمان استقرار الطلب الكلي ومنع انهياره باستخدام المثبتات الآلية التي تعمل على عكس الدورة الاقتصادية، مثل صرف تعويضات عن فقدان العمل.
- إعادة توزيع الثروة للتقليل من حدة التفاوت بين المواطنين، وتعمل الحكومة في هذا السياق على رفع معدلات الضرائب المستحقة على الأغنياء أو استحداث ضرائب جديدة.
- دعم بعض القطاعات الانتاجية لتوطي صناعة محلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، بدلا من الاضطرار إلى الاستيراد من الخارج واستنزاف الاحتياطي النقدي للبلد.
- تعزيز القدرة التنافسية للبلد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تجهيز المناطق الصناعية وتأهيل اليد العاملة المحلية، وتوفير حوافز وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، مثل تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية.

وليس من الضروري أن تلتزم الحكومة بالسعي وراء هدف واحد دون الأهداف الأخرى، إذ من الممكن أن تؤلف بين مجموعة من الأهداف، وتختار التدابير التي تعينها على بلوغ كل هدف على حدة.

3- **الأدوات:** تدير الحكومة سياستها الإنفاقية بما يحقق أهدافها عبر الايرادات والنفقات:

- الإيرادات: وتتشكل من الضرائب المباشرة مثل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وغير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة، وباقي الرسوم التي تفرضها كالرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والعائدات التي تحصلها الدولة من خلال الشركات الحكومية والامتيازات التي تمنحها مثل حق استغلال منجم مثلا وعائدات الخصخصة.

[1] إسحاق خديجة، سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية، أطروحة دكتوراه في تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص12.

ويمكن للحكومة أن تلجأ إلى الاستدانة محليا أو من الخارج في حالة تسجيل عجز في الميزانية أو في حالة عجز الحساب الجاري وحاجة الدولة بالتالي إلى العملات الأجنبية لتسديد فاتورة وارداتها.

- النفقات: وتنقسم إلى قسمين هما: النفقات الضرورية لاستمرار أجهزة الدولة في أداء مهامها الإدارية وأدوارها الاجتماعية مثل رواتب الموظفين، ونفقات الاستثمار أو التجهيز مثل بناء الطريق أو المدارس أو المستشفيات، وتضاف إليهما المساعدات ذات الصبغة الإجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء عموما، والمساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار والتشغيل.

4- **أنصار ومعارضون السياسة الانفاقية:** إذا كان الكينزيون (المنتسبون إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز) من أشد المناصرين للسياسة الإنفاقية التوسعية والداعين إلى توظيفها، فإن أنصار المذهب النقدي ومدرسة شيكاغو في الاقتصاد (ورائدها الاقتصادي الامريكي ميلتون فريدمان) من أشد المعارضين للتوسع في الإنفاق الحكومي.

ويرى المعارضون لزيادة الإنفاق الحكومي أن مراكمة الديون الحكومية بسبب تمويل العجز الذي تعرفه ميزانياتها السنة تلو الأخرى، يؤدي في النهاية إلى التضخم دون النجاح في تحفيز النمو، حيث يشهد النشاط الاقتصادي ركودا نظرا للصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص في تمويل مشاريعه، وارتفاع أسعار الفائدة بسبب استئثار الحكومة بالموارد المالية المتاحة للاقتصاد.

وبعد ثمانينيات القرن العشرين فقدت السياسة الإنفاقية الكثير من جاذبيتها في الأوساط السياسية، نظرا لاندلاع أزمة الدين التي انطلقت من المكسيك عام 1982 وعمت معظم البلدان النامية، مما جعلها مضطرة للخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وانتهجت سياسات تقويم هيكلي وانفتاح ذات كلفة اجتماعية باهضة.

أما في أوروبا وباقي الاقتصادات الغربية باستثناء الولايات المتحدة، فإن الخوف من شبح التضخم جعلها تلزم نفسها بالانضباط الإنفاقي، فوضعت منطقة اليورو –على سبيل المثال– قيودا على الإنفاق الحكومي بحيث لا يتعدى العجز في الميزانية 3.5% كحد أقصى، وجعلت ذلك أحد الشروط اللازمة للإنضمام إليها[1].

[1] السياسة الانفاقية، موقع الجزيرة، 2016/03/19، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dVGftl تاريخ الاطلاع: 2021/05/14 على الساعة: 12:08.

5- **الآثار الاقتصادية للسياسة الإنفاقية العمومية:** يرى كينز وأتباعه أن سياسة الإنفاق العام تساهم في التأثير على الطلب الكلي والذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية، أي أن سياسة الإنفاق العام تؤثر على الطلب الاستهلاكي للأفراد بالزيادة أو بالنقصان، سواء على شكل أجور أو منح ومعاشات أو من خلال دعم أسعار السلع والخدمات، كما أنها تؤثر على الطلب الاستثماري إما بإقامة مشاريع استثمارية عمومية مباشرة أو من خلال تقديم تحفيزات للقطاع البنكي من أجل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم معدلات ضرائب تحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يصطلح عليه "الإنفاق الجبائي" وهو شكل من أشكال الإنفاق العام غير المباشر، وبحسب التحليل الكينزي فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري تنعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر على الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي) ومن ثمة على الاستخدام (معدل البطالة).

وعموما يمكن حصر الآثار الاقتصادية للسياسة الإنفاقية العمومية على النحو الآتي:

5-1 الآثار الاقتصادية المباشرة:

- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على الناتج القومي.
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على الاستهلاك.
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على إعادة توزيع الدخل.
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على الأسعار.
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على التشغيل.

5-2 الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

- أثر المضاعف.
- أثر المعجل[1].

[1] مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، عدد 48، ديسمبر 2017، ص ص: 72-74.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر.

قامت الحكومة الجزائرية مع بداية عام 2000 بتبني سياسة انفاقية حكومية معاكسة لتلك التي انتهجتها خلال مرحلة برامج الاصلاح الاقتصادي، والتي تميزت خلالها بكبح الطلب الكلي من أجل التقليل من عجز الموازنة العامة، لكن تلت هذه المرحلة ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط هذا ما أعطى دفعا جديدا للسياسة الانفاقية في الجزائر حيث تم انتهاج سياسة توسعية هدفها الرفع من حجم الإنفاق الحكومي عن طريق تنفيذ برامج اقتصادية ضخمة اطلقتها الحكومة بداية من عام 2001 هدفها انعاش الاقتصاد به ودفع عجلة التنمية[1].

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بالتوسع خلال الفترة (2000-2020)، إذ عرفت نمو وتطور غير مسبوق في حجم نفقاتها العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) بسبب ارتفاع قيمة العوائد الهيدروكربونية الناتجة عن الطفرات النفطية، والتوسع في حجم النفقات العامة شمل نفقات التسيير الموجهة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، بالإضافة إلى التوسع في حجم نفقات التجهيز المتعلقة بالنفقات الاستثمارية الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة التي أطلقتها الحكومة مع بداية عام 2001، كبرنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو التي سنستعرضها في المطلب الموالي بالتفصيل. يوضح الشكل الموالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

[1] يوسف بودلة، موسى بوشنب، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 02، 2019، ص146.

الشكل رقم (III-04): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

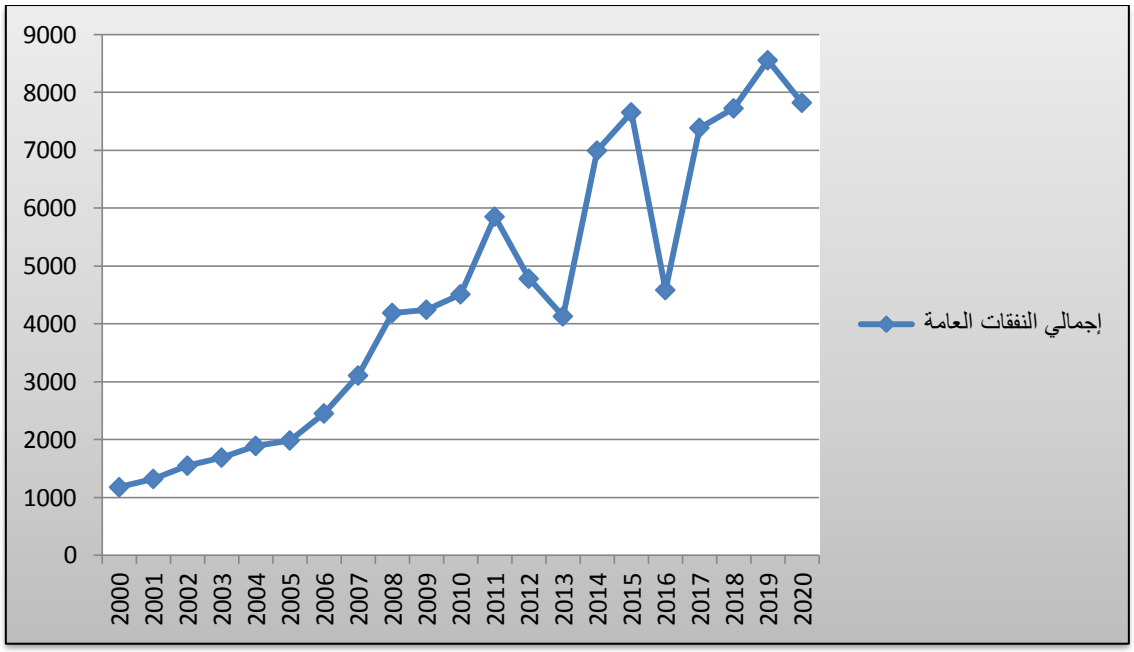

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات قوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الشكل السابق الذي يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) نلاحظ أن النفقات العامة عرفت تطور متزايد ومستمر، ومن أجل معرفة أسباب هذه الإرتفاع وتحليلها يجب دراسة تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

6- **تطور نفقات التسيير**: تمثل نفقات التسيير في الجزائر تلك النفقات المخصصة من أجل ممارسة النشاط العادي والطبيعي لأجهزة الدولة وإداراتها، وتمثل نفقات التسيير الجزء الأكبر من النفقات العامة في الجزائر[1] والتي بلغ متوسطها حوالي 59% خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على توسع مجال الخدمة العمومية في الجزائر. ويوضح الشكل الموالي تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

[1] وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص117.

الشكل رقم (III-05): يوضح تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

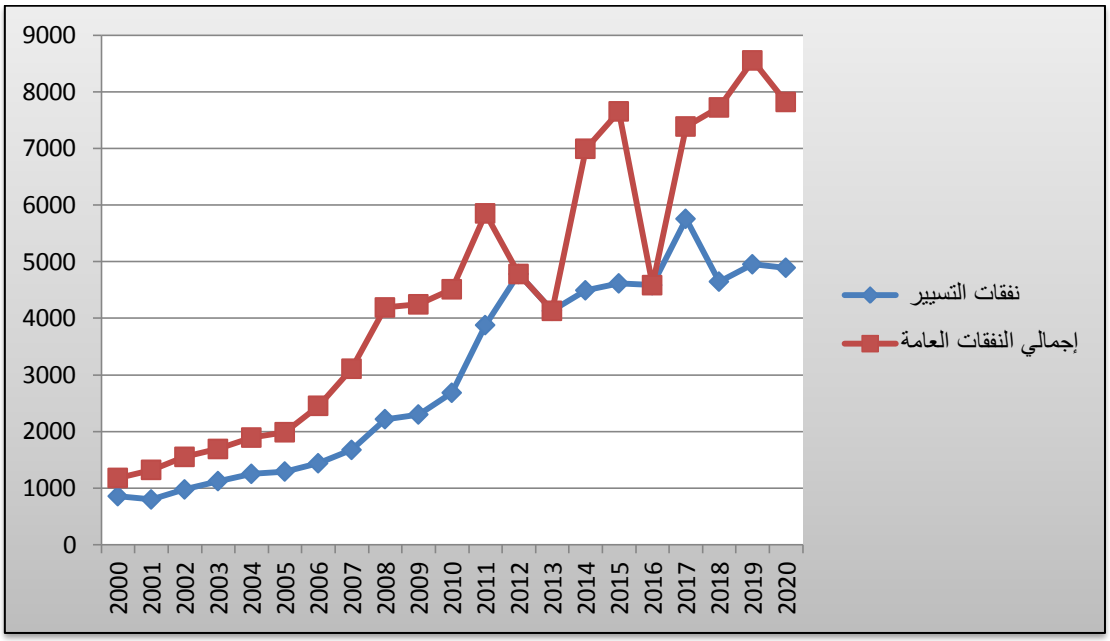

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (06) وباستخدام برنامج Exel.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن نفقات التسيير في قيمتها المطلقة شهدت ارتفاعا هاما ومستمرا خلال الفترة (2000-2020) ويرجع هذا الارتفاع إلى اتساع المهام الموكلة لمؤسسات الدولة خصوصا الهامة والأساسية كالتعليم والصحة والدفاع، أما بالنسبة لنسبتها إلى إجمالي النفقات العامة فقد عرفت انخفاضا تدريجيا ومستمرا خلال الفترة (2000-2009) وهذا بسبب البرامج الضخمة التي قامت بها الحكومة الجزائرية في نفس الفترة بغلاف مالي كبير والتي هدفها انعاش الاقتصاد الجزائري ودفع عجلة نموه.

قدرت نفقات التسيير خلال عام 2000 في قيمتها المطلقة بـ 856.2 مليار دج لترتفع في عام 2009 إلى 2300 مليار دج على الرغم من تراجع نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة خلال نفس الفترة، ولكن تبقى نفقات التسيير الأكثر ارتفاعا من نفقات التجهيز وهذا بسبب ارتفاع نفقات المستخدمين التي تحتل المرتبة الثانية في ترتيب نفقات التسيير من حيث القيمة المصروفة بعد التحويلات الجارية، وقد ارتفعت نسبتها من 447.8 مليار دج في عام 2006 إلى 991 مليار دج في عام 2010 بالإضافة إلى منح المجاهدين التي ارتفعت بدورها من 92.5 مليار دج عام 2006 إلى 153.2 مليار دج عام 2010، أما التحويلات الجارية التي تستحوذ على أكبر قيمة في إجمالي نفقات التسيير فارتفعت هي الأخرى من 733.3

مليار دج عام 2006 إلى 1418.5 مليار دج عام 2010 منها مصالح الادارة بقيمة 518.3 مليار دج من نفس السنة[1].

بعد فترة من الارتفاعات في نفقات التسيير شهدت هذه الأخيرة فترة أخرى من الانخفاضات خلال الفترة (2013-2016) حيث انخفضت قيمتها المطلقة إلى ما يقارب 4100 مليار دج في عام 2013 بعدما كانت 4738.6 مليار دج في عام 2012، لتعرف تحسنا من عام 2017 ويفسر هذا بارتفاع نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية اللذان يعتبران أهم بندين في نفقات التسيير منها نفقات خدمات الإدارة والتي تتعلق بمصاريف إدارة المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

7- **تطور نفقات التجهيز:** وتسمى كذلك بنفقات الاستثمار وهي نفقات الهدف منها زيادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بطريقة مباشرة في زيادة حجم الاستثمارات داخل البلد[2]، وعرفت تزايد مستمر خلال فترة الدراسة لارتباطها بإطلاق الحكومة برامجها التنموية (2001-2014)، ويوضح الشكل الموالي تطور نفقات التجهيز من اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (III-06): يوضح تطور نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

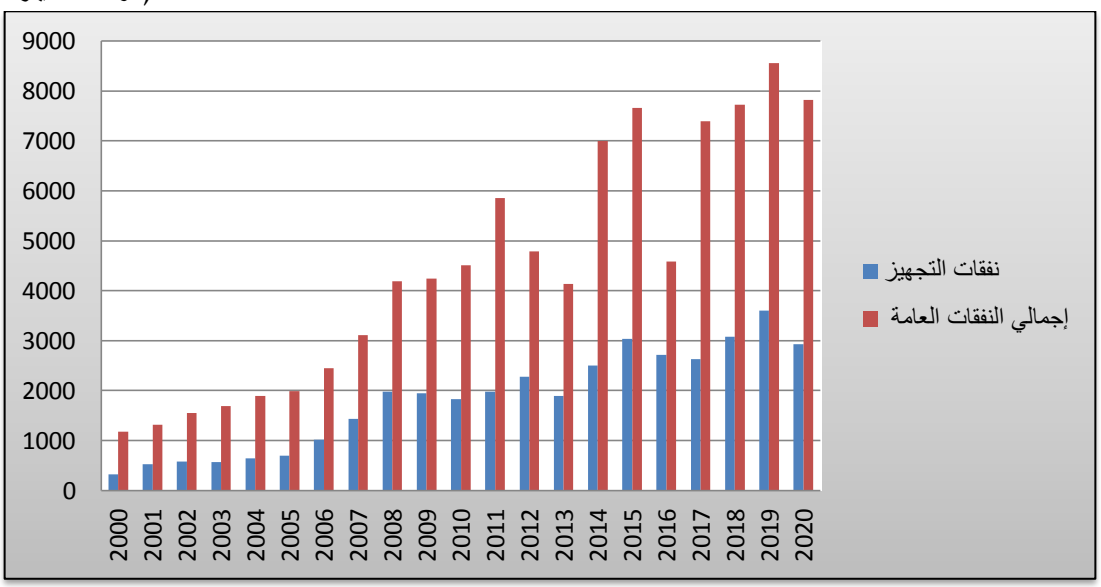

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (07) وباستخدام برنامج Exel.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010، ص89.

[2] وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص118.

بدورها عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020) ارتفاعا مستمرا فقد ارتفعت من 321.9 مليار دج عام 2000 إلى 640.7 مليار دج عام 2004 أي ما يعادل 33.1 % من إجمالي النفقات العامة، ويرجع هذا الارتفاع في نفقات التجهيز إلى تبني الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي في 2001 والذي امتد لغاية 2004 والذي بلغت ميزانيته الاجمالية حوالي 525 مليار دج ما يقارب 7 مليار دولار، واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع بسبب إطلاق الحكومة برنامج آخر في إطار استراتجية كبرى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الذي أطلق عليه تسمية برنامج التكميلي لدعم النمو وامتد هذا البرنامج من 2005 إلى غاية 2009 الاقتصادي والذي قدرت قيمته الإجمالية حوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وقد جاء هذا البرنامج نتيجة انتعاش الوضع المالي في الجزائر إثر ارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات استثنائية قدرت بـ 99 دولار للبرميل في عام 2008، وعلى هذا النحو انتقلت نفقات التجهيز من 694.0 مليار دج عام 2005 أي ما نسبته 34.94% إلى 1946.3 مليار دج عام 2009 بنسبة 45.83% من إجمالي النفقات العامة، شهدت نفقات التجهيز خلال سنة 2010 تراجعا إلى مستوى 1829.0 مليار دج بنسبة 40.52% من إجمالي النفقات العامة ويرجع هذا إلى الصدمة الخارجية التي ترتب عنها انخفاض في إجمالي الناتج الداخلي.

ثم في 2011 عادت نفقات التجهيز في النمو من جديد عند 1974.4 مليار دج ثم إلى 2275.5 مليار دج في عام 2012 أي ما نسبته 33.72% إلى 32.23% من إجمالي النفقات العامة على الترتيب، ويفسر هذا الارتفاع بإطلاق الحكومة لبرنامج ثالث تحت تسمية البرنامج الخماسي للتنمية الذي امتد إلى غاية 2014 تحت غلاف مالي 20412 مليار دج.

في عام 2013 تراجعت نفقات التجهيز في قيمتها المطلقة إلى 1892.6 مليار دج بنسبة 31.41% من إجمالي النفقات العامة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات قطاع السكن إلى 243.6 مليار دج بعدما كانت تقدر بـ 614.1 مليار دج عام 2012، ارتفعت نفقات التجهيز في وتيرة متسارعة خلال سنتي 2014 و2015 عند 2501.4 مليار دج و3039.3 مليار دج وبنسبة 35.75% و39.69% على الترتيب، وبلغت نفقات التجهيز ذروتها في عام 2019 عند 3602.6 مليار دج بنسبة 42.1% من إجمالي النفقات العامة وهذا حسب القانون رقم: 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ثم لتنخفض في عام 2020 عند 2929.67 مليار دج.

في الأخير عرفت نفقات التجهيز بداية من عام 2000 ارتفاعا كبيرا كان السبب في الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي خاصة بما يتعلق بقطاع السكن والأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي حفزت النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

المطلب الثالث: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر.

شهدت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2001-2014)، وهذا راجع إلى اعتماد الدولة لمخطط برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي تعلق بتنفيذ عدة مشاريع في مختلف القطاعات كالصحة والسكن والبنى التحتية، عامل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات أدى إلى نجاح تطبيق هذا المخطط بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قدر بأكثر من 7 مليار دولار، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وخصص له غلاف مالي يفوق 200 مليار دولار، وبعده برنامج تعزيز النمو الاقتصادي (2010-2014) بأكبر غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE) (2001-2004):

في عام 2001 وضعت الحكومة الجزائرية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة تمتد لثلاث سنوات (2001-2004)، وهذا من أجل تحفيز ديناميكية النمو في الاقتصاد الذي سجل أداء ضعيف في الفترة التي سبقت في نفس الوقت مع تأزم الوضع الاجتماعي والسياسي، كل هذا خلق حلقة مفرغة أدت إلى تفاقم الأوضاع وانخفاض مستوى معيشة السكان، وكان لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (PSRE) ثلاث أهداف رئيسية وهي: الحد من الفقر، خلق فرص العمل بمعدل 850 ألف فرصة عمل خلال الفترة (2001-2004) وانعاش النمو بمعدل سنوي من 5% إلى 6%، والحفاظ على التوازنات الإقليمية وتنشيط المناطق الريفية[1].

وقد تم الاهتمام بشكل خاص بتطوير البنية التحتية للموانئ التي تمر من خلالها 90% من التجارة الخارجية، بهدف تسريع إعادة هيكلة الشركة الوطنية للملاحة (CNAN) وتحديث وزيادة طاقة الموانئ خاصة ميناء الجزائر العاصمة، ويوفر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أيضا إنشاء خطي قطار فائق السرعة وتشغيل مترو الجزائر العاصمة. أما في مجال الطرق فتعلق البرنامج بتشييد الأعمال الكبرى مثل الطريق الساحلي، والطريق السريع بين الشرق والغرب والطريق الدائري المتعلق بالمرتفعات، والطرق المخترقة بين

[1] Yamna Achour Tani. Analyse de la politique économique algérienne. These de doctorat en sciences economiques. Université paris 1- panthéon sorbonne. Hal open science. 2014. P29.

الشمال والجنوب والطريق العابر للصحراء، ما سمح تحسين حركة المرور في المراكز الحضرية الرئيسية، أما في ما يخص البنية التحتية للمطارات تم انهاء محطة هواري بومين ومطارات تقرت وبشار وقسنطينة[1].

نصت المادة 230 من القانون 01-21[2] والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 على مايلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 108-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي". وتنص المادة على أن يقيد في هذا الحساب:

- **في باب الإيرادات:**

- باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2001/12/31 والمتعلقة بمشاريع المسجلة بعنوان دعم الإنعاش الإقتصادي لسنة 2001.
- تخصيصات الميزانية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

- **في باب النفقات:**

- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان دعم الإنعاش الاقتصادي.

يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصاد وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي و تقليص حجم البطالة، كما لا يمكن اعتباره مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة[3].

1-1 أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: إن الهدف الأساسي الذي وضع من أجله البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي بعد فترة من الضعف والتراجع، فضلا على دعم النشاطات المنتجة للثروة

[1] Ibid, P29.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، قانون رقم 01-21، الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001.

[3] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2014، ص146.

والقيمة المضافة والموفرة للتشغيل، ويمكن تلخيص أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي على النحو التالي[1]:

- تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال تعجيل وتيرة الاصلاحات.
- بعث الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
- تحسين المستوى العام لمعيشة المواطنين.
- رفع وإعادة تنشيط الطلب الكلي الذي شهد ضعفا وتراجعا كبيرين خلال السنوات السابقة.
- دعم المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تدعم تنشيط مستوى معيشة المواطنين.

ويتم تحويل تخصيصات الميزانية لعمليات التجهيز العمومي محل أمر بالتحويل بموجب مقرر وزير المالية من حساب نفقات التجهيز إلى حساب التخصيص الخاص ببرامج التنمية الإقتصادية. ويوضح الجدول الموالي المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الجدول رقم (III-07): يوضح المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

(الوحدة: مليار دينار)

	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	524.7	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لعام 2001، الدورة العامة (20)، ص139.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن أكبر حصة من المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش كانت من نصيب الأشغال الكبرى وهياكل قاعدية بمبلغ إجمالي 210.5 مليار دينار خلال السنوات الأربعة، تليها المخصصات المالية المتعلقة بالتنمية المحلية والبشرية بمبلغ إجمالي 204.2، وبالتالي أخذ هذين القطاعين أكبر حصة من المخصصات المالية بنسب 40.1% و38.8% على الترتيب، يليه قطاع الفلاحة

[1] بن احمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد 20، العدد 01، ص90.

والصيد البحري بمخصصات مالية قدرت بـ 65.4 مليار دولار بنسبة 12.4%، ليأخذ دعم الإصلاحات أقل مبلغ للمخصصات المالية بـ 45 مليار دينار وبنسبة 8.6%.

لقد وزع المبلغ المخصص للبرنامج خلال الفترة 2001-2004، كما يوضحه الجدول أعلاه على برامج فرعية على النحو التالي[1]:

- **برامج التنمية المحلية والحماية الاجتماعية** :خصص له مبلغ 114 مليار دج، من أهدافه:
  - تحسين ظروف معيشة السكان.
  - إنجاز وصيانة الطرقات الولائية والبلدية، التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة.
  - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع ذات الكثافة العالية من عنصر العمل عن طريق منحها قروض مصغرة، من أجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
  - تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل.
  - توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية والمعزولة والتكفل بفئة المعوقين والعجزة.
- **برنامج تنمية الموارد البشرية** :خصص له مبلغ 90.2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني الصحة، الشباب و الرياضة، الثقافة و الشؤون الدينية.
- **أشغال كبرى وهياكل قاعدية:** وقد قسمت مخصصات هذا القطاع البالغة 210.5 مليار دج على ثلاث جوانب رئيسية وهي:
  - تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج.
  - تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.
  - السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج.
- **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري** :يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري الثروة السمكية، بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001، الدورة العامة، ص ص: 107، 108.

بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعين، البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي وخصص له 55.9 مليار دج والبرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج.

عموما خلال الفترة (2001-2005) سجل الاقتصاد الوطني انطلاقة جيدة، فقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصاد 5% ومتوسط معدل التضخم أقل من 3%، وانخفاض البطالة بنسبة 4% إذ أصبحت 23.7% بعدما كانت تقترب من 28% في بداية العقد الأول من القرن 21، ساعدت عائدات النفط غير المتوقعة في إنجاح برنامج الانعاش الاقتصادي فحققت القطاعات الأخرى معدلات نمو عالية منها قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والاتصالات، وقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من 3%، الأمر الذي ساعد على خفض معدلات الفقر[1].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC) (2005-2009):

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أقرت الدولة برنامج آخر يسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث خصصت له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول قدره 4420.7 مليار دج نتيجة لتحسن الوضعية المالية لبلاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي والتعليمي والأمني، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو[2].

تم استحداث هذا البرنامج بموجب أحكام المادة 27 من القانون 05-05[3] والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 التي تنص على أن "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش". وتنص المادة ذاتها على أنه يقيد في هذا الحساب:

[1] Yamna Achour Tani, Op Cit, P28.

[2] خليفي سامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123، 124.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، القانون 05-05 من القانون المالية التكميلي، 26 يوليو 2005، ص8.

- **في باب الإيرادات:**

- باقي إعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2005/12/31، والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.
- تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

- **في باب النفقات:**

- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

2-1 أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بعدة أهداف نذكر أهمها[1]:

- توحيد الإجراءات التي بدأت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والحفاظ على إنجازاته وتعزيز أداة التنفيذ الوطنية.
- ترسيخ الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر.
- فتح وتحسين الوصول إلى ما يقرب 4500000 نسمة.
- تنمية النشاط التجاري والمساهمة في رفع مستوى النمو الاقتصادي.
- تعزيز الموارد الطبيعية المحلية والوطنية بالدولة.
- تنمية السياحة وصيد الأسماك.
- خلق أكثر من 2 مليون فرصة عمل، بما في ذلك 100000 منصب لمشروع الطريق السريع شرق غرب لوحده.
- المساهمة في تحسين السلامة على الطرق.
- تفعيل الطلب الوطني.
- دعم الأنشطة التي تخلق قيمة مضافة وفرص عمل.
- إعادة تأهيل البنية التحتية لاسيما تلك التي يمكن أن تسمح باستئناف الأنشطة الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

[1] Sabeur Chouiref mokhtaria, La situation socio-économique récente en l'Algérie, revue el-bahith en sciences humaines et sociales, volume 10, num 05, 2018, p248.

ويوضح الجدول الموالي الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

الجدول رقم (III-08): يوضح الإعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	حجم الإعتمادات	النسبة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1980.5	45.5
برنامج تطوير البنية التحتية (المنشآت الأساسية)	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيا الجديدة والإتصالات	50	1.1
المجموع	4420.7	100

المصدر: بلحيمر إبراهيم، قندوز طارق، تحول قطاع التأمين الجزائري نحو اقتصاد السوق بين ثقل الواقع وطموح المستقبل -قراءة الإصلاحات الهيكلية المنتهجة على ضوء المخططات التنموية-، دفاتر البحوث العلمية، العدد 12، جوان 2018، ص91.

اهتم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بتحسين ظروف معيشة السكان من خلال تخصيص أكثر من 45% من ميزانية البرنامج أي ما يقدر بـ 1908.5 مليار دينار، تليها ميزانية تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينار ما نسبته 40.53%، وبالتالي تستحوذ المحاور السابقة على أكثر من 85% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج، كما خصصت الحكومة ميزانيات ضعيفة لكل من المحاور دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمات العمومية تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال النسب على التوالي 8.03%، 4.85%، 1.18% من المخصصات المالية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الحكومة وزعت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين:

- **المحور الأول** يتعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن (مشروع مليون وحدة سكنية) وتجهيز مدارس إضافية وكذا تأهيل المرافق الصحية والرياضية والثقافية.
- و**المحور الثاني** فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية 1703.1 مليار دج، وذلك تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه م قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي والتي تزيد عن قيمة مخطط الإنعاش

الاقتصادي بحوالي 8 أضعاف، وقد ساعد في تلك الفترة تراكم الادخار الوطني الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك[1].

3- البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية (PCCE) (2010-2014):

في عام 2009 قدمت الحكومة الجزائرية خطة انعاش ثالثة ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي في سياق دولي صعب تميز بالأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008، وهي أزمة كادت أن تؤثر على الاقتصاديات وتغرق العالم في ركود طويل، فبينما كانت العديد من البلدان تفرض قيودا صارمة على الميزانية، أطلقت الجزائر برنامجها الخماسي للفترة (2010-2014)، حيث يهدف هذا البرنامج الطموح من حيث أهدافه والمهم من حيث موارده المالية إلى أن يكون امتدادا لبرنامجي الانعاش السابقين (2001-2009)، وقد قدر غلافه الإجمالي بـ 20412 مليار دج[2].

نصت المادة 70 من القانون رقم 09-09[3] والمتضمن قانون المالية لسنة 2010 "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 134-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014".

وتنص المادة على أن يقيد في هذا الحساب،

- **في باب الإيرادات:**
  - مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.
- **في باب النفقات:**
  - النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

3-1 أهداف برنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية: وضع البرنامج مجموعة من الخطط والأهداف للقيام بها[4]:

- تخصيص أكثر من 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية (ويشمل هذا المقياس 2 مليون وحدة سكنية).

[1] خليفي سامية، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2] Sabeur Chouiref mokhtaria, Op Cit, p249.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، القانون رقم 09-09 من قانون المالية لسنة 2010، الصادرة 2009/12/31، ص25.

[4] Sabeur Chouiref mokhtaria, Op Cit, p249.

- 40% تم تخصيصها للبنية التحتية الأساسية والخدمات العامة.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني بأكثر من 1500 مليار دج منها 1000 مليار لدعم التنمية الزراعية و150 مليار لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء مناطق صناعية ورفع مستحقات البنوك الائتمانية وتحسينها 300 مليار دج.
- التنمية الصناعية خصص لها أكثر من 2000 مليار دج منها 350 مليار مخصصة لخلق فرص العمل.
- اقتصاد المعرفة خصص له أكثر من 250 مليار دج.
- يحتفظ البرنامج بمكانة مهمة لتحسين الظروف المعيشية والتنمية البشرية ومشاريع البنية التحتية الأساسية المؤهلة كالمشاريع كبرى.

تتعلق أهداف هذا البرنامج بتنشيط الاقتصاد وبناء اقتصاد متنوع ومنتج من أجل إخراج البلاد من اعتمادها على الهيدروكربونات.

إجمالي القوامة المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) قدرها 20412 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) بما في ذلك الغلاف المالي للبرنامج السابق (9680 مليار دج)، يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك كما سبق الذكر، وتواصلت الديناميكية هذه ببرامج فترة (2004-2009) الذي يدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 500 17 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز[1]، والجدول التالي يوضح توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

[1] خليفي سامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 125، 126.

الجدول رقم (III-09): يوضح توزيع المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

(الوحدة: مليار دج)

محاور البرنامج	حجم المخصصات المالية	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الإقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 04، 2016، ص118.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج التنمية الخماسي إهتم بصفة كبيرة بالتنمية البشرية حيث تم تخصيص حوالي 50% من مخصصاته المالية لهذا المحور بغلاف مالي مقدر بـ 10122 مليار دج من أجل تحسين معيشة المواطنين عن طريق تطوير الصحة والتعليم وقطاع الشباب والرياضة، تليها المنشآت الأساسية بمبلغ 6448 مليار دج ما نسبته 31.5% من المخصصات المالية موجهة لتطوير البنى التحتية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها، وتم تخصيص نسب منخفضة من مخصصات هذا البرنامج لتحسين الخدمة العمومية، دفع التنمية الاقتصادية، مكافحة البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال وقدرت هذه على التوالي 8.1%، 7.6%، 1.7%، 1.6%.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل تناولنا سياسات الانفاق الحكومية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري، حيث تطرقنا لماهية النفقات الحكومية من خلال تعريفها وعرض تقسيماتها وأيضا تطرقنا لماهية تزايد النفقات الحكومية، ثم سلطنا الضوء على الانفاق الحكومي في الجزائر وطرق تمويله، كما تناولنا السياسة الانفاقية في الجزائر، ولقد استنتجنا من هذا الفصل ما يلي:

- ✓ النفقات الحكومية هي المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية من أجل توفير كل ما يحتاجه أفراد المجتمع، بالإضافة إلى المبالغ المالية التي تخصصها من أجل معالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد.
- ✓ تميل النفقات الحكومية في العموم إلى الزيادة نظرا لتطور الاقتصاد وزيادة مجالات تدخل الدولة، وهذا ما تم تفسره من خلال ظاهرة تزايد النفقات العمومية والتي مفادها أنه كلما حققت الدولة زيادة في معدل النمو الاقتصادي تبعها ذلك زيادة في مستوى الانفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد القومي.
- ✓ تنقسم النفقات الحكومية في الجزائر إلى نفقات تسيير (نفقات جارية) والتي يتم دفعها من أجل المصالح العمومية والإدارة، ونفقات تجهيز (نفقات رأسمالية) وهي التي صرفها من أجل تجسيد البرامج العمومية الضخمة من أجل دعم نمو الاقتصاد.
- ✓ تعتبر الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل النفقات الحكومية في الجزائر، كما أن فائض الجباية البترولية يحول إلى صندوق ضبط الايرادات الذي أسس في عام 2000 بهدف تمويل الميزانية العمومية في حالة تسجيل انخفاض في العوائد المالية.
- ✓ قامت الجزائر بعد حدوث الطفرة النفطية الثالثة وارتفاع مستوى الايرادات بانتهاج سياسة انفاقية توسعية من خلال اطلاق عدة برامج عمومية بداية من سنة 2001 والتي تزامنت مع بداية ارتفاع أسعار النفط تحت أغلفة مالية ضخمة هدفها انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق المساواة الاجتماعية.

الفصـــل الرابـــع

الإنفـاق الحكـومي في الجـزائر في ظـل تقلبـات أسعـار النفـط –دراســـة تحليليـة وقيـاسيـة للفتـــــرة (2000-2020)-

تمهيـــد:

تزخر الجزائر بأكثر من ثلاثون نوعا من المعادن المختلفة التي تشمل الذهب، الحديد، الزنك، الرصاص، الأحجار الثمينة، والمعادن النادرة، ما يجعلها غنية بالموارد والثروات الطبيعية تمتلك أيضا حوالي 12.2 مليون برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط واحتياطي ضخم من الغاز الطبيعي ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد الصين والأرجنتين.

تعد الجزائر من الدول الغنية بالنفط، وهي من أهم منتجي ومصدري المنتجات الهيدروكربونية (النفط والغاز) في العالم. يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في الإيرادات الحكومية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

يعتبر الإنفاق الحكومي احدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، وبالتالي تضمن الدولة زيادة فعالية أدائها المالي من خلال تحكمها في نفقاتها الحكومية بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية النهائية.

من أجل دراسة الموضوع والإحاطة بجميع محاوره، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000–2020).
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثّل النفط المورد الرئيسي لتطور الصناعة العالمية، ونظرا للأهمية البالغة للنفط أطلق على القرن العشرين بعصر النفط، ويؤدي إي إضراب في إنتاج هذا المورد إلى التأثير على الاقتصاد العالمي بصفة مباشرة نظرا لمساهمة النفط بثلثي الإمدادات الطاقة في العالم.

وبنفس أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، كان النفط ولا زال يعد العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تساهم عوائد النفط بما نسبته 35% من الناتج المحلي الإجمالي، 98% من صادرات السلع و70 من الميزانية العامة، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتأثر باختلالات إيرادات هذا الريع.

على رغم من تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات سلبية أثرت على معدلات النمو والتنمية، إلا أنه استفاد من الصدمات الإيجابية التي كان سببها إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، التي ساهمت في تحسين معدلات النمو من خلال مجموعة من البرامج تستهدف تطوير البنية التحتية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، لكن على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن البحبوحة المالية خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية إلا أن الجزائر لم تستطع النهوض بقطاع الصناعة الذي يضمن لها مكانة بين الدول السائرة نحو النمو، لارتباط باقي القطاعات بقطاع النفط، ويرجع هذا لتقلبات عوائد النفط الناتجة عن عدم استقرار الأسواق النفطية في العالم.

ويعرف الاقتصاد النفطي (البترولي) على أنه الاقتصاد الذي يكون فيه النفط أساس التنمية الاقتصادية للبلد، حيث يشكل بيع هذا المورد المصدر الأساسي في تمويل الأنشطة الاقتصادية للدولة، ولكون الاقتصاد الجزائري مصنف على أنه اقتصاد نفطي، حيث يساهم إنتاج النفط في الجزائر بنسبة تفوق عن 1% من الإنتاج العالمي، يجعلنا للبحث أكثر عن الصناعة النفطية في الجزائر نظرا لأهميتها الرئيسية في تمويل باقي أنشطة الاقتصاد وتساهم في تكوين دخلها القومي، وتعرف الصناعة النفطية على أنها:"مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"[1].

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص15.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر.

نشأ النفط في صخور ذات نفاذية عالية تسمى "صخور المنشأ"، حيث أدى الضغط العالي على هذه الصخور إلى هجرته منذ ملايين السنين، إلى مناطق كامنة تتميز بوجود صخور أقل نفاذية في جوف الأرض والتي تسمى بـ "صخور المكمن" ليستقر النفط في هذه المناطق إلى غاية إكتشافه على يد البشر.

1- التطور التاريخي لإكتشاف النفط في الجزائر: يعود تاريخ إكتشاف المعادن في الجزائر لسنة 1892 في عين الزفت، لتكون بعده أول محاولة للتنقيب عن النفط في عام 1913 في المنطقة الغربية لغليزان، إلا أن الكميات النفطية المكتشفة لم تكن كبيرة وكافية للمتاجرة بها، غير ذلك يرجع أول إكتشاف للنفط كمورد للمتاجرة به في الجزائر إلى عام 1946، حيث تم إجراء عدة تنقيبات أسفرت عن إكتشاف أول بئر بإنتاج 100 ألف طن سنويا من طرف شركة فرنسية في منطقة تدعى وادي قطرين في الجنوب وتبعد عن مدينة الجزائر بـ 100 كلم[1].

ازدادت أهمية النفط كمصدر أساسي وإستراتيجي من مصادر الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية ما جعل الإستعمار الفرنسي آنذاك يسعى إلى استغلال الثروة النفطية في الجزائر، ومن بين الشركات التي أعطيت لها تراخيص الاستغلال نجد الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL، وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS حيث أوكلت لها مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي جانفي عام 1956 تم إكتشاف أول حقل نفطي هام في الصحراء الجزائرية بالضبط بمنطقة عجيلة بإيليزي، ليليه اكتشاف حقل النفط بحاسي مسعود أكبر الحقول النفطية في الجزائر في جوان 1956، ثم حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي في نوفمبر 1956 بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مربع[2].

كل هذه الاكتشافات كانت دافع للحكومة الفرنسية من أجل إعداد تشريع لتأمين استغلال الصحراء، من خلال قانون البترول الصحراوي الصادر في نوفمبر 1958 الذي يشجع الاستثمار في النفط الجزائري

[1] عبد القادر سيد احمد، الأوبيك: ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1982، ص 3.
[2] Rabah Mahiout, le pétrole algérien,Enap, Alger, Algérie, 1974, p 106-113.

سواء كانوا مستثمرين فرنسيين أو أجانب[1]، ثم توالت الاكتشافات في المنطقة وتطور الإنتاج والتصدير من النفط لينتقل من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن عام 1962[2].

كان المستعمر الفرنسي يستحوذ على معظم رخص التنقيب بنسبة 67% من إجمالي الرخص، في المقابل امتلكت الجزائر فقط نسبة 4% من مساحات التنقيب، لتتولى بذلك السلطات الفرنسية إدارة شؤون البلاد والتحكم في ثرواتها[3].

تم وضع بند خاص ينظم استغلال الثروة النفطية في الجزائر بعد الاستقلال نصت عليه إتفاقية إيفيان عام 1962، لتعدل بعد ذلك هذه الاتفاقية بإبرام اتفاقيات للتعاون المشترك بين الجزائر وفرنسا، وهذا إلى غاية صدور قانون تأميم المحروقات الكلي في فيفري 1971 في عهد الرئيس هواري بومدين، ويقصد بتأميم النفط هو نقل ملكية شركات أجنبية أو شركات خاصة الناشطة في قطاع النفط إلى ملكية الدولة إما ملكية تامة بأغلب أسهمها أو بنسبة تجعل الدولة هي المسيطر على كافة الأنشطة المتعلقة بالنفط، والذي من خلاله استرجعت الجزائر سيادتها على الموارد الوطنية، باشرت المؤسسات الوطنية الجزائرية بالسيطرة على مختلف جوانب النشاط النفطي واستغلاله[4].

كان قرار تأميم المحروقات في الجزائر غداة الاستقلال نتيجة عدة أسباب وعوامل نذكر منها[5]:

- سيطرة الشركات الأجنبية على صناعة النفط في الجزائر في جميع مراحلها.
- الأهمية الواسعة التي اكتسبها النفط في مجال الطاقة إذ أنه أصبح المحرك الأساسي لجميع الصناعات في العالم.
- إعادة توزيع الايرادات النفطية التي تعتبر مصدر أساسي لموارد الحكومة من أجل تحقيق هدف المساواة الاجتماعية.

[1] البراوي راشد، ثروة البترول في افريقيا، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1962 ،ص27.

[2] العيد قريشي، علاقة التكامل العمودي كخيار إستراتيجي للنمو بأداء المؤسسة –دراسة حالة مجمع سوناطراك–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص175.

[3] إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة في الاقتصاد الجزائري (1980–2014)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص183.

[4] فاطمة الزهراء، قضايا اقتصادية معاصرة، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ،ص 36.

[5] Abdelkader Sid Ahmed, Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiens-mond, O.P.U, Alger, 1983, p49.

- القيام باستثمارات عمومية ضخمة من شأنها انعاش الاقتصادي الوطني من خلال توجيه الفعال من قبل الحكومة للعوائد النفطية الضخمة.

وقد مر قطاع المحروقات في الجزائر بمجموعة من التأميمات كانت بدايتها في سنة 1967، وفي الجدول الموالي نوضح المراحل التي مر بها تأميم المحروقات في الجزائر:

الجدول رقم (IV-01): يوضح المراحل التي مر بها تأميم المحروقات في الجزائر.

التأميم	إجراءات التأميم	السنة
الشركات البترولية غير الفرنسية	تأميم شركة Bp Petroleum British	بداية عام 1967
	تأميم شركة ESSO. MOBIL OIL	24 أوت 1967
	تأميم شركة SHELL	ماي 1968
الشركات البترولية الفرنسية	أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية	عام 1971
	التأميم الكلي لحقول الغاز	عام 1971

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 02، 2018، ص ص: 426-431.

قامت الجزائر بداية من عام 1967 بتأميم قطاع المحروقات بداية بالشركات البترولية الفرنسية خلال الفترة (1967-1968)، لتنتقل إلى الشركات البترولية الفرنسية في عام 1971 وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية رفع سعر النفط من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل، ما جعلها تتخذ إجراءات من أجل السيطرة على 51% من حصة الشركات الفرنسية سعيا من الجزائر لتحقيق الرقابة على الأنشطة النفطية في الجزائر، بالإضافة إلى التأميم الكلي لحقول الغاز، وبهذا يكون إلغاء لنظام الإمتياز لهذه الشركات مع تأسيس نظام جديد قائم على الملكية الوطنية للحقول الوطنية عن طريق إعطاء صلاحيات لشركة سونطراك تسمح لها بالسيطرة على الحقول المكتشفة، وحصر العقود المبرمة بين الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك في نوع واحد وهي العقود الخدمية، وتميز منها نوعان:

- عقود الخدمة بالإخطار.
- عقود المساعدة التقنية.

2- التعريف بشركة سوناطراك (Sonatrach): تم إنشاء الشركة الوطنية "سونطراك" لنقل وتسويق المحروقات وذلك بموجب المرسوم 63-491 الصادر في 1963/12/31، وقد حدد المرسوم الهدف من إنشاء هذه الشركة هو نقل المحروقات عبر القنوات، والتي تعتبر أول خطوة في مسار عمل الشركة[1]. وقد حدد المرسوم رأسمال الشركة بـ 40 مليون دينار جزائري مقسمة على 400 سهم تنحصر ملكيتها على الدولة والمؤسسات العامة، وكانت مهمتها الأساسية هي إنشاء خط أنابيب بين حوض الحمراء وأرزيو بطول 800 كلم.

وبموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 توسع نطاق عمل شركة سونطراك إلى عدة ميادين ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات، وهي البحث عن المحروقات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها وتعديل القانون الأساسي لها وتغيير تسميتها لتصبح الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل وتحويل وتجارة المحروقات، وأصبحت شركة سوناطراك وفقا لهذا المرسوم على:

- كل عمليات البحث والتنقيب الصناعي والتجاري للأحواض.
- بناء كل وسائل نقل المحروقات.
- توزيع وبيع المحروقات ومختلف المواد المشتقة.
- معالجة وتحويل المحروقات على أرض الوطن وإقامة صناعة بتروكيماوية[2].

وبالتالي مهد هذا المرسوم الطريق لقرارات التأميم الصادرة في فيفري 1971.

يؤكد قانون المحروقات رقم 05 -07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06 -10 في 29 يوليو 2006 الشكل القانوني المنشأة سوناطراك، الذي ينص على تعويض مصطلح "سوناطراك، شركة ذات أسهم" بمصطلح "المؤسسة الوطنية سوناطراك، شركة ذات أسهم" وهذا تأكيد على شكلها القانوني كمؤسسة وطنية وليست شركة ذات أسهم فقط، كما ان القانون رسم دورا لسونطراك بحيث

[1] العيد قريشي، مرجع سبق ذكره، ص175.
[2] مرجع نفسه، ص176.

تكون الدولة وصية عليها ومالكة لرأسمالها، لكن لها استقلالية في التسيير واتخاذ القرارات الاقتصادية، أي أن يكون دورها يشبه إلى حد ما دور البنوك المركزية[1].

تستحوذ شركة سوناطراك أكثر من 75% من إجمالي إنتاج المحروقات في الجزائر، أما النسبة المتبقية والبالغة 25% تمثل شركات النفط العالمية، وفقًا لمؤشر BMI Research الشركات النفط العالمية التي لها حصص ملحوظة في حقول النفط والغاز الطبيعي هي Cepsa (إسبانيا)، BP (المملكة المتحدة)، Eni (إيطاليا)، Repsol (إسبانيا)، Total (فرنسا)، Equinor (النرويج)، Anadarko (الولايات المتحدة). تعد سوناطراك أكبر شركة للنفط والغاز الطبيعي على مستوى الجزائر وإفريقيا نظرا للأصول الكبيرة التي تمتلكها، تعمل سوناطراك في عدة أجزاء من العالم بما في ذلك إفريقيا (مالي والنيجر وليبيا ومصر) وأوروبا (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال والمملكة المتحدة) وأمريكا اللاتينية (بيرو) والولايات المتحدة[2].

حسب ترتيب عام 2010 تنتمي شركة سوناطراك الوطنية إلى قائمة أكبر الشركات النفطية في العالم وهذا لكونها[3]:

- أول شركة إفريقية.
- رابع عشر شركة بترولية عالمية.
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الإحتياطيات).
- سادس شركة عالمية فيما يخص الغاز الطبيعي (إحتياطيات وإنتاج).
- خامس وعشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين.
- خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي.
- رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع.
- ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع.

وتعد سوناطراك أكبر شركة جزائرية مؤسسة من حيث التوظيف، حيث بلغ عدد العاملين فيها 41886 موظفًا في عام 2007. تشمل أنشطة سوناطراك التنقيب عن النفط وإنتاجه وكذا الغاز والتسويق

[1] مرجع نفسه، ص191.

[2] Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p2. https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf 8 aout 2021.

[3] إدريس أميرة، مرجع سبق ذكره، ص185.

ونقل خطوط الأنابيب، في تلك السنوات زادت أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري حيث في عام 2006 وعلى مستوى التوازنات الداخلية بلغ ناتج قطاع المحروقات ما نسبته 45.9% من إجمالي الناتج المحلي و77% من إيرادات الميزانية، أما على المستوى الخارجي تمثلت صادرات المحروقات نسبة 98% من إجمالي صادرات السلع ما جعلها المصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي.

خلال السنوات الماضية سجلت الشركة مستويات أداء ضعيفة مقارنة مع إمكانياتها، حيث أدت التغييرات المتواصلة في مسؤولي الشركة خلال السبع السنوات الماضية إلى ضعف أداء الشركة ما إنعكس على النتائج الإقتصادية، حيث قدر متوسط التغييرات برئيس تنفيذي جديد كل عام تقريبا، وما فاقم الوضع أكثر هو خضوع الشركة حاليًا لسيطرة وزارة الطاقة مما قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار على مستوى مسؤولي الشركة في حالة حدوث أي تغيير سياسي.[1]

وقعت شركة سوناطراك عقدا بقيمة 400 مليون دولار مع شركة Maire Tecnimont الإيطالية، لتطوير مشروع "بئر السبع" النفطي جنوبي البلاد، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع خلال 40 شهرا من تاريخ التوقيع، يشمل المشروع إقامة محطة لمعالجة النفط في حقل السبع على بعد 40 كم من حاسي مسعود أكبر مدينة نفطية في الجزائر، حيث بدأت المرحلة الأولى لتطوير الحقل في آذار/ مارس 2018، فيما تشمل المرحلة الثانية إقامة محطة لمعالجة النفط بطاقة تبلغ نحو 20 ألف برميل/ اليوم من الخام، مما يتيح رفع إجمالي إنتاج الحقل إلى 40 ألف ب/ي، ووقعت سوناطراك عقدا مع شركة SARPI/SAFIR للعمل في المرحلة الثانية من تطوير حقول النفط الغربية في "توات"، وهو مشروع يتوقع أن يضيف نحو 6000 ب/ي إلى الإنتاج في عام 2022[2].

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر:

يعد النفط مصدر مهم للطاقة الأولية لذلك أطلق عليه "الذهب الأسود" وهذا نظرا لأهميته الإقتصادية في العالم، ويستخدم النفط الخفيف بشكل أساسي لخليط وقود المحرك ووقود الطائرات، بينما يتم إستخدام المزيج الثقيل لإنتاج الطاقة وتشغيل المصانع وتشغيل الآلات الثقيلة، يعتبر النفط أيضا مادة خام للعديد من الصناعات الكيميائية لمختلف المنتجات بما في ذلك الأسمدة البلاستيك والأدوية.

[1] Sonia Benghida, Factors and challenges in developing countries under the resource curse, International Journal of Civil Engineering and Technology, 2017, 8 (11), pp.901-910, p904.

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2020، ص98.

تكمن أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري في عائدات النفط المتولدة عن هذه السلعة التي تساهم بشكل كبير في إجمالي الصادرات والموازنة العامة وإجمالي الإيرادات على شكل ضرائب على هذه السلعة، بالإضافة إلى باقي المؤشرات الأخرى للإقتصاد الكلي.

1- **خصائص النفط الجزائري:** يتميز النفط الجزائري بمجموعة من الخصائص نوجزها كالتالي:

1-1 الموقع الجغرافي: إن الميزة الجغرافية للجزائر وقربها من السوق الأوروبية –تعد الجزائر الأقرب جغرافيا إلى أوروبا الغربية (إسبانيا، وإيطاليا وفرنسا والمملكة البريطانية المتحدة) والأسواق الأمريكية والكندية (خاصة المنطقة الشرقية)– التي تتميز بحجم إستهلاكي واسع ومستوى إقتصادي وإجتماعي مرتفع، يضع النفط الجزائري في موضع أكثر تنافسية مع باقي نفوط الدول المصدرة خاصة في الشرق الأوسط وآسيا، ما يوفر للجزائر المزيد من الإيراد التفاضلي في حال عدم تغير جودة النفط وتكاليف الإنتاج[1].

2-1 **الجودة والنوعية:** يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بالأنواع الأخرى من النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط الجزائري (صحاري بلند) هو مزيج من النفط الخام المنتج والمستخرج من حقول الصحراء بالضبط حقول حاسي مسعود، ويعتبر من أنواع النفط الخفيف والذي يعتبر الأكثر طلبا في السوق وأغلاه سعرا، بسبب مزاياه التي تمكن من خلاله إستخراج كميات كبيرة من المشتقات النفطية لا سيما الغازولين، وتقدر كثافته بين 44.0° و45.3° (قياسAPI*)، ويحتوي نسبة ضئيلة من المحتوى الكبريتي (WT%**) تتراوح بين 0.09% و0.1%، والرقم الحمضي الإجمالي (TAN -0.06 KOH/g)[2]. والجدول التالي يوضح خصائص النفط الجزائري مقارنة ببعض نفوط الدول الأعضاء في الأوبك:

[1] بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص ص: 59،60.

* **درجة API:** مقياس يتم إعتماده من طرف المعهد النفطي الأمريكي (American Petroleuim Institue) ، حيث يحدد لكل نوع من الخام درجة معينة تعرف بـ APIGravity لتوضح العلاقة بين كثافة النفط الخام وكثافة الماء، حيث للماء 10 درجات (كثافة النوعية=1).

** **نسبة المحتوى الكبريتي % WT:** يختلط عادة الزيت النفطي بمجموعة من العناصر غير الهيدروكربونية مثل: الكبريت والنيتروجين والأوكسيجين، يركز هذا المقياس (WT %) على نسبة الكبريت في النفط الخام، حتى إذا بلغت أقل من 0.5% فإنه يسمى حلوا (Sweet crude) أما إذا زادت عن 0.5% فإنه يسمى في هذه الحالة خاما مرا (Sour Crude)، ولنسبة المحتوى الكبريتي أهمية واضحة في تحديد نوعية زيوت الوقود والمنتجات المتوسطة.

[2] Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p4. https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf 8 aout 2021.

الجدول رقم (IV-02):يوضح خصائص النفط الجزائري مقارنة ببعض نفوط الدول الأعضاء في الأوبك

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	نسبة الكبريت %	نوع المنتجات البترولية المستخرجة			متوسط أسعار بعض النفوط الفورية لسنة 2018	
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة	تسمية النفط	السعر
السعودية	متوسط	°34.2	1.60	20.50	31.00	48.50	عربي خفيف	70.59
	ثقيل	°27.3	2.84	16.00	23.25	60.75	عربي ثقيل	68.79
الكويت	متوسط	°31.3	2.48	19.35	25.30	55.35	كويت تصدير	68.90
إيران	متوسط	°34.3	1.35	22.25	30.25	47.50	إيران خفيف	69.10
	ثقيل	°31.3	1.85	21.15	26.85	52.00	إيران ثقيل	68.00
العراق	خفيف	°36.1	1.88	25.00	30.60	44.40	بصرة خفيف	68.62
	متوسط	°34.0	1.95	22.00	28.00	50.00	–	–
الجزائر	خفيف	°44.0	0.14	35.00	35.00	29.00	خليط الصحراء	71.20
نيجيريا	ثقيل	°27.1	0.25	12.00	40.00	48.00	بوني خفيف	72.11

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص12.

من خلال الجدول يتبين لنا خلو النفط الجزائري تقريبا من عنصر الكبريت وهذا ما يجعله أكثر جودة من باقي النفوط المنتجة الأخرى، حيث أن المهندسين المختصين في عمليات التكرير يطلقون تسمية النفط "الحلو أو المسكر" على النفط الذي يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت والتي تقدر بـ 0.5% وأقل، و"النفط المر أو الحامض" على الذي يحتوي على كميات كبيرة من عنصر الكبريت تزيد عن 0.5% ويتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، ونجد أن أغلب النفوط المتداولة في الأسواق العالمية من الأنواع الثقيلة الحمضية والتي تمثل 60% من إجمالي أنواع النفوط (الثقيلة، المتوسطة، الخفيفة) وهذا ما يزيد من تنافسية النفط الجزائري الذي يصنف ضمن 40% من إجمالي أنواع النفط لكونه يعد من النفط الخفيف وهو أجود وأكثر النفوط إستخداما نظرا لسهولة تكريره، حيث يتم إستخراج عدد كبير من المشتقات بترولية مقارنة بالنفط الثقيل، إن ميزة النوعية وإنخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل النفط الجزائري ذا قدرة تنافسية عالية، وهو ما يؤدي إلى إستمرار الطلب عليه في المستقبل.

2- **إنتاج النفط الخام في الجزائر**:بدأت الجزائر في إنتاج النفط الخام لأول مرة لغرض المتاجرة به في عام 1958، حسب الدراسات التي تقوم بها شركات التنقيب فإن الجزائر لديها موارد ضخمة من النفط الصخري والغاز الطبيعي، ولكن لم يتم تطوير الكوادر البشرية وتوفير التقنيات الحديثة للوصول إلى هذه الموارد حيث أن النفط الصخري تعتمد طريقة إستخراجها على تقنيات جد متطورة مثل الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر منتج للنفط الصخري. كما يمكن أن يتم توسيع إنتاج النفط في المناطق التي تم استغلالها بالفعل لا سيما في أحواض حاسي مسعود وإليزي وبركين. وبحسب سوناطراك تحتوي ولاية حاسي مسعود بالضبط منطقة دهار على حوالي 71% من احتياطيات النفطية المؤكدة والمحتملة في الجزائر، في حين أن بئر إليزي الذي يعد ثاني أكبر مساحة حقل نفطي يحتوي على حوالي 15%، أكبر حقل نفطي في الجزائر تقوم سوناطراك بتشغيله، تشمل مناطق الإنتاج الكبيرة الأخرى في الجزائر مجمع أورهود ومجمع حاسي بركان. أبقي إنتاج الحقول النفطية عند معدل ثابت نوعا ما بسبب التوسعات الميدانية في حقول النفط، لكن من المرجع أن تنخفض معدلات الإنتاج وهذا راجع إلى غياب الإستثمارات في الحقول، وتنتج الحقول النفطية في صحراء الجزائر نفط خفيف عالي الجودة يحتوي على نسبة ضعيفة جدا من الكبريت [1]. ويبين الشكل التالي تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (IV-01): يوضح تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

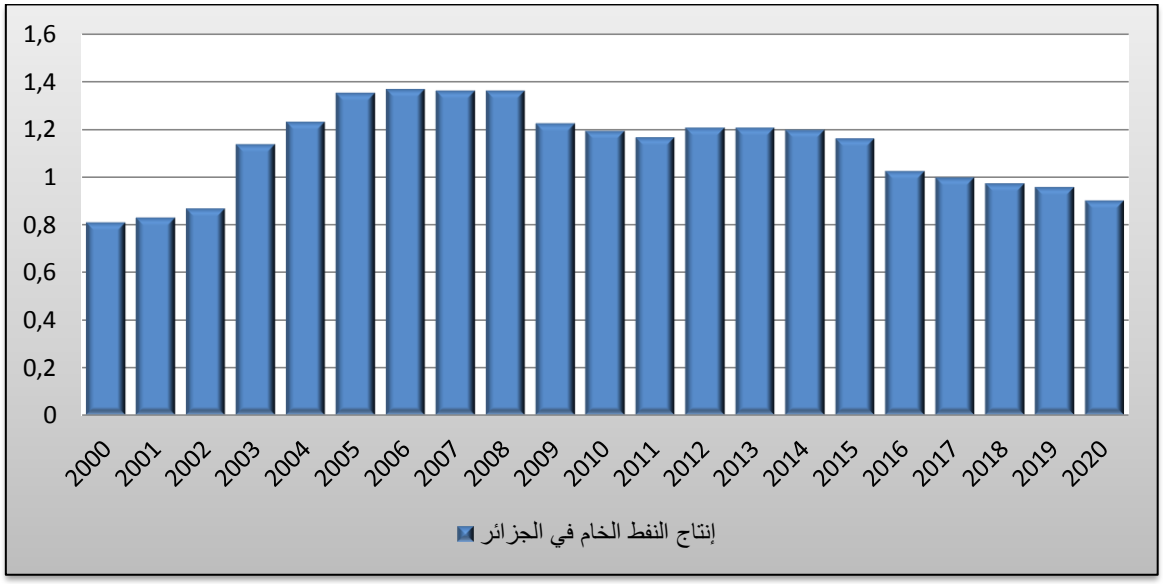

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Exel.

[1] Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p3. Consulté sur le site : https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf le 8 aout 2021 à 20 :43.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراوح إنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الفترة (2000–2020) في المتوسط حوالي 1.5% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وهذا يدل على قلة الاستكشافات المتعلقة بالآبار النفطية التي توفر احتياطي نفطي جديد يمكن الشركات النفطية من استغلاله، وقد قدر أعلى إنتاج خلال الفترة (2000–2020) بـ 1.364 مليون برميل نفط عام 2006 بنسبة 1.65% من إجمالي الإنتاج العالمي وهذا بعد الطفرة النفطية التي سجلت من خلالها أسعار النفط مستويات قياسية وهو ما شجع الدول المنتجة والمصدرة للنفط زيادة طاقتهم الإنتاجية ومضاعفة عوائدهم النفطية، أما المستويات الدنيا لإنتاج النفط في الجزائر فكانت في الفترة (2000–2003) وهي الفترة التي سبقت الطفرة النفطية، وخلال سنتي 2019 و2020 عند 0.954 و0.897 مليون برميل/اليوم على الترتيب وهي فترة ظهور وباء كورونا وانتشاره في العالم ما تسبب حالة من الركود ما اضطر الدول المنتجة للنفط خاصة دول الأوبك والجزائر العضو فيها إلى تخفيض الإنتاج من أجل الرفع من سعر الذي وصل إلى مستويات جد منخفضة الأولى في تاريخه عند سعر 17 دولار للبرميل في شهر أفريل 2020.

3-الإحتياطيات النفطية في الجزائر: يشكل الاحتياطي النفطي جزءا من حجم النفط المخزون في الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة وكذلك يتغير بمرور الوقت وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة ومدى الإلتزام الكامل بمعايير وضوابط المحافظة على الثروة النفطية، وتعد الإحتياطيات النفطية مؤشرا على القدرات الكامنة للثروة النفطية التي تمتلكها مختلف البلدان والتي يمكن إستثمارها، ويقصد بالإحتياطي النفطي بشكل عام بأنه:" كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الإستغلال أو البحث مع إمكانية إستخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة".[1]

يمثل النفط أحد أهم مصادر الطاقة الإستراتيجية، حيث في عام 2016 قدر إستهلاك النفط بثلث الإستهلاك العالمي للطاقة الأولية، فوفقا للمراجعة الإحصائية للطاقة لشركة BP البريطانية لعام 2017، بلغ إنتاج النفط عالمي في عام 2016 قيمة 4382.4 مليون طن أي بنسبة إرتفاع قدرت بـ 0.3% مقارنة بعام 2015، أما إستهلاك النفط العالمي بلغ في نفس العام 4418.2 مليون طن بنسبة إرتفاع قدرت بـ 1.5%

[1] رشا سالم الزبيدي، زينة عبد الكاظم، دور الإحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية للمدة (1990–2018)، مجلة الواسط للإنسانية، المجلد 15، العدد 44، الصفحات 677–688، 2019، ص679.

مقارنة بعام 2015. النفط هو مورد قابل للنضوب حيث في نهاية 2016 بلغ إحتياطي النفط إلى الإنتاج 50.6%، ما يعني أنه وفقا لإنتاج النفط الحالي سينضب النفط بعد 50 عاما تقريبا[1]. ويمكن تصنيف الإحتياطيات النفطية إلى أربعة أنواع وهي:

1-3 **الإحتياطي المؤكدة (les réserves prouvées):** عرفته جمعية مهندسي البترول (SPE) بأنه كميات من النفط الموجودة في باطن الأرض والتي يمكن إستخراجها وبدرجة معقولة من اليقين من المكامن الجيولوجية المعروفة، في ظل توفر الظروف الإقتصادية والتقنية الحالية، حيث تصل نسبة إحتمالية وجودها وإستخراجها أزيد من 90%[2].

2-3 **الإحتياطيات المضافة نتيجة لتطبيق تقنيات الإستخلاص النفطي المدعم:** وهي إستخراج كميات إضافية من النفط من المكامن الطبيعية عن طريق مجموعة من الطرق منها طريقة الإضافة بالماء لدعم الإنتاج الطبيعي.

3-3 **الإحتياطيات المرجحة أو الغير مكتشفة (les réserves possibles) :** هي كميات النفط الغير مكتشفة والغير مقدرة في كمياتها وأنواعها بصورة دقيقة، حيث يمكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من إحتياطها الثابث، ويزيد إحتمال وجودها عن نسبة 10%[3].

4-3 **الإحتياطيات المحتملة (les réserves possibles) :** هي الإحتياطيات التي تصل نسبة إحتمالية إستخراجها إلى 50% في إطار تقنيات تكنولوجية معينة[4].

ويوضح الجدول الموالي تطور إحتياطيات النفط المؤكدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

[1] Oil price a,d international trade in petroleum crude & products : An Indian perspetive, Export-Import bank of India, Working paper NO.70, january 2018, p12.

[2] Kathrine Stephane, Les compagnies Pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de l'énergier et du développement à l'intention des journalistes open society institude, new york, usa, 2005, p55.

[3] رشا سالم الزبيدي، مرجع سابق، ص681.

[4] Kathrine Stephane, Op Cit, p55.

الجدول رقم (IV-04): يوضح تطور إحتياطيات النفط المؤكدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإحتياطي	11.31	11.31	11.8	11.35	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
نسبة الإحتياطي من إجمالي النفط الخام العالمي %	0.9	0.98	0.99	1.01	1.0	0.95	0.98	1.0	1.04	1.03	0.99
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
الإحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	-
نسبة الإحتياطي من إجمالي النفط الخام العالمي %	0.98	0.97	0.95	0.87	1.00	0.98	0.98	0.98	0.97	0.7	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول للسنوات: 2013، 2017، 2020.
- Bp statistical review of world energy 2007 consulté sur le site : http://large.stanford.edu/publications/coal/references/docs/statistical_review_of_world_energy_full_review_2008.pdf le 13 mars 2020 à 10 :47.
- Bp statistical review of world energy 2021 consulté sur le site : https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf le 20 février 2022 à 16 :10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاحتياطي المؤكد من النفط مستقر منذ عام 2004 عند 12.2 مليار برميل، ويبلغ متوسط نسبة احتياطي نفط الجزائر حوالي 0.97% من إجمالي النفط في العالم.

تتغير كمية الإحتياطي العالمي من النفط الخام من عام إلى آخر تبعا للإكتشافات المستمرة لحقول جديدة لم تكن معروفة من قبل وكذلك لعدة عوامل تؤثر فيه من أهمها حجم الإنتاج، التقدم التكنولوجي وعمليات البحث والتنقيب، ويمكن تحديد سبب الجمود النسبي في حجم إحتياطيات النفط الخام في الجزائر إلى:

- عجز شركة سوناطراك عن إستخدام التقنيات الحديثة في إستخراج النفط، بالإضافة عدم تكوين كوادرها البشرية مقارنة مع تلك الموجودة كبريات الشركات النفطية العالمية.
- عدم القيام بإستكشافات جديدة والتنقيب عن حقول أخرى في مناطق أخرى، والإستمرار في إستكشاف النفط حول المناطق النفطية المستكشفة قديما، كحقل حاسي مسعود أحد أكبر الحقول النفطية المستكشفة في الجزائر من سنة 1968.
- عدم الإستمرار في إستراتيجية واحدة خلال السنوات الأخيرة، أدى إلى ضعف أداء الشركة على جميع الأصعدة بسبب تغير المسؤولين الأساسيين في الشركة ما يؤدي إلى تغير إستراتيجية الشركة مع كل تغيير إداري.

ويبين الجدول التالي تطور إكتشافات الحقول النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000–2020):

الجدول رقم (IV–05): يوضح تطور إكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الإكتشافات	9	7	6	3	4	5	12	5	2	4	14
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	مارس 2020	
عدد الإكتشافات	10	8	12	18	10	17	20	15	7	2	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000–2008، ص20.
- Oapec repports annuels : 2013, 2017, 2020.

يوضح الجدول أعلاه عدد الإستكشفات التي قامت بها الشركات التنقيب عن النفط في الجزائر، حيث توضح الأرقام قلة الإستكشافات مقارنة بالثروة الحقيقية التي تمتلكها الجزائر، فوفقا لسوناطراك لا تزال ثلثي أراضي الجزائر محتملة وجود بها حقول نفطية غير مستكشفة، حيث يُعتقد أن الجزائر لديها موارد ضخمة من النفط الصخري والغاز الطبيعي، ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر نحو تطوير هذه الموارد. وحددت الفترة (2010–2018) كأكثر فترة إرتفعت فيها الإستكشافات النفطية والتي تراوحت بين 10 و20 إستكشاف، تلتها انخفاض في عدد الاستكشافات وقدرت بـ 7 في عام 2019 واكتشافين إلى غاية مارس 2020 ويتعلق

الأمر باكتشاف حوض بركين التي تعد أول بئر استكشافية للنفط بمحيط زملة العربي الواقع بحوض بركين، تم اكتشاف البئر بتعاون كل من سونطراك مع شركة إيني الإيطالية، يقدر الإنتاج اليومي للبئر بـ 7 ألاف برميل، وتم وضع تقديرات أولية لحجم احتياطيات هذا البئر والتي بلغت 140 مليون برميل من النفط، أما البئر الثانية فتتعلق ببئر ترسيم وتعتبر الأحد اكتشافا في منطقة تقرت ويقدر انتاجها اليومي حوالي 5 آلاف برميل يومي أما احتياطيات النفط في بئر ترسيم تبلغ 415 مليون برميل، ويرجع تواضع عدد الإستكشاف عن النفط في الجزائر إلى ضعف التقنيات المستخدمة في التنقيب وعدم مواكبة شركة سوناطراك التطورات التقنية الحاصلة في هذا المجال.

4-صادرات النفط الجزائرية. تصدر الجزائر نوع جيد من النفط الخام ذو مواصفات جودة عالية وهو النفط الخام الخفيف، درجة النفط الخام الرئيسية هي مزيج الصحراء (API-45.3)، محتوى الكبريت 0.1٪ وهي نسبة ضئيلة جدا، والرقم الحمضي الإجمالي، (TAN -0.06 KOH/g)، وهو مزيج من النفط الخام المنتج في الحقول في منطقة حاسي مسعود[1]. تهدف صادرات الهيدروكربونية الجزائرية إلى إمداد أوروبا بنسبة 76% وأمريكا بنسبة 17% وآسيا 7%. ويوضح الجدول التالي تطور صادرات النفط الجزائرية خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (IV-06): يوضح تطور صادرات النفط الخام الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: ألف برميل/اليوم)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صادرات النفط الخام	169.1	161.0	200.5	266.2	326.0	354.3	345.3	339.1	840.9	747.4	708.8
سعر النفط الخام	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
صادرات النفط الخام	697.6	685.9	608.4	483.2	519.5	542.7	529.8	435.3	445.5	335.2	-
سعر النفط الخام	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.04	41.4	-

Source:

- oapec report annuels 2010, 2017, 2020.
- Banque d'Algérie rapports : 2003, 2005, 2010, 2018.
- Rapport FMI 2021 : https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx consulté le 10 décembre 2021.

[1] Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p4. https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf 8 aout 2021.

ويوضح الشكل الموالي تطور صادرات النفط الخام الجزائرية خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (IV-02): يوضح تطور صادرات النفط الخام الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

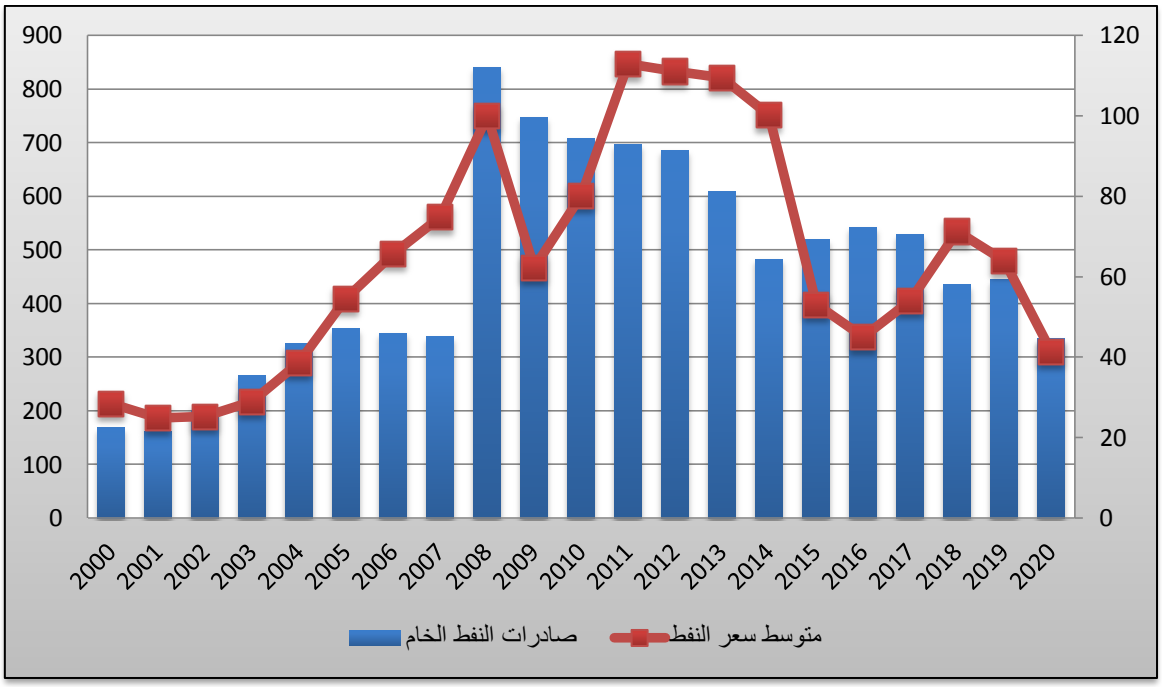

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Exel.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أنه بداية من سنة 2000 أخذ حجم صادرات النفط الخام منحى تصاعدي بدلالة إرتفاع أسعار النفط خلال نفس الفترة، حيث سجلت أسعار النفط طفرة بداية من الألفية الثالثة، شجع الإرتفاع الكبير في الأسعار إلى تحفيز الشركات العاملة في المجال النفطي (المحلية والأجنبية) في الجزائر إلى تحويل الجزء الأكبر من الإنتاج في شكله الخام إلى التصدير بدلا من تكريره في المصافي المحلية.

وقدرت أكبر كمية مصدرة من النفط الخام خلال الفترة (2000-2020) في عام 2008 بمقدار 840.9 ألف برميل/اليوم عند سعر نفط إستثنائي يقدر بـ 99.9 دولار/البرميل وهذا بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط خصوصا من قبل دول شرق آسيا (الصين والهند) أيضا بسبب إنخفاض الإنتاج في الدول الرئيسية المنتجة للنفط كالعراق وفنزويلا لسبب التوترات والإضطرابات الحاصلة على مستوى هذه المناطق والعديد من الأسباب الأخرى.

انخفض حجم الصادرات بشكل طفيف خلال عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الفصل الثاني من عام 2008 والتي أدت إلى تهاوي أسعار النفط إلى 62.2 دولار/البرميل نتيجة إنخفاض الطلب النفطي من الدول المستورة، وعلى الرغم من تهاوي أسعار النفط إلا أن حجم صادرات النفط الخام سجل خلال نفس السنة 747.4 ألف برميل/اليوم أي تقريبا بإنخفاض 100 ألف برميل/اليوم مقارنة بعام 2008، وهذا يرجع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط من جهة وتحصيل إيرادات أكبر من صادرات النفط التي تعد المصدر الأساسي لتمويل ميزانية الدولة.

في سنة 2011 ارتفع سعر النفط الخام بشكل كبير وصل إلى 112.2 دولار/البرميل في المقابل سجلت صادرات النفط الخام للجزائر حجم 685.9 ألف برميل/اليوم وهذا راجع لتعافي الإقتصاد العالمي ورجوع الطلب على النفط، إلا أن هذا التعافي لم يدم حيث في النصف الثاني من عام 2014 شهد الإقتصاد العالمي صدمة نفطية أخرى تهاوت على إثرها أسعار النفط لتصل إلى 53.1 دولار/البرميل بعدما كانت تسجل أكثر من 100 دولار في النصف الأول من عام 2014 ما أدى إلى إنخفاض صادرات النفط الخام للجزائر إلى 483.2 ألف برميل/اليوم مقارنة بـ 608.4 ألف برميل/اليوم نتيجة إنخفاض الطلب العالمي على النفط وهو أمر متوقع جدا بعد كل صدمة نفطية.

بعد إنخفاض آثار الصدمة النفطية 2014، إنتعش الإقتصاد العالمي ورجع الطلب العالمي على النفط في الإرتفاع ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات النفطية إلى أكثر من 500 ألف برميل/اليوم وهو ما رافقه إرتفاع أسعار النفط خلال السنوات 2016 و2017.

في سنة 2019 ونتيجة ظهور فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وإنتشاره في العالم، إنخفض الطلب العالمي على النفط بشكل هائل نتيجة سيادة أجواء عدم اليقين في الأسواق العالمية ما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط لمستويات جد متدنية لأول مرة منذ عام 2002 حيث وصلت في أفريل 2020 إلى 17 دولار/البرميل، وهو ما تبعه إنخفاض صادرات النفط الخام للجزائر والتي قدرت بـ 335.2 ألف برميل/اليوم نتيجة إتفاق أوبك+ الذي إقتضى تخفيض الإنتاج للدول المنتجة والمصدرة للنفط على رأسها روسيا والسعودية.

5-تكرير النفط في الجزائر: تملك الجزائر خمسة مصافي لتكرير النفط، وتقع أكبر مصفاة في الجزائر في سكيكدة وهي أكبر مصفاة في إفريقيا، يتم خلالها تكرير مزيج الصحراء المشتق من حقول نفط حاسي

مسعود، وأيضا مصفاتا الجزائر وأرزيو التي تقع في المنطقة الساحلية للبلاد، ومصفاتان متواجدة على مستوى الداخلي للبلاد تقع في حاسي مسعود وأدرار، والتي ترتبط بحقول النفط المحلية وتورد المنتجات النفطية إلى المناطق المجاورة، قامت شركة سوناطراك بدراسة مشروع بناء مصفاة بقدرة تكرير 300.000 برميل في اليوم في تيارت، ثم تم تقليص حجم المشروع إلى 100.000 برميل في اليوم، ليتم تأجيله في أكتوبر 2017 إلى أجل غير مسمى[1]. والجدول التالي يوضح عدد مصافي تكرير النفط في الجزائر:

الجدول رقم (IV-07): يوضح عدد مصافي تكرير النفط الخام في الجزائر إلى غاية عام 2019.

موقع المصفاة	الملكية	نوعية النفط	طاقة الإستيعاب (1000 برميل/اليوم)
أدرار	شركة CNPC وسوناطراك	خام الصحراء	13
الجزائر العاصمة (الحراش)	سوناطراك	خام حاسي مسعود	58
أرزيو	سوناطراك	خام الصحراء	81
حاسي مسعود	سوناطراك	خام حاسي مسعود	22
سكيكدة	سوناطراك	خام الصحراء	355

Source : Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p3. Consulté sur le site : https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf 8 aout 2021.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن خام النفط الذي يتم تكريره في الجزائر أغلبه خام حاسي مسعود وخام الصحراء، ويتم تكرير حوالي 529 ألف برميل في اليوم من النفط الخام على مستوى 5 مصافي تكرير أكبرها متواجدة في سكيكدة بطاقة إستيعاب 355 ألف برميل في اليوم من النفط الخام تحت إدارة شركة سوناطراك، وأقلها متواجدة في أدرار بطاقة إستيعاب 13 ألف برميل في اليوم من النفط الخام والتي يتم إداراتها وإستغلالها من قبل سوناطراك وشركة CNPC الصينية المختصة في عمليات التنقيب عن المحروقات وإنتاجها. وبالنظر إلى كمية تصدير النفط الخام إلى الخارج وتكريره في الجزائر نجد أن الحصة الأكبر من الإنتاج موجهة للتصدير وهذا بسبب ضعف تقنيات المادية والبشرية المختصة في التكرير في الجزائر،

[1] Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p3. https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf 8 aout 2021.

والجدول التالي يوضح تطور إنتاج مصافي تكرير النفط الخام من المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (IV-08):يوضح تطور إنتاج مصافي تكرير النفط الخام من المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2008-2020).

(الوحدة: ألف برميل/اليوم)

المشتقات / السنة	غاز البترول المسال GPL	الغازولين Gasoline	الكيروزين Kerosene	زيت الغاز والديزل Diesel	زيت الوقود	مشتقات نفطية أخرى	إجمالي إنتاج مصافي التكرير
2008	17.0	59.5	19.9	145.4	108.2	88.5	438.5
2009	15.5	58.1	21.1	149.4	101.5	122.6	468.2
2010	18.8	61.3	30.6	155.2	104.7	188.4	559.0
2011	16.6	71.9	26.7	149.9	106.5	176.8	548.4
2012	14.8	51.9	26.3	133.9	93.4	163.2	483.5
2013	16.4	52.1	35.0	135.3	93.9	155.8	488.5
2014	25.4	68.8	42.7	178.6	120.6	212.5	648.6
2015	24.2	61.7	35.4	174.7	121.8	204.1	621.9
2016	24.4	60.7	35.2	175.6	124.3	192.0	612.2
2017	23.7	59.3	33.2	169.1	116.1	196.5	597.9
2018	21.0	87.3	32.2	201.8	105.6	184.0	631.9
2019	21.0	75.8	26.0	190.0	107.3	175.1	595.2
2020	21.4	72.1	21.5	187.7	107.1	175.2	585.0

Source : oapec report annuels : 2013, 2016, 2020**,** 2021.

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، وهي أساسا وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين (البنزين)، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف ذو نسبة الضعيفة من الكبريت وهو يصنف من أجود أنواع النفط التي تسعر بأسعار مرتفعة مقارنة بباقي النفوط الثقيلة والمتوسطة ومرتفعة نسبة الكبريت، وينتج من تكرير النفط الجزائري مشتقات نفطية متنوعة منها: غاز البترول المسال GPL، الغازولين Gasoline، الكيروزين Kerosene، زيت الغاز والديزل Diesel، زيت

الوقود، وتقوم الجزائر بتكرير النفط بكميات قليلة نوعا ما إذا قارنها بالكمية المصدرة من النفط الخام، حيث تطور إنتاج مصافي التكرير من سنة إلى أخرى حيث قدر إنتاج هذه المصافي في عام 2008 بـ 438.5 ألف برميل في اليوم منها الحصة الأكبر لكل من زيت الغاز والديزل وزيت الوقود بمقدار 145.4 ألف ب/ي و108.2 ألف ب/ي على التوالي ومقدار الأقل كان للبترول المسال بمقدار 17.0 ألف ب/ي والكيروزين بـ 19.9 ألف ب/ي، ثم ليرتفع الإنتاج الإجمالي لمصافي التكرير عند 648.6 ألف برميل/اليوم في عام 2014 والتي تعتبر الأعلى قيمة خلال الفترة (2008–2020) احتل فيها زيت الغاز والديزل المقدار الأكبر بـ 178.6 ألف ب/ي وأيضا زيت الوقود بـ 120.6 ألف ب/ي، الغازولين بـ 68.8 ألف ب/ي، الكيروزين بـ 42.7 ألف ب/ي، والبترول المسال بـ 25.4 ألف ب/ي، وأخيرا المشتقات الأخرى فكان لها مقدار 202.1 ألف ب/ي، بعد هذه الفترة استقر وإلى غاية عام 2020 إنتاج مصافي التكرير بين حوالي 580 ألف برميل/اليوم و620 ألف برميل/اليوم.

ويوضح الشكل الموالي تطور إنتاج مصافي التكرير في الجزائر خلال الفترة (2008–2020):

الشكل رقم (IV–03): يوضح تطور إجمالي إنتاج مصافي التكرير في الجزائر خلال الفترة (2008–2020).

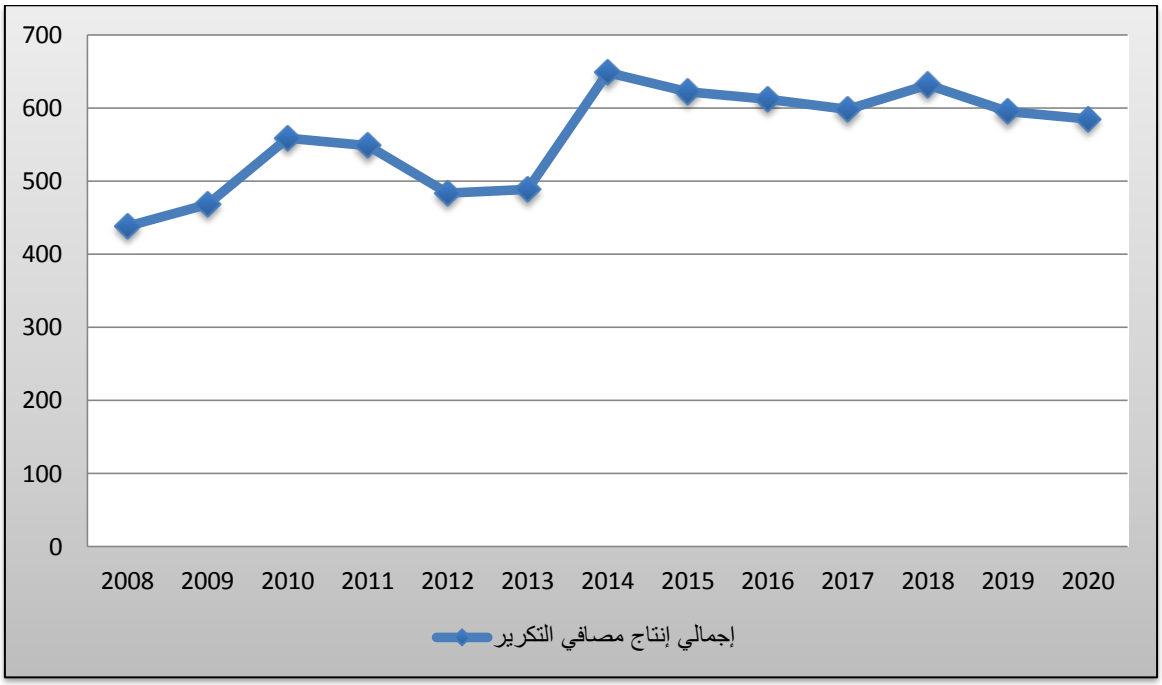

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وباستخدام برنامج Exel.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن تطور إجمالي إنتاج مصافي التكرير في الجزائر تقريبا مستقر في المتوسط عند 500 ألف برميل يومي خلال الفترة (2008–2020).

وتصنف الجزائر ضمن الدول النامية ذات الإنتاج النفطي الكبير التي تنتج أكثر مما تكرر، فهي تقوم بتصدير ثلثي الإنتاج تقريبا وتقوم بتكرير الثلث وهذه الظاهرة أي تحويل الإنتاج من النفط الخام إلى التصدير والإبتعاد عن تكريره في شكل مشتقات من النفط الخام منها وقود جاهز للإستعمال أو مواد بتروكيمياوية وبالتالي زيادة قيمته المضافة وتوفير مناصب شغل في نشاط التكرير والأنشطة التي تتفرع منه، يصعب تفسيرها ولكن قد يكون ضعف الإمكانيات المالية أو قلة الخبرة في هذا النشاط أو ضغوطات خارجية إستمرت منذ فترة الإستعمار من أجل الإستفادة من فائض القيمة الناتجة عن عملية التكرير، من بين الأسباب التي تدفع الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى الإبتعاد عن تكرير النفط الخام[1].

6–نقل النفط في الجزائر: تعتمد الجزائر على شبكة لنقل المحروقات سواء داخليا أو خارجيا، وهذا راجع للموقع الإستراتيجي القريب من السوق الأوروبية، ويتم الإعتماد على هذه الشبكة بهدف ضمان وصول المنتجات إلى مناطق الإستهلاك.

تستخدم الجزائر محطات ساحلية متعددة لتصدير النفط الخام والمنتجات المكررة والغازات البترولية المسالة وسوائل مصانع الغاز الطبيعي، وتقع هذه المحطات في أرزيو وسكيكدة والجزائر وعنابة ووهران وبجاية في الجزائر والصخيرة في تونس، تسهل شبكة خطوط الأنابيب المحلية في الجزائر نقل النفط من حقول الإنتاج الداخلية إلى البنية التحتية الساحلية، أهم خطوط الأنابيب تحمل النفط الخام من حقل حاسي مسعود إلى المصافي ومحطات التصدير، في المقابل لا تمتلك الجزائر خطوط أنابيب لتصدير النفط عبر القارات. و يوضح الجدول الموالي نشاط شبكة أنابيب نقل النفط الخام في الجزائر:

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص ص: 104، 105.

الجدول رقم (IV-09): يوضح نشاط شبكة أنابيب نقل النفط الخام في الجزائر.

	النفط الخام
عدد أنظمة النقل عبر الأنابيب STC	7
عدد الأنابيب	12
طول الأنابيب (كلم)	4 973
عدد المحطات الضخ	34
عدد صهاريج التخزين	100
طاقة النقل (مليون طن متر/السنة)	172.9

Source : Ministère de l'énergie et des mins sur le site : www.energy.gov.dz

في آخر إحصاء لوزارة الطاقة والمناجم في عام 2018، تتكون شبكة نقل النفط الخام من 7 أنظمة للنقل عبر الأنابيب من:

- 12 خط أنابيب بطول 4 973 كم بطاقة نقل 172.9 مليون طن متري/سنة.
- 34 محطة ضخ وضغط.
- 100 صهريج تخزين للنفط الخام.
- 05 عوامات لتحميل النفط الخام (02 في أرزيو و02 في سكيكدة و01 في بجاية).

ويوضح الشكل الموالي خريطة لشبكة خطوط أنابيب نقل النفط في الجزائر:

الشكل رقم (IV-04): خريطة لشبكة خطوط أنابيب نقل النفط في الجزائر.

Source : Ministère de l'énergie et des mins sur le site : www.energy.gov.dz

المطلب الثالث: دور عوائد النفط في الإقتصاد الجزائري.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات المحروقات والتي تشكل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات، 70% من إيرادات الموازنة العامة و35% من الناتج المحلي الإجمالي، و20% من خدمات السوق، و18% للإدارة العامة، و10% من الزراعة و 5% من الصناعة (A. Mebtoul، 2012). وبالتالي تمثل عائدات النفط سابقا وحاليا الدافع والعائق للنمو الإقتصادي.

1-تطور عائدات النفط في الجزائر: عرفت أسعار النفط إنتعاشا كبيرا في الأسواق العالمية، وهذا ما ساعد الدول المنتجة والمصدرة للنفط لتحقيق عوائد ضخمة من تصدير النفط في فترات الإزدهار ومن بين هذه الدول الجزائر التي تعد من أهم منتجي ومصدري المنتجات الهيدروكربونية (النفط والغاز) في العالم، حيث يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في الإيرادات الحكومية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. والجدول التالي يوضح تطور العائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (IV-10):يوضح تطور العائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عائدات النفط الخام	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
عائدات النفط الخام	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1	2668.0	1922.0	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Rapport annuel de la banque d'Algérie : 2000, 2003,2007,2013,2018.

- Rapport FMI 2021 : https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx consulté le 06 décembre 2021 à 17 :15.

ويوضح الشكل الموالي تطور عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (IV-05): يوضح تطور العائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

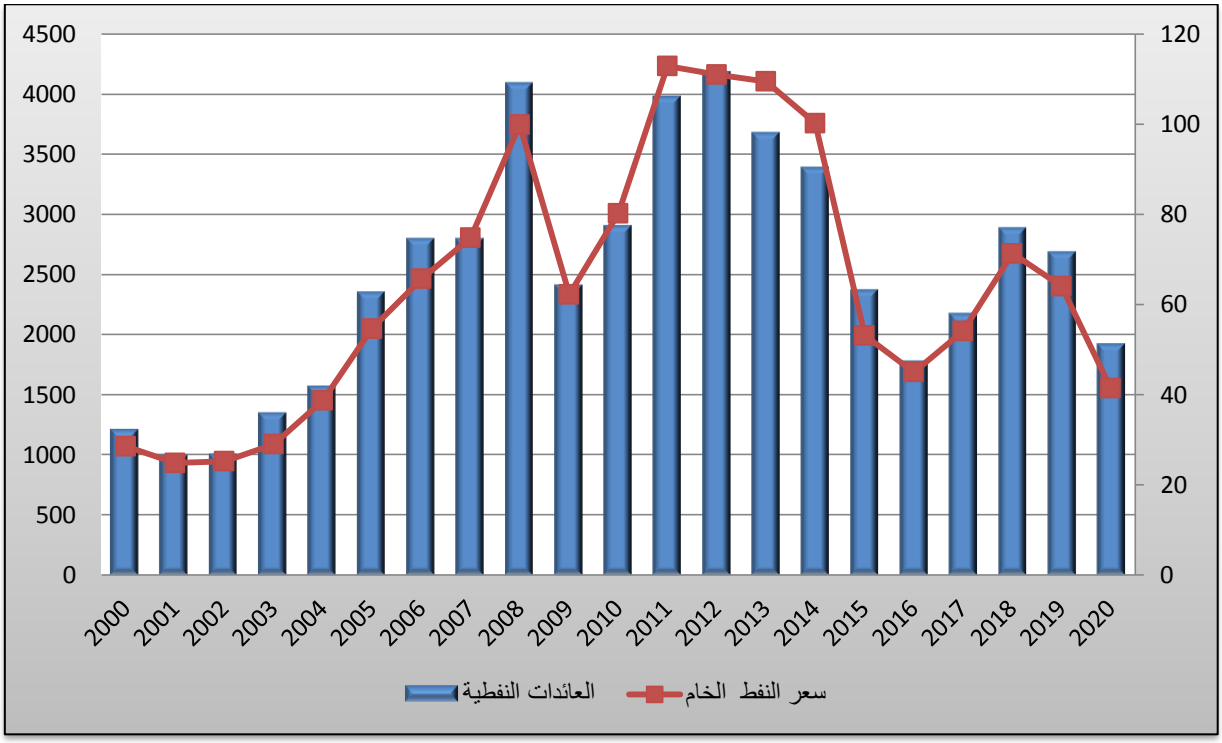

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق وبإستخدام برنامج Exel.

من خلال النظرة الأولية والعامة للشكل أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين سعر النفط الخام وعوائده في الجزائر، حيث خلال الفترة (2000–2008) شهدت العوائد النفطية للجزائر زيادة كبيرة وهذا راجع لتحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة لتتبعها الطفرة النفطية التي حدثت عام 2004، وقد سجلت العوائد النفطية أكبر قيمة لها في عام 2008 بأكثر من 4088 مليار دج مقارنة بعام 2000 أين سجلت 1213.2 مليار دج، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الصادرات من نفس السنة. ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية التي حدثت في منتصف عام 2008 انخفضت أسعار النفط بشكل كبير ليتبعها انخفاض بنفس الوتيرة في قيمة العوائد النفطية للجزائر عند 2412.7 مليار دج في سنة 2009 أي بنسبة انخفاض حوالي 45% مقارنة بسنة 2008، ثم لترتفع في السنوات الموالية 2011 و2012 و2013 نتيجة انخفاض آثار الأزمة على الإقتصاد العالمي وزيادة الطلب النفطي وبالتالي ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة والتي قدر متوسطها في عام 2011 حوالي 112.2 دولار/البرميل، إلى غاية منتصف 2014 أين تهاوت أسعار النفط إلى مستويات متدنية جدا أدت إلى انخفاض العوائد النفطية بنفس المستوى حيث قدرت بـ 3388.4 مليار دج أي بانخفاض قدره 796 مليار دج مقارنة بسنة 2012، ليتواصل الانخفاض خلال السنوات الموالية ليصل في سنة 2016 إلى 1781.1 مليار دج.

انتعشت أسعار النفط في السنوات 2017 و2018 نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط بعد مرور فترة الأزمة النفطية لترتفع إلى 2177.0 مليار دج و2887.1 مليار دج على التوالي، لم يدم هذا الإنتعاش كثيرا حيث في سنة 2019 ومع أحداث الأزمة الصحية العالمية إنخفض الطلب العالمي أدنى مستوياته من النفط الخام ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 41.4 دولار/البرميل ونتيجة لذلك انخفضت عوائد النفط في الجزائر إلى مستوى جد متدني قدر بـ 1922 ألف برميل/اليوم.

عموما يمكن القول أن العوائد النفطية لها علاقة طردية مع أسعار النفط الذي تتحكم فيه مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في العالم، حيث أنه كلما ارتفعت الأسعار زادت العوائد النفطية والعكس صحيح.

2-أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري: تمثل عائدات النفط دورا مهما في الاقتصاد الجزائري وهي المصدر الرئيسي للنفقات الحكومية، حيث يمثل النفط الجزء الأكبر من صادرات البلاد بنسبة تتراوح بين 95% و98%، تستخدم عوائد النفط في تغطية النفقات الحكومية التي تخص نفقات

التسيير المتعلقة بالهياكل المؤسسية للدولة وأجور ورواتب الموظفين ..الخ، ونفقات التجهيز التي تمثل الاستثمارات العمومية التي اطلقتها الدولة منذ بداية عام 2001 التي تهدف إلى انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق المساواة الاجتماعية.

الجزائر هي واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في إفريقيا، ورابع عشر أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، وسادس أكبر دولة منتجة للغاز، وكغالبية الدول المصدرة للنفط أصبحت الجزائر تابعة للنفط كمصدر رئيسي للصادرات والعائدات الحكومية حيث تشكل أكثر من 30% الناتج المحلي الإجمالي الجزائري و98% من إجمالي الصادرات وأكثر من 60% من الايرادات الحكومة، فلعائدات هذه الموارد دور استراتيجي في هيكل الإقتصاد الجزائري، والذي يتأثر هذا الأخير بشكل كبير ومباشر بأي تقلب يحدث للأسعار في الأسواق النفطية الدولية، وقد تؤثر هذه الصدمات على البنية الإقتصادية للجزائر وقد تعرضها لدورات الأزمات[1].

في الواقع حاولت الحكومة الجزائرية لمدة أربعة عقود من فك تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، لكن لم يتم تحقيق ذلك، بمعنى أنه منذ السبعينات ظل الإقتصاد الجزائري على حاله بخصائص إقتصاد يقوم أساسًا على إنتاج وتصدير النفط[2].

شكلت العائدات الهائلة من النفط في الجزائر ثروة صافية ما جعلها تتيح الفرصة لزيادة الاستثمار المحلي، لكن كان لها دور سلبي حيث أن هذه الإيرادات الضخمة أدت إلى تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي وجعل الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط.

أثر الاتجاه السائد في عائدات النفط على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حيث تشكل عائدات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تم استخدام عائدات النفط في تمويل الإنفاق الحكومي الذي حفز الاستثمار (قيام بالبرامج التنموية) والنمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.7% سنة 2016.

[1] Dahmani Mohamed Driouche, Attouchi Manel, Chenini Moussa, Benbouziane Mohamed, Asymmetric -responses of oil price shocks on economic growth in Algeria : an empirical analysis through nardl approach, Energy economics letters, Vol 7 Number 2, 26 octobre 2020, 74-93, p78.

[2] Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi, Mohamed BenBouziane, Algeria and the natural resource curse : oil abundance and economic growth, Middle east development journal, 2017, p2.

في كثير من البلدان غالبا ما تكون المشاريع النفطية مشاريع ضخمة مملوكة لشركات أجنبية، لذلك فإن روابط الإنتاج مع أي قطاعات أخرى من اقتصاد هذه البلدان منخفضة، وتذهب عائدات استغلال النفط مباشرة إلى الحكومة، إما كإتاوات أو إيرادات تدفعها شركات النفط الأجنبية، أو كضرائب وأرباح تجنيها المؤسسات العامة[1].

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والانفاق الحكومي بدلالة تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

كان ومزال وجود قطاع كبير وواسع للموارد الطبيعية عنصرا هاما في تشكيل هيكل الإقتصاد الجزائري وإدارته، إذ تمثل العوائد النفطية ما يقارب 95% من عائدات صادرات السلع وأكثر من 50% من إيرادات الميزانية العامة وتقريبا 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لاستحواذ عائدات النفط لهذه النسب المرتفعة في الاقتصاد الجزائري فمن دون شك تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية لها أثر سلبي ومباشر على متغيرات الإقتصاد الكلي، وبالرغم من الآثار السلبية التي تحدثها هذه التقلبات إلا أن الحكومة الجزائرية لم تتخذ التدابير والإجراءات التي تحد من الإعتماد على هذا المورد الذي أصبح بالنسبة للاقتصاد الجزائري لعنة وليس نعمة.

تشير الدراسات في هذا المجال أن البلدان الكبرى المصدرة للسلع الأولية تواجه تقلبات اقتصادية كلية أكبر بكثير من البلدان المتخصصة في تصدير المنتجات المصنعة، حيث وجود تقلبات في أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية أدت إلى تعقيد قرارات الإدخار والاستثمار من قبل الحكومات والشركات والأسر، وهذا ما يؤثر على الأداء الإقتصادي على المدى الطويل في البلدان المصدرة للسلع الأساسية[2].

الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط لفترات متتالية الذي رافقه ظهور منظمة الأوبك، أدى إلى تركيز جل النقاشات على مدى إستجابة متغيرات الإقتصاد الكلي لصدمات أسعار النفط على الاقتصاديات المستوردة للنفط، في حين أن تحديات الاقتصاد الكلي التي تواجه الاقتصاديات المصدرة للنفط قد تكون أكبر من تلك الموجودة في البلدان المستوردة، حيث أصبح تحويل الثروة الهائلة المتمثلة في الإيرادات النفطية إلى الدول المصدرة رمزا لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية الفاشلة، ركزت معظم الدراسات التجريبية على الاقتصاديات

[1] Sonia Benghida, Op Cit, p905.
[2] Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, Democray and economic growth, Resource and environment economics, CESIFO WORKING PAPER NO. 3619, category 9, october 2011, p1.

المتقدمة وخاصة الاقتصاديات المستوردة للنفط مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض الدول الأوروبية، في المقابل كانت الدراسات حول تأثير صدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان المصدرة للنفط مثل الجزائر قليلة جدا[1].

وقبل الغوص بعمق في أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية والداخلية بالجزائر، وجب تسليط الضوء على تعريف تقلبات أسعار النفط والتي يقصد بها:" إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن .ففي سوق كفء، تعكس الأسعار الظروف الحالية والمستقبلية التي يمكن ان تغير في كل من العرض والطلب ومحدداتهما. التغيرات في أسعار السوق تميل لتعكس التغيرات في الأسواق الحالية أو المتوقعة، عندما تميل أسعار السوق لتغيير كبير على مدى فترة زمنية قصيرة نسبيا، فإن السوق سيعرف تذبذبات كبيرة، بينما في حالة ما إذا سادت أسعار مستقرة نسبيا، فإن السوق سيكون معرضا لتقلبات منخفضة. وتقلبات الأسعار هو نتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق، حيث تستثمر الشركات على أساس توقعات حول الأسعار والتقلبات السعرية العالية مما يخلق حالة عدم اليقين والمخاطر، وارتفاع علاوات المخاطر للتعويض"[2].

من الطبيعي جدا إذا كان البلد تابعا بقوة لقطاع الموارد البترولية أن يتأثر تباعا بحركية أسعارها على مستوى السوق الدولي.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000–2020).

يعاني الإقتصاد الجزائري كونه أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط كمورد أساسي في تمويل أنشطتها من تقلبات النفط والصدمات النفطية وخطر نضوبه، الذي يؤثر بصفة مباشرة على مختلف السياسات الاقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية. وفي هذا المطلب سنوضح الإتجاهات التصاعدية والتنازلية التي اتخذتها أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000–2020) وأهم أسبابها، ويوضح الجدول الموالي متوسط تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000–2020):

[1] Dahmani Mohamed Driouche, Attouchi Manel, Chenini Moussa, Benbouziane Mohamed, Asymmetric responses of oil price shocks on economic growth in Algeria : an empirical analysis through nardl approach, Energy economics letters, Vol 7 Number 2, 26 octobre 2020, 74-93, p75.

[2] إدريس أميرة، مرجع سبق ذكره، ص139.

الجدول رقم (IV-11): يوضح متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: دولار/برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط سعر النفط الخام	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
متوسط سعر النفط الخام	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.0	41.4	

Source :

- rapport annuel de la banque d'Algérie : 2003,2007,2013,2018.
- Rapport Bp statitical 2021.

ويوضح الشكل التالي تطور متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (IV-06): تطور متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020).

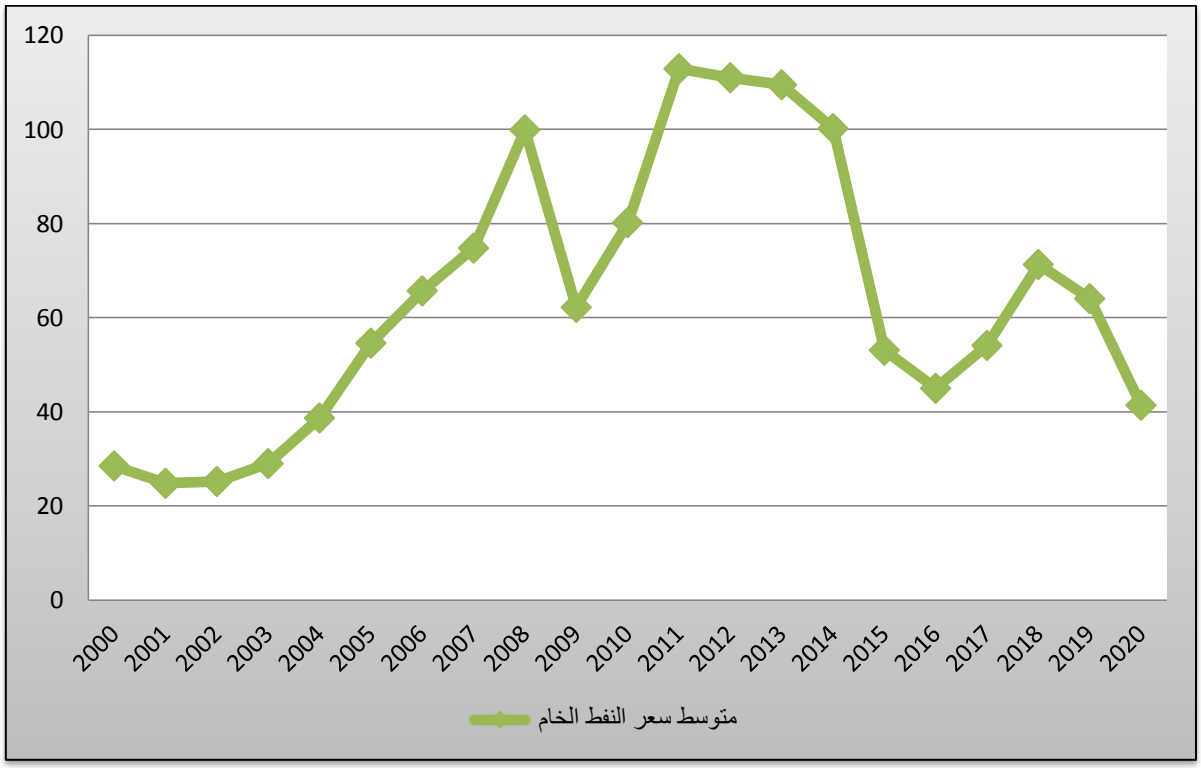

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق بإستخدام برنامج Exel.

شهدت أسعار النفط تقلبات عديدة وحادة خلال الفترة (2000-2020)، حيث تم الإعلان عن أول ارتفاع في أسعار النفط في عام 2000 حيث سجل 28.5 دولار/برميل، لكنها لم تدم طويلا نتيجة الركود الذي ساد العالم بعد أحداث سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثرت على

اقتصادها إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4 % وانتقل ذلك إلى باقي دول العالم، ثم شهد بعد ذلك أسعار النفط ارتفاعا فوريا نتيجة عمليات المضاربة التي تلت تلك الأحداث مباشرة، إذ بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2004 38.7 دولار/البرميل، ويرجع أسباب هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها النمو الاقتصادي غير المسبوق للبلدان الصناعية الجديدة حيث ظهرت دول من شرق آسيا وهي الصين والهند كقوتين اقتصاديتين، إذ كانت الاقتصاديات تنمو بسرعة خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدورها أثرت العولمة المتزايدة وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي على الطلب على النفط من قبل الحكومات والشركات والمستهلكين، حيث كانت دورة الأعمال العالمية في مرحلة توسعية، مما أدى إلى استمرار الطلب العالمي مقابل عدم القدرة على إنتاج مستوى العرض اللازم لتلبية الطلب المتزايد، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والاقتصادية من الحرب بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية إلى الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجريا.

تواصل ارتفاع أسعار النفط إلى غاية منتصف عام 2008 وصل فيها سعر النفط إلى 145 دولارا أمريكيا ويعد هذا السعر الأعلى منذ إكتشاف النفط، لقد أظهرت الأرقام في فترة الطفرة عام 2004 أن العالم آنذاك شهد أقوى نمو في إستهلاك الطاقة منذ 20 عاما حيث بلغ الاستهلاك العالمي للنفط بحوالي 2.5 مليون برميل/يوم أي بنسبة زيادة قدرت بـ 3.4%، بما في ذلك نسبة 0.6 مليون برميل/يوم إستحوذت عليها الصين لوحدها، تجاوز إنتاج العالمي للنفط الخام 80 مليون برميل/يوم عامي 2005 و2006[1].

بداية من الفصل الثاني من العام 2008 سجلت أسعار النفط إنخفاض حاد بسبب ظهور الأزمة المالية العالمية وحالة عدم اليقين التي سادت الأسواق العالمية، حيث وصل متوسط سعر النفط الخام في عام 2009 إلى 62.2 دولار/برميل بعدما كانت تسجل 99.9 دولار/برميل في عام 2008، هذا الإنهيار في أسعار النفط كان بسبب آثار الأزمة التي أدت إلى أسوأ ركود إقتصادي عرفه العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي، الذي إنعكس على سوق النفط بإنخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي.

عرفت أسعار النفط انتعاشا نسبيا بداية 2010، ما إذا قارنها مع حالة الاقتصاد العالمي خلال المرحلة التي سبقت، أثرت أحداث الربيع العربي التي حدثت في عام 2011 على أسعار النفط حيث قفز سعر البرميل الواحد من 80.2 دولار خلال عام 2010 إلى 112.9 دولار في عام 2011. ويرجع هذا الإرتفاع في أسعار النفط إلى أحداث الانتفاضة الليبية عام 2011 حيث قدر أن الأزمة الليبية تسببت في

[1] Didier Houssin, Vers la fin du pétrole, revue études,Cairn.info, paris, novembre 2005, 463-474, p464.

ارتفاع أسعار النفط بحوالي 3 دولارات و13 دولارات للبرميل، ونفس الشيء بالنسبة للتوترات في إيران عام 2012 التي تسببت في زيادة تتراوح بين دولار واحد و9 دولارات[1]. لم يدم هذا الإنتعاش طويلا حيث خلال منتصف عام 2014 عرفت أسعار النفط الخام إنخفاض حاد وصل إلى 53.1 دولار/برميل في عام 2015 بعدما كان يسجل متوسط 100.2 دولار/برميل في عام 2014، وبالتالي يعتبر أدنى مستوى خلال الفترة (2005–2015) بسبب ظهور بوادر تفاقم الأزمة المالية وبدء الإنهيارات المتلاحقة في أسواق المال والبنوك بحلول أوت 2008، وإستمر إلى غاية عام 2017 عند 54.1 دولار/برميل، لكن سرعان ما إرتفع سعر النفط الخام في عام 2018 عند مستوى 71.3 دولار/برميل.

تسبب فيروس covid-19 وإجراءات غلق الاقتصاديات إلى سقوط فوري لأسعار النفط إلى حوالي 20 دولار للبرميل، بعدما أن كان لا يقل عن 71.3 دولار للبرميل في عام 2018 ثم ليتراوح بين قيمتي 60 دولار و70 دولار للبرميل إلى غاية نهاية عام 2019، ليصل بعد ذلك متوسط النفط الخام في عام 2020 قيمة 41 دولار/برميل، حيث سجل برميل النفط في أفريل 2020 قيمة 17 دولار/برميل وبهذا يعتبر أدنى مستوى له منذ سنوات طويلة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

سنقوم من خلال هذا المطلب تحليل معطيات بعض المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية (الميزان التجاري، سعر الصرف الدينار، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، الموازنة العمومية) في الجزائر خلال الفترة (2000–2020).

1–تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000–2020):

أثرت تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على التوازنات الخارجية في الجزائر، باعتبار النفط الرابط الأساسي والمتين لعملياتها مع العالم الخارجي حيث تحتل نسبة صادرات النفط 95% من إجمالي صادراتها مع الخارج، وسنتطرق فيما يلي لأثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية: الميزان التجاري، سعر صرف الدينار خلال الفترة محل الدراسة.

[1] Gabriel Oduyemi, Taiwo Owoeye, Oil Price Fluctuation and Health Outcomes in an Oil Exporting Country : Evidence from Nigeria, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 10 issue 4, scopus, 2020, 212-220, p214.

1-1 تقلبات سعر النفط والميزان التجاري:

يتأثر رصيد الميزان التجاري بقيمة الصادرات وواردات البلد، وبما أن جل الصادرات الجزائرية هي من المحروقات فأي تقلب في أسعارها سيؤدي حتما إلى تغيير في قيمة الصادرات ومنه تغير في قيمة رصيد الميزان التجاري.

1-1-1 **أساسيات حول الميزان التجاري:** من أجل تحليل تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري وجب التعريف بالميزان التجاري ومكوناته.

أ. **تعريف الميزان التجاري:** الميزان التجاري هو أحد المؤشرات الإقتصادية والذي يعني الفرق بين قيمة صادرات وواردات من السلع والخدمات في بلد ما[1].

ب. **مكوناته:** يتمثل رصيد الميزان التجاري في الفرق بين الصادرات والواردات والتي نعرفها كالتالي:

- **الصادرات:** تعرف الصادرات على أنها السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي تباع إلى الدول الخارجية، التي تتحرك من بلد المنشأ أو الدولة المنتجة إلى بلد المستقبل لهذه المنتجات أو الأصول الرأسمالية.
- **الواردات:** تعرف الواردات من جهتها على أنها جميع السلع والخدمات المقدمة من طرف الغير مقيمين للمقيمين بمقابل مادي، حيث يتم بيع هذه المنتجات إلى المواطنين المتواجدين داخل الدولة من قبل الأطراف المتواجدة في الخارج.

ويتم تفسير حالة العجز في الميزان التجاري عن طريق القيام بعملية طرح بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات لسنة محددة حيث إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات فسنسجل عجز على مستوى رصيد الميزان التجاري، والعكس صحيح في حالة الفائض في الميزان التجاري.

2-1-1 تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

عرفت قيمة الصادرات والواردات تذبذبات خلال فترة الدراسة ما أثر على رصيد الميزان التجاري بحالتيه الفائض والعجز، وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور كل من الصادرات والواردات، من خلال معطيات

[1] Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique –étude analytique-, Journal of economic & financial research, Volume 4, Issue 2, Oum el bouaghi university, december 2017, p892.

الجدول الموالي والذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر بدلالة سعر النفط خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (IV-12): تطور الصادرات والواردات في الجزائر بدلالة سعر النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	الصادرات	صادرات المحروقات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر النفط الخام
2000	21.6	21.0	9.3	12.3	28.5
2001	19.1	18.5	9.4	9.7	24.8
2002	18.7	18.1	12.0	6.7	25.2
2003	24.5	23.9	13.3	11.2	29.0
2004	32.2	31.5	17.9	14.3	38.7
2005	46.3	45.6	19.9	26.4	54.6
2006	54.7	53.6	20.7	34.0	65.7
2007	60.6	59.6	26.4	34.2	74.8
2008	78.6	77.2	38.0	40.6	99.9
2009	45.2	44.4	37.4	7.8	62.2
2010	57.1	56.1	38.9	18.2	80.2
2011	72.9	71.7	46.9	26.0	112.9
2012	71.7	70.6	51.6	20.1	111.0
2013	64.4	63.3	55.0	9.4	109.5
2014	60.0	58.4	59.7	0.3	100.2
2015	34.6	33.1	52.6	-18	53.1
2016	29.1	27.7	49.4	-20.3	45.0
2017	34.6	33.2	49.0	-14.4	54.1
2018	41.2	38.9	48.6	-7.4	71.3
2019	35.3	33.2	44.6	-9.3	64.04
2020	21.9	20.0	35.5	-13.6	41.1

Source :

- Le rapport annuel de la banque d'Algérie :2004, 2007, 2013.
- Rapport FMI : 2010, 2016, 2021.
  https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx consulté 6 décembre 2021.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة متوسطة 96%، في المقابل تتراوح مساهمة صادرات المنتجات الأخرى في إجمالي الصادرات بين 3% و4%، وهو ما يوضح سيطرة قطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري سيطرة تامة خلال الفترة (2000–2020).

ومنه زيادة صادرات المحروقات يؤثر إيجابيا على الميزان التجاري، وهو ما اتضح جليا خلال الفترة (2000–2008) حيث أن ارتفاع قيمة صادرات النفط من 21.06 مليار دولار في عام 2000 إلى 53.6 مليار دولار في عام 2006 أدى إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري من 12.3 مليار دولار في عام 2000 إلى 34 مليار دولار في عام 2006، إلا أن الأزمة المالية التي حدثت ابتداءا من الفصل الثاني لعام 2008 كان لها التأثير المباشر على السوق النفطي حيث انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية بلغت 62.2 دولار للبرميل في عام 2009 ما تبعها إنخفاض في قيمة صادرات المحروقات إلى 44.4 مليار دولار مقابل 77.2 مليار دولار في عام 2008، في الفترة (2000–2008) سلكت الواردات سلوك طردي مع صادرات النفط حيث أخذت هي الأخرى إتجاه تصاعدي من 9.3 مليار دولار عام 2000 إلى 38 مليار دولار عام 2008 ويرجع الارتفاع في قيم الواردات إلى مجموعة من الأسباب منها زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة جراء رفع الإنتاج من النفط، السياسات التنموية المنتهجة من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة التي شجعت على زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية، ضعف القطاع الصناعي جعل الجزائر تعتمد على الخارج لتوفير الإحتياجات، كل هذه الأسباب جعلت قيم الواردات تستمر في إتجاهها التصاعدي بالرغم من تهاوي أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية حيث قدرت بـ 37.4 مليار دولار في عام 2009.

خلال الفترة (2010–2013) سُجل تحسن في قيم الصادرات الإجمالية قدر بـ 72.9 مليار دولار في 2011 وهي أعلى قيمة لإجمالي الصادرات خلال الفترة (2000–2020)، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة قيمة الصادرات النفطية، من جهة أخرى سجل إرتفاع في قيم الواردات في نفس الفترة حيث قدرت بـ 55 مليار دولار في عام 2013، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى توسع واردات مواد التجهيز وهذا في ظل تنفيذ البرامج التنموية في الجزائر، ما يدل على تحسن مؤشرات الإستثمار في الإقتصاد الجزائري.

وما إن بدأت مظاهر التعافي على الإقتصاد العالمي عامة وعلى أسواق النفط خاصة، وقع الإقتصاد العالمي في أزمة نفطية أخرى في منتصف العام 2014 والتي كان سببها: انكماش في الطلب العالمي والذي

سببه ضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والدول الناشئة، في المقابل ارتفاع في المعروض العالمي من النفط، ارتفاع سعر الفائدة وارتفاع قيمة الدولار، بالاضافة للعوامل السياسية والنزاعات بين روسيا وأمريكا ورغبة الأخيرة في فرض عقوبات على روسيا بالاضافة إلى عدم رغبة الأوبك في تخفيض المعروض النفطي سعيا من السعودية للاضرار بالاقتصاد الايراني، كل هذه الأسباب أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 53.1 دولار للبرميل في عام 2015 بعدما كانت تقدر 100.2 دولار في عام 2014، وهو ما تبعه إنخفاض كبير في صادرات المحروقات للجزائر من 58.4 مليار دولار في 2014 إلى 33.1 مليار دولار في عام 2015. هذه الصدمة أجبرت الجزائر على إنتهاج سياسات مالية طارئة لتعديل الإختلال في الموازنة العامة، بسبب إنتقال العدوى إلى باقي القطاعات الأخرى.

توالى الإنخفاض في الصادرات الجزائرية ما بعد عام 2015 لتفاقم الأوضاع العالمية إلى غاية عام 2018 حيث انتعشت قيمة الصادرات وبلغت 41.2 مليار دولار، وثم جراء الأزمة الصحية العالمية التي أصابت العالم ككل أدت إلى انخفاض الصادرات في سنتي 2019 و2020 حيث مع نهاية عام 2020 سجلت الصادرات حجم اجمالي يقدر بـ 21.9 مليار دولار أي بنسبة تراجع 33.57% مقارنة بسنة 2019، أما الواردات قدرت في سنة 2020 بـ 35.5 مليار دولار أي بانخفاض يقدر بـ 17% بالمقارنة مع نتائج سنة 2019.

ويوضح الشكل الموالي تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000–2020):

الشكل رقم (IV-07): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري بدلالة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

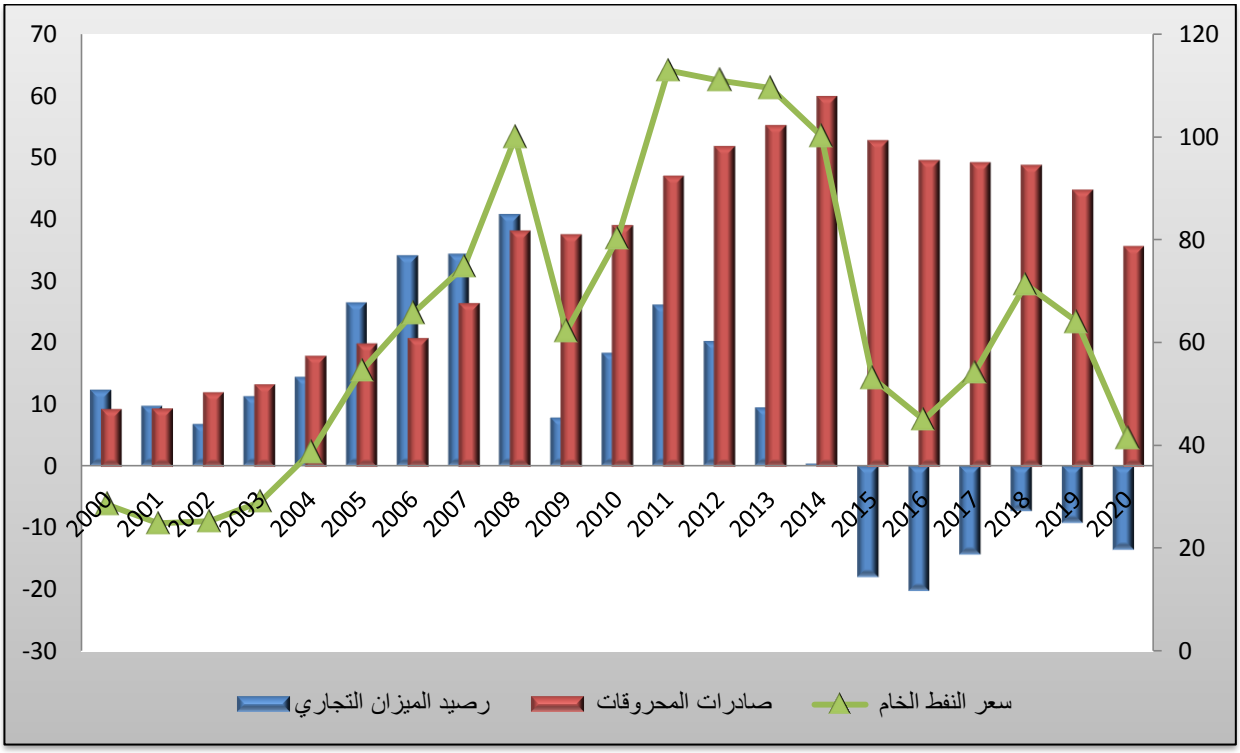

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

بعد التعمق في قراءة أرقام المتعلقة بالواردات والصادرات يمكننا أن نقوم بتحليل تطور رصيد الميزان التجاري من خلال الشكل الموالي:

خلال الفترة (2000-2006) حقق رصيد الميزان التجاري فائض وزيادة تدريجية حيث إرتفع من 12.3 مليار دولار في عام 2000 إلى 34 مليار دج في عام 2006 وهذا بسبب الإرتفاع المتواصل في أسعار النفط خلال نفس الفترة.

تراجع رصيد الميزان التجاري لسنة 2009 إلى 7.8 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط بعدما أن كان يقدر في سنة 2008 حوالي 41 مليار دولار، وكان هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري واضح بسبب آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على النشاط النفطي، لتسجل بعد ذلك سنتي 2010 و2011 فائض في ميزان التجاري هام قدر بـ 18.2 مليار دولار و26 مليار دولار على الترتيب، لينخفض بعد سنة إلى حوالي 20 مليار دولار، وهذا بفعل الزيادة في قيمة الواردات بفعل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات جد مرتفعة.

خلال أزمة منتصف عام 2014 سجل رصيد الميزان التجاري عجز بقيمة 18 مليار دولار بفعل انخفاض أسعار النفط وإنخفاض قيمة صادرات المحروقات مع بقاء قيمة الواردات عند مستويات مرتفعة، ويعتبر هذا أول عجز خلال الفترة التي تمت دراستها (2000–2020) استمر أثر الأزمة النفطية طلية الفترة (2015–2018) حيث سجل رصيد الميزان التجاري أعلى عجز في هذه الفترة خلال سنة 2016 بـ 20.3 مليار دولار لم يتعافى رصيد الميزان التجاري بعد حتى ظهرت الأزمة الصحية العالمية في الأفق في أواخر 2019 أدت إلى إنخفاض أسعار النفط إلى 17 دولار/برميل في أفريل 2020 وانخفاض قيمة صادرات المحروقات إلى 20 مليار دولار في عام 2020 مع زيادة قيمة الواردات إلى مقدار 35.5 مليار دولار ما أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزان التجاري قدره بـ 15.5 مليار دولار.

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري الجزائري لم يشهد فائض منذ حدوث أزمة النفط منتصف 2014 والتي تعد أعنف أزمة في العالم والتي تواصلت تداعياتها في السوق النفطية لفترات طويلة ولم تستطع معظم الدول المصدرة للنفط والجزائر أن تتعافى اقتصادياتها لغاية الآن، كما أن الأزمة الصحية العالمية زادت من هذا الضرر ما أدى إلى صعوبة ارجاع رصيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن.

من خلال تحليلنا للمعطيات والأرقام السابقة، نستنتج وجود علاقة بين أسعار النفط وتقلبات أسعاره والميزان التجاري في الجزائر، وهذا ما بينته دراسة (زاوي، مخفي، 2018)[1] من خلال بحثهم في أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010–2016) من خلال استخدامهم للمنهج التحليلي في دراسة البيانات السنوية، وقد أظهرت نتائج دراستهم وجود علاقة مباشرة بين رصيد الميزان التجاري وسعر النفط، حيث يستجيب رصيد الميزان استجابة سلبية في حالة الصدمات النفطية السالبة، ويستجيب استجابة إيجابية في حالة الطفرات النفطية الموجبة.

2-1 علاقة تقلبات سعر النفط وسعر صرف الدينار:

يمكن توضيح علاقة سعر الصرف الدولار بأسعار النفط من خلال القاعدة التي تنص على أن إرتفاع سعر الصرف الدولار يتناسب عكسيا مع أسعار السلع المسعرة بها مثل النفط والذهب وغيرها، وقد أكد

[1] زاوي عبير، مخفي أمين، أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2010–2016)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، 2018، ص ص: 155–168.

الكثير من المحللين إلى أن الدولار أصبح موضع شك كعملة لبيع وشراء النفط على المدى الطويل، لهذا ستنكسر هيمنة الدولار على أسواق النفط خلال السنوات القادمة، وهذا راجع لإنخفاض سعر الصرف الدولار في السنوات الماضية مقابل العملات العالمية، والذي أدى إلى مطالبة بعض الدول مثل الصين وروسيا، أوروبا واليابات ودول الخليج لتغيير تسعير النفط بالدولار إلى سلة من العملات أو تسعيره بالذهب.[1]

1-2-1 مفاهيم أساسية حول سعر الصرف:

أ. **تعريف سعر الصرف:** هو ثمن عملة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين[2].

ب. **أنظمة سعر الصرف:** نقوم بذكرها كما يلي:

- **سعر الصرف الثابت:** عرف نظام سعر الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين في ظل قاعدة الذهب، وذلك بربط وزن معين من الذهب، ويرتبط ثبات سعر الصرف في ظل هذا النظام بمجموعة من الشروط منها:
  - تحديد معدل ثابت للعملة الوطنية إلى الذهب.
  - ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، مع توفر حرية وقابلية التحويل في أي وقت[3].
- **سعر الصرف العائم:** "يعتبر النظام المعوم أو الحر إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها فنظام الصرف المرن يترك تحديد أسعار الصرف إلى قوى السوق بالكامل وفقا للقواعد ذاتها التي تحدد بها سعر أي سلعة في نظرية الثمن"[4].
- **سعر الصرف التوازني:** وهي أن يقع سعر الصرف ما بين التعويم الحر والربط الجامد، ويقر صندوق النقد الدولي أن أكثر من نصف أعضائه يتبع نظام الصرف الوسيط، ويتخذ هذا الأخير أشكال مختلفة كالربط بسلة من العملات، المنطقة المستهدفة[5].

---

[1] بن عبيزة دحو، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص44.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص48.

[4] إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص27.

[5] مرجع نفسه، ص27.

1-2-2 تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

بتاريخ 10 مارس من عام 1964 تم إصدار أول عملة للدولة الجزائرية وهي "الدينار الجزائري" في عهد الإستقلال، حيث تم تسعيرها وفقا للمادة 02 من القانون رقم 64-111 المتعلق بنظام الصرف بـ 0.18غ من الذهب الخالص (1 دج=0.18غ) وهذا جاء التزاما من الجزائر لكونها عضو في هيئة بريتون وودز، ومن نفس القانون نصت المادة 03 على تكافؤ الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي حيث قدر 1 دج بـ 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969[1]. ثم عرف الفرنك الفرنسي انخفاضا لكن الجزائر في المقابل لم تخفض عملتها لتبقى عند 1 دج= 1.25 فرنك فرنسي وهذا إلى غاية 1973.

تبنت الجزائر نظام الربط بسلة العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة والتي تكونت من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، وتم إعطاء كل عملة معامل ترجيح وكان قد أعطي للدولار أعلى نسبة ترجيح، اتبعت الجزائر هذا الأسلوب من أجل تفادي أضرار ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة، والتصدي للصدمات الخارجية التي قد تسببها تقلبات قيم العملات الدولية، بعد هذه الفترة تم تجسيد مرحلة الانطلاق نحو مرونة أسعار الصرف من خلال طريقة التسعير ثم سوق صرف ما بين البنوك، إنشاء مكاتب الصرف، كما أن سعر صرف الدينار عرف تطورات في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020 نوضحها من خلال الشكل الموالي:

[1] Bouzar Chabha, L'histoire du taux de change du DINAR, Bulletin d'information, Num 1+3, université Mouloud mammeri, Tizi-Ouzou, 1998, p15.

الشكل رقم (IV-08): تطور سعر الصرف في الجزائر بدلالة كل من سعر النفط وقيمة الدولار للفترة (2000-2020).

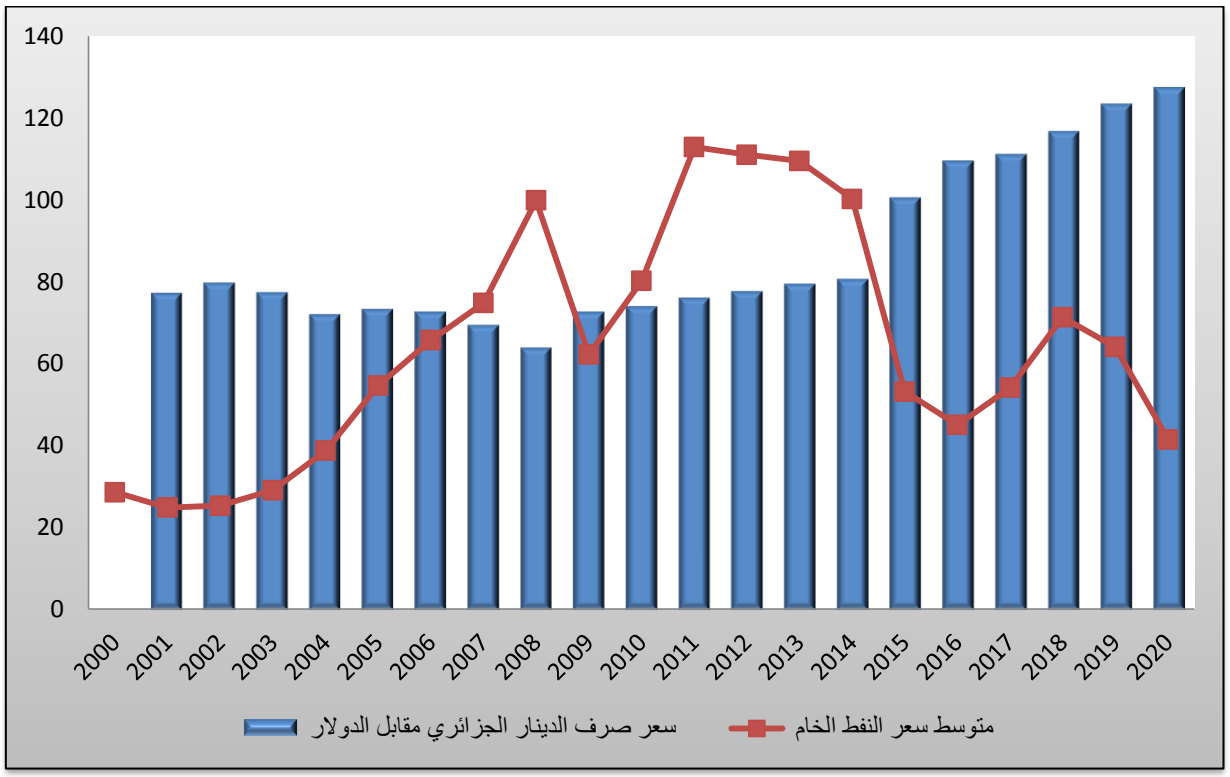

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (09) بإستخدام برنامج Exel.

من خلال كل من الجدول الموضح في الملحق رقم (09) والشكل السابق نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري شهدت تحسن خلال فترة الدراسة حيث إنتقل سعر صرف 1 دولار من 79.69 دينار جزائري عام 2002 إلى 72.07 دينار عام 2004 بسبب إنتعاش أسعار النفط من 25.2 دولار/برميل عام 2002 إلى 38.7 دولار/برميل عام 2004 وهو ما أدى إلى إرتفاع إحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر، بالإضافة إلى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري التي ساهمت في تحسن قيمة الدينار، وإستمر إستقرار سعر الصرف سنوات 2005 و2006 عند 73.36 و72.64 دينار على الترتيب مقابل 1 دولار.

عرف عام 2008 إرتفاع متوسط سعر النفط عند 99.9 دولار للبرميل ما أدى إلى إنتعاش سعر الصرف مسجلا 63.86 دينار مقابل 1 دولار وهذا راجع إلى آثار الأزمة المالية العالمية على الدولار، ثم في عام 2009 شهدت أسعار النفط إنخفاض محسوس نتيجة تداعيات الأزمة المالية ما أثر على سعر صرف الدينار الذي إنخفض إلى 72.72 دينار مقابل 1 دولار.

بعد تعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، تراوح سعر صرف الدينار خلال الفترة التي جاءت بعد الأزمة المالية بين 73.93 و80.56 مقابل 1 دولار ولم يتأثر بالإرتفاعات في أسعار النفط إلى غاية عام 2015 وما شهده من إنخفاض في أسعار النفط عند 53.1 دولار/برميل لينخفض سعر صرف الدينار بسبب تداعيات الأزمة النفطية منتصف 2014 إلى 100.46 مقابل 1 دولار، ما أدى إلى تآكل إحتياطيات الصرف بسبب إنخفاض المداخيل، وأجبر البنك المركزي يخفض من قيمة الدينار بهدف تقليل الصادرات وخفض عجز الموازنة وقد إستمر إنخفاض سعر صرف الدينار إلى غاية السنوات الموالية 2016 و2017 و2018 عند 109.4 دج و110.9 دج و116.6 دج مقابل 1 دولار على التوالي، ثم ليواصل سعر الصرف الدينار الجزائري انخفاضه بفعل الأزمة الصحية العالمية في أواخر سنة 2019 إلى حوالي 130 دج مقابل 1 دولار.

2- أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة على الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الموازنة العامة والتضخم، وفي خلال ما يأتي نقدم تحليل تطور لهذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 عن طريق ربطها بتطور سعر النفط خلال نفس الفترة.

2-1 النفط والناتج المحلي الإجمالي (PIB) :

من أكثر المقاييس شيوعا في قياس الأنشطة الإقتصادية للدول ومدى مقدرة الإقتصاديات على إنتاج السلع والخدمات، نجد الناتج المحلي الإجمالي، وفي العنصر التالي سنحاول تبيين مفاهيم عامة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ومراحل تطوره خلال الفترة (2000-2020).

2-1-1مفاهيم أساسية حول الناتج المحلي الإجمالي:

أ. **تعريف الناتج المحلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس الإنتاج الاقتصادي المحلي المحقق لبلد ما ويعكس نشاطه الاقتصادي الداخلي خلال فترة معينة[1].

ب. **طرق قياسه:** هناك عدة طرق يمكن عن طريقها حساب الناتج المحلي الإجمالي، منها طريقة الإنفاق، لهذه الطريقة مكونات بواسطتها يحسب الناتج منها الإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي يشمل انفاق الأسر على المنتجات المعمرة والغير معمرة، يعادل هذا الانفاق القيمة السوقية الكلية للسلع

[1] Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, Op Cit, p893.

والخدمات، كذلك الانفاق الاستثماري الخاص الذي يمثل القيمة السوقية الكلية لمنشآت الجديدة ووسائل الإنتاج المعمرة مضافا إليها قيمة التغير في رقم المخزون لدى منشآت الأعمال، يتضمن الاستثمار بناء المصانع وشراء المعدات الإنتاجية الجديدة والمساكن، تدخل المتغيرات في رقم المخزون ضمن الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياسا للإنتاج وليس المبيعات، من طرق القياس أيضا صافي الصادرات من السلع والخدمات، طريقة الإهلاك، الضرائب غير المباشرة، طريقة الدخل[1].

2-1-2تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

تتمتع الجزائر بموارد هيدروكربونية وفيرة، مما جعلها أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا وليبيا، حيث في نهاية عام 2010 إحتلت الجزائر المرتبة 17 من حيث احتياطي النفط (12.2 ألف مليون برميل)، وتحسن مؤشرت المالية والإقتصاد الكلي في العقد الماضي راجع لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وما نتج عنها من تدفقات كبيرة لعائدات المحروقات، حيث ارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإزداد الإنفاق الحكومي، لكن بالرغم من أن المؤشرات الاقتصادية مرضية وتحسن معدل النمو في الجزائر، إلا أن هذه العوائد غير مستقرة نظرا لتغير وتقلب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ما قد يؤدي إلى إنقلاب المؤشرات الإقتصادية للبلاد من الموجب إلى السالب في حالة إنخفاض هذه العوائد[2]. ويوضح الشكل الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020):

[1] محاسن عثمان محمد حاج نور، أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010-2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص41.

[2] Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, Oil price and inflation in Algeria : A nonlinear ARDL appoach, The Quarterly review of economics and finance, issue 73, ELSEVIER, 2019, 217-222, p217.

الشكل رقم (IV-09): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

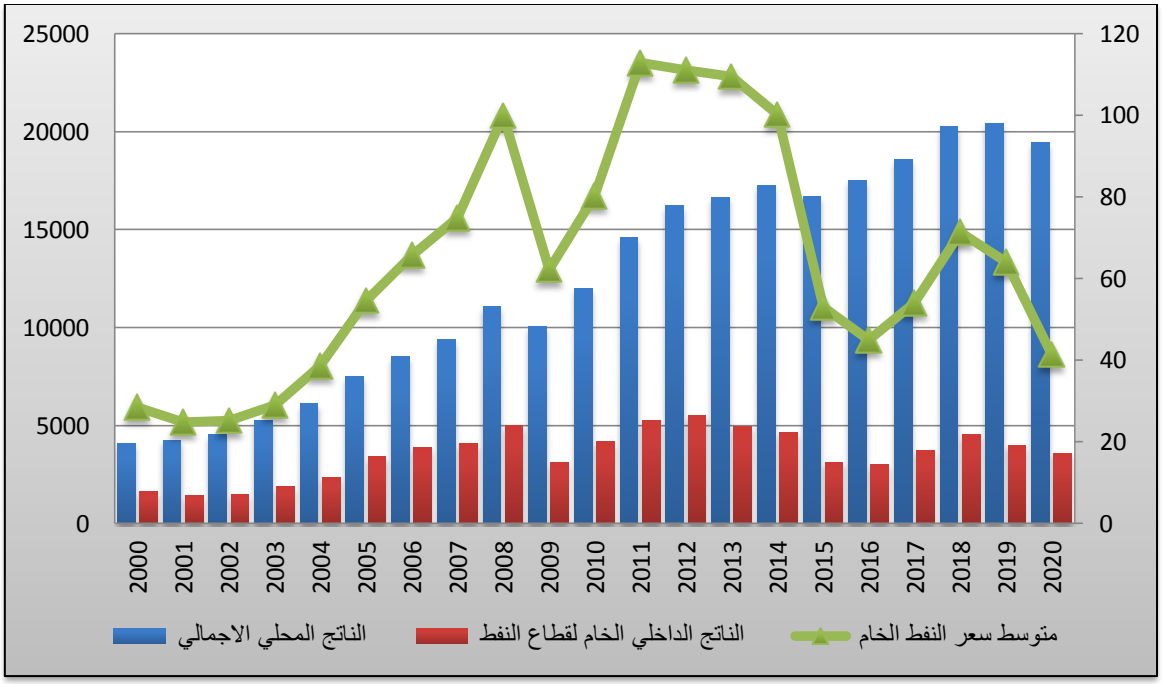

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (10) وباستخدام برنامج Exel.

أدى إرتفاع أسعار النفط إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط، ما انجر عنه إنتقال العدوى إلى باقي القطاعات، وبالتالي نتج عنه تطور إيجابي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث:

خلال الفترة (2000-2008) شهدت أسعار النفط إرتفاعا متواصلا ما أدى بها إلى لعب دور هام في تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في عام 2001 معدل 3%، ليواصل تطوره في سنتي 2002 و2003 بمعدل 5.6% و7.3% على الترتيب وبالتالي يعد أكبر معدل نمو مسجل منذ الإستقلال، ما يؤكد بقاء الإرتباط بين المتغيرات (النفط، السياسة المالية، النمو الإقتصادي)، كما أن برامج الإصلاح وخاصة برنامج الإنتعاش الإقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حركات الشراكة والخصخصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ليشهد إنخفاضا طفيفا عام 2005 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بمعدل 5.9%، في سنة 2006 إرتفع الناتج المحلي الإجمالي لكن بمعدل نمو منخفض والذي بلغ 1.7%، وفي سنة 2007 إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4% نتيجة إنتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية وما نتج عنها من زيادة في العائدات النفطية، إستمرت أسعار النفط في الإرتفاع إلى أن بلغت 99.9 دولار للبرميل،

الزيادات الإستثنائية في أسعار النفط كانت بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط من طرف الأسواق الناشئة في منطقة آسيا الشرقية بالتحديد الصين والهند، بالإضافة إلى إنخفاض إنتاج النفط خارج منطقة الأوبك من أهمها منطقة بحر الشمال، إبتداءا من النصف الثاني لسنة 2008 إنخفضت أسعار النفط بمعدل إنخفاض شهري بلغ 11.71% بسبب آثار الأزمة المالية المالية، لتصل إلى 62.2 دولار للبرميل في سنة 2009، ما أدى إلى إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته 1.6%.

شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا حتى عام 2013 بعد ارتفاع أسعار النفط، ثم اتبع اتجاها منخفضا منذ عام 2014 بعد انخفاض أسعار البرميل، وهو ما يؤكد مساهمة قطاع المحروقات والنفط خصوصا في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي النمو الاقتصادي في الجزائر. لكون هذه الأخيرة دولة ريعية وهذا ما يفسر اعتماد الاقتصاد على هذا القطاع الذي يساهم بأكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن جانب آخر يفسر ضعف قطاعات النشاط الأخرى التي يتم تمويلها من عائدات النفط.

على الرغم من تحسن أسعار النفط خلال السنوات 2017 و2018 إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل إنخفاض مقارنة مع السنوات الفارطة وهذا يمكن أن يرجع إلى تضرر القطاعات الغير النفطية بالأزمة النفطية 2014 وهو ما أدى إلى إنخفاض معدل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر بـ 1.3% و1.2% على التوالي.

مع إنهيار أسعار النفط خلال الأزمة الصحية العالمية إنخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.8% في عام 2019 عند متوسط سعر نفط 64.4 دولار/برميل كما قدرت نسبة انخفاضه في سنة 2020 بـ 4.9% وهذا بفعل تداعيات أزمة كوفيد 19.

تشير النتائج التجريبية للدراسة التي قام بها Chekouri, Chibi, BenBouziane (2017) إلى وجود علاقة علاقة إيجابية بين نمو عائدات النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، لكن هناك علاقة سلبية بين تقلب إيرادات النفط والنمو الإقتصادي في الجزائر[1].

2-2 علاقة تقلب سعر النفط والتضخم: سنقوم من خلال ما يلي تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر وتبيان علاقتها مع تقلب أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

[1] Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi, Mohamed BenBouziane, Algeria and the natural resource curse : oil abundance and economic growth, Middle east development journal, 2017, p21.

2-2-1مفاهيم أساسية حول التضخم: من أجل دراسة تطور معدلات التضخم كان يجب كخطوة أولى إلقاء الضوء على مفاهيم أساسية حول التضخم والتي نوجزها فيما يلي:

أ. **تعريف التضخم:** التضخم هو ظاهرة حساسة لأي إقتصاد، يتعلق بزيادة دائمة في متوسط مستوى الأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين، وللتضخم تأثيرات مختلفة وهي:

- يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة.
- يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية.
- يؤثر على قرارات الاستثمار لأن الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر بالتالي انخفاض مبيعاته المتوقعة[1].

ب. أنواع التضخم: ويمكن تقسيمه حسب حدته إلى[2]:

- **التضخم الزاحف:** يتميز بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا خلالها يكون الطلب الكلي معتدلا، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع طبيعي على المدى الطويل قد لا يتعدى 15% خلال عشر سنوات.
- **التضخم الجامح:** هذا النوع ينتج من التضخم الزاحف ويكون أكثر قوة وعنفا فيوجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية أن تفقد النقود وظائفها كوحدة قياس ومخزن للقيمة، وهذا النوع يؤدي إلى انهيار النظام النقدي كليا.

2-2-2 تطور معدلات التضخم في الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020):

يؤثر إرتفاع أسعار النفط بشكل كبير على التضخم من خلال تحويل الأموال من الدول التي تستورد النفط إلى الدول المصدرة، وبالتالي أي زيادة في سعر النفط تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تضخم في إقتصاد البلد المستورد، لذلك فأي تغيرات تحدث على مستوى أسعار النفط لها تداعيات كبيرة على مستوى الأسعار وتشكل تهديدا خطيرا لتطور الإقتصاد العالمي[3]. أما أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في البلدان المصدرة للنفط، الجزائر تحديدا هو جوهر ما سنقوم بتحليله

[1] رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، 2021، ص6.

[2] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الحزائر، 2017، ص28.

[3] Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, Op Cit, p888.

من خلال هذا العنصر من الدراسة، ويوضح الشكل الموالي تطور معدلات التضخم بدلالة تغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (IV-10): يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: نسبة مئوية، د/ب)

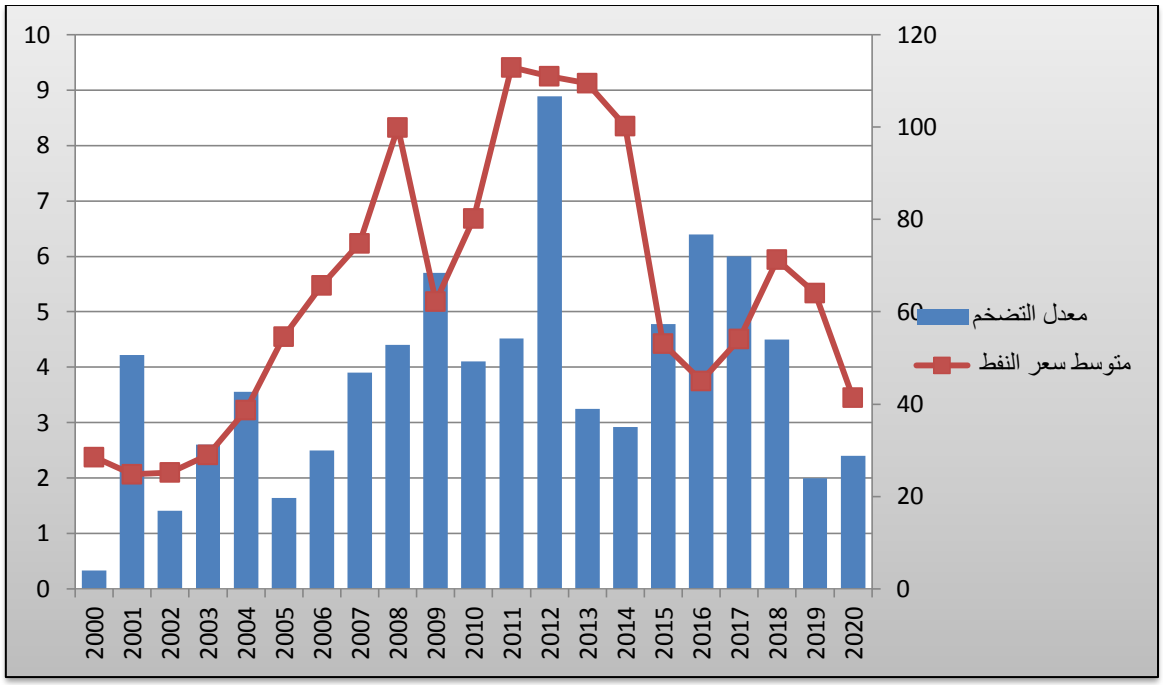

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (11) وباستخدام برنامج Exel.

شهدت معدلات التضخم بداية من عام 2000 إنخفاضا محسوسا حيث بلغت 0.3 %، إذا ما قارناها بفترة التسعينيات التي شهدت معدلات مرتفعة من التضخم بلغت 29.7% عام 1995، وهذا راجع للبرامج التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والتي نفذتها الدولة للحد من إرتفاعات معدلات التضخم، من بين هذه الإجراءات نجد تقليص نمو الكتلة النقدية والحد من زيادة قيمة الدينار، تقليص أجور الوظيف العمومي، ترشيد الإنفاق العام، وما ساهم في إستقراره خلال الفترة (2000-2011) هو برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) وبفعل آثار الأزمة المالية العالمي إرتفع بشكل طفيف خلال عام 2009 بمعدل 5.73% ليرجع وينخفض من جديد بين 3% و4% خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي، قامت الجزائر بتطبيق برامج لمكافحة البطالة والفقر بداية من سنة 2012 ما نتج عنه إرتفاع في معدل التضخم إذ بلغ 8.89%، وقد يرجع هذا إلى الإرتفاع النسبي في القدرة الشرائية للمواطنين بعد صب المخلفات المترتبة عن الزيادة في الأجور في حسابات العمال خلال تلك الفترة، ليرجع

ويسجل معدلات منخفضة خلال سنتي 2013 و2014 حيث بلغ 2.42% وهو أقل معدل للتضخم منذ عام 2005، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى إرتفاع أسعار النفط إلى 109.9 دولار و100.2 دولار للبرميل خلال سنتي 2013 و2014، ثم إنخفضت أسعار النفط مجددا بعد منتصف عام 2014 وسميت بأزمة منتصف 2014 وكنتيجة لذلك إرتفعت معدلات التضخم إلى 6.40% في عام 2016 بسبب إستراتيجيات التقشف وترشيد النفقات التي إتبعتها السلطات الجزائرية، ثم ليأخذ معدل التضخم إتجاه تنازلي في سنتي 2017 و2018 حيث وصل إلى 4.5% عام 2018 وهذا بسبب تحسن أسعار النفط الخام التي بلغت قيمة 71.3 دولار للبرميل من نفس السنة ويفسر أيضا إلى انخفاض أسعار المواد الفلاحية الطازجة بنسبة 5.2%، في حين سجلت الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 2.7% خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 أين سجلت المنتجات الفلاحية الطازجة ارتفاعا بحوالي 1.4% ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء للأبقار بنسبة 15.4% والأغنام 3.5% والخضر الطازجة بـ 7% والفواكه الطازجة 1.4%.

وفي دراسة لـ (لفضل، دحماني، 2020)[1]، حول أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة (1986–2016) باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (Var)، خلصوا كنتيجة لهذه الدراسة بوجود استجابة لمستوى مؤشر الأسعار لصدمات أسعار النفط خلال فترة الدراسة، هذه الاستجابة كان سببها اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للدخل الوطني والعملة الصعبة، ما سبب آثار عميقة في الاقتصاد الكلي، جعلت من مستوى مؤشر التضخم مقيدا بتقلبات أسعار النفط الدولية.

2-3 النفط والموازنة العامة:

تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتم من خلال إعتماد ميزانية الدولة هدفها توجيه النفقات الحكومية من أجل تطوير البنية التحتية، تعزيز التعليم والرعاية الصحية والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية الأخرى لتحسين الرفاهية العامة ومستوى المعيشة. وبالتالي حجم الميزانية ووسائل التمويل في النهاية يؤثر على تحقيق الأهداف السالفة الذكر[2].

[1] لفضل سليمة، دحماني فاطمة، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، 2020.

[2] Fuad M.M.Kreishan, Mohamed Sayed Abou Elseoud, Mohammad Selim, Oil Revenue and State Budget Dynamic Relationship: Evidence from Bahrain, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 8 issue 6, Scopus, 2018, 174-179, p174.

2-3-1مفاهيم أساسية حول الموازنة العامة:

أ. **تعريف الموازنة العامة:** تعرف الموازنة على أنها وثيقة هامة تتضمن تقديرات لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة زمنية في المستقبل (عادة سنة)، وتستند التقديرات إلى الأهداف التي تسعى إليها السلطات الحكومية[1]. يصادق عليها البرلمان[2].

كما عرفتها المادة رقم 06 من القانون رقم 17-84 [3] بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

ب. **مكوناتها:**

- **الإيرادات العامة:** حدد القانون 84-17 موارد الميزانية العامة فيما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا.
- التسديد بالرأسمال والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة للميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص عليها القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

- **النفقات العامة للدولة:**

تشمل التكاليف التي تتكبدها الإدارات العامة لتحقيق: الرواتب، والبدلات، وصيانة المباني، وتوفير الخدمات العامة كالعلاج في المستشفيات، والتعليم، وغيره والإعانات المقدمة للشركات، وإعانات البطالة، ومعاشات التقاعد، والإنفاق الاستثماري. وكذلك جميع النفقات المتعلقة بالحكومة العامة. والتي يتم تمويلها عن طريق الإيرادات العامة[4].

---

[1] مؤيد الدوري، طاهر الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص12.

[2] محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6 ، الجزائر، 2015 ،ص317.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-84، المؤرخ في: 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، العدد 28، الصادرة في: 1984/07/10.

[4] Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, Op Cit, p895.

حددت المادة 23 من قانون 84-17 أن النفقات العمومية في الجزائر تنقسم إلى:

- نفقات التسيير.
- نفقات التجهيز.

والتي تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث من خلال المطلب الأول من المبحث الثاني تحت عنوان: "**تعريف الإنفاق الحكومي حسب المشرع الجزائري وتصنيفاته**".

تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حتى الآن المصدر الرئيسي لموارد الميزانية.

2-3-2 تطور الميزانية العامة في الجزائر بدلالة سعر النفط خلال الفترة (2000-2020):

يتبع هيكل الميزانية العامة في معظم البلدان الغنية بالنفط نفس النهج في أن عائدات النفط تشكل الجزء الأكبر من الميزانية العامة والعائدات الضريبية هي مكون هش. وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على تنمية عائدات النفط كأسعار النفط الخام الاسمية، والقرار السياسي، واحتياطيات النفط والطاقة الإنتاجية للنفط، كل هذه تتسبب العوامل في تقلبات واضحة في حجم عائدات النفط[1]، لكن بالرغم من إرتفاع أسعار النفط وعائداته في السنوات الأخيرة لا يزال العجز في الميزانية يؤرق الحكومة، في سنة 2019 قدر صندوق النقد الدولي قيمة 84.3 دولار للبرميل لتحقيق التوازن في الميزانية العامة في الجزائر، والذي يطلق عليه سعر التعادل ويمثل سعر النفط الذي يحقق التوازن بين الايرادات والمصروفات في الميزانية الحكومية.

ويوضح الشكل الموالي تطور رصيد الميزانية العامة بدلالة تغيرات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

[1] Ahmad Hassan Ahmad, Saleh Masan, Dynamic relationships between oil revenue, government spending and economic growth in oman, International journal of business and economic development, Vol 3, Number 2, july 2015, p95.

الشكل رقم (IV-11): يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج، د/ب)

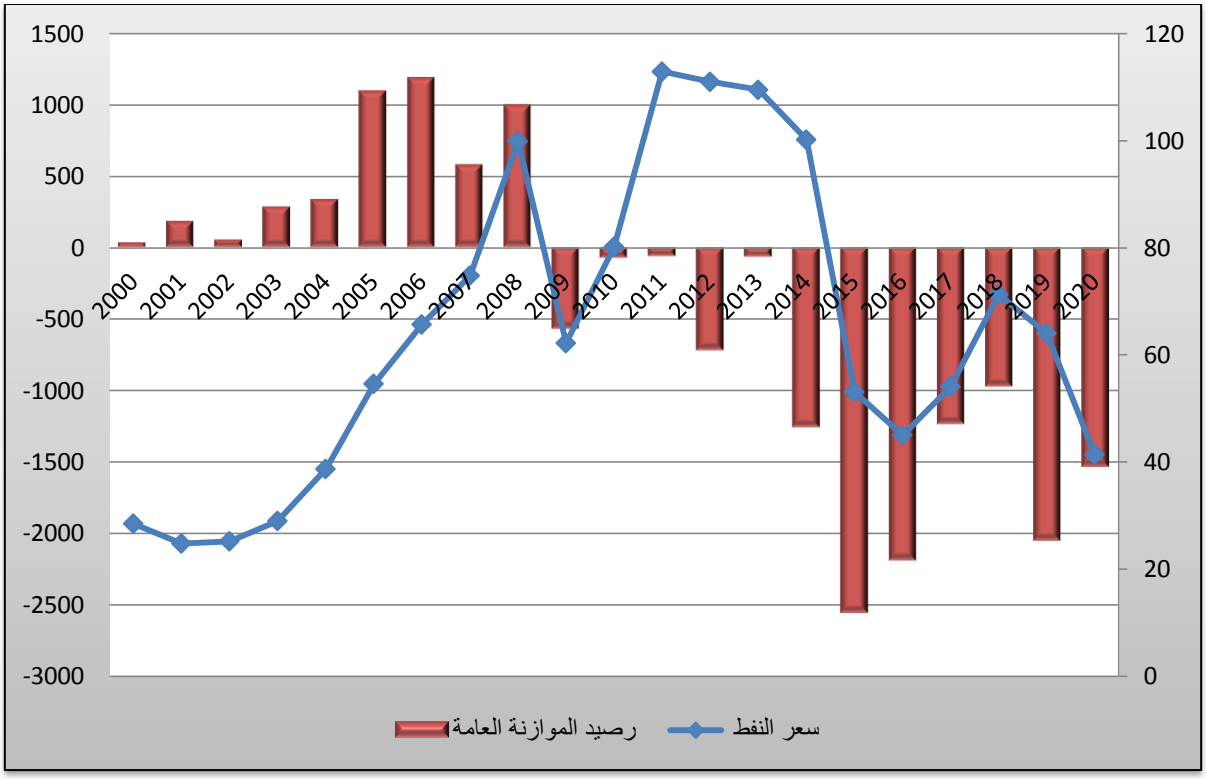

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (12) وباستخدام برنامج Exel.

ترتبط إيرادات الميزانية العمومية للجزائر بصفة كبيرة بالإيرادات النفطية والتي تتراوح بين 34.9% إلى 76.9% من الإيرادات الكلية، وبالتالي تربط الإيرادات النفطية علاقة طردية مع الإيرادات الكلية للميزانية حيث كلما زادت أسعار النفط ترتفع الإيرادات النفطية ومنه ترتفع الإيرادات الكلية والعكس صحيح.

شهد رصيد الموازنة العامة في الجزائر بداية من عام 2000 فائضا لا بأس به إذ بلغ 35.1 مليار دج، ويرجع هذا إلى بداية تحسن أسعار النفط في تلك الفترة والتي بلغت 28.5 دولار للبرميل، إرتفع رصيد الموارنة العامة خلال الفترة 2001-2004 بشكل طفيف على الرغم من إرتفاع الإيرادات الناتجة عن الجباية النفطية وإرتفاع أسعار النفط بشكل قياسي لكن زادت النفقات خلال هذه الفترة نتيجة الأغلفة المالية الموجهة للمشاريع الضخمة التي سطرتها الجزائر بداية ببرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) التي تهدف إلى التنمية المحلية وتحسين معيشة السكان وتوفير البنى التحتية وقد قدرت النفقات العامة خلال هذه الفترة بـ 15984.7 مليار دج، ليسجل الرصيد فائض مرتفع في 2005 بلغ 1095.8 مليار دج وهذا راجع إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وما نتج عنه من ارتفاع في

الإيرادات وتواصل ارتفاع فائض رصيد الموازنة العامة إلى غاية 2008 عند 999 مليار دج، ومع انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية 2008 تراجع رصيد الموازنة العامة ليسجل عجز عند قيمة 570.3 في عام 2009 حيث بلغت الإيرادات العامة 3676 مليار دج مع إجمالي نفقات قدر بـ4246.3 مليار دج انخفض العجز بقيمة 940 مليار دينار رغم استمرار أسعار النفط بالانخفاض وهذا راجع لبقاء قيمة الإيرادات النفطية مرتفعة خلال عام 2009، خلال الفترة 2010–2013 عرفت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا مقارنة مع الفترة السابقة حيث بلغت 112.9 دولار للبرميل في عام 2011 ثم ليستقر عند 110 دولار للبرميل خلال سنتي 2012 و2013، ما أدى إلى زيادة نفقات الدولة والتي بلغت أقصى مستوى بقيمة 7058.2 مليار دينار عام 2012، وبالتالي ارتفاع عجز الموازنة العامة إلى أعلى قيمة له في تاريخ الجزائر بمقدار 3254 مليار دينار، بالإضافة إلى تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010–2014) الذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 20412 مليار دج، سنة 2013 شهدت فوائض نفطية كبيرة ما أدى ذلك إلى خفض العجز بأكثر من 1000 مليار دينار بالإضافة إلى إجراءات الحكومة لترشيد النفقات العامة والتي خفضت بـ 1034 مليار دينار، سنة 2014 عرفت إرتفاع في عجز الموازنة العامة بسبب الأغلفة المالية التي تخصصها الدولة لتمويل الاستثمارات من خلال نفقات التجهيز وتحقيق المساواة الإجتماعية بين الأفراد عن طريق نفقات التسيير ما نتج عنه إرتفاع في النفقات العامة سنة 2014 إلى 6995.8 مليار دينار والتي إرتفعت بنسبة 44% مقارنة بسنة 2013، سجلت سنتي 2015 و2016 تفاقم عجز الموازنة العامة إلى 3130 مليار دينار سنة 2015 و 2285.9 مليار دينار بإنخفاض قدره 26% مقارنة بعام 2014، وسبب هذا العجز هو تراجع الإيرادات النفطية الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط عند 44.2 دولار للبرميل بسبب إستمرار تداعيات أزمة منتصف 2014، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض حجم النفقات العامة مع محاولة الرفع من حجم الإيرادات العادية (رفع معدلات الضرائب) من أجل التخفيف من العجز بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة. عموما نستنتج أن الأزمات النفطية إيجابية كانت أو سلبية بتؤثر وبصفة مباشرة على حالة الموازنة العامة بالجزائر.

انخفض بعد عام 2015 عجز رصيد الميزانية الحكومية وهذا ناتج لانتعاش أسعار النفط، التي رافقتها زيادة في قيمة الايرادات وبالتالي تغطية أكثر للنفقات إلا أن لم يتحقق التوازن أو الفائض منذ عام 2008 وهذا معناه أن آثار الأزمة المالية العالمية تركت آثار واضحة وعميقة في ما يخص الجانب المالي، فمن الصعب على صناع القرار اتخاذ قرار تخفيض النفقات العمومية، خوفا من الشعبي إذ تعتبر نفقات

التسيير التي تخص رواتب الموظفين والمؤسسات العمومية الأكثر مصروفا في ظل تواصل انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين، لهذا وجب على صانعي السياسة أن يولوا أهمية واسعة لإيجاد حلول جذرية.

خلال فترة أزمة كوفيد 19 شهد رصيد الميزانية العامة ارتفاع في قيمة العجز والذي قدر بـ2049.2- مليار دج و1533.4 مليار دج في سنة 2019 و2020 على الترتيب، وهذا بفعل تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد العالمي ككل والسوق النفط بالخصوص حيث انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها مسجلة انخفاض في قيمة العوائد النفطية التي تعد أحد أهم المصادر للإيرادات الإجمالية.

من خلال القيام بتحليل الإحصائيات المتعلقة بأسعار النفط والميزانية العامة والإيرادات والنفقات العامة، نجد أنه توجد علاقة قوية ومباشرة بين أسعار النفط ومتغيرات الموازنة العامة في الجزائر، ما يدل على إرتباط قطاع النفط بالإقتصاد الجزائري وغياب تنويع في مصادر الدخل الحكومي.

من خلال إعتماد الميزانية العامة على الإيرادات النفطية، كان للتقلبات في أسعار النفط آثار مباشرة ومهمة على إدارة الإنفاق الحكومي، حيث غالبا ينظر إلى أسعار النفط المرتفعة مؤقتا على أنها تشير إلى زيادات دائمة في الدخل، والتي تساهم في ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي التي من الصعب خفضها في حالة انخفاض أسعار النفط.

ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية أحدثت تحولا في الوضع المالي في الجزائر خلال عدة فترات حيث[1]:

- تحول رصيد الميزانية الإجمالي من عجز قدره 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 إلى فائض بنسبة 12% في عام 2007.
- زادت حصة عائدات الهيدروكربونات في إجمالي الميزانية من 60% في عام 1999 إلى ما يقارب 78% في عام 2007.
- ساهم هذا الفائض الضخم في تمويل إطفاء الديون الخارجية والتقاعد المبكر المحلي، وأسفر عن تراكم أرصدة نقدية كبيرة والتي قدرت بحوالي 8% من الناتج المحلي الاجمالي على حساب الخزينة في البنك المركزي.

[1] Zine Med. Barka, How oil revenues have translated into a sustainable improvement in social welfare in Algeria : 1998-2007, Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal, 11, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago, 2009, pp 1-5, p3.

بالنسبة لمؤشرات أخرى والتي تخص المؤشرات الاجتماعية واصلت الجزائر إحراز تقدم في السنوات الماضية، حيث انخفضت عتبة الفقر الاجمالية من 14.1% في عام 1995 إلى 12.1% عام 2000 وإلى 6.8% عام 2004 أي من 4 ملايين إلى 2.2 مليون شخص، ويرجع هذا الانخفاض نتيجة لتطبيق استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية وزيادة الانفاق الحكومي خاصة بما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، وما ساعدها على تطبيق هكذا استراتيجيات العوائد النفطية الضخمة التي تم تحقيقها خلال نفس الفترة.

ارتفع متوسط العمر المتوقع من 56 في أوائل السبعينيات إلى 71 عام 2002، بينما انخفض الأطفال الذين يموتون قبل عيد ميلادهم الأول من 120 إلى 39 لكل 1000 ولادة حية، ويرجع هذا إلى التحسينات التي مست القطاع الصحي وزيادة التكفل بالولادات.

كما نتج عن التحسينات التعليمية انخفاض في الأمية من 36% إلى22% للرجال من 1990 إلى 2002، ومن 59% إلى 40% للنساء خلال نفس الفترة.

لكن هناك مشاكل مزمنة تزداد حدة مثل ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في عام 2006 بـ 24.3% بعد أن وصل في عام 2001 إلى 27%.

يشكل النقص المتكرر في المياه الذي يؤثر على العديد من المدن والنقص الحاد في المساكن بعض العوامل الرئيسية للاستياء الاجتماعي، حيث أن الغالبية العظمى من السكان حريصة على رؤية ليس فقط النمو الاقتصادي والتوظيف ولكن أيضا التحسن في الخدمات الأساسية التي تسهل عليهم سير حياتهم اليومية[1].

المطلب الثالث: علاقة العوائد النفطية بالإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2000–2020).

كان ومزال وجود قطاع كبير وواسع للموارد الطبيعية عنصرا هاما في تشكيل هيكل الإقتصاد الجزائري وإدارته، حيث من خلال إعتماد الميزانية العامة للدولة على الإيرادات النفطية، كان للتقلبات في أسعار النفط آثار مباشرة ومهمة على إدارة الإنفاق الحكومي، حيث غالبا ينظر إلى أسعار النفط المرتفعة مؤقتا على أنها تشير إلى زيادات دائمة في الدخل، والتي تساهم في إرتفاع مستويات الإنفاق الحكومي التي من الصعب خفضها في حالة إنخفاض أسعار النفط. وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب تحليل علاقة

[1] Zine Med. Barka, Op Cit, p4.

العوائد النفطية بالإنفاق الحكومي خلال الفترة محل الدراسة حيث سنتطرق إلى تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)، وكذا نفقات التسيير والتجهيز كل منها على حدى، بالإضافة إلى نتائج الدراسات التي تطرقت لنفس العلاقة.

1- أثر عوائد النفط على إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000–2020):

تعتمد الدول المنتجة والمصدرة للنفط في تمويل ميزانياتها العامة بشكل أساسي على العوائد النفطية، والتي تميل إلى أن تكون شديدة التقلب نتيجة تقلب أسعار النفط وعدم إستقرارها في الأسواق الدولية، بالإضافة لكون هذه العوائد قابلة للنضوب بسبب طبيعة المورد، كل هذه الأسباب تجعل إدارة المالية العامة في هذه البلدان يشكل أحد التحديات التي تواجه الحكومات[1].

1-1 تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تغيرات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000–2020):

تمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية وواردات المنتجات في الجزائر. وقد أدت الزيادات الإنتقالية في أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق الحكومي في كثير من الأحيان حتى بعد إنخفاض عائدات النفط حيث أن تخفيض الإنفاق الحكومي يعد أحد تحديات التي تواجه الحكومات.

ويوضح الشكل الموالي تطور إجمالي الانفاق الحكومي بدلالة تطور العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000–2020):

[1] El Anshasy. A Amany, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Proceedings of the 32nd international IAEE conference, january 2009, pp 4-5.

الشكل رقم (IV-12): يوضح تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تطور العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

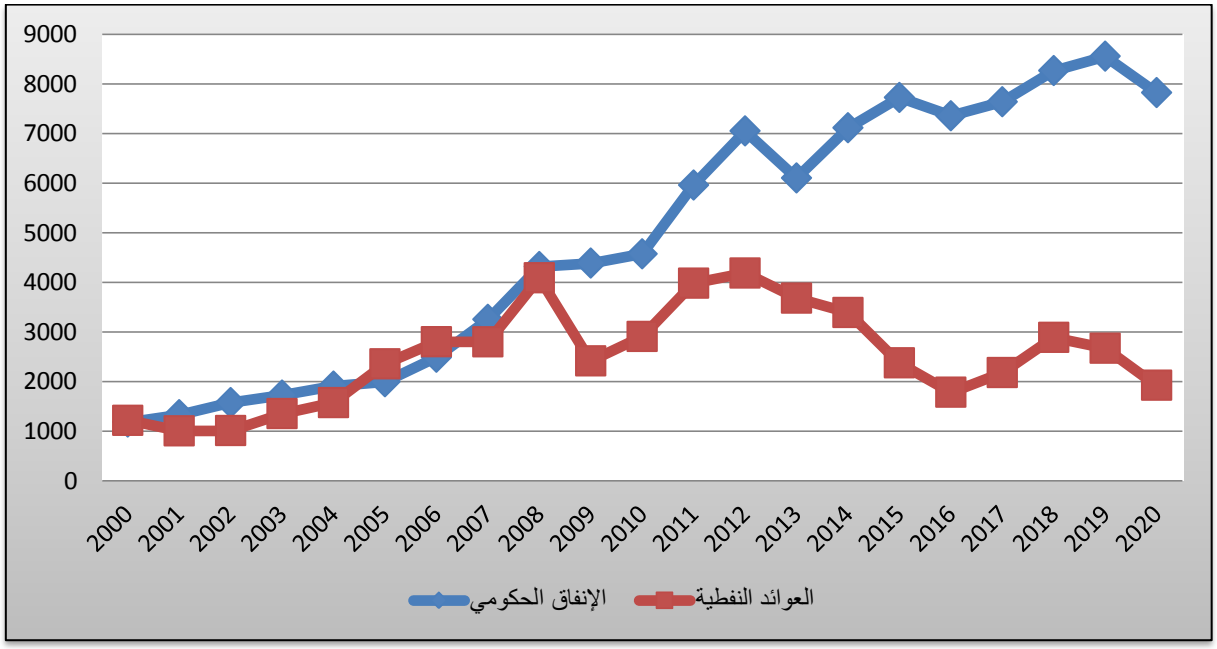

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (13) باستخدام برنامج Exel.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه خلال الفترة (2000-2004) تزايدت النفقات الحكومية بشكل تدريجي حيث إرتفعت من 1178.6 مليار دج عام 2000 إلى 1903.6 مليار دج عام 2004، وهذا راجع إلى إرتفاع العوائد النفطية خصوصا خلال السنوات 2002، 2003 و2004 بسبب إرتفاع أسعار النفط إلى 38.7 دولار للبرميل خلال عام 2004 بعدما كان يسجل 28.5 دولار عام 2000، وقد حققت الجزائر 1570.7 مليار دج من العوائد النفطية في عام 2004، وهو ما سمح للحكومة ذلك الوقت بتجسيد برامج تنموية كانت بدايتها برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، وخلال الفترة (2005-2008) أخذت النفقات الحكومية إتجاه تصاعدي حيث إرتفعت من 1990.8 مليار دج عام 2005 إلى 4314.9 مليار دج عام 2008 أي بزيادة قدرها 2324,1 مليار دج وهي راجعة للعوائد النفطية الإستثنائية التي حققتها الجزائر نفس الفترة عند سعر برميل من النفط 99.9 دولار عام 2008.

خلال الفترة (2008-2010) تميزت بثبات قيمة النفقات الحكومية نوعا ما حيث قدرت نسبة تطورها 2.09% ويرجع هذا الاستقرار في النفقات إلى الإنخفاض الحاد في قيمة العوائد النفطية وصلت إلى

2412.7 مليار دج و2905.0 مليار دج في السنوات 2009 و2010 على التوالي بعدما كانت تقدر بـ 4088.6 مليار دج في عام 2008.

في الفترة (2010–2012) إرتفعت العوائد النفطية من 2905.0 مليار دج عام 2010 إلى 4184.3 مليار دج عام 2012 تزامنا مع الانتعاش القوي لأسعار البترول (112.9 دولار للبرميل)، ما سمح بالإستمرار بإجراءات التوسع في الإنفاق الحكومي التي إنتهجتها الدولة حيث انتقلت النفقات من 4571.1 مليار دينار سنة 2010 إلى 7050.2 مليار دينار سنة 2012 أي بنسبة تغير 8.39% مقارنة بعام 2011.

خلال عام 2013 إنخفضت النفقات الحكومية إلى 6101.4 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 7.21%، في المقابل إنخفضت العوائد النفطية إلى 3678.1 أي بنسبة انخفاض 6.43%، في سنتي 2014 و2015 سلكت النفقات الحكومية إتجاه تصاعدي حيث قدرت في عام 2015 بـ 7724.8 مليار دج على الرغم من إنخفاض العوائد النفطية خلال نفس الفترة بسبب الأزمة النفطية 2014 حيث وصل سعر النفط الخام إلى 53.1 دولار/البرميل بعدما كان يسجل 109.5 دولار في عام 2013، لتنخفض النفقات الحكومية في عام 2016 إلى 7355.3 مليار دج نتيجة اتباع الحكومة الجزائرية سياسة تقشفية من أجل تقليل آثار هذه الأزمة أكثر ما يمكن. إرتفعت عوائد النفط خلال سنتي 2017 و2018 عند سعر نفط 71.3 دولار ما رافقه إرتفاع في النفقات الحكومية قدرت بـ 8266.5 مليار دج في عام 2018، في ظل الأزمة الصحية العالمية سعت السلطات الجزائرية إلى خفض النفقات العمومية إلى 7823.1 مليار دج في ظل تناقص الايرادات النفطية الممول الأساسي للإيرادات الكلية.

عموما ترتبط النفقات الحكومية في الجزائر بحجم العوائد النفطية التي يتحكم فيها بشكل رئيسي تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث كلما إرتفع سعر النفط الخام زادت العوائد النفطية وبالتالي زيادة النفقات الحكومية والعكس صحيح، ومنه نظرا لكون الجزائر بلد ريعي يعتمد على النفط كمورد أساسي لتمويل النفقات الحكومية فإن أي تقلب في أسعار النفط في الأسواق الدولية يؤدي إلى تغير في قيمة النفقات الحكومية في الجزائر بشكل طردي.

تتجه الدول المنتجة والمصدرة للنفط في حالة إنخفاض أسعار النفط إلى الإقتراض الأجنبي مقارنة بغيرها من الدول، إلا أنها تواجه قيود من شأنها إعاقة البرامج التنموية، وهو ما يترك خيارات أقل أمام

الحكومي لتمويل العجز وهذا ما يجبرها إلى تخفيض النفقات الحكومية وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بالنمو على المدى الطويل[1]. وفيما يلي بعض الآثار المالية العامة على أداء بعض الدول النفطية:

- يؤدي تقلب الإيرادات الحكومية في البلدان المصدرة للنفط الناتجة في الأساس من تقلب أسعار النفط إلى تغيير السياسة الإنفاقية في هذه الدول نتيجة عامل عدم اليقين حول حجم العائدات النفطية في المستقبل، وبالتالي فإن التقلبات الدورية للإنفاق الحكومي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى إلحاق الضرر بالإقتصاد وإنخفاض معدلات نموه، وفيما يلي آليات الإنفاق المحتملة:
- يؤدي الإرتفاع الهائل في أسعار النفط إلى تحقيق عوائد إستثنائية، هذا ما يحفز إلى إتخاد سياسة إنفاقية توسعية من قبل الحكومة، ما يؤدي إلى خلق حوافز لتحويل الموارد إلى القطاع النفطي بدلا من تحويلها إلى قطاع الغير النفطي، ما ينتج عنه تراجع في التصنيع وبالتالي إصابة الإقتصاد بالمرض الهولندي.
- غالبا ما تؤدي الصدمات السلبية إلى تخفيض في قيمة الإنفاق الحكومي، لكن هذا الإجراء صعب للغاية خصوصا لدى الدول النفطية وهذا بسبب آثاره الإجتماعية السلبية حيث يولد غضب لدى الشعب خصوصا لدى الموظفين نتيجة تخفيض رواتبهم، من ناحية أخرى تخفيض النفقات الرأسمالية يمكن أن يضر بسيرورة عمل المشاريع العامة وبالتالي يقلل من إنتاجية الإستثمارات.
- قيام الحكومات بتأجيل تخفيض أو تعديل الإنفاق الحكومي خلال الصدمات النفطية السلبية، قد يؤدي في حالة الصدمة الدائمة إلى إستمرار عجز الميزانية وزيادة الدين العام، ما ينتج عنه في النهاية تكاليف أكبر في المستقبل من أجل إجراء التعديل، وهو ما حدث في فنزويلا في عام 1986 حيث قياما بتأجيل تعديل الإنفاق الحكومي إستجابة لصدمة النفط السلبية الكبيرة تسبب لها في عام 1989 إلى أزمة ميزان مدفوعات وبالتالي تكاليف التعديلات كانت باهضة للغاية[2].

2-1 الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي:

أ. في دراسة قامت بها El Anshasy 2008[3] لـ 15 دولة مصدرة للنفط، حيث في الأخير توصلت إلى النتائج التالية:

- الزيادة غير المتوقعة في أسعار النفط تؤدي إلى إرتفاع معدل النمو على المدى الطويل ولكن بتأثير ضعيف نسبيا، وبالتالي ريع الموارد الطبيعة لا يمثل لعنة لهذه الدول.

[1] Gabriel Oduyemi, Taiwo Owoeye, Oil Price Fluctuation and Health Outcomes in an Oil Exporting Country : Evidence from Nigeria, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 10 issue 4, 2020, 212-220, p213. scopus
[2] El Anshasy. A Amany, Op Cit, pp 4-5.
[3] El Anshasy, A.Amany.,. Oil price and economic growth. Economic Modelling, 35(C), 2008, pp :118–125.

- تلعب السياسة المالية دورا مهما في نقل صدمات النفط في إقتصاديات الدول النفطية، وهذا ما يفسر الإختلافات في أداء النمو بين البلدان المصدرة للنفط.

ب. توصل كل من الأنشاصي وبرادلي (El Anshasy & bradley) 2012، في بحثهم التجريبي حول الدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط لـ 16 عشرة دولة منتجة للنفط[1]:

- أن الزيادة في أسعار النفط يؤدي إلى حكومات أكبر في المدى الطويل، حيث أنا زيادة النفقات يحفز صانعي الساسيات القيام بالتوسيعات الإدارية وزيادة عدد الوزرات في القطاع الحكومي، أما تأثير إرتفاع أسعار النفط في المدى المتوسط يصحبه زيادة في الإنفاق الحكومي لكن بدرجة أقل من نمو الإيرادات النفطية. وبالتالي هذا يدل على تنامي السياسة المالية العامة الرشيدة.
- السياسة المالية مسايرة للإتجاهات الدورية في البلدان المنتجة للنفط، أي أن إرتفاع أسعار النفط يحفز كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

ت. في دراسة لـ (El Anshasy (2014[2] حول تأثير العوائد النفطية غير المتوقعة على النمو في البلدان المنتجة للنفط خلال الفترة (1972–2008) ومن خلال تسليط الضوء فيما إذا كان الإنفاق الحكومي الممول من طرف الإيرادات الحكومية الإستثنائية يحول التأثير السلبي لهذه الإيرادات على القطاع غير النفطي، وكنتيجة لذلك توصلت الباحثة إلى أن للعوائد النفطية غير المتوقعة تأثير ضار على المدى الطويل على نمو القطاع الغير نفطي، وهذا التأثير قوي حتى بعد التحكم في السياسة المالية، جاءت أحدث التفسيرات بأن الفشل في إدارة العوائد المفاجئة في ظل إرتفاع أسعار النفط يعيق النمو على المدى الطويل، وهذا يتماشى مع الدراسات التي أظهرت أن لعنة الموارد ترتبط إرتباطا وثيقا بالمؤسسات الضعيفة، كما أكدت هذه الدراسة نتائج دراسات أخرى والتي تشير إلى أن رأس المال العام يميل إلى أن يكون غير منتج وأن إستثمارات البنية التحتية الجديدة أقل إنتاجية في الإقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على النفط، تعتبر الإصلاحات المؤسسية من أهم مضامين السياسات بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط التي تعزز ضوابط صياغة وتنفيذ السياسات المالية، التي تعتبر أساسية في تحقيق أداء نمو أفضل وإيجابي على المدى الطويل وتساعد على تنويع الإقتصاد،

[1] El Anshasy, A.Amany. and Bradley, M.D, Oil prices and the fiscal policy response in oil exporting countries. Journal of Policy Modeling 34, 5, Elsevier, 2012, pp : 605–620.

[2] El Anshasy A. Amany, Oil shocks and oil producers' growth : where did all the spending go ?, OPEC energy review, volume 38, Issue 3, spetember 2014, pp 243-271.

بالإضافة إلى ذلك فإن ربط الإنفاق خاصة في فترات إزدهار أسعار النفط بأهداف التنمية طويلة الأجل سيحسن إنتاجية الإنفاق العام.

ث. تشير دراسة لـ Moshiri & Banihashem[1] (2012) إلى أن القدرة على تحويل عائدات النفط الضخمة والغير متوقعة لتعزيز الأداء الإقتصادي قد ترتبط بالسياسة المالية للحكومة عن طريق الإنفاق الحكومي، بالنظر لكون القطاع العام هو المتلقي الوحيد لعائدات النفط فهو يميل إلى إنجاز مشاريع إستثمارية كبيرة بتكاليف باهضة لكن غير فعالة، بالإضافة إلى إستغراق إنجاز هذه المشاريع فترة أطول بسبب التغيرات في أسعار النفط.

ج. يرى Manama (2016)[2] أن الحكومات وصانعي السياسات في البلدان المصدرة للنفط، تواجه تحدي كبير للموازنة بين إنفاق عائدات النفط لتلبية إحتياجات الجيل الحالي وإستثمارها لتأمين مستقبل الجيل القادم.

ح. من خلال البحث التي قدمته الباحثة (الباز، 2014)[3]، حول قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للإرتقاء بها، لاحظت أثناء دراستها لبعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين نسب الإنفاق العام على بعض القطاعات ومستويات كفاءتها في بعض الأحيان، توصل البعض الآخر لوجود علاقة طردية معللين ذلك بأنه من الصعب أن تتمتع بعض القطاعات بمستويات أداء وكفاءة جيدة في ظل ضعف أحجام ونسب الإنفاق عليها، وبخاصة في الدول النامية التي لم تصل بعد للمستويات المناسبة للإنفاق على تلك القطاعات واللازمة لتلبية إحتياجات مواطنيها وكذا تحقيق أهدافها التنموية المختلفة، هذا في حين توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود تأثير معنوي لزيادة نسب الإنفاق على مستويات الكفاءة، موضحة أن زيادة الإنفاق العام وحده دون أن يكون مصحوبا بمجموعة من الإجراءات التكميلية التي من شأنها زيادة درجة كفاءة ذلك الإنفاق ومعالجة أوجه القصور التي يعاني منها لا تضمن بالضرورة زيادة كفاءته، بل على العكس قد يصاحبها في بعض الأحيان تدهورا في مستويات الكفاءة، وبصرف النظر عن طبيعة العلاقة التي تربط نسبة الإنفاق العام بمستوى كفاءته ودرجة قوتها، والتي تتأثر بدورها بالعديد من العوامل الأخرى

[1] Moshiri, S., & Banihashem, A,. Asymmetric effects of oil price shocks on economic growth of oil-exporting countries. Available at SSRN 2006763. , Février 12 /2012. Retrieved from: https://ssrn.com/abstract=2006763.

[2] Manama, B., Economic diversification in oil-exporting Arab countries. Paper presented at the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, 2016.

[3] هبه محمود الباز، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للإرتقاء بها، ورقة من أوراق بحث بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، ديسمبر 2014.

الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها من العوامل المتعلقة بالبلد محل الدراسة، فإن كفاءة الإنفاق العام على المستوى الكلي أو على المخصص على قطاع ما عادة ما تستلزم أن يصاحب الزيادة في الإنفاق مجموعة من السياسات والإجراءات المكملة، كإعادة النظر في نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة، وتحسين الرقابة على أعمال الحكومة، وإتخاذ إجراءات صارمة لمحاربة الفساد.

قد يؤثر التقلب المالي أيضا على النمو، والذي عادة ما يكون نتيجة تعرض السلع والدول المصدرة للنفط لدورات الإزدهار والكساد، وبسبب الطبيعة غير المتوقعة لهذه الدورات تتقلب الإيرادات الحكومية الإجمالية على نطاق واسع، مما يستلزم إجراء تعديلات متكررة بالرفع أو بالتخفيض للنفقات الحكومية، التي تؤثر سلبا على ميزانية الحكومة وهذا ما يؤدي إلى تثبيط دور الحكومة في الحفاظ على الإستثمار وتوفير السلع العامة، بالإضافة إلى صعوبة تخفيض أو تعديل النفقات العامة خصوصا النفقات الجارية نظرا لما تولده من غضب لدى الشعب خصوصا لدى الموظفين نتيجة تخفيض رواتبهم، ما يؤدي إلى الإنفاق بشكل مفرط أثناء فترات الركود، وقد تتجه الحكومات في مثل هكذا حالات للإقتراض لتمويل هذه النفقات[1].

وفي دراسة أخرى تبين العلاقة بين الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ودوره في زيادة الإنتاجية والدخل نجد: وفقا لـ Amartyasen الصحة هي نوع من التمكين الذي يعطي قيمة لحياة الإنسان، التي سوف تؤدي إلى القدرة إلى النمو الفردي والأمن الإقتصادي للأفراد والأسر[2]. حيث زيادة الدخل تعني أن هناك المزيد من الأموال التي يجب إنفاقها على الصحة في كل من القطاعين العام والخاص، يؤدي المزيد من الإنفاق على الصحة إلى صحة أفضل، ما قد يؤدي إلى إرتفاع الدخل لسبب أن العمال الأكثر صحة هم أكثر إنتاجية وبالتالي زيادة دخل الإقتصاد وكذلك الأفراد.

يمكن للصحة أن تؤثر على مستوى الإنتاج في بلد ما من خلال طرق مختلفة. أهمها طريقة التي تمت الإشارة إلى تأثيرها في معظم الدراسات هو كفاءة أفضل للموظفين الأصحاء مقارنة بالآخرين. يعمل الموظفون الأصحاء بشكل أفضل وأكثر من غيرهم ولديهم إبداع وعقل أكثر استعدادًا[3]. بالإضافة إلى تأثيرها

[1] Victor O.Asekunowo, Sam A.Olaiya, Crude oil revenue and economic developement in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, June 2012, p144.
[2] Fatima Boussalem, Zina Boussalem, Abdelaziz Taiba, Op Cit, p26.
[3] Ibid, p26.

الغير المباشر على الإنتاج حيث تحسين صحة المورد البشري سوف يتبعه الدافع للإستمرار في التعليم والحصول على مهارات أفضل وبالتالي زيادة الإنتاج بأكثر فعالية.

عموما الصحة هي أحد العوامل المحددة لرأس المال البشري وإنتاجية العمل، حيث الزيادة في الإنفاق على الصحة والإستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الدخل، من خلال أن الارتفاع في الانفاق الصحي ربما يزيد المعروض من العمالة والإنتاجية ما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع الدخل.

2- أثر العوائد النفطية على نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

2-1 تطور نفقات التسيير بدلالة تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

تكمن أهمية نفقات التسيير من خلال مهمتها أو وظيفتها التي تضمن سير المصالح الادارية للدولة والتي تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات، ويوضح الشكل الموالي تطور نفقات التسيير في الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (IV-13): يوضح تطور نفقات التسيير في الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020).
(الوحدة: مليار دج/ دولار للبرميل)

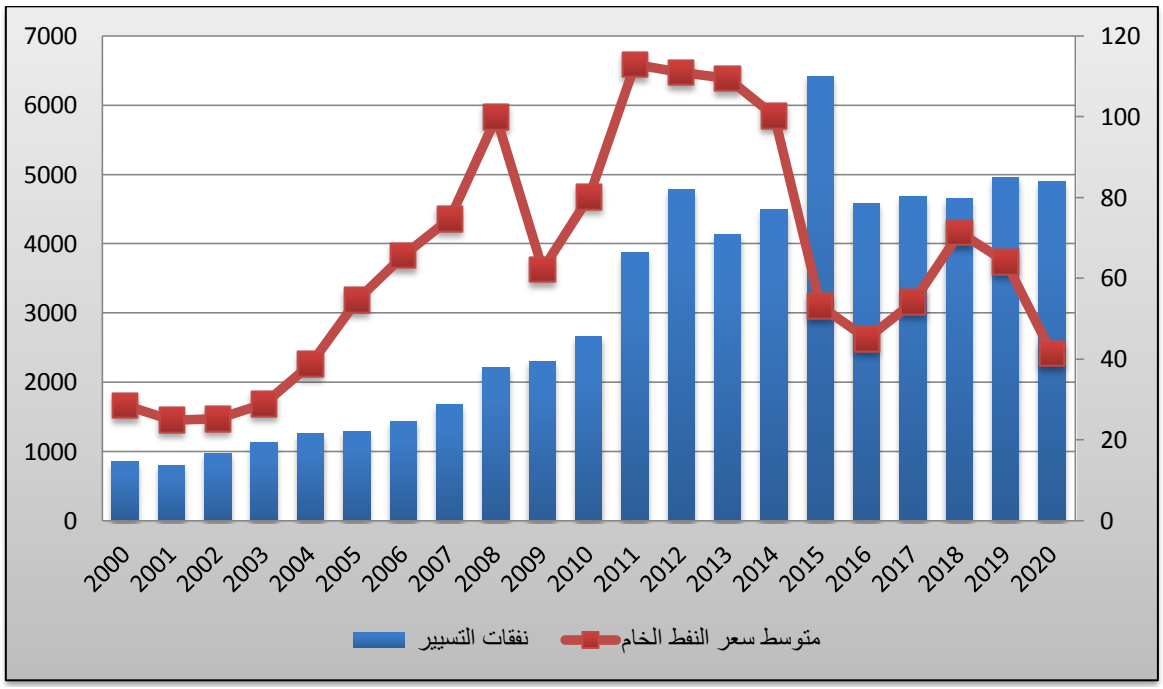

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات الملحق رقم (14) وباستخدام برنامج Exel.

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الحكومي حيث تتراوح بين 51% و72%. خلال الفترة (2000–2008) إتخذت نفقات التسيير إتجاها تصاعديا مع أسعار النفط حيث إنتقلت النفقات من 856.2 مليار دج عام 2000 عند سعر نفط خام 28.5 دولار عام 2000 إلى 2217.7 مليار دج عام 2008 عند سعر نفط خام 99.9 دولار، في عام 2009 سجلت نفقات التسيير نسبة تطور ضعيفة تقدر بـ 1.82% مقارنة بعام 2008، وهذا يرجع لآثار الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الإقتصاد العالمي وعلى أسواق النفط حيث إنخفض سعر النفط إلى 62.2 دولار مع إنخفاض في العوائد النفطية بنسبة تفوق 40%، إرتفعت نفقات التسيير خلال الفترة (2010–2012) إلى مستويات كبيرة وصلت إلى 4782.6 مليار دج في عام 2012 بنسبة 67.8% من إجمالي النفقات الحكومية، هذه الزيادة في نفقات التسيير جاءت مسايرة للإرتفاع في قيمة العوائد النفطية والتي قدرت في سنة 2012 بـ 4184.3 مليار دج عند سعر برميل من النفط الخام 111 دولار، في عام 2015 سجلت نفقات التسيير أعلى قيمة لها خلال الفترة (2000–2020) بـ6417.0 مليار دج ما نسبته 59.8% من إجمالي النفقات الحكومية وهذا على الرغم من إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية جدا نتيجة الأزمة النفطية التي حدثت منتصف 2014 وصلت إلى 53.2 دولار في عام 2015 مقارنة مع 100.2 دولار عند عام 2014، لتنخفض نفقات التسيير بعد عام 2015 بسبب الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتخفيض الإنفاق لتحقيق التوازن في رصيد الميزانية العامة حيث قدرت نفقات التسيير في عام 2016 4583.8 مليار دج، ثم لتستقر خلال سنتي 2017 و2018 عند حوالي 4600 مليار دج عند متوسط سعر نفط وصل 71.3 دولار في سنة 2018، ارتفاع سعر نفط في عام 2018 جعل الحكومة ترفع قيمة نفقات التسيير لعام 2019 بواقع 306.17 مليار دج مقارنة بعام 2018، لكن ظهور وباء كورونا في أواخر 2019 وانتشاره في جميع العالم أثر كثيرا على الايرادات الحكومية ومن أهمها ايرادات النفط بفعل انهيار أسعار النفط خلال عام 2020 وهو جعل الحكومة تخفض من نفقاتها لتقدر في عام 2020 بـ 4893.43 مليار دج بنسبة 62.55% من إجمالي النفقات العمومية.

ومنه نستنتج أن تقلبات أسعار النفط التي سببها الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية تؤثر بصفة مباشرة على نفقات التسيير في الجزائر من خلال تقلب قيمة العوائد النفطية بسبب إعتماد الجزائر بصفة كبيرة على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي، وهو ما يجبر الحكومة الجزائرية على إجراء تعديل عن طريق الرفع والخفض في قيمة نفقات التسيير من أجل تفادي العجز الكبير في رصيد الميزانية، حيث تقوم

السلطة الجزائرية بسياسة إنفاقية توسعية في حالة إرتفاع أسعار النفط إلى مستوى كبير وسياسة تقشفية في فترات إنخفاض أسعار النفط خلال الصدمات النفطية السلبية.

2-2 تطور نفقات التجهيز بدلالة تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

وفقا لنتائج دراسات متعددة منهم Bollino (2007), Arezki & Kareem (2013), Husain (2008)، فإن الارتباط الإيجابي القوي بين الإنفاق الرأسمالي العام وأسعار النفط الحقيقية وبين الإيرادات الحكومية، يؤكد أن إرتفاع أسعار النفط هو المصدر الوحيد لتوازن الميزانية العامة، ومنه عموما تؤثر أسعار النفط على السياسة المالية والتي يمكن أن تكون هذه الأخيرة آلية انتشار رئيسية لنقل صدمات أسعار النفط إلى الاقتصاد الوطني[1].

تحتل نفقات التجهيز العمومي مكانة معتبرة ضمن النفقات العامة للدولة، وتعززت هذه المكانة بزيادة الموارد المالية للدولة منذ بداية الألفية الثالثة، أين حققت أسعار النفط مستويات قياسية وتراكمت الفوائض المالية المتأتية من مداخيل الجباية النفطية، زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات الإنتاجية في الجزائر يقدم فرصة بجعل عائدات النفط محركا للتنمية الوطنية، بإعتبار عائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية وواردات السلع والخدمات،

ويوضح الشكل الموالي تطور نفقات التجهيز في الجزائر بدلالة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020):

[1] Dahmani Mohamed Driouche, Attouchi Manel, Chenini Moussa, Benbouziane Mohamed, Asymmetric Op Cit, p88.

الشكل رقم (IV-14): يوضح تطور نفقات التجهيز في الجزائر بدلالة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج/ دولار للبرميل)

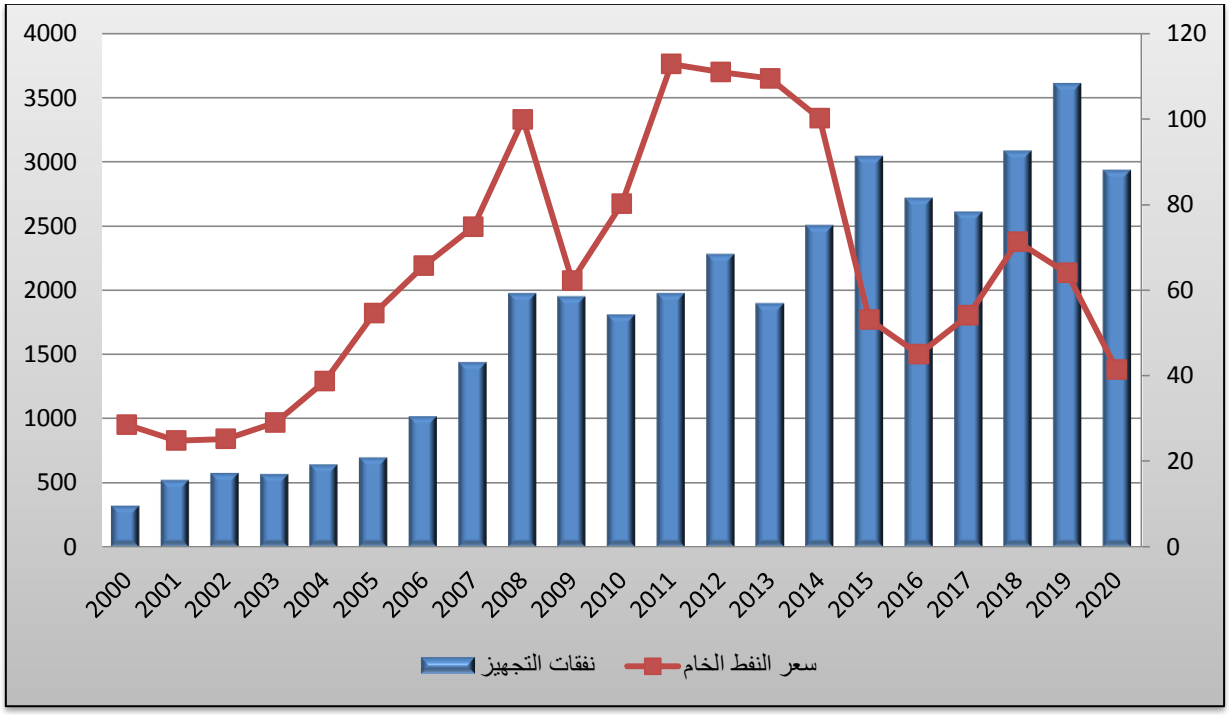

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات الملحق رقم (15) وباستخدام برنامج Exel.

من خلال كل من الجدول والشكل السابقين نجد أنه خلال الفترة (2000-2009) إرتفعت نفقات التجهيز بشكل تصاعدي وكبير حيث إنتقلت من 321.9 عام 2000 ما نسبته 27.3% من إجمالي النفقات الحكومية عند مستوى سعر نفط 28.5 دولار/البرميل إلى 1946.3 مليار دج في عام 2009 أي بنسبة 44.4% من إجمالي الإنفاق الحكومي وعند مستوى سعر نفط يقدر بـ99.9 دولار عام 2008 ثم لينخفض إلى 62.2 دولار للبرميل عام 2009 وهذا بسبب آثار الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الفصل الثاني من العام 2008 ما أدى إلى إنخفاض نفقات التجهيز بقدر 27 مليار دج مقارنة بعام 2008، ويرجع سبب الزيادة الهائلة في مستوى نفقات التجهيز إلى تنفيذ البرامج التنموية من قبل الحكومية الجزائرية من أجل تطوير البنى التحتية ودفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال مجموعة من البرامج ونفذت خلال هذه الفترة برنامجين كانت البداية ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) تحت غلاف مالي يقدر بـ 524.7 مليار دج، والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) تحت غلاف مالي يقدر بـ 4420.7 مليار دج وهذا ما يفسر بقاء نفقات التجهيز في عام 2009 في مستوى مرتفع ومستقر حتى بعد

إنهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، وهو ما يؤكد أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري من خلال تمويل البرامج التنموية العمومية الضخمة.

خلال سنة 2010 إنخفضت نفقات التجهيز بسبب إجراءات تخفيض النفقات العامة التي تتخذها في العموم الدول النامية الريعية كالجزائر حيث قدرت بـ 1807.9 مليار دج، لتليه إرتفاع نفقات التجهيز خلال السنوات 2011 و2012 و2013 نتيجة إرتفاع العوائد النفطية الراجعة إلى إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات إستثنائية قدر بـ112.9 دولار و111 دولار للبرميل ما دفع بإرتفاع قيمة العوائد النفطية التي مكنت من تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010–2014) تحت غلاف مالي 20412 مليار دج.

انخفضت نفقات التجهيز في عام 2014 نتيجة إنهيار أسعار النفط بسبب الأزمة النفطية منتصف 2014، خلال الفترة (2015–2018) سجلت نفقات التجهيز مستويات عالية وكانت أعلى قيمة مطلقة لها في عام 2018 قدرت بـ 3078.0 مليار دج ما نسبته 37.2% من إجمالي النفقات الحكومية هذه الزيادة في نفقات التجهيز بسبب انتهاج الحكومة سياسة انفاقية توسعية نظرا لحالة الركود التي كانت سائدة، هذه السياسة الانفاقية التوسعية أدت إلى تفاقم عجز الميزانية العمومية، الزيادة العالية في نفقات التجهيز حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر الصادر في عام 2018، كان سببها تخصيص جزء منها في تسوية الديون المستحقة على الدولة كسندات القرض الوطني لسنة 2016، سندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز، وأيضا سندات الخزينة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن أسعار الوقود المستورد والمياه المحلاة، بالاضافة إلى مساهمة استثنائية بقيمة 500 مليار دج لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالنسبة للتوزيع القطاعي فقد استحوذ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية على حوالي 849 مليار دج، أما دعم الحصول على السكن خصصت له حوالي 445 مليار دج، قطاع الفلاحة والري أيضا خصص له حوالي 247 مليار دج، وقطاع الصناعة بحوالي 85 مليار دج.

مع ظهور فيروس كورونا المستجد في أواخر عام 2019 قدرت نفقات التجهيز بـ 2929.67 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بـ 8.6% مقارنة بسنة 2019، ويرجع تخفيض النفقات إلى انهيار أسعار النفط وانخفاض الايرادات النفطية التي تساهم بشكل رئيسي بتغطية النفقات، ومن جهة أخرى انتشار الوباء واتخاذ

التدابير الاحترازية جعل الحكومة تجمد العديد من المشاريع الاستثمارية وتوقف نهائيا أخرى لغاية مرور الجائحة.

نستنتج عموما مما سبق أن نفقات التجهيز أخذت منحى تصاعدي وتنازلي مع أسعار النفط والذي يحدد مستوى العوائد النفطية للجزائر وهذا خصوصا خلال الفترة (2000–2014) وهي فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث في فترات إزدهار أسعار النفط تتخذ السلطات الجزائرية سياسة إنفاقية توسعية من خلال تنفيذ برامج تهدف إلى الرفع من معدل النمو الإقتصادي وتطويره وخلال فترات إنخفاض أسعار النفط إتخذت الجزائر إجراءات تخفيض في نفقات التجهيز من أجل معالجة الخلل في الميزانية العامة، لكن خلال فترات إرتفعت نفقات التجهيز على الرغم من إنخفاض العوائد النفطية وهذا يرجع لعدة أسبابها أهمها صعوبة تخفيض النفقات فجأة من سنة إلى أخرى طرديا مع تقلب أسعار النفط الناتجة عن الصدمات الخارجية، وأيضا ارتباط الحكومة ببرامج وخطط حكومية ضخمة تلزمها الاستمرار، ضعف مؤشرات الأداء المالي التي تفقد المرونة في التجاوب مع الصدمات.

كما لوحظ أن مستويات كفاءة الإنفاق المسجلة في حالة الإعتماد بشكل رئيسي على المنح والمساعدات الخارجية عادة ما تكون أعلى من تلك المسجلة في حالة الإعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية بشكل رئيسي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المساعدات والمنح عادة ما تكون مصحوبة بمجموعة من الشروط التي تفرضها الدول المانحة، والتي غالبا ما تتعلق بإصلاح بعض أوجه الخلل وكيفية تخصيص تلك المساعدات[1].

بالإضافة إلى ذلك مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد عن طريق الأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه، لأن التوسع المفاجئ لبرامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار كبيرة، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومية كبيرة الحجم تتجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ قد يؤدي إلى التبذير والهدر المالي، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض[2].

[1] هبه محمود الباز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22–24.

[2] بلقلة إبراهيم، سياسة الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2015، ص193.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

قمنا في ما سبق بدراسة علاقة التأثير بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائري دراسة نظرية تحليلية، ومن أجل تقديم أفضل النتائج لدراستنا سنقوم من خلال هذا المبحث دراسة العلاقة بين المتغيرين دراسة قياسية التي لا بد قبل الغوص فيها من إبراز الجانب النظري للاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم اجراؤها بالاستناد إلى برمجية Eviews، ثم إجراء مختلف الاختبارات من أجل التوصل إلى النتائج.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.

سنقوم من خلال هذا المطلب للتطرق إلى أساسيات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية كالآتي:

1- **ماهية الاقتصاد القياسي:** يمكن أن نوجزها كما يلي:

1-1 مفهوم الاقتصاد القياسي: بالرغم من أن علم الاقتصاد يتضمن علوما فرعية هامة إلا أن الاقتصادي القياسي يعتبر من أبرز هذه العلوم التي تضمنها علم الاقتصاد عامة حيث يلعب الأخير دورا هاما في تدريب وتمرين الاقتصاديين الذين تعلموا المفاهيم الاقتصادية والتعامل مع النماذج الاقتصادية لمختلف الظواهر الاقتصادية.

1-1-1- تعريف الاقتصاد القياسي:

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1929، ويعود الفضل في ذلك للاقتصادي Frisch Ranger ويهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع البحث، كما يركز الاقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي والأساليب الاحصائية، حيث عرفه جونستن بأنه علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات للنموذج الاقتصادي، وحدده ساموبلسون: بأنه فرع من علوم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرق الاحصائية[1].

[1] طهراوي فريد، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017، ص9.

ومنه فإن القياس الاقتصادي ليس هو نفسه البيانات الاقتصادية ولا الطرق الرياضية ولا حتى الأساليب الاحصائية، بل أظهرت التجارب والدراسات حول هذا الموضوع بأن هذه المكونات الثلاثة للقياس الاقتصادي ضروري جدا لكنها ليست كافية لفهم حقيقة العلاقات الكمية في الحياة الاقتصادية الحديثة، لهذا يتطلب الأمر دمج كل من الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء في قالب واحد متماسك يدعى القياس الاقتصادي[1].

1-1-2- **أهداف الاقتصاد القياسي:** لعل أهمها كالتالي[2]:

- بناء النماذج القياسية أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وهناك طرق عديدة لبناء النموذج القياسي انطلاقا من النموذج الاقتصادي وذلك عن طريق اختيار الشكل الدالي، تخصيص الهيكل العشوائي للمتغيرات..، تمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية الاقتصاد القياسي.
- تقدير واختيار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الاحصائية للاقتصاد القياسي.
- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي وكذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

2-1 **تحليل وتكوين السلاسل الزمنية:** يمكن تكوين النموذج القياسي بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية:

- معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة.
- معطيات خاصة بظاهرة أو مؤشر واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية، وهي تعرف بالسلاسل الزمنية.

تعتبر السلاسل الزمنية (Time series data) أكثر البيانات الاقتصادية شهرة واستخداما، حيث عرفت اهتماما كبيرا من طرف القياسين في محاولة تطوير التعامل معها من خلال اقتراح العديد من الطرق والمنهجيات القياسية المختصة بالسلاسل الزمنية، وتتمثل هذه البيانات في كيفية تجميع معطيات المتغيرات الاقتصادية كالتضخم والنمو الاقتصادي، وغيرها من المتغيرات في إطار زمني حسب السنوات أو الأشهر أو

[1] عياد هيشام، الاقتصاد القياسي: محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بمغنية، تلمسان، الجزائر، 2021، ص3.

[2] ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص396.

الأسابيع أو الأيام مما يضعها ضمن سلسلة تاريخية تشتمل على تاريخ ومعلومات الماضي في خصوص أي متغير اقتصادي، التي من خلالها يمكننا التنبؤ أو الاستشراف للمستقبل وفهم أهم السيرورات والعلاقات البينية، حيث نذكر على سبيل المثال لا الحصر سلسلة الدخل الزمنية لشخص ما من سنة 1990 إلى 2020، حيث في كل سنة كان لهذا الشخص دخل محدد يتغير بمرور السنوات[1].

1-2-1 **تعريف السلسلة الزمنية من الجانب الرياضي:** وهي متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشر بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ويرمز للسلسلة الزمنية عادة x(t)، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والآخر هو متغير الاستجابة، وهو قيمة الظاهرة المدروسة، ويمكن التعبير عنها رياضيا كالآتي: y= f(t)، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب الزمن تؤثر في الظاهرة y نستخدم العلاقة الرياضية التالية: $y= f(t, x_1,x_2,....x_n)$، كما يمكن السلاسل الزمنية على شكل بياني.

2-2-1 **أنواع السلاسل الزمنية من حيث طبيعة المعالم:** إن طبيعة معالم النموذج هي التي تحدد نوع السلسلة الزمنية أي حساب تغير الزمني، ونجد منها:

- **السلاسل الزمنية ذات النموذج المتقطع:** في هذا النموذج يكون عامل الزمن xt كمتغير متقطع يأخذ القيم t=0,1,2,3.... وهو متغير مستقل ويكون قيمة الظاهرة yt تعتمد على قيم المتغير الزمن t المختلفة والمتقطعة في فترة زمنية إلى أخرى. مثل المبيعات الشهرية في إحدى المؤسسات التجارية خلال سنة معينة.
- **السلاسل الزمنية ذات النموذج المستمر:** في هذا النموذج تكون قيم xt غير متقطعة (أي مستمر) حيث قيم t قيمة الزمن لا يمكن فصلها بشكل دقيق. مثال ذلك الإشارات الصوتية أو اشارات خرائط رسم القلب.

3-2-1 **أهداف السلاسل الزمنية:** يهدف استخدام السلاسل الزمنية إلى:

- الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية.
- انشاء نموذج لتفسير وشرح سلوك السلسلة بدلالة متغيرات أخرى تربط القيم المشاهدة لبعضها البعض.

[1] عياد هيشام، مرجع سابق، ص5.

- استخدام النتائج (1)، (2) للتنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل وذلك اعتمادا على معلومات الماضي.
- التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية.

4-2-1 **مركبات السلسلة الزمنية وأشكالها:** تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المكونات وهي الاتجاه العام، التغيرات الدورية، الموسمية والعشوائية، وتعتبر هذه المكونات كمتغيرات تطرأ على المبيعات ولذلك يجب تحليلها ومعرفة مدى تأثيرها.

1-4-2-1 **الإتجاه العام** $T(t)$: يشير الاتجاه العام للسلسلة الزمنية إلى الحركة المنتظمة التي تعكس النمو أو الركود أو التناقص على مدى فترات طويلة.

تظهر تغيرات الاتجاه العام في الأجل الطويل نتيجة للتغير التدريجي في حجم المجتمع، والناتج القومي الاجمالي والتطور التكنولوجي، ويقيس الاتجاه العام متوسط التغير لكل فترة زمنية، ويكون خطا مستقيما أو منحنى أو أي شكل آخر بناءا على بيانات السلسلة.

2-4-2-1 **التغيرات الموسمية** $S(t)$: وتشير التغيرات الموسمية إلى متوسط التغير المنتظم الذي يحدث بصفة دورية في غضون سنة أو أقل وبفترات محددة (شهريا، أسبوعيا ...الخ).

وتعد التغيرات الموسمية التي تحدث في فترات زمنية شهرية أو ربع سنوية من أكثر التغيرات مجالا للدراسة، ومن أهم التغيرات الموسمية هي: تغيرات الطقس، العادات والتقاليد، الاحتفالات الدينية.ويوضح الشكل الموالي التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية:

الشكل رقم (IV-15): يوضح التغيرات الموسمية للسلسلة الزمنية.

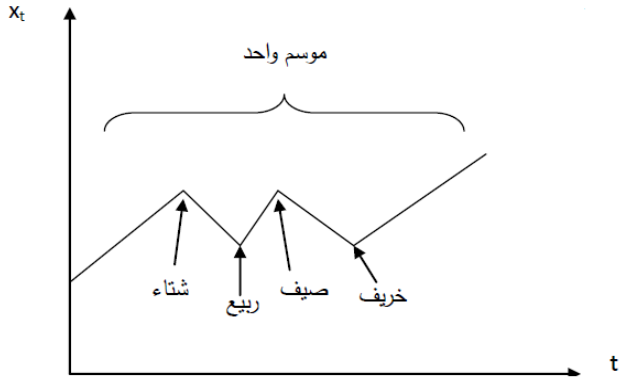

المصدر: ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص398.

1-2-4-3 **التغيرات الدورية c(t):** وهي متغيرة منتظمة ذات طول غير معروف بدقة وتظهر في المدى البعيد وتشمل حالتين: حالة الركود الاقتصادي وحالة الرخاء الاقتصادي، هاتين الحالتين تتعقبان بشيء من الانتظام في فترات متباعدة، وتؤثران في الطلب على المبيعات باعتبار أنه في حالة الركود يكون الطلب على المبيعات منخفض وفي فترات الرخاء يحدث العكس، ولكن أن التنبؤ عموما يهتم بالمدى القريب والمتوسط فإن الدورات تهمل دراستها. ويوضح الشكل الموالي التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية:

الشكل رقم (IV-16): يوضح التغيرات الدورية للسلسلة الزمنية.

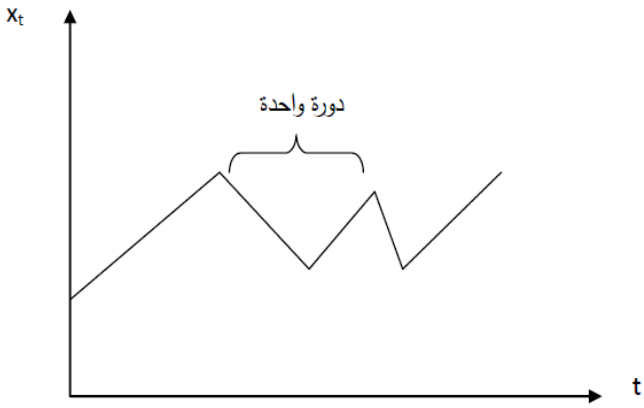

المصدر: ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص399.

1-2-4-4 **التغيرات العشوائية e(t):** وهي التي تصف جميع العوامل والمتغيرات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار أو تلك التي لا يمكن قياسها والتنبؤ بحدوثها، لكونها مفاجئة وعشوائية الحدوث مثل الحروب والكوارث الطبيعية وعوامل أخرى تؤثر في طلب السلع والخدمات بشكل غير متوقع[1].

المطلب الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.

يمكننا من خلال هذا المطلب التمييز بين الاختبارات التالية:

1- **اختبارات الاستقرارية:** وتضم ما يلي:

[1] قليل محمد صغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة بيداغوجية في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2019، ص ص: 5،6.

1-1- **اختبار ديكي–فولر البسيط:** لعرض هذا الاختبار ننطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، الذي يأخذ الشكل: $y_t=\Phi y_{t-1}+\mu_t$

حيث μ_t هو الخطأ العشوائي الذي يفترض أنه ذو وسط حسابي معدوم وتباين ثابت، وبطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية: $\Delta y_t= (\Phi-1)y_{t-1}+\mu_t$

وعليه تصبح فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

$H_0 = |\Phi_1|=1$

$H_0 = |\Phi_1|<1$

ولاختبار هذه الفرضية تقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل التالي في:

- نموذج السير العشوائي البسيط: $\Delta y_t= (\Phi-1)y_{t-1}+\mu_t$.
- نموذج السير العشوائي مع ادخال الحد الثابت: $\Delta y_t= (\Phi-1)y_{t-1}+c+\mu_t$.
- نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام: $\Delta y_t= (\Phi-1)y_{t-1}+b_t+c+\mu_t$.

وإذا تحققت فرضية العدم $\{H_0 : |\Phi|=1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

2-1- **اختبار ديكي فولر الموسع ADF:** عند استعمالنا لاختبار ديكي–فولر البسيط DF قمنا باهمال ارتباط الأخطاء أي p=1، في حين أن اختبار ديكي–فولر المطور يدرج هذه الفرضية.

وتعتمد اختبارات ADF على الفرضية $\{H_0 : |\Phi|<1\}$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج.

$$\Delta Yt = \lambda yt-1 \sum_{J=2}^{P} \emptyset y_{t-j+1}+\mu_t$$

$$\Delta Yt = \lambda yt-1 \sum_{J=2}^{P} \emptyset y_{t-j+1}+c+\mu_t$$

$$\Delta Yt = \lambda yt-1 \sum_{J=2}^{P} \emptyset y_{t-j+1}+ b_t +c+\mu_t$$

ويمكن تحديد قيمة p حسب معياري Akaike وSchwarz.

1-3- **اختبار فيليب بيرون The Philips-Peron:** توزيع اختبار ديكي-فولر البسيط والموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل احصائيا ويتضمن تباينا ثابتا، لذلك فلاستخدام طريقة ديكي-فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباينا ثابتا.

فيليب-بيرون طورا تعميما لطريقة ديكي-فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ، إن طريقة فيليب-بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي-فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل على حد الخطأ[1].

1-4- **اختبار KPSS (1992):** اقترح كل من Kwiatkowski et al سنة 1992 استخدام مضاعف Lagrange (LM) لفرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة ويمر اختبار KPSS بالمرحلة التالية:

- حساب المجموع الجزئي للبواقي et st=$\sum_{i=1}^{t}$ بعد تقرير النماذج 2 و3.
- تقدير التباين الطويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة Phillips Perron.
- حساب احصائية KPSS من العلاقة LM= $\frac{1\sum_{t=1}^{m} st^2}{s^2 n^2}$

نرفض فرضية العدم (الاستقرارية) إذا كانت الاحصائية LM أكبر من قيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski et al.

1-5- **اختبار Elliot, Rothenberg et Stock (1996)** : هذا الاختبار والمعرف بـ ERS، يعتبر بمثابة نقطة أمثلية بالنسبة لجذر الوحدة حيث أنه يعتمد على شبه الفروقات المطبقة على السلسلة x_t، فهو يحسن من قوة الاختبار مقارنة مع الاختبارات القياسية لـ Dickey-Fuller[2].

2- **اختبار التكامل المشترك:**

التكامل المشترك هو المزج بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتقدير الانحداري الخطي لها وذلك قصد تفادي مشكل التقدير الزائف بين المتغيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السببية بينهما، كما نقوم باستخدام التكامل المشترك في حالة جهلنا للنظريات الاقتصادية التي تربط بين هذه المتغيرات أو للتحقق من صحتها.

[1] ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 400، 401.
[2] قليل محمد صغير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52،53.

تعرف درجة التكامل كما قدمها غرانجر–واينكل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل إذ يمكن القول عن المتغير yt بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ I(d)، فمثلا يكون المتغير متكاملا من الدرجة الأولى ونرمز له بـ yt~I(1)، إذا كان **Δyt~I(1)** أي أن **Δyt** ساكن.

ولاختبار التكامل المشترك بين المتغيرين xt وyt يتم تقدير قيمة β بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الآتية: $yt=\alpha+\beta xt+\mu t$

حيث: yt: المتغير التابع.

xt: المتغير التوضيحي.

μt: الحد العشوائي $\mu t\sim(0, \delta 2\mu)$.

ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين والعكس.

3- اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test: يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية.

إن مفهوم غرانجر للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادية بين المتغيرين.

قدم غرانجر تعريفا عمليا للسببية إذ عرضها كالآتي: إذا كان المتغير x_t يتسبب في المتغير y_t وإذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ y_t بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ y_t أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في x_t يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في y_t، ففي هذه الحالة تستطيع أن تقول أن x_t تتسبب بـ y_t وهذا يعني أن إضافة x_t الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحداري يحوي القيم السابقة لـ y_t يزيد من القوة التفسيرية للنموذج، ولإجراء اختبار غرانجر للعلاقة السببية باستخدام إحصائية فيشر للقيود الخطية.

$$F=\frac{(SSRr-SSRu)/m}{SSRu/(n-ku)} \qquad (1)$$

وفقا لفرضيتي العدم والبديلة أي أن:

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n} xi = 0$$

$$H_1 : \sum_{i=1}^{n} xi \neq 0$$

تتبع إحصائية F للتوزيع $F(m, n-K_u)$، حيث أن:

SSR_r: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد.

SSR_u: مجموع مربعات البواقي في النموذج غي المقيد.

K_u: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

M: عدد القيود.

N: عدد المشاهدات.

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معين من المعنوية، فإننا نرفض الفرض العدم، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية باتجاهين أي أن المتغير x_t يتأثر بالمتغير y_t وبالعكس.

4- متجه الانحدار الذاتي VAR:

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي، إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر في النموذج.

إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (K من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها (t = 1,2 ,……,T) وأن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) أبعاده (kx1)، إذ أن عناصر المتجه هي مجموعة المتغيرات y_{it} .

يمكن تمثيل متجه الاتجاه الذاتي من الرتبة (p) ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره (p) بالصيغة الآتية:

$$y_t = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p y_{t-p} + e_t \qquad (2)$$

إذ أن:

C متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده $(K \times 1)$.

Ai: مصفوفة ذات أبعاد $(K \times K)$ لكل $i=1,2,\ldots\ldots\ldots\ldots p$.

ei: متجه أبعاد $(K \times 1)$ لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر $(Ee_t=0)$ وأن:

$\Omega=Ee_t\grave{e}_t$ مصفوفة تغاير متعاصرة أبعادها $(n \times n)$ وأن $Ee_t+\grave{e}_{t-k}$ لكل (k) أي لا يعتمد على الزمن.

وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما p=2 أي Var(2) بالصيغة التالية:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} c_1 \\ c_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} & A_{12} \\ A_{21} & A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix} \qquad (3)$$

ويمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالآتي:

$$Y_{1t} = c_1 + A_{11} y1_{t-1} + A_{12} y_{2t-1} + e_{1t} \qquad (4)$$

يلاحظ من (4) أن المعادلتين عبارة عن معادلتي انحدار للمتغيرين $(y_{1t}$ ،$y_{2t})$ على متغيرات خارجية مرتدة زمنيا، وعليه يمكن القول أن Var (p) ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهريا.

تجدر الإشارة إلى أن نموذج Var تم اقتراحه من قبل Sims عام 1981 بالاعتماد على النموذج الآتي: $\Omega(B)y_t=\mu_t$

Y_t سياق عشوائي ذو n يعد مستقرا من المرتبة 2.

$\phi(B)$ كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل للإبطاء الزمني B يكتب كما يلي:

$\emptyset_0$ « = $\phi(B)=\varphi^0-B\varphi^1-B^2\,\varphi^2-\ldots\ldots-B^P\,\varphi^p$ مصفوفة أحادية من الرتبة n^2.

وبهدف التعرف على مختلف الاختبارات التي يمكن إجراؤها للمتغيرات الداخلة في الدراسة، لا بد أولا من توضيح هذه الاختبارات حسب مستوى الاستقرارية.

ويوضح الشكل الموالي الاختبارات حسب مستوى الاستقرارية:

الشكل رقم (IV-17): يوضح الاختبارات حسب مستوى الاستقرارية.

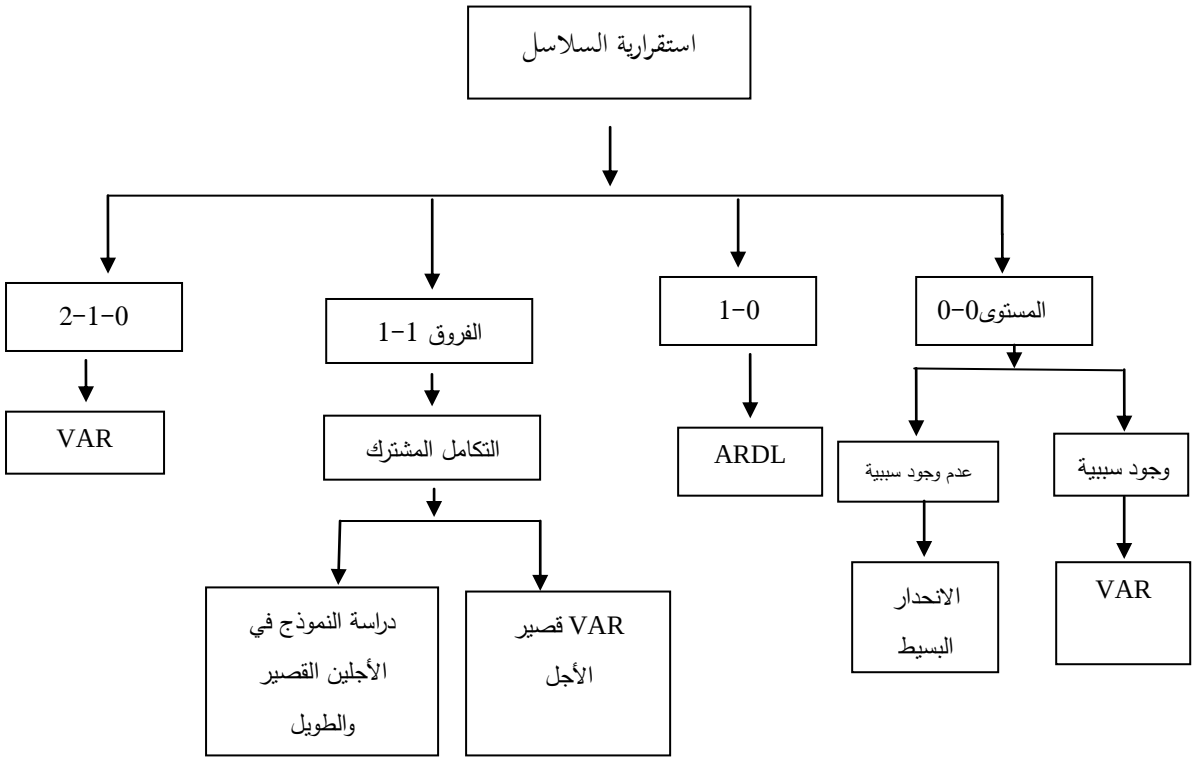

المصدر: ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019، ص 406.

المطلب الثالث: الاختبارات والنتائج.

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة (2000-2020)، بالاضافة إلى الاختبارات والنتائج المتعلقة بهذه الدراسة.

1- **دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:** نظرا للتأثير المستمر والمتزايد لأسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، فقد أصبحت أغلب الدراسات في هذا المجال تسعى إلى إيجاد درجة تأثير أسعار النفط على الإنفاق الحكومي وذلك من خلال دراسة علاقة السببية بين كل متغير.

وسيتم الترميز لكل متغير من المتغيرات المختارة كما يلي:

Oil: أسعار النفط. (المتغير المستقل، الوحدة: دولار/برميل).

Gov: الإنفاق الحكومي. (المتغير التابع. الوحدة: مليار دج).

وبالنسبة لنموذج الدراسة فقد شملت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2020، حيث سيتم تقدير نموذج أساسي يفسر الإنفاق الحكومي بدلالة متغير أسعار النفط، وهو على النحو التالي: **Gov=f(Oil).**

1-1- **أسعار النفط (المتغير المستقل للدراسة):** يعاني الإقتصاد الجزائري كونه أحد الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط كمورد أساسي في تمويل أنشطتها من تقلبات النفط والصدمات النفطية وخطر نضوبه، الذي يؤثر بصفة مباشرة على مختلف السياسات الإقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية. وفي هذا المطلب سنوضح الإتجاهات التصاعدية والتنازلية التي إتخذتها أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020) وأهم أسبابها، ويوضح الجدول الموالي متوسط تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم (IV-20): يوضح متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: دولار/برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط سعر النفط الخام	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
متوسط سعر النفط الخام	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.0	41.4	

Source :

- rapport annuel de la banque d'Algérie : 2003,2007,2013,2018.
- Rapport Bp statitical .

شهدت أسعار النفط تقلبات عديدة وحادة خلال الفترة (2000-2020)، حيث سجل أول إرتفاع في أسعار النفط في عام 2000 بـ 28.5 دولار/برميل، لكنها لم تدم طويلا نتيجة الركود الذي ساد العالم بعد أحداث سبتمبر 2001، شهد بعد ذلك أسعار النفط إرتفاعا فوريا إذ بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2004 بـ 38.7 دولار/البرميل، ويرجع أسباب هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب أهمها النمو الاقتصادي غير المسبوق للبلدان الصناعية.

تواصل إرتفاع أسعار النفط إلى غاية منتصف عام 2008 وصل فيها سعر النفط إلى 145 دولارا ويعد هذا السعر الأعلى منذ إكتشاف النفط، لقد أظهرت الأرقام في فترة الطفرة عام 2004 أن العالم آنذاك

شهد أقوى نمو في إستهلاك الطاقة منذ 20 عاما حيث بلغ الاستهلاك العالمي للنفط بحوالي 2.5 مليون برميل/يوم أي بنسبة زيادة قدرت بـ 3.4%، بما في ذلك نسبة 0.6 مليون برميل/يوم إستحوذت عليها الصين لوحدها، تجاوز إنتاج العالمي للنفط الخام 80 مليون برميل/يوم عامي 2005 و2006.

بداية من الفصل الثاني من العام 2008 سجلت أسعار النفط إنخفاض حاد بسبب ظهور الأزمة المالية العالمية، حيث وصل متوسط سعر النفط الخام في عام 2009 إلى 62.2 دولار/برميل بعدما كانت تسجل 99.9 دولار/برميل في عام 2008.

عرفت أسعار النفط إنتعاشا نسبيا بداية 2010، ما إذا قارنها مع حالة الإقتصاد العالمي خلال المرحلة التي سبقت، أثرت أحداث الربيع العربي التي حدثت في عام 2011 على أسعار النفط حيث قفز سعر البرميل الواحد من 80.2 دولار خلال عام 2010 إلى 112.9 دولار في عام 2011، لم يدم هذا الإنتعاش طويلا حيث خلال منتصف عام 2014 عرفت أسعار النفط الخام إنخفاض حاد وصل إلى 53.1 دولار/برميل في عام 2015 بعدما كان يسجل متوسط 100.2 دولار/برميل في عام 2014، واستمر إلى غاية عام 2017 عند 54.1 دولار/برميل، لكن سرعان ما إرتفع سعر النفط الخام في عام 2018 عند مستوى 71.3 دولار/برميل.

تسبب فيروس covid-19 وإجراءات غلق الإقتصاديات إلى سقوط فوري لأسعار النفط إلى حوالي 20 دولار للبرميل ليتراوح بين قيمتي 60 دولار و70 دولار للبرميل إلى غاية نهاية عام 2019، ليصل بعد ذلك متوسط النفط الخام في عام 2020 قيمة 41 دولار/برميل، حيث سجل برميل النفط في أفريل 2020 قيمة 17 دولار/برميل.

1-2- الإنفاق الحكومي (المتغير التابع للدراسة): يوضح الجدول الموالي تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (IV-21): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات العامة
2000	1178.1
2001	1321.0
2002	1550.6
2003	1690.2
2004	1891.8
2005	1985.9
2006	2453.0
2007	3108.5
2008	4191.0
2009	4246.3
2010	4512.8
2011	5853.6
2012	4782.6
2013	4131.6
2014	6995.7
2015	7656.3
2016	4585.6
2017	7389.3
2018	7726.2
2019	8557.2
2020	7823.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات محل الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال الفترة (2000-2004) تزايدت النفقات الحكومية بشكل تدريجي حيث إرتفعت من 1178.6 مليار دج عام 2000 إلى 1903.6 مليار دج عام 2004، استمر هذا الارتفاع إلى غاية الفترة (2005-2008) حيث إرتفعت من 1990.8 مليار دج عام 2005 إلى 4314.9 مليار دج عام 2008 أي بزيادة قدرها 2324,1 مليار دج.

خلال الفترة (2008–2010) تميزت بثبات قيمة النفقات الحكومية نوعا ما حيث قدرت نسبة تطورها 2.09%، في الفترة (2010–2012)، استمرت إجراءات التوسع في الإنفاق الحكومي التي إنتهجتها الدولة حيث انتقلت النفقات من 4571.1 مليار دينار سنة 2010 إلى 7050.2 مليار دينار سنة 2012 أي بنسبة تغير 8.39% مقارنة بعام 2011.

خلال عام 2013 إنخفضت النفقات الحكومية إلى 6101.4 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 7.21%، في سنتي 2014 و2015 سلكت النفقات الحكومية إتجاه تصاعدي حيث قدرت في عام 2015 بـ 7724.8 مليار دج، لتنخفض النفقات الحكومية في عام 2016 إلى 7355.3 مليار دج نتيجة اتباع الحكومة الجزائرية سياسة تقشفية من أجل تقليل آثار هذه الأزمة أكثر ما يمكن. ثم إرتفاع النفقات الحكومية وقدرت بـ 8266.5 مليار دج في عام 2018، في ظل الأزمة الصحية العالمية التي بدأت بوادرها في أواخر 2019، تم خفض إجمالي النفقات الحكومية إلى 7823.11 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بـ 4.48% مقارنة بعام 2019 نتجة تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية لغاية مرور الجائحة، والتوقيف النهائي لأخرى.

2- **تحليل نتائج الاختبارات القياسية:** يمكننا الوصول إلى نتائج الاختبارات القياسية المتعلقة بهذه الدراسة من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات كما يلي:

2-1- **اختبار الوحدة لاستقرارية السلاسل Unit Root Test:** تتمثل المرحلة الأولى للتحليل الاحصائي في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمعرفة مدى سكون المتغيرات على المدى القصير، أي التأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، وحسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة، إذ يعد شرط السكون أو الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية وإذا لم تكن السلاسل مستقرة فإنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية بل تكون النتائج زائفة، ومن بين الاختبارات الأكثر شيوعا والمستخدمة في معرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية اختبار ديكي–فولر الموسع، ويمكن توضيح نتيجة اختبار ديكي–فولر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-22): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة.

	عند المستوى		عند الفروق الأولى	
المتغيرات	النماذج	Probability	النماذج	Probability
Oilp	بقاطع	0.4290	بقاطع	0.0124
	بقاطع واتجاه عام	0.8839	بقاطع واتجاه عام	0.0273
	بلا قاطع ولا اتجاه عام	0.4807	بلا قاطع ولا اتجاه عام	0.0006
Gov	بقاطع	0.9750	بقاطع	0.0009
	بقاطع واتجاه عام	0.0013	بقاطع واتجاه عام	0.0050
	بلا قاطع ولا اتجاه عام	0.9953	بلا قاطع ولا اتجاه عام	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10 (انظر الملاحق (16-27)).

يوضح الجدول أعلاه أن Probability المتغيرات محل الدراسة أكبر من 0.05 بالتالي هناك جذر وحدة عند المستوى كما يبين الجدول أن جميع القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon عند مستوى معنوية 1% و5% و10% وبالتالي هذه السلاسل مستقرة عند الفرق الأول ومنه يعتبر المتغيران متكاملان من الدرجة الأولى I(1)، هذه النتائج تأكد النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول، ويمكن تفصيل قيم الجدول من خلال ما يلي:

- بالنسبة للسلسلة الأولى والمتعلقة بالإنفاق الحكومي نقول أن السلسلة غير مستقرة في المستوى وهذا يعني أن قيمة ديكي–فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الشكل رقم (IV-18): يوضح الرسم البياني في المستوى المتعلق بسلسلة الانفاق الحكومي.

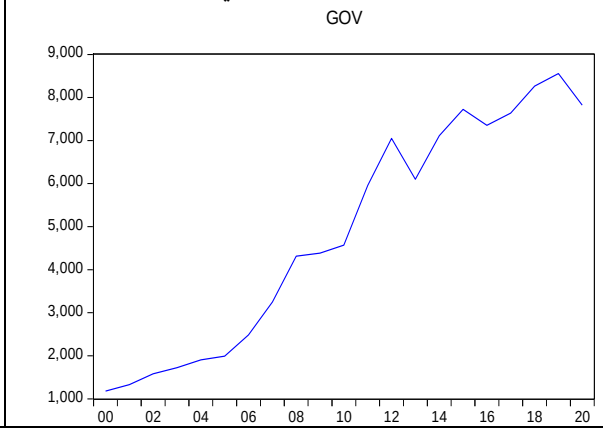

الشكل رقم (IV-19): يوضح الرسم البياني بعد الفروق الأولى المتعلقة بالانفاق الحكومي.

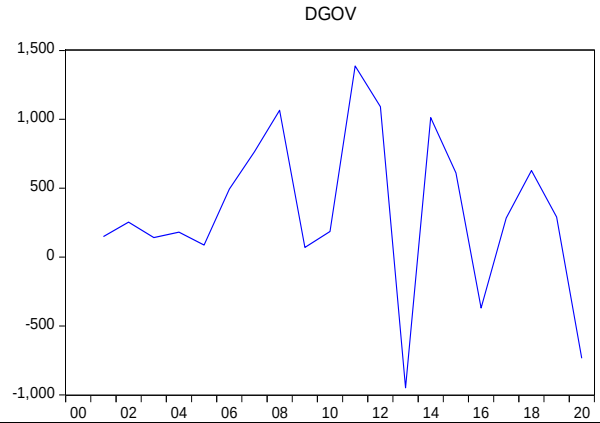

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

- بالنسبة للسلسلة الثانية والمتعلقة بأسعار النفط فالسلسلة غير مستقرة في المستوى أي عند I(0) وهذا يعني أن قيمة ديكي–فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، ومنه تم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى فوجد أنها مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الشكل رقم (IV-20): الرسم البياني في المستوى للسلسلة المتعلقة بأسعار النفط.

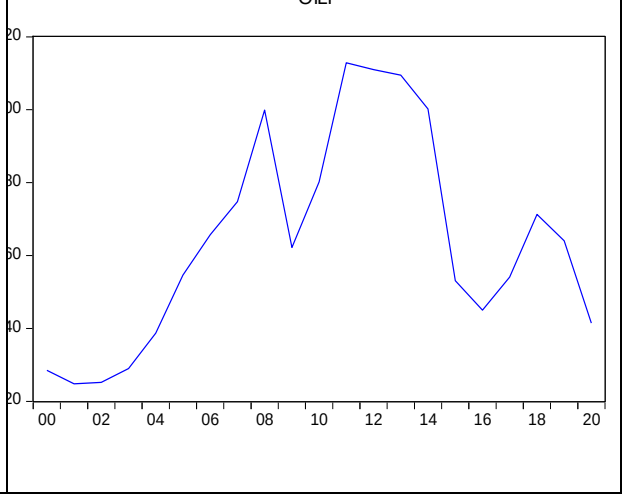

الشكل رقم (IV-21): يوضح الرسم البياني بعد الفروقات الأولى للسلسلة المتعلقة بأسعار النفط.

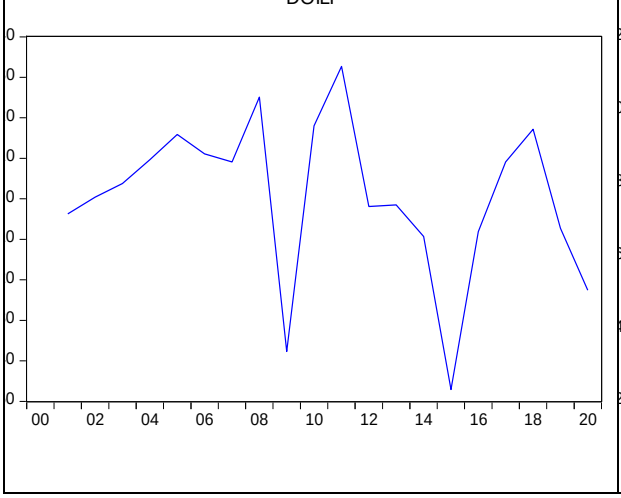

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

2-2- **اختبار السببية لغرانجر Granger Causality Test**: للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين الإنفاق الحكومي GOV وأسعار النفط OILP، وذلك في حالة وجود بيانات سلاسل زمنية، ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلاسل الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها يضاف إلى ذلك قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، في حالتنا هذه يتطلب اختبار "غرانجر" للسببية تقدير العلاقات التالية، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم (03): يوضح نتائج اختبار السببية لغرانجر.

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
Oil does not Granger Cause Gov	19	3.18107	0.0726
Inf does not Granger Cause Oilp		0.74413	0.4930

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews10 (انظر الملحق رقم 28).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية فيشر لكل المتغيرات هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني رفض الفرض العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، أي عدم وجود سببية بين

المتغيرات. وعليه فإن المتغير المستقل Oilp لا يتسبب في المتغير Gov، وأن المتغير Gov لا يتسبب في المتغير Oilp.

2-3- **اختبار التكامل المشترك:** بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلاسل وتكاملها من نفس الدرجة أي من الدرجة الأولى لكل من السلسلتين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي، هذا ما يمكننا من تطبيق علاقة التكامل المشترك، وكما هو معلوم أنه لدينا مجموعة من اختبارات التكامل المشترك والتي من بينها نجد اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والتكامل المشترك لأنجل-غرانجر، ومن أهم شروط هاذين الاختبارين هو أن تكون كل المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما ينطبق مع النتائج المتوصل إليها، وعليه سنقوم بتطبيق نموذج التكامل المشترك لأنجل-غرانجر كخطوة أولى لأن النموذج يحتوي على متغير مستقر واحد فقط، كما ويمكننا تطبيق اختبار جوهانسن لأن من شروط تطبيقه هو احتواء النموذج على متغير مستقل على الأقل.

2-3-1 اختبار أنجل-غرانجر: يتم تطبيق هذا الاختبار في النماذج التي تحتوي على متغير مستقل واحد فقط، ويضم خطوتين وهي تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وثم اختبار استقرارية البواقي.

ويوضح الجدول التالي نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية:

الجدول رقم (04): يوضح نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

Variable	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob.	R-squared	F-statistic	Prob(F-statistic)
C	2202.026	1302.676	1.690386	0.1073	0.209275	5.028567	0.037058
Oilp	41.64057	18.56926	2.242447	0.0371			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 (انظر ملحق رقم (29)).

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة القاطع C هي 2202.026 وهي قيمة ابتدائية للإنفاق الحكومي في ظل غياب أسعار النفط (عائدات النفط). معامل أسعار النفط موجب ومعنوي، ما يدل على أن أسعار النفط في الجزائر أثر بشكل موجب على الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى أن معامل التحديد R^2 يساوي تقريبا 21 % وهذا معناه أن 21 % من التغيرات الحاصلة في معدل الإنفاق الحكومي في الجزائر يرجع تغير أسعار النفط، وأن 79 % الباقية ترجع إلى عوامل أخرى، والقيمة الاحتمالية لفيشر أقل من مستوى المعنوية 5 % ما يدل على جودة النموذج.

كما يوضح الجدول الموضح في الملحق رقم (30) الخطوة الثانية في اختبار انجل–غرانجر وهي نتائج استقرارية سلسلة البواقي من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، الهدف من هذا الإجراء هو معرفة فيما إذا كانت البواقي مستقرة في المستوى من عدمها، حيث إذا كانت مستقرة هنا يمكن القول بأن هناك تكاملا مشتركا بين السلسلتين، وإلا فالسلسلتين غير مستقرتين.

انطلاقا من نتائج الجدول المبينة في الملحق يمكن ملاحظة أن سلسلة البواقي غير مستقرة عند مستوى المعنوية 1%، 5%، و10% ومنه عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ومن أجل التحقق من صحة هذه النتائج يمكننا إجراء اختبار أنجل–غرانجر بصفة مباشرة على متغيرات الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم (31)، حيث من خلال نتائج الجدول يمكن ملاحظة أن سلسلة البواقي غير مستقرة، لأن القيمة الاحتمالية لكلا المتغيرين أكبر من مستوى معنوية 5%، حيث جاءت 0.9820 بالنسبة للنفقات الحكومية و0.7309 بالنسبة لأسعار النفط.

وهو ما يؤكد النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي الذي يقول أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2–3–2– **اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:** ويتم هذا الاختبار من خلال كخطوة أولى هو معرفة درجة التأخير أو الإبطاء المثلى وهي مبينة في الملحق رقم (32)، انطلاقا من الجدول أعلاه وبالاستناد إلى معياري Akaike وschwarz فدرجة التأخير التي يمكن أخذها في هذه الحالة هي P=1 لأن قيمة معيار Akaike أصغر من قيمة معيار Schwarz.

بعد معرفة أن درجات التأخير هي 1 يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن والذي أفرز النتائج الموضحة في الجدول المبين في الملحق رقم (33)، ونلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة الاحصائية لاختبار الأثر (Trace) في كلا الفرضيتين At Most1 وNone كما أنها غير معنوية لأن القيمة الاحتمالية (Prob) تجاوزت 5% وعليه لا يوجد هناك تكامل مشترك بين المتغيرين أسعار النفط والتضخم. وبما أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فلا يمكننا تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM وعليه يجب استخدام نموذج الانحدار الذاتي Var.

2-4- **تطبيق تقنية الانحدار الذاتي Var:** يمكن كتابة متجه الانحدار الذاتي القانوني Var ذو الدرجة p كما يلي:

$$X_t = c + Ø_1 x_{t-1} + Ø_2 x_{t-2} + \ldots\ldots + Ø_p x_{t-p} + \varepsilon_t = c + \sum_{i=1}^{p} Øi\ xt - i + \varepsilon t$$

$$t=1, \ldots\ldots, T$$

Ø: مصفوفة التباينات المشتركة للأخطاء وهي مصفوفة قطرية ذو البعد (n*n).

X_t: شعاع ذو البعد (n*1).

εt: شعاع التشويش الأبيض ذو البعد (n*1).

t: الزمن.

n: عدد المتغيرات.

1-2-4- تقدير النموذج var: كخطوة أولى في تقدير النموذج Var وحتى نقوم بتقدير مسار الانحدار الذاتي على الشعاع X المكون من متغيرين: X=(DY,DX). لابد من تحديد درجة تأخير المسار Var وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaike وSchwarz، بالاستعانة ببرمجية ايفوز تبين أن عدد الفجوات الزمنية P=1 كما هو موضح في الملحق رقم (34) وبتقدير شعاع الانحدار الذاتي Var تحصلنا على الجدول المبين في الملحق رقم (35). وبتحويل هذا النموذج المقدر إلى معادلات، تحصلنا على التالي:

المعادلة الأولى:

DGOV = - 0.314610191348*DGOV(-1) + 16.4715394657*DOILP(-1) + 433.241276067

R^2 = 28 % N= 19 Adj R = 18 % F-Statistic= 3.145791

بقراءة سريعة للمعادلة المقدرة الخاصة بالإنفاق الحكومي، يلاحظ وجود علاقة عكسية بين معلمات الإنفاق الحكومي وقيمتها في التأخر الأول، أما بالنسبةلأسعار النفط فهي تبدي تأثيرا طرديا في التأخر الأول، في حين أن قيمة القاطع موجبة وهو ما يدل على قيمة ابتدائية للإنفاق الحكومي في ظل غياب مؤشرات أسعار النفط.

المعادلة الثانية:

DOILP = - 0.014117577902*DGOV(-1) + 0.182210705638*DOILP(-1) + 6.01906272787

R^2 = 28 % N= 19 Adj R = 18 % F-Statistic= 3.145791

بقراءة سريعة للمعادلة المقدرة الخاصة بأسعار النفط، يلاحظ وجود علاقة عكسية بين معلمات الإنفاق الحكومي وقيمتها في التأخر الأول، أما بالنسبة لأسعار النفط فهي تبدي تأثيرا طرديا في التأخر الأول، في حين أن قيمة القاطع موجبة وهو ما يدل على قيمة ابتدائية لأسعار للنفط في ظل غياب مؤشرات الإنفاق الحكومي.

انطلاقا من المعادلتين المقدرتين، يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد لم تتعد 28 %، في حين لم تتجاوز 18 % عند أخذ القيمة التصحيحية، وهو ما يدل على أن 18 % من المتغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي يرجع لأسعار النفط، وأن 82 % المتبقية ترجع لعوامل أخرى.

وبالنسبة لقيمة فيشر المحسوبة فيمكن ملاحظة أنها أكبر من القيمة الجدولية ما يدل على أن المعلمات معنوية بصفة مجمعة، وأن حجم العينة المدروسة هو 19 مشاهدة، بعد أخذ مشاهدتين كقيمة للتأخر، وقصد إعطاء القراءة الصحيحة والتحقق من استقرار النموذج المقدر، سنقوم بإجراء بعض الاختبارات على النحو التالي:

- **اختبار Inverse Roots Of AR Characteristic Polynomical:** والذي يمكن إبراز نتائجه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (IV-22): يوضح نتائج اختبار Inverse Roots Of AR Characteristic Polynomical.

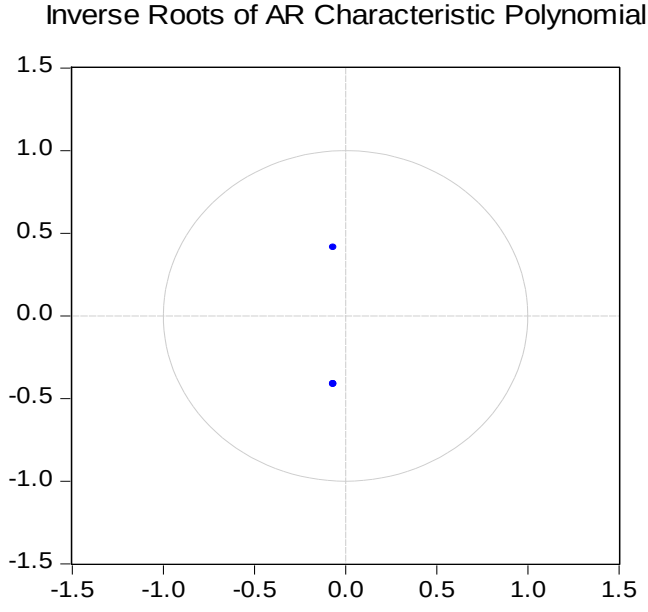

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

والهدف من إجراء هذا الاختبار هو معرفة فيما إذا كان النموذج المقدر مستقرا أم لا، وحتى نقول أن النموذج مستقر لا بد من أن تكون النقاط داخل الدائرة، وهو ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه، حيث يمكن ملاحظة أن النقاط كلها متواجدة داخل الدائرة وهو ما يدل على استقرار النموذج المقدر.

كما ويمكن تحويل النموذج إلى نظام بغرض التحقق من صحة النموذج، وبتقديره يمكن الحصول على الجدول المبين في الملحق رقم (36).

نلاحظ أن معدل التحديد البسيط في كلا النموذجين لم يتجاوز 28 و14% وهو ما يدل على أن نسبة التأثير ضعيفة.

2-5- **اختبار صلاحية نموذج الانحدار Var:** لاختبار صلاحية النموذج نقوم بمعرفة فيما إذا كانت البواقي مستقرة أم لا من خلال دراسة استقرار البواقي للمعادلة الأولى والثانية من خلال إجراء اختبار الاستقرارية ديكي–فولر.

2-5-1- بواقي المعادلة الأولى: من خلال القيام باختبار ديكي–فولر لبواقي السلسلة الأولى تبين من خلال نتائج الجدول (ملحق رقم 37)، ما يمكن ملاحظته أن سلسلة بواقي المعادلة الأولى مستقرة لأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5 %.

كما يمكن تدعيم هذه النتيجة من خلال إجراء اختبار مخطط الالتواء المبين في الملحق رقم (38)، نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيم الاحتمالية كلها أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يعزز النتيجة التي مفادها أن سلسلة بواقي المعادلة الأولى مستقرة.

وبهدف تدعيم النتائج السابقة، نقوم بإجراء الاختبار التالي، بغرض قبول أو رفض فرضية وجود توزيع طبيعي من عدمها.

الجدول رقم (IV–33): يوضح نتائج اختبار التشخيص J–B لسلسلة بواقي المعادلة الأولى.

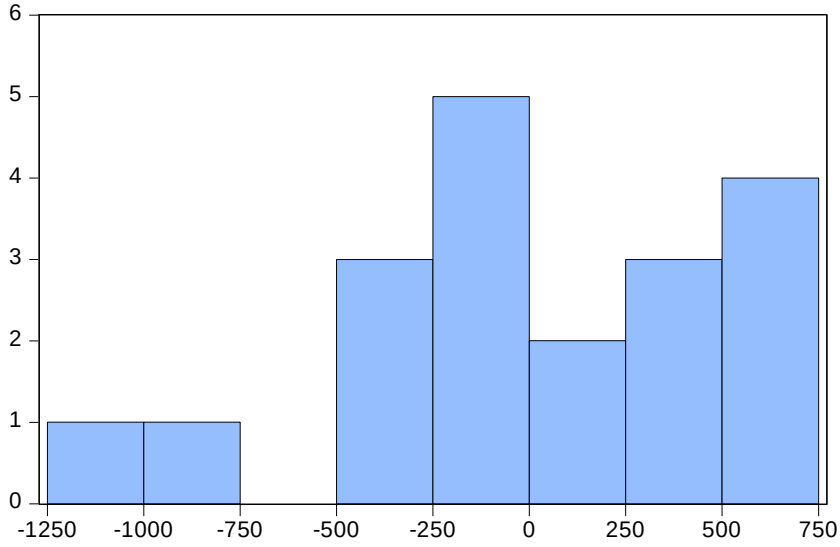

Series: RESID02	
Sample 2000 2020	
Observations 19	
Mean	-7.18e-14
Median	-71.45112
Maximum	722.5501
Minimum	-1007.348
Std. Dev.	511.3395
Skewness	-0.344383
Kurtosis	2.409541
Jarque-Bera	0.651574
Probability	0.721959

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

في قراءة سريعة لنتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة J–B تساوي 0.65 وأن القيمة الاحتمالية تعادل 0.721959 وهي تفوق مستوى المعنوية 5 %، ما يعني أن الأخطاء الطبيعية موزعة توزيعا طبيعيا.

وبغرض التعمق أكثر، سنقوم باختبار التناظر kurtosis والتفلطح skewness للتأكد من صحة النتائج، بالاستناد إلى نتائج الجدول أعلاه.

- **اختبار التناظر والذي يرمز له بالرمز v_1:** يتم تطبيقه وفق المعادلة التالية: $v1 = \left/ \frac{B\frac{1}{2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \right/$

$$V1 = 0.31 > 5\ \%$$

- **اختبار التفلطح والذي يرمز له بالرمز v_2:** ويتم إجراؤه كما يلي: $v2 = \left/ \frac{B2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \right/$

$$V\ 2 = 0.53 > 5\ \%$$

انطلاقا من النتائج أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- فرضية التناظر والتوزيع الطبيعي مرفوضة لأن $v1 > 5\ \%$.
- فرضية التفلطح والتوزيع الطبيعي مرفوضة لأن $V\ 2 > 5\ \%$.

وبالاستناد إلى توزيع كيدو، يمكن ملاحظة ما يلي:

$$S = n/6\ B1 + n/24\ (B2 - 3) \rightarrow X^2_{1-a}(2) = jb$$

بالتطبيق نجد ما يلي:

JB= 0.651574 > $X^2_{1-a}(2)$ توزيع كيدو

0.651574 > -0.86

ومنه نرفض فرضية وجود توزيع طبيعي.

- **اختبار Ljung Box:** نستعمل هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء أم لا، حيث توافق إحصائية LB آخر قيمة في العمود Q-Stat.
- $Lb = n(n+2)\sum_{k=1}^{12}\frac{pk2}{n-k}$
- $Lb = 15.295 > x^2$
- نقبل فرضية العدم والتي مفادها أن البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء، أي أن البواقي عبارة عن صدمة عشوائية.
- ومنه قبول النموذج.

2-5-2- **دراسة بواقي المعادلة الثانية:** من خلال القيام باختبار ديكي–فولر لبواقي السلسلة الأولى تبين من خلال نتائج الجدول (ملحق رقم 39) أن سلسلة البواقي للمعادلة الأولى مستقرة لأن القيمة المطلقة (t-statistic) أكبر من القيمة المطلقة للقيمة المجدولة وما يعزز النتيجة أن قيمة prob أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% يمكن أن نلاحظ أن آخر قيمة في الجدول لـ Prob في correlogram تقدر بـ 0.489 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي وجدنا أن سلسلة البواقي للمعادلة الثانية مستقرة.

كما يمكن تدعيم هذه النتيجة من خلال إجراء اختبار مخطط الالتواء كما هو موضح في الملحق رقم (40).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية كلها أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يعزز النتيجة التي مفادها أن سلسلة بواقي المعادلة الثانية مستقرة.

وبهدف تدعيم النتائج السابقة، نقوم بإجراء الاختبار J-B، بغرض قبول أو رفض فرضية وجود توزيع طبيعي من عدمها.

الجدول رقم (IV–36): يوضح نتائج اختبار التشخيص J–B.

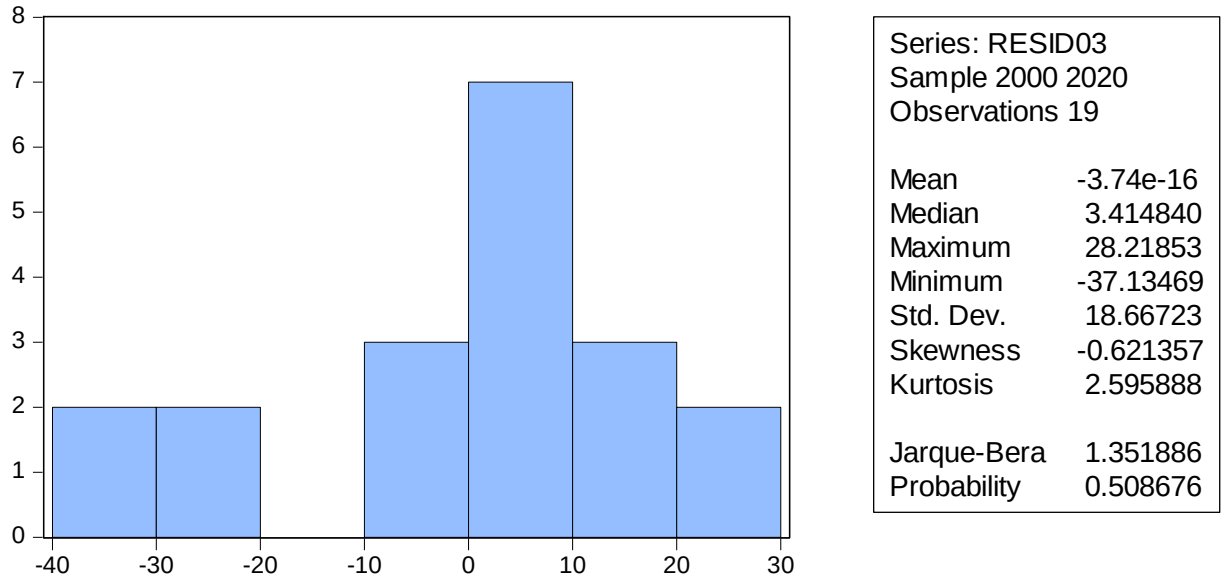

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

في قراءة سريعة لنتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة J–B تساوي 1.351886 وأن القيمة الاحتمالية تعادل 0.508676 وهي تفوق مستوى المعنوية 5 %، ما يعني أن الأخطاء الطبيعية موزعة توزيعا طبيعيا.

وبغرض التعمق أكثر، سنقوم باختبار التناظر kurtosis والتفلطح skewness للتأكد من صحة النتائج، بالاستناد إلى نتائج الجدول أعلاه.

- **اختبار التناظر والذي يرمز له بالرمز v_1:** يتم تطبيقه وفق المعادلة التالية: $v1 = \left/ \frac{B\frac{1}{2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \right/$

$$V1 = 0.55 > 5\ \%$$

- **اختبار التفلطح والذي يرمز له بالرمز** v_2: ويتم إجراؤه كما يلي: $v2 = \left/ \frac{B2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \right/$

$$V\ 2 = 0.36 > 5\ \%$$

انطلاقا من النتائج أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- فرضية التناظر والتوزيع الطبيعي مرفوضة لأن $V1 > 5\ \%$.
- فرضية التفلطح والتوزيع الطبيعي مرفوضة لأن $V2 > 5\ \%$.

وبالاستناد إلى توزيع كيدو، يمكن ملاحظة ما يلي:

$S = n/6\ B1 + n/24\ (B2 - 3) \rightarrow X^2_{1-a}(2) = jb$

بالتطبيق نجد ما يلي:

$JB = 1.351886 > X^2_{1-a}(2)$ توزيع كيدو

$1.351886 > -1.358576889$

ومنه نرفض فرضية وجود توزيع طبيعي.

- **اختبار Ljung Box**: نستعمل هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء أم لا، حيث توافق إحصائية LB آخر قيمة في العمود Q-Stat.
- $Lb = n(n+2) \sum_{k=1}^{12} \frac{pk2}{n-k}$
- $Lb = 11.473 > x^2$
- نقبل فرضية العدم والتي مفادها أن البواقي عبارة عن شوشرة، أي أن البواقي عبارة عن صدمة عشوائية.
- ومنه قبول النموذج.

خاتمـــة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بدراسة تحليلية قياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث ألقينا الضوء على واقع قطاع النفط في الجزائر من خلال استعراض تاريخ نشأة النفط وكذا امكانيات الجزائر في الصناعة النفطية (إنتاج، تكرير، نقل)، ثم تطرقنا إلى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، الموازنة العمومية، رصيد الميزان التجاري) وأيضا الانفاق الحكومي في الجزائر بدلالة تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة، وتمت دراسة الموضوع أيضا باستخدام الاساليب الاحصائية من أجل الخروج بنتائج موضوعية ودقيقة، ولقد استنتجنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

- ✓ يتميز النفط الجزائر بخصائص نوعية جيدة تجعله من أجود أنواع النفوط وأغلاها سعرا، بالاضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يجعله قريب من جميع الأسواق العالمية.
- ✓ تمثل عائدات النفط دورا مهما في الاقتصاد الجزائري وهي المصدر الرئيسي للنفقات الحكومية، حيث يمثل النفط الجزء الأكبر من صادرات البلاد بنسبة تتراوح بين 95% و98%، تستخدم عوائد النفط في تغطية النفقات الحكومية التي تخص نفقات التسيير المتعلقة بالهياكل المؤسسية للدولة وأجور ورواتب الموظفين ..الخ، ونفقات التجهيز التي تمثل الاستثمارات العمومية.
- ✓ يعاني الإقتصاد الجزائري كونه أحد الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على النفط كمورد أساسي في تمويل أنشطتها من تقلبات النفط والصدمات النفطية وخطر نضوبه، الذي يؤثر بصفة مباشرة على مختلف السياسات الاقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية.
- ✓ أدت تقلبات أسعار النفط في 2008 و2014 إلى تسجيل عجز متواصل في رصيد الميزان التجاري في السنوات الموالية، كما أدت الأزمة النفطية 2014 إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، في ما يخص الناتج المحلي الإجمالي فإنه توجد علاقة إيجابية بين نمو عائدات النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتبطت مؤشرات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة بتقلبات أسعار النفط، أما في ما يخص الموازنة العمومية فتعتمد بشكل أساسي على عائدات المحروقات وأي خلل أو تقلب في أسعار النفط يؤدي إلى تسجيل عجز في رصيدها.

- ✓ يرتبط ارتفاع الانفاق الحكومي في الجزائر بارتفاع الايرادات النفطية التي سببها الارتفاع في أسعار، لكن الانفاق الحكومي في حالة انخفاض الايرادات النفطية يسجل ارتفاعا أيضا وهذا لعدم قدرة الحكومة على خفض النفقات الحكومية بشكل مرن يتماشى مع الأزمات الفجائية لأسعار النفط.
- ✓ ومن خلال الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة تم استنتاج ما يلي:
  - عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة خلال فترة الدراسة.
  - عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة أي بمعنى أدق عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي.
  - وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.
  - وجود علاقة عكسية بين معلمات المتغيرين خلال فترة الدراسة وهذا يفسر أنه لا يمكن إيقاف الإنفاق الحكومي في ظل انخفاض أسعار النفط.
  - الإنفاق الحكومي يتأثر بعوامل أخرى إضافة إلى أسعار النفط.
  - هناك علاقة طردية وموجبة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي على المدى القصير خلال فترة الدراسة.
  - بلغ القاطع C قيمة 2202.026 وهي قيمة ابتدائية للإنفاق الحكومي في ظل غياب أسعار النفط (مداخيل النفط).

خـــاتمـــــــــة

خاتمــة:

يعتبر قطاع النفط من القطاعات الاستراتيجية التي تلقى اهتماما واسعا من قبل دول العالم، حيث تعتبره الدول المصدرة للنفط المصدر الأساسي للعوائد المالية التي تساعدها في تغطية نفقاتها وتمويل ميزانياتها أما الدول المستوردة المتقدمة تعتبره مورد مهم يدخل في جميع صناعاتها وأنشطتها الاقتصادية وأيضا الدول المستوردة النامية التي تحتاجه في العديد من الأنشطة الأساسية كالتدفئة.

وقد سعت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال لتركيز جهودها على قطاع المحروقات –باعتباره قطاع استراتيجي في الاقتصاد– دون أن تراعي أو توازن الاهتمام بالنسبة للقطاعات الأخرى التي من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي خاصة وأن عائدات النفط تتميز بالتقلب الشديد في الأسواق العالمية نتيجة للصدمات الخارجية التي عادت ما تكون أسبابها سياسية أو مالية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط، وبالتالي أصبح تمويل عجز الميزانية العامة وتغطية نفقاتها من بين أصعب المهام التي تواجه صناع القرار، فأي اختلال يطرأ على مستوى أسعار النفط يؤدي إلى اختلال طويل المدى في النفقات الحكومية.

يعد النفط من النعم التي وهبها الله للبشرية، فنجد من البلدان التي استغلت هذه النعمة وأدارتها بشكل أمثل ما جعلها تنعكس على اقتصادياتها ومجتمعاتها بالإيجاب فأصبحت في مصاف الدول المتقدمة ومن أمثلتها النرويج التي أصبحت نموذجا رائدا يحتذى به، وهناك دولا أخرى سارت في اتجاه معاكس تماما حيث أن الاستغلال السيئ للموارد المالية المتأتية من النفط حول هذه الثروة من نعمة إلى نقمة على اقتصادياتها وشعوبها فنجد أن أغلب الدول التي تنتج النفط وتصدره هي دول نامية تعاني من عجز دائم في موازناتها العمومية، فبالإضافة إلى الاستغلال السيئ لهذه الثروة نجد عوامل أخرى كالسياسات السيئة التي تعكس البيروقراطية المنتشرة في مؤسسات الدول والفساد في إدارة هذه الثروة، والغريب أن جل الاقتصاديات النفطية كان اقتصادياتها تتميز بالتنوع في مختلف القطاعات الحيوية كالصناعة والفلاحة والسياحة ولكن مع مرور الوقت ومع بداية الطفرات النفطية أصبحت هذه الاقتصاديات حبيسة مورد واحد ألا وهو النفط، ما جعلها عرضة لتقلبات أسعاره على مستوى السوق العالمية، وترجع العديد من الدراسات أن الأعراض التي تعاني منها الاقتصاديات النفطية تعكس أعراض ظاهرة لعنة الموارد.

ومن أجل التخفيف من أعراض ظاهرة لعنة الموارد اهتمت الدول النفطية ومن بينها الجزائر بتبني سياسات انفاقية حكومية تمس خاصة الاستثمارات العمومية في جميع المجالات والقطاعات خاصة

الصناعية، وقد اطلقت الجزائر برنامج شامل للاستثمارات العمومية امتدت لأكثر من 14 سنة والتي كان هدفها انعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين.

1- اختبار الفرضيات:

- نصت الفرضية الأولى بأنه: "**يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد باعتبار أن وفرة المداخيل النفطية جاءت قبل قيام مؤسسات جيدة وقوية**". يمكننا الحكم على صحة هذه الفرضية في جانب أن النفط في الجزائر تم اكتشافه في فترة الاستعمار أين قامت حكومة المستعمر باستغلال هذا المورد إلى غاية الاستقلال وهذا يوضح أن النفط جاء قبل أن تقوم دولة الجزائر المستقلة وقبل مرحلة إعادة بناء ما دمره الاستعمار وقبل إنشاء مؤسسات حكومية قوية، وقد تم توضيح ذلك أيضا من خلال تناول تجربة النرويج في إدارة المداخيل الضخمة باعتبارها دولة نفطية لها أكبر الصناديق السيادية النفطية في العالم إذ قامت عن طريق مؤسساتها القائمة قبل اكتشاف النفط في النرويج بتحويل العوائد النفطية إلى مشاريع منتجة هدفها تنويع الاقتصاد أكثر بعيدا عن مخاطر التقلبات المفاجئة في أسعار النفط وأيضا نضوب المورد، وتعتبر تجربة النرويج أنموذجا ناجحا وفريدا للاقتصاديات النفطية التي أغلبها ومن بينها الجزائر قائمة على اقتصاد أحادي يفتقر للمؤسسات الجيدة والقوية والتي تسودها الأنظمة السياسية السيئة التي تعتبر بيئة مناسبة لانتشار آفتي الفساد والبيروقراطية.
- نصت الفرضية الثانية بأنه: " **ساهمت منظمة الأوبك من خلال الأهداف التي أنشئت من أجلها وأيضا عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات التي انتهجتها وفق كل مناسبة إلى التخفيف من آثار التقلبات التي تحدث على مستوى السوق الدولي للنفط ومحاولة تحقيق الاستقرار فيه**". من الصعوبة الحكم بصحة هذه الفرضية حيث أنه في الحرب التي شنتها الدول العربية ضد إسرائيل عن طريق استخدام النفط كسلاح سياسي تحت قيادة الأوبك عكفت الدول المتقدمة الصناعية على إنشاء وكالة دولية تختص بالشأن النفطي تضم أهم الدولية الصناعية وجاءت هذه الوكالة من أجل الحفاظ على مصالح الدول المستوردة الصناعية، لهذه الوكالة مخزون استراتيجي هائل ما صعب على الأوبك بسط سيطرتها على السوق النفطي كالسابق، الصراع القائم بين هاتين المنظمتين جعل من استقرار السوق النفطية أمر غير مؤكد فكل طرف يسعى لتحقيق مصالح أعضائه فالأوبك تسعى إلى تحقيق أعلى الأسعار التي تضمن أعلى العوائد والوكالة تسعى جاهدة إلى خفض الأسعار إلى أقل ما يمكن عن طريق استخدام مخزونها الاستراتيجي.

- نصت الفرضية الثالثة بأنه: " **سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) هي سياسة توسعية مؤقتة بسبب ارتباطها بارتفاع ايرادات الجباية النفطية نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية والتي تكون في العادة ظرفية**". إن هذه الفرضية غير محققة ويمكن الحكم بعدم صحتها حاليا، فلقد أطلعتنا الدراسة للفترة التي جاءت بعد عام 2014 أن حجم النفقات الحكومية واصل الارتفاع بعد هذه الصدمة، ويفسر هذا بصعوبة تحكم الدولة بالأدوات المالية وعدم مرونتها مع الصدمات المفاجئة لأسعار النفط خاصة وأن منتصف عام 2014 سجل التاريخ أزمة نفطية عنيفة، وبالتالي تجد الحكومة نفسها أمام صعوبة تخفيض نفقاتها المتعلقة بنفقات التسيير المتعلقة بالرواتب والأجور.. التي تعد النسبة الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية خوفا من استثار الغضب الشعبي عن طريق تخفيض الرواتب أو تسريح العمال، وأيضا نفقات التجهيز التي لم تنخفض هي الأخرى نظرا لتواصل سياسة الانفاق التوسعية التي تقضي بالقيام بمشاريع أخرى من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- نصت الفرضية الرابعة بأنه: "**توجد علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر على المدى الطويل**". إن هذه الفرضية غير محققة حيث أنه وبعد القيام بالدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وجدنا أنه لا وجود لعلاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة خلال فترة الدراسة بالإضافة لعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة أي بمعنى أدق عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي. إلا أنه توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة وأيضا وجود علاقة عكسية بين معلمات المتغيرين خلال فترة الدراسة وهذا يفسر أنه لا يمكن ايقاف الإنفاق الحكومي في ظل انخفاض أسعار النفط وكنتيجة أخرى للدراسة القياسية وجدنا أن الإنفاق الحكومي يتأثر بعوامل أخرى إضافة إلى أسعار النفط.

2- **نتائج الدراسة:** في ضوء ما خلصت إليه الدراسة من اختبار للفرضيات، يمكن تقديم مجموعة من النتائج المتوصل إليها نوجزها فيما يلي:

- ✓ في البلدان الغنية بالنفط، تشكل عائدات النفط في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية لا سيما في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية أساس إيرادات الميزانية، ومع ذلك يعتبر استمرار هذا الاتجاه محفوفا بالمخاطر على اقتصاد البلاد.

- ✓ تظهر تجارب الدول النفطية المتقدمة أن عبء الميزانية الحكومية يجب أن ينتقل تدريجيا إلى القطاع غير النفطي عن طريق ضخ عائدات النفط في الاقتصاد وفقا لظروف السوق، ستضمن هذه العملية التوزيع العادل لعائدات النفط بين الأجيال.
- ✓ تعتمد اقتصاديات الدول الغنية بالنفط بشكل أساسي على صادرات النفط، حيث يتم حفظ جزء من هذه الإيرادات في الصناديق السيادية من أجل الأجيال القادمة والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي خلال فترات الركود المرتبطة بالصدمات النفطية، ويتم تحويل الإيرادات المتبقية إلى ميزانية الدولة لتحفيز التنويع الاقتصادي والنمو.
- ✓ يعد النموذج النرويجي من أنجح النماذج في إدارة عائدات النفط، التي تم استثمارها بشكل فعال في رأس المال البشري حيث تأسس مجتمع ديمقراطي ونموذج اقتصادي قائم على العلم والمعرفة ورفاهية السكان.
- ✓ تغير أسعار النفط وتقلبها لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ولكن التقلب له تأثير فوري في حين أن تأثيرات تغيرات أسعار النفط تستغرق وقتا أطول لحدوثها.
- ✓ إنفاق جل عائدات النفط بشكل رئيسي على الاستهلاك، يضع مستقبل الدول النفطية ومن بينها الجزائر في وضع حرج.
- ✓ إن استمرار إنفاق أجزاء كبيرة من عائدات النفط الآن لن يوفر شروط العدالة بين الأجيال، بالعكس سيترك بيئة مدمرة وبنية تحتية هشة غير مكافئة للأجيال القادمة.
- ✓ التقلبات الكبيرة والغير متوقعة في أسعار النفط يمكن أن يصعب على الجزائر تحديد مستوى إنفاق حكومي مناسب وفعال.
- ✓ عائدات النفط متغير مهم للغاية دفع إلى تبني سياسية انفاقية توسعية من أجل تحقيق مستوى أعلى للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ في الجزائر والبلدان المصدرة للنفط يتبع ارتفاع عائدات النفط زيادة في النفقات الحكومية، لكن مع انخفاض أسعار النفط يصعب على الدولة التحكم في نفقاتها وخفضها على الفور.
- ✓ خلال صدمات أسعار النفط السلبية من الصعب للغاية تحقيق نمط مرن للإنفاق الحكومي لدى الدول المصدرة للنفط يتجاوب مع هذه الصدمات السلبية.
- ✓ من الواضح أن النفط لم يتسبب أو يساهم في العلل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الجزائر كما ورد في نتائج هذه الدراسة، حيث يمكن تعلم الكثير من النرويج التي لم تتأثر سلبا بوجود النفط،

ولكنها على العكس من ذلك ساهمت في نموها الاقتصادي، إذ تمتلك النرويج أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم وتعتبر مرجعا هاما لبقية البلدان الغنية بالموارد.

- ✓ تظهر لنا هذه الدراسة أن الصدمات المؤسسية تحمل تفسيرا اقتصاديا أكبر لمعدلات النمو أكثر من صدمة إيرادات الموارد الطبيعية، تدعم دراستنا فكرة أن المشكلة مع البلدان النامية ليست وجود مورد مربح ولكن وجود إطار مؤسسي خاطئ.
- ✓ بشكل عام لصدمات النفط تأثير مختلف على الدول نظرا لاختلاف التكوين القطاعي للدول وهياكلها المؤسسية وتطورها الاقتصادي وهذا يتضح جليا من خلال واقع النرويج والجزائر.
- ✓ لا يمكن لصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر أن يحل أو يخلق تكوين قطاعي متنوع من خلال تراكم عائدات النفط القابلة للنضوب في المستقبل.
- ✓ اعتماد الجزائر على مورد وحيد في تمويل ميزانيتها وفي ظل انخفاض سعر الصرف، قد تكون كل هذه المؤشرات بالإضافة إلى مؤشرات أخرى دليل على نظرية المرض الهولندي في الجزائر.
- ✓ أدت وفرة الموارد النفطية إلى تفاقم الضعف المؤسسي، لهذا من المهم للجزائر أن تعزز مؤسساتها الاقتصادية والسياسية إذا كانت تريد تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات.

3- الاقتراحات: في ظل النتائج السابقة التي خلصت لها الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات، كالتالي:

- يجب أن تدرك الاقتصاديات النفطية أن عائدات النفط غير دائمة نتيجة قابلية نضوب المورد، ويجب أن تضمن استدامة التنمية الاقتصادية عن طريق ضخ عائدات النفط بشكل فعال في الاقتصاد.
- يجب على الدولة الجزائرية أن تقوم ببناء سياسة اقتصادية بطريقة تجعل عائدات النفط تسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة.
- يجب على الحكومة زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية التي ستخلق الوظائف التي ستحقق النمو الاقتصادي وانخفاض الفقر.
- يمكن للجزائر حاليا الاستفادة من النهج النرويجي من خلال عدم مشاركة الحكومة في قطاع النفط والسماح للشركات الأجنبية بالعمل بحوافز معينة وتحويل الإيرادات الناتجة إلى الدولة.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن لا تواصل صب اهتمامها فقط على القطاع النفطي أثناء محاولتها زيادة إنتاج النفط، نتيجة أن إيرادات النفط قد تصل إلى مستوى الصفر في حالة نضوبه. وبالتالي لتفادي هذا التهديد الوشيك يجب على الحكومة تكثيف جهودها لتطوير إنتاج النفط وعائداته،

وتخصيصها لجزء كبير من هذه العائدات لتطوير القطاع غير النفطي، كقطاع الزراعة، وتزويد قطاع الصناعة بالموارد اللازمة لتطويره كالكهرباء والبنية التحتية للطرق والتسهيلات الائتمانية، وتمكين بيئة الأعمال من أجل زيادة الإنتاج للتصدير التي قد تساعد في تصنيع بعض السلع التي يتم استرادها حاليا، ومنه توسيع قاعدة الإيرادات والمساعدة في استقرار الاقتصاد في الفترة التي تنخفض فيها الإيرادات من النفط نتيجة لنضوب المورد أو انخفاض الأسعار النفط.

- نقترح الاهتمام أكثر بالمؤسسات أكثر من الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية، فبدون إطار مؤسسي صحيح فإن الإيرادات من الموارد الطبيعية إما تبدد أو يتم تخصيصها بشكل فعال.
- لا ينبغي للحكومة أن تعتمد فقط على إيرادات النفط كمصدر رئيسي لتمويل التزاماتها، وتتوجه نحو تنويع الاقتصاد وإعطاء اهتمام لباقي القطاعات كالزراعة والصناعة والسياحة، والتركيز على رأس المال البشري والتعليم والبحث والتطوير، حيث في ظل انخفاض عائدات النفط تحسن الإنتاج الزراعي بشكل ايجابي ما يشير إلى نمو محتمل للإيرادات غير النفطية، فمثل هذا التنويع سيقلل الاعتماد المفرط للاقتصاد على عائدات النفط المتقلبة.
- على حكومة الجزائر اعتماد المزيد من الإصلاحات الهيكلية التي تعزز تنمية القطاع غير النفطي بشكل مستقل عن الإنفاق الحكومي.
- تعزيز الشفافية والكفاءة والحوكمة في إدارة المالية العامة ومحاربة الفساد لتخصيص أفضل للموارد في الاقتصاد الوطني.
- يحتاج أصحاب القرار في الجزائر إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بميزانية الدعم والعمل على زيادة الكفاءة وتقليل الإنفاق الحكومي الغير المنتج لزيادة الرصيد الأولي للمالية العامة وضمان القدرة على تحمل الدين.
- على الحكومة أن تتجه نحو تعزيز جهودها في تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال توفير البيئة المناسبة والإستراتيجيات المناسبة.

قـــائمـــــة المـراجـــــــع

- **المراجع باللغة العربية:**

I) الكتب:

1. أحمد إبراهيم الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. راشد البراوي، ثروة البترول في افريقيا، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1962.
3. رمضان محمد مقلد وآخرون، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
4. زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
6. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
7. سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
8. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
9. عبد القادر سيد احمد، الأوبيك: ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1982.
10. عبد الله حسين، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2005.
11. عبد الله خبابة، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
12. عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
13. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، 2008.
14. علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ليبيا، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، 2021.
15. فاطمة الزهراء، قضايا اقتصادية معاصرة، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

16. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.
17. مجدي شهاب، أصول الإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
18. محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات، ط6، الجزائر، 2015.
19. محمد أحمد الدوري، مبادئ إقتصاد النفط، دار الشموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003.
20. محمد بن يبا، بن العارية حسين، دراسة لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020.
21. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
22. محمد سحنون، الاقتصاد الإسلامي الوقائع والأفكار الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
23. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، الجزء الأول، 1979.
24. محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2015.
25. مؤيد الدوري، طاهر الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2000.
26. ناشد زوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
27. يونس ميلاد منصور، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994.

II) الأطروحات والرسائل العلمية:

1. إبراهيم إسحاق، سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية، أطروحة دكتوراه في تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
2. إبراهيم بلقلة، سياسة الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، 2015.

3. أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة في الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
4. ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.
5. سامية خليفي، أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.
6. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)–، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، سطيف، الجزائر، 2014.
7. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
8. عبد الكريم شكاكطة، النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة "منظمة الأوبك" وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.
9. عبد الكريم شكاكطة، دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية (1973-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2015.
10. عبد الله جامع، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

11. علي العمري، الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية العالمية دراسة تطبيقية (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2017.
12. العيد قريشي، علاقة التكامل العمودي كخيار إستراتيجي للنمو بأداء المؤسسة –دراسة حالة مجمع سوناطراك–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
13. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
14. محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الحزائر، 2017.
15. محمد فرجي، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
16. محمد ماضي، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2016.
17. مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، 2014.
18. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2011.

19. نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
20. نوح غريب، أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر، 2020.

III) المقالات العلمية:

1. إسماعيل صاري، رشيد سعيداني، نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.
2. إسماعيل صاري، مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل إنتشار جائحة كورونا، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد 01، 2022.
3. أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 57، نوفمبر 2005.
4. جبور علي سايح، علي عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
5. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، السنة الخامسة، الكويت، 2005.
6. دحو بن عبيزة، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.
7. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، 2021.
8. رشا سالم الزبيدي، زينة عبد الكاظم، دور الإحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية للمدة (1990-2018)، مجلة الواسط للإنسانية، المجلد 15، العدد 44، 2019.
9. رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها -دراسة في الجغرافية السياسية-، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3، 2008.
10. سليم جابو، ربيع بوصبيع العايش، دراسة تحليلية وقياسية لإنعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية -حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2018-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 7، العدد 01، 2020.

11. سليم شبورو، علي مناد، الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الإقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة (1990–2016)–، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 01، جوان 2020.
12. سليمة لفضل، فاطمة دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، 2020.
13. شامية بن عباس، المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار وإستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ودور الجزائر في ذلك، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020.
14. الطاهر بن خيرة، علال بن ثابت، دور صناديق الثروة السيادية في تخفيف حدة الصدمات البترولية: صندوق ضبط الإيرادات الجزائري نموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، مجلد 06، العدد 02، 2020.
15. الطاهر شليحي، يسين سي لاخضر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، الصفحة 53–69، 2019.
16. عبير زاوي، أمين مخفي، أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2010–2016)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، 2018.
17. علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة وإتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 123، خريف 2017.
18. عيسى براق، أنيسة بركان، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، 2017.
19. لخضر بن احمد، الأمين لباز، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001–2010)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 20، العدد 01.
20. مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 15، ديسمبر 2010.
21. محاسن عثمان محمد حاج نور، أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010–2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.

22. محمد أمين قمبور، مصباح حراق، أثر ايرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992–2018)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، مارس 2021.

23. محمد بن بوزيان، لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 01، 2013.

24. محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الإقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

25. محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك في ظل التحولات الإقتصادية والجيوسياسية الدولية الراهنة، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

26. محمد محفوظ ماجن، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017.

27. مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، عدد 48، ديسمبر 2017.

28. مريم لسبع، دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر (2000–2016)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 01، 2019.

29. ناجم وافي، عبد الجليل جلايلية، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990–2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020.

30. نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

31. نجاة مدلس، مبسوط هوارية، الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة المشكاة، العدد 05، 2017.

32. هبه محمود الباز، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للإرتقاء بها، ورقة من أوراق بحث بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، ديسمبر 2014.

33. وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990–2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020.

34. يوسف بودلة، موسى بوشنب، فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (2000–2017)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 18، العدد 02، 2019.

IV) المطبوعات الجامعية:

1. فريد طهراوي، مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017.
2. عياد هيشام، الاقتصاد القياسي: محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بمغنية، تلمسان، الجزائر، 2021.
3. قليل محمد صغير، محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة بيداغوجية في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2019.

V) المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. أمين حواس، أحلامي هواري، لعنة "الموارد" أو "المؤسسات"؟، مدلخلة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول " المؤسسات والتنمية الإقتصادية: دروس من المرحلة الإنتقالية"، جامعة معسكر، الجزائر، 16–17 ديسمبر 2017.
2. وائل إبراهيم الراشد، رؤية تحليلة لانعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون (واقع دولة الكويت)، مؤتمر الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 2009.

VI) القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 10 جويلية 1984.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 10 أوت 1984.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 27 يونيو 2000.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 66، 28 ديسمبر 2004.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 25، الصادر في 5 جوان 2006.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادرة في 23 ديسمبر 2001.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في 10 جويلية 1984.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر 26 يوليو 2005.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة 2009/12/31.

VII) التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010.
2. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2020.
3. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، 2020.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001، الدورة العامة.

VIII) مواقع الانترنت:

1. دينا قدري، رئيس توتال يشيد بإدارة أوبك..ويؤكد: خرجنا من أزمة كورونا أقوى، تقرير وحدة أبحاث الطاقة، 25 ماي 2021، على الرابط: https://bit.ly/3tfWZ3t تاريخ الإطلاع 05 جوان 2021 على الساعة 10:18.
2. السياسة الانفاقية، موقع الجزيرة، 2016/03/19، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3Gq8VVg تاريخ الاطلاع: 2021/05/14 على الساعة: 12:08.
3. العلاقات الدولية والآفاق المستقبلية للمنظمة، على الموقع: https://bit.ly/3tpNkrn تاريخ الإطلاع: 22 سبتمبر 2021 على الساعة 15:35.
4. علي أحمد، هل باتت منظمة أوبك على حافة الانهيار؟، 06 ديسمبر 2018، على الرابط: https://bbc.in/3idLDXn تاريخ الاطلاع: 15 فيفري 2020 على الساعة 11:13.
5. علي صلاح، كيف تستخدم إدارة ترامب قانون "NOpec" ضد منظمة "أوبك"؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 أكتوبر 2018، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3KQDqVi تاريخ الإطلاع 04 مارس 2021 على الساعة 15:37.
6. فرانسيس بيرن، فيروس كورونا، النفط ...أزمة جيوسياسية في ظل الجائحة الصحية، موقع الحفريات، 2020/06/25، على الرابط: https://bit.ly/3hbfhgs تاريخ الإطلاع 20 مارس 2021 على الساعة 11:41.

7. ماهي الأخوات السبع النفطية القديمة والحديثة؟، الاقتصاد العربي، 12 نوفمبر 2020، على الرابط: https://bit.ly/3KNpOtT تاريخ الإطلاع: 20 فيفري 2021 على الساعة 10:29.

8. وحدة أبحاث الطاقة، الجزائر..ماذا تعرف عن أكبر دولة عضو في أوبك من حيث المساحة؟، موقع الطاقة، 26 أفريل 2021، على الرابط: https://bit.ly/3JgR17T تاريخ الإطلاع 30 أفريل 2021 على الساعة 16:57.

- **المراجع باللغة الاجنبية:**

I) Books :

1. Acemoglu, D., & Robinson, J. A, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty, Crown Publishers, New York, 2012.
2. Chitour Chems Eddine, La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International, Editions Dahlab, Alger, Algérie, 1995, P 114
3. Rabah Mahiout, le pétrole algérien, Edition Enap, Alger, Algérie, 1974, p 106-113.
4. Abdelkader Sid Ahmed, Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiens-mond, Edition Publisud, Paris,France, 1983, p49.

II) Thesis :

1. Reihaneh Gaskari, Export instability and economic growth (the case of OPEC), thesis from the depertment of economics, univertsity of pune, India, April 2010, p96.
2. Yamna Achour Tani. Analyse de la politique économique algérienne. These de doctorat en sciences economiques. Université paris 1- panthéon sorbonne. Hal open science. 2014. P29.
3. Darya Rudych, OPEC 's Successful Failure : The Analysis of OPEC 's Political Desline in the late 1970s, thesis presented to the faculty of the graduate school, university of Texas, Austin, 2018, p24.
4. Tânia Noélia Raposo Quaresma, Does oil production promote economic growth in OPEC countries ?, Thesis presented for obtaining a master's degree in economics, the University of Beira, juin 2013,

III) **Articls :**

1. Acemoglu Daron, Robinson James A, Verdier Thierry, Kleptrocray and divide and rule : a theory of personal rule, Journal of the European Economic Association 2, 2004, pp 162-192
2. Acemoglue, D., Johnson, S., & Robinson, J. Institutions as a fundamental cause of longrun growth. In Philippe Aghion, & Steven N Durlauf (Eds.), Handbook of economic growth (Vol. 1, pp. 386–414). North Holland. 2005 : Elsevier.
3. Akacem, M., & Cachanosky, N. The myth of the resource curse: A case study for Algeria. Journal of Private Enterprise, 32, 2017, pp1–15.
4. Alexeev, M., & Conrad, R. (2009). The Elusive Curse of Oil. The Review of Economics and Statistics, 91(3), 586–598.

5. Alexeev, M., & Conrad, R. (2009). The Elusive Curse of Oil. The Review of Economics and Statistics, *91*(3), 586–598.
6. Alexeev, M., Conrad, R.,. The elusive curse of oil. Rev. Econ. Stat. 91 (3), 2009, pp 586–598.
7. Anissa Benramdane, Oil price volatility and economic growth in Algeria, Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, 1 mar 2017, p1.
8. Asekunowo Victor O, Olaiya Sam A, Crude oil revenue and economic development in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, volume 36, Issue 2, pp 138-169, 2012, p161.
9. Asekunowo Victor O, Olaiya Sam A, Crude oil revenue and economic development in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, volume 36, issue 2, pp 138-169, 2012.
10. Augustin Fosu, Dede Gafa, Natural resources, institutions and economic development in Africa, African review of economics and finance, volume 11, issue 1, june 2019, p31-32.
11. Augustin Fosu, Dede Gafa, Natural resources, institutions and economic development in Africa, African review of economics and finance, volume 11, issue 1, june 2019, p46.
12. Auty, R. M. The political economy of resource driven growth. European Economic Review, 45, 2001, pp839–846.
13. Badeeb, R.A., Lean, H.H., Clark, J., The evolution of the natural resource curse thesis: a critical literature survey. Resour. Pol. 51, 2017, pp 123–134.
14. Ben-Salha, O., Dachraoui, H., Sebri, M., Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant countries: a PMG estimation. Resour. Pol. 2018. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2018.07.005. Article (in press).
15. Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique –étude analytique-, Journal of economic & financial research, Volume 4, Issue 2, Oum el bouaghi university, december 2017, p886.
16. Brollo, F., Nannicini, T., Perotti, R., & Tabellini, G. The political resource curse. American Economic Review, 103(5), 2013, pp1759–1796.
17. Bulte, E.H., Damania, R., Deacon, R.T.. Resource intensity, institutions, and development. World Dev. 33 (7), 2005, pp 1029–1044.
18. Cavalcanti, T.V.D.V., Mohaddes, K., Raissi, M., Growth, development and natural resources: new evidence using a heterogeneous panel analysis. Q. Rev. Econ. Finance 51 (4), 2011, pp 305–318.
19. Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Forty years of oil price fluctuations : Why the price of oil may still surprise us, Journal of economic perspectives, Volume 30, Number 1, 2016, pp 139-160, p147.
20. Christiane Baumeister, Lutz Kilian, Forty years of oil price fluctuations : Why the price of oil may still surprise us, Journal of economic perspectives, Volume 30, Number 1, 2016, pp 139-160, p147.
21. Corden, W.M., Neary, J.P., Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. Econ. J. 92 (368), 1982, pp825–848.
22. Corden, M., & Neary, P. Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. The Economic Journal, 92, 825–848. 1982
23. Corden, W.M.,. Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. Oxf. Econ. Pap. 36 (3), 1984, pp359–380.

24. Davis, G.A., Tilton, J.E., August. The resource curse. In: Natural Resources Forum, vol. 29. Blackwell Publishing, Ltd, Oxford, UK, pp. 2005, pp233–242.
25. Davood Danesh Jafari, Hamid Nazemian, Javid Bahrami, Mohammad Hassan Kheiravar, Effect of Oil Revenues on Government Size in Selected Oil-exporters with an Emphasis on Iran's Economy, International Journal of Energy Economics and Policy, 10(5), 2020, 485-497, p485. scopus
26. Dina Azhgaliyeva, The effect of fiscal policy on oil revenue fund : The case of Kazakhstan, Journal of eurasian studies, 2014, 1-27, p8. Hanyang university.
27. Draou Ismahene, Mehor Ahmed, Impact de la baisse des prix de pétrole sur l'économie des pays producteurs (Cas De L'Algérie) et les pays importateurs (Cas De La France), مجلة نور للدراسات الإقتصادية, vol 05, num 02, décembre 2019, p188.
28. El Anshasy A. Amany, Oil revenues, government spending policy and growth, revue public finance and management, volume 12, number 02, pp 120-146, 2012, p122.
29. El Anshasy A. Amany, Oil windfall shocks, government spending, and the resource cruse, Journal of applied business and economics, volume 12, issue 4, 2011, 44-63.
30. El Anshasy Amany, Mohaddes Kamiar, Nugent B. Jeffrey, Oil, Volatility and Institutions : Cross-country evidence from major oil producers, Cambridge working papes in economics 1523, EPRG working paper 1513, energy policy research group, University of Cambridge, 6 july 2015.
31. Eregha, P.B., Mesagan, E.P., Oil resource abundance, institutions and growth: evidence from oil producing African countries. J. Pol. Model. 38 (3), 2016, pp 603–619
32. Esfahani, H. S., Mohaddes, K., & Pesaran, M. H. Oil exports and the Iranian economy. The Quarterly Review of Economics and Finance, 53(3), 2013, pp221–237.
33. Fattouh, Bassam (2007) : The drivers of oil prices: The usefulness and limitations of non-structural models, supply-demand frameworks, and informal approaches, EIB Papers, European Investment Bank (EIB), Luxembourg, Vol. 12, Issue. 1, pp. 128-156, p132.
34. Gylfason, T., Natural resources, education, and economic development. Eur. Econ. Rev. 45 (4–6), 2001, pp 847–859.
35. Mavrotas, G., Murshed, S.M., Torres, S., Natural resource dependence and economic performance in the 1970–2000 period. Rev. Dev. Econ. 15 (1), 2011. pp124–138
36. Mehlum, H., Moene, K., and Torvik, R. Institutions and the Resource Curse. The Economic Journal, 116(508), 2006, pp 1–20.
37. Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, Oil price and inflation in Algeria : A nonlinear ARDL appoach, The Quarterly review of economics and finance, issue 73, 2019, 217-222, p217. ELSEVIER
38. Miriam R, Oil rents and political breakdown in patrimonial states : Algeria in comparative perspective, The journal of north african studies, Vol 9, No 3, 2004, 83-102, p85.
39. Mohammad Imdadul Haque, Negating the Role of Institutions in the Long Run Growth of an Oil Producing Country, International Journal of Energy Economics and Policy, 10(5), 2020, 503-509, p503. scopus
40. James, A., The resource curse: a statistical mirage? J. Dev. Econ. 114, 2015, pp 55–63.
41. Papyrakis, E., Gerlagh, R., The resource curse hypothesis and its transmission channels. J. Comp. Econ. 32 (1), 2004, pp 181–193.

42. Perekunah B. Eregha, Ekundayo P. Mesagan, Oil resources ; deficit financing and per capita GDP growth in selected oil-rich African nations : A dynamic heterogeneous panel approach, Resources policy 66, 2020,p1. Elsevier
43. R.A. Badeeb et al, The evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey Resources Policy 51, 123–134. 2017
44. Sachs, J. D., & Warner, A. M, Natural Resources and Economic Development :The curse of natural resources, European Economic Review 45, 2001, pp 827-838.
45. Sachs, J. D., & Warner, A. M.. Natural Resource Abundance and Economic Growth (No. 5398). Cambridge. 1995. Retrieved from http://www.nber.org/papers/w5398.pdf
46. Sarmidi, T., Law, S.H., Jafari, Y..Resource curse: new evidence on the role of institutions. Int. Econ. J. 28 (1), 2014, pp191–206.
47. Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi, Mohamed BenBouziane, Algeria and the natural resource curse : oil abundance and economic growth, Middle east development journal, 2017, pp 2-3.
48. Sonia Benghida, Factors and challenges in developing countries under the resource curse, International Journal of Civil Engineering and Technology, 8 (11), 2017, pp.901-910, p904.
49. Steven Barnett et Rolando Ossowski, le yoyo pétrolier : Pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Volume 40, N01, Mars 2003, P37.
50. Tornell, A., & Lane, P. R. The voracity effect. American Economic Review, 89, 22. 1999
51. Trovik .R. Natural resources, rent seeking a,d welfare. J. Dev. Econ. 67. pp455-470. 2002.
52. Van der Ploeg, R., Venables, T., Symposium on resource rich economies Introduction. Oxf. Econ. Pap. 61 (4), 2009, pp 625–627.
53. Van Wijnbergen, S. The Dutch disease: A disease after all? Economic Journal, 94, 41.Quarterly Journal of Economics, 99, May 1984.
54. Van Wijnbergen, S., The Dutch Disease': a disease after all? Econ. J. 94 (373), 1984, pp41–55.
55. Victor O.Asekunowo, Sam A.Olaiya, Crude oil revenue and economic developement in Nigeria (1974-2008), OPEC energy review, June 2012, p143.
56. Yuxiang, K., Chen, Z., Resource abundance and financial development: evidence from China. Resour. Pol. 36 (1), 2011, pp 72–79.
57. Morteza Behrouzifar et al, OPEC behavior : The volume of oil reserves announced, Energy policy, Elsevier, 127, 2019, p500.
58. Bonmwa Tontu, Ishmael Ogboru, An Empirical Analysis of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, Journal of economics and development studies, vol 5, no 3, 2017, p4.
59. Fatima Boussalem, Zina Boussalem, Abdelaziz Taiba, The relationship between public spending on health and economic growth in Algeria: Testing for Co-integration and causality, International journal of business and management, Vol 2(3), 2014, p27.
60. El Anshasy, A.A. and Bradley, M.D., 2012. Oil prices and the fiscal policy response in oil exporting countries. Journal of Policy Modeling 34, 5, 605–620, p606.
61. Amany A. El Anshasy, Michael D. Bradley, Oil prices and the fiscal policy response in oil-exporting countries, Journal of policy modeling, 34, 2012, 605-620, p606.
62. Liu. Q, Sovereign Funds. Handbook of Key Global Financial Markets, Institutions, and Infrastructure, elsevier ,2013, pp 575–583, p5750.

63. Mennaa Youghourthene, Oukaci Kamal, Etude de l'efficacité des fonds souverains à stabiliser les dépenses publiques –Cas d'un panel de pays exportateurs de pétrole-, revue nouvelle economie, vol 11, Num 02, 2020, pp 357-377, p366.
64. Kafi Farida, Akli Zakia, L'économie algérienne à la lumiére des retournements du marché pétrolier : entre leçons du passé et défis d'un avenir incertain, revue Afak Ilmia, Volume 12, Num 01, 2020, p10.
65. Sabeur Chouiref mokhtaria, La situation socio-économique récente en l'Algérie, revue el-bahith en sciences humaines et sociales, volume 10, num 05, 2018, p248.
66. Sonia Benghida, Factors and challenges in developing countries under the resource curse, International Journal of Civil Engineering and Technology, 2017, 8 (11), pp.901-910, p904.
67. Dahmani Mohamed Driouche, Attouchi Manel, Chenini Moussa, Benbouziane Mohamed, Asymmetric responses of oil price shocks on economic growth in Algeria : an empirical analysis through nardl approach, Energy economics letters, Vol 7 Number 2, 26 octobre 2020, 74-93, p75.
68. Didier Houssin, Vers la fin du pétrole, revue études,Cairn.info, paris, novembre 2005, 463-474, p464.
69. Gabriel Oduyemi, Taiwo Owoeye, Oil Price Fluctuation and Health Outcomes in an Oil Exporting Country : Evidence from Nigeria, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 10 issue 4, scopus, 2020, 212-220, p214.
70. Boudia Mounya, Fakhari Farouk, Zebiri Noura, La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique –étude analytique-, Journal of economic & financial research, Volume 4, Issue 2, Oum el bouaghi university, december 2017, p892.
71. Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, Oil price and inflation in Algeria : A nonlinear ARDL appoach, The Quarterly review of economics and finance, issue 73, ELSEVIER, 2019, 217-222, p217.
72. Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi, Mohamed BenBouziane, Algeria and the natural resource curse : oil abundance and economic growth, Middle east development journal, 2017, p21.
73. Fuad M.M.Kreishan, Mohamed Sayed Abou Elseoud, Mohammad Selim, Oil Revenue and State Budget Dynamic Relationship: Evidence from Bahrain, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 8 issue 6, Scopus, 2018, 174-179, p174
74. Ahmad Hassan Ahmad, Saleh Masan, Dynamic relationships between oil revenue, government spending and economic growth in oman, International journal of business and economic development, Vol 3, Number 2, july 2015, p95.
75. Zine Med. Barka, How oil revenues have translated into a sustainable improvement in social welfare in Algeria : 1998-2007, Topics in Middle Eastern and North African Economies, electronic journal, 11, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago, 2009, pp 1-5, p3.
76. El Anshasy, A.Amany.,. Oil price and economic growth. Economic Modelling, 35(C), 2008, pp :118–125.
77. El Anshasy, A.Amany. and Bradley, M.D, Oil prices and the fiscal policy response in oil exporting countries. Journal of Policy Modeling 34, 5, Elsevier, 2012, pp : 605–620.
78. El Anshasy A. Amany, Oil shocks and oil producers' growth : where did all the spending go ?, OPEC energy review, volume 38, Issue 3, spetember 2014, pp 243-271.

79. Gabriel Oduyemi, Taiwo Owoeye, Oil Price Fluctuation and Health Outcomes in an Oil Exporting Country : Evidence from Nigeria, international journal of Energy Economics and Policy 10(4), ISSN : 2146-4553, 2020, pp : 212-220.
80. Bouzar Chabha, L'histoire du taux de change du DINAR, Bulletin d'information, Num 1+3, université Mouloud mammeri, Tizi-Ouzou, 1998, p15.
81. Emma Stevenson, 2003-2008 Oil price shock : Changing effects of oil shocks on the economy, The libraries student research prize, lehigh university, 2018, p5.
82. Eric Heyer, Paul Hubert, L'impact de la baisse du prix du pétrole liée à la crise de la covid-19 sur les entreprises et ménages français, revue de L'OFCE (168), avril 2020, 137-162, p139.
83. Hamilton, J. D. 2014a, Oil prices as an indicator of global economic conditions, Econbrowser, Analysis of current economic conditions and policy, December 14, 2014.
84. Jose R. Lopez-Calix, Irum Touqeer, Algeria : Comparing the last two oil shocks and policy responses, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol.18, Issue No.2, september 2016, p2.
85. Karl Terry. L, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States, Vol 26, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1997.
86. Mohammed Akacem, Nicolàs Cachanosky, The Myth of the Resource Curse : A case study of Algeria, Journal of private Enterprise, Vol32, No.2, 2017, pp : 1-15, p3.
87. Ross. M, The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of nations, Political studies review, Vol.11, Issue.02, Princeton: Princeton University Press. 2012.

IV) Works :

1. Aasim M. Husain, Rabah Arezki, Peter Breuer,Vikram Haksar, Thomas Helbling, Paulo Medas, Martin Sommer, and an IMF Staff Team, Global Implications of Lower Oil Price, International monetry fund, july 2015, p11
2. Auty R.M, The political economy of resource-driven growth. Paper presented at the 15th Annual Congress of the European Economic Association, Bolzano, 2000
3. Bannon, I., Collier, P., Natural Resources and Violent Conflict: Options and actions. The World Bank, Washington, DC. 2003.
4. Baumeister, C. and L. Kilian. 2015. "Understanding the Decline in the Price of Oil since June 2014." CFS Working Paper No. 501.
5. Cavalcanti, T. V. d. V., Mohaddes, K., & Raissi, M. Commodity price volatility and the sources of growth (IMF Working Paper WP/12/12). 2012
6. Frankel, J. The Natural Resource Curse: A Survey (No. 15836). Cambridge. 2010
7. Frankel, J., The natural resource-curse: a survey. Harvard Kennedy School Faculty Research Working Paper Series, RWP10-005. Cambridge, MA: Harvard Environmental Economics Programme.2010.
8. Frankel, J.. The natural resource curse: A survey. National Bureau of Economic Research (NBER), Working paper Number 15836, Cambridge.2010
9. Gylfason, T. and Zoega, G., Natural Resources and economic growth: the role of investment. Economic Policy Research UnitWorking Paper, University of Copenhagen. London, UK: Centre for Economic Policy Research. 2001.
10. James D. Hamilton, Historical oil shocks, Prepared for the Handbook of Major Events in Economic History, P20. https://econweb.ucsd.edu/~jhamilto/oil_history.pdf

11. Leong, W., & Mohaddes, K. Institutions and the volatility curse (Cambridge Working Papers in Economics CWPE 1145). 2011
12. Oil price a,d international trade in petroleum crude & products : An Indian perspetive, Export-Import bank of India, Working paper NO.70, january 2018, pp 9-10.
13. Olivire Riebel (janvier/février 1999), l'OPEC : une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N° 418, paris, p 95
14. Roberto Zagha,Gobind T. Nankani «Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform », World Bank, Washington D,C, 2005,P304
15. Robinson, J.A., Torvik, R., Verdier, T., The political economy of public income volatility: with an application to the resource curse. J. Publ. Econ. 145, 2017, pp243–252.
16. Robret Bacon, Modelling the price of oil, Oxford review of economic policy, Vol 7, No 2, 1991, pp 17-34, Oxford university press, p19.
17. Sachs J. D., Warner A. M. Natural resource abundance and economic growth (Working Paper 5398). Cambridge: National Bureau of Economic Research. 1995
18. Sala-iMartin Xavier & Subramanian Arvind, Addressing the Natural Resource curse from Nigeria, NBER Working papers 9804, National bureau of Economic Reasearch, Inc.
19. Sala-i-Martin, X., & Subramanian, A. Addressing the natural resource curse: An illustration from Nigeria (Working Paper Series No. 9804). Cambridge, MA: NBER. 2003.
20. Takuji Fueki, Hiroka Higashi, Naoto Higashio, Jouchi Nakajima, Shinsuke Ohyama, Yoichiro Tamanyu, Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market, Monetary and Economic Department, Bank for international settlments, BIS Working Papers No 725, May 2018, p5.
21. Dominic Quint, Fabrizio Vendtitti, The influence of OPEC+ on oil prices : a quantitive assessement, European central bank, Working paper series No 2467, september 2020, p7.
22. Davis, J. M., Ossowski, R., Daniel, J., & Barnett, S. (2001). Stabilization and savings funds for nonrenewable resources: Experience and fiscal policy implications. International Monetary Fund occasional paper, 205.
23. El Anshasy Amany, Mohaddes Kamiar, Nugent B. Jeffrey, Oil, Volatility and Institutions : Cross-country evidence from major oil producers, Cambridge working papes in economics 1523, EPRG working paper 1513, energy policy research group, University of Cambridge, 6 july 2015, p17.
24. Norio Usui, How effective are oil funds ? Managing resources in Azerbaijan and Kazakhstan, Economics and depertment, ERD policy brief series N50, Asian Development Bank, Decembre 2007, p11.
25. Oil price a,d international trade in petroleum crude & products : An Indian perspetive, Export-Import bank of India, Working paper NO.70, january 2018, p12.
26. Kathrine Stephane, Les compagnies Pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de l'énergier et du développement à l'intention des journalistes open society institude, new york, usa, 2005, p55.
27. Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, Democray and economic growth, Resource and environment economics, CESIFO WORKING PAPER NO. 3619, category 9, october 2011, p1.
28. El Anshasy. A Amany, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Proceedings of the 32nd international IAEE conference, january 2009, pp 4-5.

29. Moshiri, S., & Banihashem, A,. Asymmetric effects of oil price shocks on economic growth of oil-exporting countries. Available at SSRN 2006763. , Février 12 /2012. Retrieved from: https://ssrn.com/abstract=2006763.
30. Manama, B., Economic diversification in oil-exporting Arab countries. Paper presented at the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, 2016.
31. Arezki. R., Gylfason. T, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper Paper No.3619, October 2011, pp :1-19.
32. Chris Lafakis, Adam Kamins, Edward Friedman, Dan White, The economics of lower oil prices, Economic & Consumer Credit Analytics, Monday's analytics, January 2015, p1.
33. Evgeny Kakanov, Hansjörg Blöchliger, Lilas Demmou, Resource curse in oil exporting countries, OECD Economics Department, Working Paper No.1511, 2018, p31.
34. James Einloth, Speculation and recent volatility in the price of oil, Division of Insurance and Research Federal Deposit Insurance Corporation, FDIC Center for Financial Research, Working Paper No.2009-08, October 2009, p5.
35. Karl Terry. L. Oil-Led Development: Social, Political, and Economics Consequences, CDDRL Working Papers No. 80, 2007
36. Ken Koyama, The recent high oil price : Its background and future prospects Executive summary, IEEJ, october 2005, p4.
37. W.Max Cordan, Protection, Booming Sector and De Industralisation is Small Open Countries, Growth and Trade, chap 15, Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison, 1995, P225
38. Timothy Kyepa, The World Trade Organisation (WTO) and the Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC) Mandates: Regulating Production Quotas, Subsidies, and Corruption in Oil Producing Countries-an African Perspective, Dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the award of the LL.D degree, faculty of law, university of the Western cape, 2014, p9.
39. Jesus Mora Contreras, L'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP), encyclopédie de l'énergie, 27 mai 2019, p1.

V) Repport :

1. OPEC : Annual Repport statistical, 2004, p103.
2. OPEC : http://www.opec.org/ consulté le 20 février 2021 à 11 :07.
3. OAPEC Secretary General Annual Report 2016, consulté sur : https://bit.ly/3CKmygh 02 février 2021 à 13 :56.
4. OAPEC Secretary General Annual Report 2020, consulté sur : https://bit.ly/3tg8I1V le 11 mars 2021 à 11 :09.

VI) Site Web :

1. Factors affecting crude oil prices, azbigmedia, 12 feb 2021, https://bit.ly/38qAXTY 1/08/2021.
2. Jaden Urbi, Here's what drives the price of oil, CNBC, 15 may 2018, https://cnb.cx/3wXGABi
3. Kimberly Amadeo, What Affects Oil Prices? Three Critical Factors, The balance, 09 july 2021, https://bit.ly/3Q0lTO7

4. Sara Zervos, Saudi Arabia, Shale & Iran : Everything You Need To Know About The Oil Crisis, 26 Jan 2016, valable sur : www.forbes.com. Consulté le :15 aout 2021 à 13 :06.
5. OAPEC : History- The definition of the organization, consulté sur : https://bit.ly/3CMJlba 29 mars 2021 à 17 :32.
6. OAPEC : The objective of the organization, consulté sur : https://bit.ly/3u6q0h4 le 29 mars 2021 à 17 :45.
7. N. Sönnichsen, OPEC (ex. Iran) net oil export revenue, Statista, 2 march 2021, consulté sur le site : https://bit.ly/3PNm92Q / le 15 mars 2021 à 17 :47.
8. OAPEC Secretary General Annual Reports (2002-2006), consulté sur : https://bit.ly/36lFPbG
9. OAPEC Secretary General Annuals Reports (2010-2012), consulté sur : https://bit.ly/3CUL7aj le 20 mars 2021 à 12 :11.
10. Algeria-Oil and Gas –Hydrocarbons, Privacy Shield Framework, consulté sur le site : https://bit.ly/3tgfvZD 30 avril 2021 à 17 :11.
11. Overview of KIA. Kuwait Investment Authority.2013. Retrieved from: https://bit.ly/3lPO2cL
12. Backgound reference : Algeria, U.S. Energy information administration, 25 march 2019, p2. https://bit.ly/3N48z9y 8 aout 2021 à 10 :15.
13. OPEC : General information 2012, pp :3-4, consulté sur : https://bit.ly/3IlzxpM le 30 février 2021 à 16 :51.

الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح إحتياطي النفط الخام لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (1970-2019).

(الوحدة: مليار برميل)

السنة / الدول الأعضاء	1970	1980	1990	1999	2001	2004	2009	2012	2017	2019
الجزائر	8.0	8.2	9.2	11.3	11.3	11.3	12.2	12.2	12.2	12.2
أندونيسيا	10.0	11.6	5.4	5.2	5.0	4.3	3.9	4.0	/	/
إيران	60.0	58.2	92.8	93.1	99.0	132.4	137.0	157.3	155.6	208.6
العراق	32.0	30.0	100.0	112.5	115.0	115.0	115.0	140.3	147.2	145.0
الكويت	79.9	67.9	97.0	96.5	96.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	27.6	20.3	22.8	29.5	36.0	39.1	46.4	48.4	48.3	48.3
نيجيريا	9.3	16.7	17.1	29.0	31.0	35.8	37.2	37.1	37.4	36.8
قطر	4.3	3.5	2.9	3.7	15.2	15.2	25.3	25.2	/	/
السعودية	141.3	168	260.3	262.7	262.6	264.3	264.5	265.8	266.2	258.6
الإمارات	12.7	30.4	98.1	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
فنزويلا	14.0	19.5	60.0	76.8	77.6	79.7	211.1	297.7	302.8	303.8
الجابون	/	/	/	/	/	/	/	/	2.0	2.0
غينيا الإستوائية	/	/	/	/	/	/	/	/	1.1	1.1
أنغولا	/	/	/	/	/	/	/	/	8.3	7.7
كونغو	/	/	/	/	/	/	/	/	2.9	2.8
أوبك	399.4	434.6	765.8	818.2	847.8	896.6	1064.2	1200.8	1187.6	1226.5

Source : OPEC Annual statitical bulletin :2004, 2014, 2020.

الملحق رقم (02): يوضح إنتاج دول منظمة الأوبك من النفط الخام خلال الفترة (1970-2019).

(الوحدة: ألف برميل/اليوم)

السنة / الدول الأعضاء	1970	1980	1990	1999	2001	2004	2009	2012	2017	2019
الجزائر	1026.1	1019.9	783.5	749.6	776.6	1311.4	1216.0	1199.8	2034.8	1012.6
أندونيسيا	853.6	1575.7	1299.3	1355.5	1214.2	1094.4	826.1	763.4	/	/
إيران	3829	1467.4	3135.3	3439.0	3248.0	3834.2	3557.1	3739.8	3867.3	2356.2
العراق	1548.6	2646.4	2112.6	2719.8	2126.5	2106.2	2336.2	2977.6	4468.7	4576.1
الكويت	2989.6	1663.7	858.6	1872.7	1745.9	2288.7	2261.6	2977.6	2704.2	2677.7
ليبيا	3318	1831.6	1389.1	1287.2	1200.9	1580.7	1473.9	1450.0	810.5	1096.6
نيجيريا	1083.1	2058	1726.7	1781.5	1801.7	2356.8	1842.0	1954.1	1535.6	1601.6
قطر	362.4	471.4	405.6	608.5	568.9	755.3	733.0	733.6	/	/
السعودية	3779.1	9900.5	6412.5	7564.7	7093.1	8897.0	8184.0	9763.0	9959.2	9808.2
الإمارات	779.6	1701.9	1762.6	2048.8	1900.3	2343.6	2241.6	2653.0	2966.5	3057.9
فنزويلا	3708	2165	2135.2	2800.4	2782.0	3009.4	2878.1	2803.9	2034.8	1012.6
الجابون	/	/	/	/	/	/	/	/	210.1	217.8
غينيا الإستوائية	/	/	/	/	/	/	/	/	128.6	109.6
أنغولا	/	/	/	/	/	/	/	/	1632.2	1372.8
كونغو	/	/	/	/	/	/	/	/	262.7	329.2
أوبك	23300.1	26.5015.	22021.1	26227.8	26873.5	29577.7	28927.1	32424.7	31639.2	29375.3

Source : OPEC Annual statitical bulletin :2004, 2014, 2020.

الملحق رقم (03): يوضح تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	إيرادات الجباية العادية	الإيرادات الكلية	نسبة الجباية العادية من إجمالي الجباية الكلية (%)
2000	425.84	1028.84	41.39
2001	411.38	1234.38	33.32
2002	438.85	1457.75	30.10
2003	475.89	1451.45	32.78
2004	532.3	1528	34.83
2005	596.93	1635.83	36.49
2006	610.77	1667.92	36.61
2007	676.11	1802.62	37.50
2008	754.8	1924	39.23
2009	921.0	2786.6	33.05
2010	1244.5	3081.5	40.38
2011	1324.5	2992.4	44.26
2012	1595.75	3455.65	46.17
2013	1831.4	3820	47.94
2014	2267.45	4218.18	53.75
2015	2465.71	4684.65	52.63
2016	2722.68	4747.43	57.35
2017	2845.37	5635.5	50.49
2018	3033.02	6714.2	45.17
2019	3041.41	6507.9	46.73
2020	3046.86	6289.7	48.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على قانون المالية للسنوات 2016-2020.

الملحق رقم (04): يوضح تطور نسبة إيرادات الجباية البترولية في الجزائر من إجمالي الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	الإيرادات الكلية	نسبة إيرادات الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات %	سعر برميل النفط دولار/برميل
2000	5241	1028.84	50.93	28.5
2001	732	1234.38	59.3	24.8
2002	916.4	1457.75	62.86	25.2
2003	836.06	1451.45	57.6	29.0
2004	862.2	1528	56.43	38.7
2005	899	1635.83	54.92	54.6
2006	916	1667.92	53.98	65.7
2007	973	1802.62	50.98	74.8
2008	970.2	1924	50.43	99.9
2009	1628.5	2786.6	58.44	62.2
2010	1835.5	3081.5	59.57	80.2
2011	1472.4	2992.4	49.2	112.9
2012	1561.6	3455.65	45.19	111.0
2013	1615.9	3820	42.3	109.5
2014	1577.73	4218.18	37.4	100.2
2015	1722.94	4684.65	36.78	53.1
2016	1682.5	4747.43	35.44	45.0
2017	2200.1	5635.5	39.04	54.1
2018	2776.2	6714.2	41.34	71.3
2019	2714.4	6507.9	41.70	64.0
2020	2200.3	6289.7	34.98	41.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

الملحق رقم (05): يوضح تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات واستخداماته خلال الفترة (2000-2020).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الصندوق السنة الماضية	-	232.1	171.6	28.5	321.5	722.3	1843.3	2931.67	3215.97	4880.57	4916.27
مجموع موارد الصندوق	453	124	27	449	623.5	1368.8	1798	1738.8	2888.2	400	1318.3
إجمالي الجباية النفطية	1173.237	964.464	942.904	1284.4	1485.699	2267.836	2711.848	4003.559	2327.675	2820.010	3829.720
الجباية النفطية حسب قانون المالية	720.0	840.6	916.4	836.06	862.2	899.0	916.0	973.0	1715.4	1927.0	1501.7
فائض قيمة الجباية النفطية	435.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798.0	1738.848	2288.159	400.675	1318.31
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الإيرادات	453	356.1	198.6	477.5	945	2091.1	3641.3	4670.47	6104.17	5280.57	6234.57
تسديد الديون	221.1	184.5	170.1	156	222.7	247.8	709.63	1454.5	1223.6	0	0
تمويل عجز الميزانية	0	0	0	0	0	0	91.53	532	758.2	364.3	791.9
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	608	0	0	0
مجموع الإستخداما ت	221.1	184.5	170.1	156	222.7	247.8	709.63	1454.5	1223.6	364.3	791.9
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.13	171.53	28.5	321.5	722.3	1843.3	2931.67	3215.97	4880.57	4916.27	5442.67

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الصندوق السنة الماضية	5442.67	5981.97	6234.27	6164.47	5009.07	2672.57	1653.54
مجموع الموارد FRR	2300.3	2535.3	2062.2	1810.6	550.5	784.97	784
إجمالي الجباية النفطية	3829.720	4054.349	3678.131	3388.050	2275.132	1781.100	2126.987

الجباية النفطية حسب قانون المالية	1529.4	1519.04	1615.9	1577.73	1722.94	1682.55	2126.98
فائض قيمة الجباية النفطية	2300.32	2535.309	2062.231	1810.32	552.192	98.55	0
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
الإيرادات	7742.97	8517.27	8296.47	7975.07	5559.57	3457.54	2437.54
تسديد الديون	0	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الميزانية	1761	2283	2132	2966	2887	1804	1509
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الإستخداما ت	1761	2283	2132	2966	2887	1804	1509
رصيد الصندوق في نهاية السنة	5981.97	6234.27	6164.47	5009.07	2672.57	1653.54	928.54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات محل الدراسة.

الملحق رقم (06): يوضح تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	نفقات التسيير	إجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %
2000	856.2	1178.1	72.67
2001	798.6	1321.0	60.45
2002	975.6	1550.6	62.91
2003	1122.8	1690.2	66.43
2004	1251.1	1891.8	66.13
2005	1291.9	1985.9	65.05
2006	1437.9	2453.0	58.61
2007	1673.9	3108.5	53.84
2008	2217.7	4191.0	52.91
2009	2300.0	4246.3	54.16
2010	2683.8	4512.8	59.47
2011	3879.2	5853.6	66.27
2012	4782.6	4782.6	67.76
2013	4131.6	4131.6	68.58
2014	4494.3	6995.7	64.24
2015	4617.0	7656.3	60.30
2016	4585.6	4585.6	62.83
2017	5757.8	7389.3	64.38
2018	4648.2	7726.2	60.16
2019	4954.5	8557.2	57.89
2020	4893.43	7823.11	62.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات محل الدراسة.

الملحق (07): يوضح تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات %
2000	321.9	1178.1	27.32
2001	522.4	1321.0	39.54
2002	575.0	1550.6	37.08
2003	567.4	1690.2	33.56
2004	640.7	1891.8	33.86
2005	694.0	1985.9	34.94
2006	1015.1	2453.0	41.38
2007	1434.6	3108.5	46.15
2008	1973.3	4191.0	47.08
2009	1946.3	4246.3	45.83
2010	1829.0	4512.8	40.52
2011	1974.4	5853.6	33.72
2012	2275.5	4782.6	32.23
2013	1892.6	4131.6	31.41
2014	2501.4	6995.7	35.75
2015	3039.3	7656.3	39.69
2016	2711.9	4585.6	37.16
2017	2631.5	7389.3	35.61
2018	3078.0	7726.2	39.83
2019	3602.6	8557.2	42.10
2020	2929.67	7823.11	37.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات محل الدراسة.

الملحق رقم (08): يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

(الوحدة: مليون برميل/اليوم)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج النفط الخام	0.807	0.827	0.864	1. 134	1. 228	1. 349	1. 364	1. 358	1.356	1.221	1.190
إجمالي إنتاج النفط العالمي	74.93	75.17	74.96	77.68	81.01	81.91	82.51	82.33	82.89	81.22	83.25
نسبة إنتاج النفط من الإجمالي العالمي%	1.07	1.10	1.15	1.45	1.51	1.64	1.65	1.64	1.61	1.72	1.65
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	-
إنتاج النفط الخام	1.162	1.203	1.203	1.193	1.157	1.020	0.993	0.970	0.954	0.897	-
إجمالي إنتاج النفط العالمي	84.02	86.18	86.61	88.83	91.70	92.15	92.64	94.71	76.68	83.14	-
نسبة إنتاج النفط من الإجمالي العالمي%	1.60	1.64	1.61	1.47	1.28	1.16	1.11	1.10	1.24	1.07	-

Source :

- Oapec report annuel 2013,2017, 2020.
- Opec annuel report 2021.
- Bp Statistical Review of World Energy 2021 consulté sur le site : https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf le 28 février 2022 à 16 :24.
- Short-Term Energy Outlook Real and Nominal Prices, September2019 : www.eia.gov.

الملحق رقم (09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سعر النفط بالدولار خلال الفترة (2000-2020).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف (الدينار) مقابل الدولار	75.26	77.26	79.69	77.37	72.07	73.36	72.64	69.36	63.86	72.72	73.93
سعر النفط	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
سعر الصرف (الدينار) مقابل الدولار	76.04	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	123.2	127.3	
سعر النفط	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.0	41.4	

Source :

- Rapport annuel de la banque d'Algérie rapport : 2007, 2013, 2018.
- Rapport FMI 2021 : https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx consulté 12 décembre 2021 à 19 :42.

الملحق رقم (10): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بدلالة التغيرات في أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل تطور PIB %	الناتج الداخلي الخام لقطاع النفط	معدل الناتج الداخلي لقطاع النفط من PIB%	متوسط سعر النفط الخام $
2000	4098.8	3.8	1616.3	39.4	28.5
2001	4260.8	3.0	1443.9	33.89	24.8
2002	4537.7	5.6	1477.1	32.55	25.2
2003	5264.2	7.2	1873.2	35.58	29.0
2004	6126.7	4.3	2329.3	38.02	38.7
2005	7519.0	5.9	3394.0	45.14	54.6
2006	8514.8	1.7	3882.2	45.6	65.7
2007	9366.6	3.4	4089.3	43.7	74.8
2008	11090.0	2.4	4997.6	45.1	99.9
2009	10034.3	1.6	3109.1	31.0	62.2
2010	11991.6	3.6	4180.4	34.9	80.2
2011	14588.5	2.9	5242.5	35.9	112.9
2012	16208.7	3.4	5536.4	34.2	111.0
2013	16643.8	2.8	4968.0	29.8	109.5
2014	17228.6	3.8	4657.8	27.0	100.2
2015	16712.7	3.7	3134.2	18.8	53.1
2016	17514.6	3.2	3025.6	17.3	45.0
2017	18575.8	1.3	3699.7	19.9	54.1
2018	20259.0	1.2	4547.8	22.4	71.3
2019	20428.3	0.8	3990.4	19.5	64.04
2020	19427.3	-4.9	3579.3	10.3	41.4

Source :

- Rapport annuel de la banque d'Algérie : 2003, 2005, 2010, 2014, 2018.
- Rapport FMI 2021 consulté sur le lien : https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx le 8 décembre 2021.

الملحق رقم (11): يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: نسبة مئوية، د/ب)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.60	3.56	1.64	2.50	3.90	4.40	5.70	4.10
سعر النفط	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل التضخم	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40	6.00	4.50	2.0	2.4	-
سعر النفط	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.04	41.4	-

Source :
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart

الملحق رقم (12): يوضح تطور رصيد الميزانية العامة بدلالة سعر النفط خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات%	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	سعر النفط الخام
2000	1213.2	1213.2	76.9	1178.1	35.1	28.5
2001	1505.5	1001.4	66.5	1321.0	184.5	24.8
2002	1603.2	1007.9	62.9	1550.6	52.6	25.2
2003	1974.4	1350.0	68.4	1690.2	284.2	29.0
2004	2229.7	1570.7	70.4	1891.8	337.9	38.7
2005	3081.7	2352.7	76.3	1985.9	1095.8	54.6
2006	3639.8	2799.0	76.9	2453.0	1186.8	65.7
2007	3687.7	2796.8	75.8	3108.5	579.2	74.8
2008	5190.4	4088.6	78.8	4191.0	999.4	99.9
2009	3676.0	2412.7	65.6	4246.3	-570.3	62.2
2010	4392.9	2905.0	66.1	4466.9	-74.0	80.2
2011	5790.1	3979.7	68.7	5853.6	-63.5	112.9
2012	6339.3	4184.3	66.0	7058.1	-718.8	111.0
2013	5957.5	3678.1	61.7	6024.1	-66.6	109.5
2014	5738.4	3388.4	59.0	6995.7	-1257.3	100.2
2015	5103.1	2373.5	46.5	7656.3	-2553.2	53.1
2016	5110.1	1781.1	34.9	7297.4	-2187.3	45.0
2017	6047.9	2177.0	36.0	7282.6	-1234.7	54.1
2018	6751.4	2887.1	42.8	7726.3	-974.9	71.3
2019	6507.9	2668.0	40.9	8557.1	-2049.2	64.04
2020	6289.7	1922.0	30.55	7823.1	-1533.4	41.4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: - قوانين المالية للسنوات المعنية.

- Rapport annuel de la banque d'Algérie : 2003, 2005, 2013, 2018.

الملحق رقم (13): يوضح تطور إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر بدلالة أسعار النفط والعوائد النفطية خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي	العوائد النفطية	متوسط سعر النفط الخام
2000	1178.6	1213.2	28.5
2001	1327.5	1001.4	24.8
2002	1581.5	1007.9	25.2
2003	1722.8	1350.0	29.0
2004	1903.6	1570.7	38.7
2005	1990.8	2352.7	54.6
2006	2485.1	2799.0	65.7
2007	3249.8	2796.8	74.8
2008	4314.9	4088.6	99.9
2009	4384.8	2412.7	62.2
2010	4571.1	2905.0	80.2
2011	5958.7	3979.7	112.9
2012	7050.2	4184.3	111.0
2013	6101.4	3678.1	109.5
2014	7113.6	3388.4	100.2
2015	7724.8	2373.5	53.1
2016	7355.3	1781.1	45.0
2017	7638.2	2177.0	54.1
2018	8266.5	2887.1	71.3
2019	8557.1	2668.0	64.04
2020	7823.1	1922.0	41.4

المصدر:

- قوانين المالية للسنوات المعنية محل الدراسة.
- تقارير البنك الجزائري للسنوات: 2003، 2007، 2013، 2018.
- Rapport FMI 2021 : https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx le 12 décembre 2021

الملحق رقم (14): يوضح تطور نفقات التسيير بدلالة تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	نفقات التسيير	إجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	متوسط سعر النفط الخام	العوائد النفطية
2000	856.2	1178.1	72.6	28.5	1213.2
2001	798.6	1321.0	60.2	24.8	1001.4
2002	975.6	1550.6	61.7	25.2	1007.9
2003	1122.8	1690.2	65.2	29.0	1350.0
2004	1251.1	1891.8	65.7	38.7	1570.7
2005	1291.9	1985.9	64.9	54.6	2352.7
2006	1437.9	2453.0	57.9	65.7	2799.0
2007	1673.9	3108.5	51.5	74.8	2796.8
2008	2217.7	4191.0	51.4	99.9	4088.6
2009	2300.0	4246.3	52.5	62.2	2412.7
2010	2659.0	4466.9	58.2	80.2	2905.0
2011	3879.2	5853.6	65.1	112.9	3979.7
2012	4782.6	7058.1	67.8	111.0	4184.3
2013	4131.5	6024.1	67.7	109.5	3678.1
2014	4494.3	6995.7	63.2	100.2	3388.4
2015	6417.0	7656.3	59.8	53.1	2373.5
2016	4583.8	7297.4	62.3	45.0	1781.1
2017	4677.2	7282.6	61.2	54.1	2177.0
2018	4648.3	7726.3	56.2	71.3	2887.1
2019	4954.47	8557.1	57.8	64.04	2668.0
2020	4893.43	7823.1	62.5	41.4	1922.0

المصدر:

- قوانين المالية للسنوات المعنية بالدراسة.
- تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2003، 2007، 2013، 2018.
- Rapport FMI 2021 : https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/French/1DZAFA2021001.ashx conulté le 10 décembre 2021.

الملحق رقم (15): يوضح تطور نفقات التجهيز بدلالة تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

(الوحدة: مليار دج)

السنة	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات %	سعر النفط الخام	العوائد النفطية
2000	321.9	1178.1	27.3	28.5	1213.2
2001	522.4	1321.0	39.4	24.8	1001.4
2002	575.0	1550.6	36.4	25.2	1007.9
2003	567.4	1690.2	32.9	29.0	1350.0
2004	640.7	1891.8	33.7	38.7	1570.7
2005	694.0	1985.9	34.9	54.6	2352.7
2006	1015.1	2453.0	40.8	65.7	2799.0
2007	1434.6	3108.5	44.1	74.8	2796.8
2008	1973.3	4191.0	45.7	99.9	4088.6
2009	1946.3	4246.3	44.4	62.2	2412.7
2010	1807.9	4466.9	39.6	80.2	2905.0
2011	1974.4	5853.6	33.1	112.9	3979.7
2012	2275.5	7058.1	32.3	111.0	4184.3
2013	1892.6	6024.1	31.0	109.5	3678.1
2014	2501.4	6995.7	35.2	100.2	3388.4
2015	3039.3	7656.3	39.3	53.1	2373.5
2016	2711.9	7297.4	36.9	45.0	1781.1
2017	2605.4	7282.6	34.1	54.1	2177.0
2018	3078.0	7726.3	37.2	71.3	2887.1
2019	3602.68	8557.1	42.1	64.04	2668.0
2020	2929.67	7823.1	37.44	41.4	1922.0

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية بالدراسة.

الملحق رقم (16): اختبار استقرارية سلسلة متغير النفط عند مستوى بقاطع

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.672875	0.4290
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:53
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.242818	0.145150	-1.672875	0.1116
C	16.43667	10.32135	1.592491	0.1287

R-squared	0.134553	Mean dependent var	0.645000
Adjusted R-squared	0.086473	S.D. dependent var	19.52886
S.E. of regression	18.66541	Akaike info criterion	8.785861
Sum squared resid	6271.155	Schwarz criterion	8.885434
Log likelihood	-85.85861	Hannan-Quinn criter.	8.805298
F-statistic	2.798512	Durbin-Watson stat	1.657353
Prob(F-statistic)	0.111642		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (17): اختبار استقرارية سلسلة متغير النفط عند مستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.194847	0.8839
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:55
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.201065	0.168277	-1.194847	0.2486
C	18.33315	11.14161	1.645467	0.1182
@TREND("2000")	-0.439227	0.839139	-0.523426	0.6074

R-squared	0.148280	Mean dependent var	0.645000
Adjusted R-squared	0.048078	S.D. dependent var	19.52886
S.E. of regression	19.05363	Akaike info criterion	8.869873
Sum squared resid	6171.691	Schwarz criterion	9.019233
Log likelihood	-85.69873	Hannan-Quinn criter.	8.899030
F-statistic	1.479805	Durbin-Watson stat	1.748947
Prob(F-statistic)	0.255578		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (18): اختبار استقرارية سلسلة النفط عند مستوى بلا قاطع ولا اتجاه عام (NONE).

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.514730	0.4807
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:56
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	-0.031410	0.061022	-0.514730	0.6127

R-squared	0.012620	Mean dependent var	0.645000
Adjusted R-squared	0.012620	S.D. dependent var	19.52886
S.E. of regression	19.40524	Akaike info criterion	8.817670
Sum squared resid	7154.701	Schwarz criterion	8.867456
Log likelihood	-87.17670	Hannan-Quinn criter.	8.827389
Durbin-Watson stat	1.773438		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (19): اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند مستوى باتجاه عام.

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.371307	0.9750
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:56
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	0.048934	0.131789	0.371307	0.7169
D(GOV(-1))	-1.010819	0.304983	-3.314341	0.0062
D(GOV(-2))	-0.993114	0.284188	-3.494564	0.0044
D(GOV(-3))	-0.493382	0.273744	-1.802349	0.0966
C	1096.479	607.4194	1.805144	0.0962

R-squared	0.612463	Mean dependent var	360.7594
Adjusted R-squared	0.483284	S.D. dependent var	1377.763
S.E. of regression	990.3761	Akaike info criterion	16.87398
Sum squared resid	11770137	Schwarz criterion	17.11904
Log likelihood	-138.4288	Hannan-Quinn criter.	16.89833
F-statistic	4.741203	Durbin-Watson stat	2.088639
Prob(F-statistic)	0.015836		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (20): اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند مستوى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.615483	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:57
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	-1.874640	0.333834	-5.615483	0.0000
D(GOV(-1))	0.542076	0.217384	2.493632	0.0248
C	555.5125	384.3526	1.445320	0.1689
@TREND("2000")	720.5579	130.9800	5.501282	0.0001

R-squared	0.727060	Mean dependent var	342.2163
Adjusted R-squared	0.672472	S.D. dependent var	1300.240
S.E. of regression	744.1286	Akaike info criterion	16.24697
Sum squared resid	8305910.	Schwarz criterion	16.44580
Log likelihood	-150.3462	Hannan-Quinn criter.	16.28062
F-statistic	13.31904	Durbin-Watson stat	2.136967
Prob(F-statistic)	0.000166		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (21): اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند المستوى بلا قاطع ولا اتجاه عام (None)

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.549232	0.9953
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:58
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	0.157933	0.061953	2.549232	0.0222
D(GOV(-1))	-0.719600	0.236043	-3.048590	0.0081
D(GOV(-2))	-0.676819	0.226815	-2.984016	0.0093

R-squared	0.422323	Mean dependent var	348.4728
Adjusted R-squared	0.345299	S.D. dependent var	1337.642
S.E. of regression	1082.334	Akaike info criterion	16.96264
Sum squared resid	17571704	Schwarz criterion	17.11103
Log likelihood	-149.6638	Hannan-Quinn criter.	16.98310
Durbin-Watson stat	2.360918		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (22): اختبار استقرارية سلسلة النفط عند الفروق الأولى بقاطع.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.729369	0.0124
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 17:59
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.926186	0.248349	-3.729369	0.0017
C	0.751309	4.735636	0.158650	0.8758

R-squared	0.449984	Mean dependent var	-0.784211
Adjusted R-squared	0.417630	S.D. dependent var	26.94685
S.E. of regression	20.56399	Akaike info criterion	8.984261
Sum squared resid	7188.920	Schwarz criterion	9.083675
Log likelihood	-83.35048	Hannan-Quinn criter.	9.001086
F-statistic	13.90819	Durbin-Watson stat	1.921408
Prob(F-statistic)	0.001668		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (23): اختبار استقرارية سلسلة النفط عند الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.003164	0.0273
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 18:06
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.995288	0.248625	-4.003164	0.0010
C	13.40281	10.63497	1.260258	0.2256
@TREND("2000")	-1.139721	0.862288	-1.321741	0.2048

R-squared	0.504127	Mean dependent var	-0.784211
Adjusted R-squared	0.442143	S.D. dependent var	26.94685
S.E. of regression	20.12655	Akaike info criterion	8.985896
Sum squared resid	6481.250	Schwarz criterion	9.135018
Log likelihood	-82.36601	Hannan-Quinn criter.	9.011134
F-statistic	8.133167	Durbin-Watson stat	2.019502
Prob(F-statistic)	0.003656		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (24): اختبار استقرارية سلسلة النفط عند الفروق الأولى بلا قاطع ولا اتجاه عام.

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.834991	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 18:00
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.922760	0.240616	-3.834991	0.0012

R-squared	0.449170	Mean dependent var	-0.784211
Adjusted R-squared	0.449170	S.D. dependent var	26.94685
S.E. of regression	19.99939	Akaike info criterion	8.880477
Sum squared resid	7199.564	Schwarz criterion	8.930184
Log likelihood	-83.36453	Hannan-Quinn criter.	8.888889
Durbin-Watson stat	1.923865		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (25): اختبار استقرارية الانفاق الحكومي عند الفروق الأولى بقاطع.

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.124231	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 18:00
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-3.363036	0.656301	-5.124231	0.0002
D(GOV(-1),2)	1.411370	0.453725	3.110628	0.0083
D(GOV(-2),2)	0.462085	0.251660	1.836148	0.0893
C	1279.489	343.0309	3.729953	0.0025

R-squared	0.856555	Mean dependent var	-51.39353
Adjusted R-squared	0.823452	S.D. dependent var	2277.550
S.E. of regression	956.9730	Akaike info criterion	16.76775
Sum squared resid	11905365	Schwarz criterion	16.96380
Log likelihood	-138.5259	Hannan-Quinn criter.	16.78724
F-statistic	25.87559	Durbin-Watson stat	2.088594
Prob(F-statistic)	0.000009		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (26): اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.007468	0.0050
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 18:01
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-3.462881	0.691543	-5.007468	0.0003
D(GOV(-1),2)	1.477222	0.476919	3.097429	0.0092
D(GOV(-2),2)	0.496072	0.263640	1.881629	0.0844
C	947.1976	641.8027	1.475839	0.1657
@TREND("2000")	30.89378	49.92659	0.618784	0.5476

R-squared	0.860990	Mean dependent var	-51.39353
Adjusted R-squared	0.814653	S.D. dependent var	2277.550
S.E. of regression	980.5287	Akaike info criterion	16.85399
Sum squared resid	11537237	Schwarz criterion	17.09905
Log likelihood	-138.2589	Hannan-Quinn criter.	16.87835
F-statistic	18.58119	Durbin-Watson stat	2.079308
Prob(F-statistic)	0.000044		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (27):اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي عند الفروق الأولى بلا قاطع ولا اتجاه عام.

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.889091	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/22 Time: 18:02
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.798692	0.367899	-4.889091	0.0002
D(GOV(-1),2)	0.405729	0.232228	1.747117	0.0998

R-squared	0.696563	Mean dependent var	-53.53833
Adjusted R-squared	0.677598	S.D. dependent var	2209.567
S.E. of regression	1254.603	Akaike info criterion	17.21146
Sum squared resid	25184449	Schwarz criterion	17.31039
Log likelihood	-152.9032	Hannan-Quinn criter.	17.22511
Durbin-Watson stat	1.891694		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم (28): يوضح نتائج اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/13/21 Time: 13:14
Sample: 2000 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OILP does not Granger Cause GOV	19	3.18107	0.0726
GOV does not Granger Cause OILP		0.74413	0.4930

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (29): يوضح نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

Dependent Variable: GOV
Method: Least Squares
Date: 10/13/21 Time: 15:45
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2202.026	1302.676	1.690386	0.1073
OILP	41.64057	18.56926	2.242447	0.0371

R-squared	0.209275	Mean dependent var	4871.405
Adjusted R-squared	0.167657	S.D. dependent var	2657.635
S.E. of regression	2424.635	Akaike info criterion	18.51514
Sum squared resid	1.12E+08	Schwarz criterion	18.61462
Log likelihood	-192.4090	Hannan-Quinn criter.	18.53673
F-statistic	5.028567	Durbin-Watson stat	0.132765
Prob(F-statistic)	0.037058		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (30): يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي.

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.023292	0.5542
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 10/15/21 Time: 11:32
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.344571	0.170302	-2.023292	0.0591
C	-1258.924	728.8068	-1.727377	0.1022
@TREND("2000")	142.5765	64.63012	2.206037	0.0414

R-squared	0.223297	Mean dependent var	305.2211
Adjusted R-squared	0.131920	S.D. dependent var	826.1010
S.E. of regression	769.6849	Akaike info criterion	16.26732
Sum squared resid	10071052	Schwarz criterion	16.41668
Log likelihood	-159.6732	Hannan-Quinn criter.	16.29648
F-statistic	2.443696	Durbin-Watson stat	1.993479
Prob(F-statistic)	0.116726		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (31): يوضح نتائج اختبار أنجل–غرانجر.

Date: 10/13/21 Time: 15:48
Series: GOV OILP
Sample: 2000 2020
Included observations: 21
Null hypothesis: Series are not cointegrated
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
GOV	-0.262534	0.9793	-0.471280	0.9820
OILP	-1.433173	0.7890	-4.672298	0.7309

*MacKinnon (1996) p-values.

Intermediate Results:

	GOV	OILP
Rho – 1	-0.023564	-0.233615
Rho S.E.	0.089756	0.163005
Residual variance	777684.8	320.9014
Long-run residual variance	777684.8	320.9014
Number of lags	0	0
Number of observations	20	20
Number of stochastic trends**	2	2

**Number of stochastic trends in asymptotic distribution

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (32): يوضح درجات التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GOV OILP
Exogenous variables: C
Date: 10/13/21 Time: 15:50
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-278.2707	NA	5.09e+09	28.02707	28.12665	28.04651
1	-237.0900	70.00734*	1.24e+08*	24.30900*	24.60772*	24.36731*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (33): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

Date: 10/13/21 Time: 15:52
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GOV OILP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.228576	6.354645	15.49471	0.6536
At most 1	0.072199	1.423812	3.841466	0.2328

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.228576	4.930832	14.26460	0.7506
At most 1	0.072199	1.423812	3.841466	0.2328

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GOV	OILP
-1.87E-05	0.040380
0.000503	-0.024188

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GOV)	112.5371	-117.8295
D(OILP)	-6.289550	-3.367424

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -223.8459

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GOV	OILP
1.000000	-2154.294
	(998.347)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GOV)	-0.002109
	(0.00235)
D(OILP)	0.000118
	(8.2E-05)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (34): يوضح درجات التأخير.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DOILP GOV
Exogenous variables: C
Date: 10/13/21 Time: 16:08
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-257.5602	NA	2.52e+09	27.32213	27.42155	27.33896
1	-226.5767	52.18289*	1.48e+08*	24.48175*	24.78000*	24.53223*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (35): يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي.

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/13/21 Time: 16:15
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DGOV	DOILP
DGOV(-1)	-0.314610	-0.014118
	(0.24196)	(0.00883)
	[-1.30027]	[-1.59827]
DOILP(-1)	16.47154	0.182211
	(6.83216)	(0.24942)
	[2.41088]	[0.73054]
C	433.2413	6.019063
	(154.416)	(5.63719)
	[2.80568]	[1.06774]
R-squared	0.282240	0.142487
Adj. R-squared	0.192520	0.035298
Sum sq. resids	4706426.	6272.377
S.E. equation	542.3575	19.79958
F-statistic	3.145791	1.329308
Log likelihood	-144.9498	-82.05481
Akaike AIC	15.57367	8.953138
Schwarz SC	15.72279	9.102260
Mean dependent	341.8737	0.877368
S.D. dependent	603.5591	20.15856
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.07E+08
Determinant resid covariance		76018435
Log likelihood		-226.3113
Akaike information criterion		24.45382
Schwarz criterion		24.75206

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (36): يوضح نتائج تقدير النظام.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 10/13/21 Time: 16:16
Sample: 2002 2020
Included observations: 19
Total system (balanced) observations 38

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.314610	0.241957	-1.300273	0.2028
C(2)	16.47154	6.832160	2.410883	0.0218
C(3)	433.2413	154.4159	2.805677	0.0085
C(4)	-0.014118	0.008833	-1.598275	0.1198
C(5)	0.182211	0.249418	0.730542	0.4704
C(6)	6.019063	5.637189	1.067742	0.2936
Determinant residual covariance		76018435		

Equation: DGOV = C(1)*DGOV(-1) + C(2)*DOILP(-1) + C(3)
Observations: 19

R-squared	0.282240	Mean dependent var	341.8737
Adjusted R-squared	0.192520	S.D. dependent var	603.5591
S.E. of regression	542.3574	Sum squared resid	4706426.
Durbin-Watson stat	1.713254		

Equation: DOILP = C(4)*DGOV(-1) + C(5)*DOILP(-1) + C(6)
Observations: 19

R-squared	0.142487	Mean dependent var	0.877368
Adjusted R-squared	0.035298	S.D. dependent var	20.15856
S.E. of regression	19.79959	Sum squared resid	6272.377
Durbin-Watson stat	1.840021		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (37): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة بواقي المعادلة الأولى.

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.188290	0.0177
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 10/15/21 Time: 11:58
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-0.930397	0.291817	-3.188290	0.0061
C	85.71826	321.0119	0.267025	0.7931
@TREND("2000")	-7.430142	25.64269	-0.289757	0.7760

R-squared	0.418562	Mean dependent var	-49.15831
Adjusted R-squared	0.341037	S.D. dependent var	686.8429
S.E. of regression	557.5552	Akaike info criterion	15.63601
Sum squared resid	4663017.	Schwarz criterion	15.78441
Log likelihood	-137.7241	Hannan-Quinn criter.	15.65647
F-statistic	5.399059	Durbin-Watson stat	1.796865
Prob(F-statistic)	0.017131		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (38): يوضح نتائج اختبار مخطط الالتواء لسلسلة بواقي المعادلة الأولى.

Date: 10/15/21 Time: 12:00
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	0.046	0.046	0.0462	0.830
.**| . |	.**| . |	2	-0.289	-0.292	2.0060	0.367
. | . |	. |* . |	3	0.060	0.099	2.0961	0.553
. |**. |	. |**. |	4	0.317	0.245	4.7683	0.312
.**| . |	***| . |	5	-0.336	-0.390	7.9805	0.157
. *| . |	. | . |	6	-0.185	0.037	9.0302	0.172
. |**. |	. |* . |	7	0.222	0.078	10.670	0.154
. | . |	.**| . |	8	-0.043	-0.259	10.737	0.217
.**| . |	. |* . |	9	-0.219	0.136	12.650	0.179
. *| . |	.**| . |	10	-0.094	-0.294	13.044	0.221
. | . |	. *| . |	11	0.016	-0.196	13.057	0.290
. *| . |	. | . |	12	-0.198	-0.021	15.295	0.226

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (39): يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة بواقي المعادلة الثانية.

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.950403	0.0314
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID03)
Method: Least Squares
Date: 10/15/21 Time: 12:26
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID03(-1)	-1.028838	0.260439	-3.950403	0.0013
C	13.99961	11.30418	1.238445	0.2346
@TREND("2000")	-1.200397	0.893774	-1.343066	0.1992

R-squared	0.515255	Mean dependent var	-1.128859
Adjusted R-squared	0.450622	S.D. dependent var	26.02981
S.E. of regression	19.29330	Akaike info criterion	8.908405
Sum squared resid	5583.472	Schwarz criterion	9.056800
Log likelihood	-77.17564	Hannan-Quinn criter.	8.928866
F-statistic	7.972052	Durbin-Watson stat	2.012013
Prob(F-statistic)	0.004379		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.

الملحق رقم (40): يوضح نتائج اختبار مخطط الالتواء.

Date: 10/15/21 Time: 12:28
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	0.037	0.037	0.0297	0.863
. *| . |	. *| . |	2	-0.135	-0.136	0.4554	0.796
. | . |	. | . |	3	-0.056	-0.046	0.5327	0.912
.**| . |	.**| . |	4	-0.278	-0.299	2.5885	0.629
. |**. |	. |**. |	5	0.303	0.343	5.1997	0.392
. |**. |	. |* . |	6	0.237	0.130	6.9301	0.327
. *| . |	. *| . |	7	-0.149	-0.132	7.6696	0.363
. | . |	. | . |	8	-0.040	-0.052	7.7287	0.460
.**| . |	. *| . |	9	-0.263	-0.135	10.495	0.312
. | . |	. | . |	10	-0.058	-0.038	10.645	0.386
. | . |	. *| . |	11	0.072	-0.196	10.904	0.451
. *| . |	. *| . |	12	-0.100	-0.111	11.473	0.489

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Eviews10.